

د. جمال فناء

دراسات في المقاومة والاستعمار

مصورات موقع طلبة التاريخ بفسس



مشرقات البحت الوطني الجديد



الدكتور جمال فنان

دراسات في المقامات و الاستعمار

مصورات موقع طلبية التاريخ تلمسان

تقديم

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التي تتناول جوانب من موضوعات رئيسية ثلاثة : المقاومة، الحركة الوطنية والتوسع الاستعماري، ونظرا لكون أغلبها لم يسبق نشرها من قبل، فإننا إرتأينا أن نجمعها في كتاب تحت عنوان عام يجمع بينها لما قد يكون في ذلك من فائدة للقراء عموما وللمهتمين بالدراسات التاريخية بوجه خاص، ولم يكن هذا ممكنا لولا استعدادات مديرية المتحف الوطني للمجاهد وحرصها على نشر المعرفة التاريخية وتوسيع دائراتها، خاصة ما يتعلق منها بالتاريخ الوطني، فلتقبل منا شكرنا الخالص بهذه المناسبة.

لقد رتبنا هذه الموضوعات تحت ثلاثة أقسام : فالقسم الأول تناولنا فيه موضوع الاستعدادات الفرنسية لجرد الحملة ضد الجزائر حيث بيننا مدى الاهتمام الذي أولته السلطات الفرنسية لهذا الجانب من مشروع الحملة وحرصها على أن توفر لها كل أسباب النجاح سواء من ناحية العدد الضخم الذي تمت تعبأته، حيث لم يسبق لها أن عبأت قوة ضخمة بمثل هذا الحجم لحملة فيما وراء البحار، أو من حيث التجهيز والتسليح واختيار أطر القيادة على مختلف المستويات، نظرا لخطورة ما سوف ينجم في حالة فشلها سواء بالنسبة للنظام الحاكم نفسه أو بالنسبة لهيبة فرنسا ومكانتها كدولة كبرى.

وفي المقابل، فإننا سنلاحظ مدى الاستخفاف والاستهانة الذي أبدته السلطات الجزائرية لمجابهة هذا الخطر الذي لم تفاجئ به، وإنما كان متوقعا ومحتمل الحدوث بين وقت وآخر منذ ثلاث سنوات، ونتيجة لهذا الإهمال تمكن الفرنسيون من

إنزال قواتهم ومعداتهما بعيدا عن كل خطر ومضايقة من الطرف الجزائري.

تمثل معركة اسطاوالي بداية مرحلة مأساوية في تاريخ الجزائر المعاصرة، فالقصور الذي لاحظناه في مواجهة الانزال الفرنسي عند سيدي فرج سوف يتأكد ويبرز أكثر في كل جانب من جوانب هذه المعركة، سواء من حيث التعبئة والاستعداد أو على مستوى خطة العمليات وإدارة المعركة، بحيث يمكن القول أن الهزيمة التي وقعت كانت نتيجة منطقية بالنظر للخلل والقصور الذي أحاط بجميع جوانب هذه المجابهة الحاسمة.

وفي إطار هذا القسم أيضا حاولنا أن نعطي لمحة مركزة عن جيش الأمير عبد القادر النظامي والذي بفضل استطلاع هذا القائد العسكري الموهوب، أن يقارع العدو ويقض مضجعه على امتداد خمس عشرة سنة. فهذه القوة المتواضعة عددا وعدة والتي لم يتجاوز عدد أفرادها العشرة آلاف جندي بين فارس وراجل، في أحسن الظروف، صمدت في وجه جيش يزيد تعدده عن مائة ألف جندي مجهز بأحدث أنواع أسلحة العصر ومدعم بموارد دولة تعتبر من بين الدول الكبرى في العالم.

لقد بينت معركة المقطع، التي جرت فصولها عند أواخر شهر جوان 1835، القيمة القتالية لنواة هذا الجيش النظامي الذي كان في بدايته الأولى عند هذا التاريخ، والذي سوف يحظى بالعناية الكاملة من طرف الأمير، تدريباً وتسليحاً وتعداداً، في السنوات التالية.

تمثل عملية الاستيلاء على الزمالة، من طرف الجيش الفرنسي حادثة بعيدة الأثر على مسار المقاومة، فمنذ أن اضطر الأمير عبد القادر تحت الضغط الشديد لقوات الاحتلال

- التي اعتمدت استراتيجية الحرب الشاملة ضد كل كائن يتحرك - الى إخلاء مواقعه والجلاء عن المراكز العمرانية التي كانت تحت ادارته، أصبحت الزمالة التي تشكلت نواتها الأولى من دائرة الأمير الخاصة، تمثل العاصمة المتنقلة للمقاومة. مما جعل منها هدفا استراتيجيا بالغ الأهمية في نظر العدو. ولقد بين سير الأحداث صحة تقديراته. وبالفعل، فإن سنة 1843 يمكن أن تعتبر سنة مأساوية في تاريخ المقاومة، حيث أصيبت بنكبتين : سقوط الزمالة في يد العدو في يوم 16 ماي 1843 واستشهاد محمد بن علال خليفة الأمير على مقاطعة مليانة مع خيرة من رجاله في مستهل فصل الخريف من نفس السنة. وهو ما جعل منها البداية الفعلية للعد التنازلي في تاريخ المقاومة الوطنية المنظمة.

ان دولة الأمير عبد القادر التي تمثل فصلا بارزا في تاريخ المقاومة تحمل من زاوية أخرى عددا من المؤشرات حول النوايا والتطلعات التي كانت لديه بالنسبة للمستقبل. ولسوء الحظ، لم تنعم هذه اللبنة بفترة سلم ولو قصيرة تتيج له الفرصة للتعبير عن توجهاته الإصلاحية في الميادين المختلفة. ففترة السلم القصيرة مع فرنسا، التي أعقبت توقيع معاهدة التافنة (1837 - 1839) انشغل فيها الأمير بصراعه مع الطريقة التجانية. فهي دولة نشأت في ظل الحرب وزالت من جراء الحرب. فأي تقييم لهذه اللبنة لايراعي هذا العامل سوف لن يعطي للحقيقة التاريخية حقها بكل تأكيد.

أدرجنا في القسم الثاني عددا من الموضوعات التي تلتئم تحت عنوان مشترك يجمع بينها، وهوالحركة الوطنية. ان ثورة نوفمبر لم تكن حركة طفرية أو جذتها الظروف والملابسات الأنية، بقدر ماهي رد فعل تاريخي ضد المسعى

الاستعماري الرامي الى فرنسة الجزائر، ورفع التحدي الذي فرض على البلاد صبيحة يوم 5 جويلية 1830 والذي أوقف حركة التطور الطبيعي للمجتمع الجزائري.

ان الخط المحوري لنضال الاجيال من الجزائريين يندرج في هذا السياق الذي تعتبر ثورة الفاتح من نوفمبر تنويعا له.

فرغم الجهود والمحاولات التي بذلتها ادارة الاحتلال لنصل المجتمع الجزائري عن جذوره وطمس معالم تاريخه وتشويه ماضيه، إلا أن الضمير الجماعي للأمة بقي محتفظا بذاكراته التاريخية صافية لم تضطرب ولم تتزعزع رغم المحن والنكبات. لقد عبرت عن نفسها بأبلغ تعبير في إحدى الفقرات البارزة من البيان التاريخي لثورة نوفمبر حيث اعتبرت أن من بين أهدافها الأساسية هو : «إعادة بناء الدولة الجزائرية ...». فإعلان تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 يمثل اللبنة الأولى في صرح هذا الانجاز المرتجى - والذي يبذل في سبيل تحقيقه أعز ما لدى الانسان وهي التضحية بالنفس بلا تردد وبدون حدود - كما أكد ذاك البيان السياسي الذي وافق الاعلان عن هاته المبادرة.

إذا كان الموقف الوطني من الأدبيات التاريخية الاستعمارية حول الجزائر، أثناء العهد الاستعماري، قد حمى الاجيال من الجزائريين من الضياع والانزلاق في متاهات «البحث عن الهوية»، والوقوع تحت وطأت الرومانتيكية السياسية بالتصور ما لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع، فإن هذا الموقف لم يكرس، مع الأسف، في منظومة التربية الوطنية بعد استعادة الاستقلال. حيث استمرت أدبيات مدرسة التاريخ الاستعماري هي المصدر الأساسي الذي تستقى منه المعلومات التاريخية عن ماضي البلاد، كما ان

البحث التاريخي بقي مغترباً هو الآخر عن حقائق ماضي الجزائر، وواقع هو بدوره تحت وطأة وصايتها. لقد بدأت تظهر منذ الآن بعض المؤشرات المقلقة الناجمة عن هذه الوضعية والتي تستدعي القيام بعلاج عاجل لهذا الاختلال قبل أن يستفحل خطره.

في القسم الثالث من الكتاب، أدرجنا عدداً من الموضوعات المتصلة بالتاريخ الاستعماري. قد يبدو لأول وهلة أن موضوع القومية ليست له صلة بالاستعمار وأنهما مفهومان متناقضان غير قابلين للتطابق. فالقومية هي حركة تهدف إلى الانعتاق والتحرر والاستعمار يهدف إلى التسلط واستعباد الشعوب. لدفع كل إلتباس حول العلاقة بين المفهومين يجب التمييز بين مفهوم الحركة القومية في أوروبا وتطور مدلولها عبر القرن التاسع عشر والحركة القومية في البلدان الغير الأوروبية والتي تجد مدلولها الحقيقي في التسمية التي سوف تشتهر بها أكثر، خاصة منذ بداية الخمسينات من هذا القرن، وهي حركة التحرر الوطني، ومن ناحية أخرى فإن الحركة القومية في أوروبا تضمنت هي الأخرى مفهوم التحرر والانعتاق من السيطرة الأجنبية وكذلك من الاستبداد التسلطي الداخلي لتصل في مرحلة من مراحل تطور مدلولها، عند الثلث الأخير من القرن الماضي، لتلتصق بالاستعمار والامبريالية حيث ستشكل السند الأيديولوجي والدعم المادي لهاتين الظاهرتين.

تمثل الأزمة التي اندلعت بين فرنسا وألمانيا عام 1911 نموذجاً لطريقة تعامل الدول الأوروبية مع الأزمات التي تندلع حول المسائل الاستعمارية. فمهما كانت حدة هذه الأخيرة وشدة حساسيتها، فإن هذه الدول كانت تجد دائماً

صيفة للتسوية والتفاهم فيما بينها. فمنذ أن انطلقت حركة التوسع الاستعماري بنفسها الجديد، مع بداية الثمانينات من القرن الماضي لم يحدث أن اندلعت حرب بين دولة أوروبية وأخرى حول مشكلة استعمارية. وهو ما يعبر عن المستوى المتطور من النضج لدى هاته الدول عندما أصبحت تميز بين مصالحها وتضعها في مراتب متدرجة في أولوياتها بالنسبة لأمنها واستقرارها.

ما يشهده العالم منذ سنة 1990 من تغييرات كبيرة وتحولات عميقة تنبئ عن بداية مرحلة جديدة في تاريخ البشرية. غير أن الملامح الأولى للنظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة في وقتنا الحاضر يحمل مؤشرات تدعوا إلى القلق وتدفع إلى التشاؤم. فهل يمكن لحركة التاريخ أن ترجع إلى الوراء ؟ وإذا كانت هذه هي النوايا التي يضمورها الأوصياء على هذا النظام العالمي الجديد، فهل حركة المجتمعات البشرية ستقبل بهذا الوضع وتستسلم لهذا المصير ؟

والله ولي التوفيق

الجزائر جويلية 1996

القسم الأول

الانزال الفرنسي عند سيدي فرج

إن الحملة العدوانية التي جردتها فرنسا ضد الجزائر، البلد الآمن، والتي أرسيت جحافلها عند ساحل سيدي فرج صبيحة يوم 14 جوان 1830، تمثل الفصل الأخير من الأزمة التي افتعلتها فرنسا ضد هذه البلاد لغرض النيل من استقلالها والقضاء على سيادتها واذلال كرامتها.

لقد سجلت البوادر الأولى لهذه الأزمة منذ بداية العشرينات عندما توترت العلاقات بين البلدين، بسبب تحرش القنصل دوفال في البداية، ثم بتشجيع ودفع من حكومته بعد ذلك، والتي أدت إلى القطيعة بين الطرفين بمبادرة من فرنسا، عندما قامت هذه الأخيرة بإعلان حرب بحرية ضد الجزائر في 16 جوان من عام 1827. وعندما فشلت في تحقيق أهدافها من وراء هذا العدوان قررت جرد حملة عسكرية ووجهتها لغزو الجزائر.

ففي كل مرحلة من المراحل الثلاثة، لهذه الأزمة، اتخذ العمل التحريشي الفرنسي أشكالا يتلائم مع مستوى الأزمة من جهة ومع المحيط المحلي والجهوي والدولي الذي تتحرك فيه من جهة ثانية.

سنقوم باستعراض مراحل هذه الأزمة والأشكال التي اتخذها التحرك الفرنسي بإيجاز.

1 - لمحة عن العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل القطيعة :

شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية توترا مستمرا منذ بداية القرن التاسع عشر، بالتحديد منذ سنة 1802 حتى سقوط نابليون. ذلك أن الانتصارات العسكرية التي حققها هذا

الأخير سواء في حملاته الأوروبية أو في حملته ضد مصر سنة 1798 ، جعلت الفرور يسيطر عليه ويلهب احلامه ومطامحه وهو ما دفعه الى اتباع سياسة استبدادية في الداخل والمغامرة في الخارج وهي السياسة التي ابتلعتها وأودت باحلامه في النهاية.

لقد وقفت الجزائر بالمرصاد في مواجهة التحركات النابليونية المشبوهة في منطقة المغرب واستعدت لمواجهة كل الاحتمالات. وبالرغم من هذه الحالة المتأزمة مع فرنسا، ومع ذلك فإن الجزائر لم تسع ولم تحاول ان تستفيد من الوضع المتأزم في أوروبا اللئيل من مصالح فرنسا في المتوسط بالرغم من الالاحاحات التي كانت تتعرض لها لدفعها في هذا الاتجاه، وخاصة من طرف انجلترا.

وغداة عودة البوريون إلى فرنسا، استقبلت الجزائر بارتياح انفتاح لويس الثامن عشر نحوها، عندما عبر عن رغبته في اعادة الوثام والصداقة التقليدية التي كانت قائمة بين البلدين منذ وقت طويل، غير أن هذا الاستعداد لم يدم طويلا.

ففي عام 1818 ، اشتركت فرنسا في مؤتمر ايكس لاشابيل، والذي كان من نتائج اعماله صدور تصريح مشترك يهدد ويتوعد دول المغرب البحرية والتي في مقدمته الجزائر بدعوى أنها تمارس القرصنة. لقد طلب التخلي عن حقها في اعلان الحرب وعقد الصلح وفتح أبواب بلدانها امام الامتيازات وأمام تغلغل النفود الأوروبي بها. لقد كلف هذا المؤتمر كل من فرنسا وانجلترا بتبليغ هذا التصريح الى دول المغرب المعنية، وهو ما تم فعلا في بداية شهر سبتمبر من عام 1819.

لم يكن الوضع الدولي جيدا بالنسبة للجزائر عند بداية العشرينات، فالرد الذي أعطاه الداي حسين لمبعوثي مؤتمر ايكس لاشابيل والذي مفاده أن الجزائر هي في حالة سلم

مع كل الدول الأوروبية وإن نيتته العمل بكل ما في وسعه من أجل دوام هذه الوضعية وترسيخها. ولكنه أوضح في نفس الوقت بكونه ليس على استعداد للتنازل قيد أنملة عن استقلال الجزائر وعن سيادتها وما يتضمن ذلك من حقها في إعلان الحرب وإبرام الصلح مع أي طرف كان، مهما كانت المخاطر التي ستواجهه في سبيل ذلك.

إن هذا الرد لم يكن ليرضى الدول الأوروبية. فالونام الذي ساد العلاقات الأوروبية في الفترة ما بعد مؤتمر فيينا ترجمته هذه الدول بالسعي لفرض وصايتها على الحياة الدولية وبعدم الاعتراف عمليا بأي كيان سياسي، غير أوروبي، وبمصالحة المشروعة في حوض المتوسط. إن هذا الموقف يشكل أحد عناصر التوتر في العلاقات الدولية، غير الأوروبية، على امتداد القرن التاسع عشر وحتى نهايته، عندما تتمكن هاته الدول من فرض سيطرتها المباشرة وهيمنتها على كامل أجزاء المعمورة في ظل تلك الحركة العدوانية التي اشتهرت تحت اسم حركة التوسع الاستعماري.

توترت العلاقات بين فرنسا والجزائر من بداية العشرينات وحتى حدوث القطيعة في 16 جوان 1837، بسبب عدد من المشاكل الجزئية والثأوية والتي جعلت منها الدبلوماسية الفرنسية مسائل أساسية تتصل وتتعلق بالمبادئ (الكرامة)، وضايقت بواسطتها الحكومة الجزائرية إلى أقصى الحدود. ثلاثة مسائل واحدة منها، لها جذور تمتد إلى أواخر القرن الثامن عشر، وهي قضية دبون بكري وبوشناق، واثنان مفتعلتان استحدثتهما الدبلوماسية الفرنسية لفرض توتر العلاقات مع الجزائر، وتصعيد الأزمة معها إلى مستوى لا يحمل حلا وسطا. بحيث لن يبقى أمام الخصم سوى طريقين أما الاستسلام والرضوخ أو قبول التحدي وتحويل الأزمة إلى مجابهة ساخنة.

إن مسألة الديون كانت قد وجدت حلا لها بما يرضى فرنسا بالشروط التي اقترحتها هي نفسها في الاتفاق الذي وقع مع مندوب الحكومة الفرنسية يوم 25 أكتوبر 1819.

أما بالنسبة للمسألتين المستحدثتين فإن الأولى تخص ادعاء فرنسا في حقها اصباغ رعايتها على السفن البابوية والزام الجزائر باحترام هذه الرعاية بدعوى أن الداي قد تعهد بذلك شفها للقنصل دوفال في شهر فبراير من عام 1825.

وبالنظر ما للكلمة من قيمة وما للعهد، حتى وإن لم يكن مكتوبا، من قوة الزامية في نظر المسؤولين الجزائريين فإننا نستعد أن يكون الداي قد أعطى عهدا بهذا الخصوص. ويحتمل أن يكون قد وعد بدراسة الموضوع وأخذ طلب فرنسا بعين الاعتبار ولكن في منظور ربط هذه المسألة بمجمل المسائل المطروحة على ساحة العلاقات، بين الطرفين، وخاصة بمدى استعداد فرنسا لتسوية قضية ديون بكري بوشناق، والتي لا تزال معلقة، في أقرب الآجال.

أما المسألة الثانية فهي تتعلق بحق مشروع كرسته المعاهدات المتتالية بين فرنسا والجزائر والمتمثل في حق زيارة السفن، أي تفتيشها في البحر. فجميع المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوروبية، تنص على هذا الحق الذي كان يشكل عنصرا بارزا في قانون البحار في ذلك العهد. فطلب فرنسا الهادف إلى حمل الجزائر على التنازل عن هذا الحق، ومن طرف واحد ليس له ما يبرره وإذا كانت هناك ضرورة لتعديل هذا الاجراء فإنه كان يتحتم على فرنسا أن تطرح القضية بكيفية أخرى غير التهديد والتلويح باستخدام القوة لادلال الجزائر وتجريدها من حقوقها الشرعية. وعلى هذا فلم يكن منتظرا أن ترضخ هاته لمطالب فرنسا وتستسلم لها.

في 29 أكتوبر 1926 قدمت فرنسا مذكرة لحكومة الجزائر تطالبها فيها بإصدار تعهد يقضي بعدم التعرض للسفن البايوية ومنع تفتيش السفن الفرنسية من طرف البحارة الجزائريين، وفي شهر ديسمبر من نفس السنة (1826) قررت فرنسا فرض الحصار البحري على الجزائر، ولكن نظرا لقرب حلول فصل الشتاء وانعدام توفر القوات البحرية الكافية في ذلك الوقت لوضع هذا القرار موضع التنفيذ، أرجىء الموضوع إلى السنة التالية. ولتغطية هذا العدوان والتمويه حول الأهداف الحقيقية التي تسعى فرنسا لتحقيقها، كلف القنصل دوفال بتنفيذ مسرحيته التي اشتهرت باسم «ضربة المروحة». لقد تذرعت فرنسا «بالأهانة» التي لحقت بها في شخص ممثلها بالجزائر وبرفض هاته البلاد تقديم «ترضيات» عن هذه الحادثة لتعلن ضدها الحرب يفرض حصار على سواحلها.

2 - القطيعة :

اعتبرت فرنسا أن الظروف ملائمة لتطوير الأزمة وتصعيدها. ذلك أن دول الوثام الأوروبي قد استطاعت في هذا الوقت بالضبط (أفريل 1827) تحقيق الحد الأدنى، من التفاهم فيما بينها حول المسألة اليونانية والاتفاق على العمل مجتمعة ضد الدولة العثمانية لاجبارها على الاعتراف باستقلال هاته البلاد.

ولما كانت فرنسا تدرك أهمية المكانة التي أصبحت تتمتع بها انجلترا عند اليونانيين بسبب دعمها لهم واحتمال تحول هذه المكانة المعنوية إلى نفوذ سياسي تمارسه انجلترا في شبه جزيرة البلقان، فإن فرنسا تريد أن تسبق الزمن وذلك بالحصول على مكاسب موازية في مكان آخر من المتوسط وفي الجزائر على وجه التحديد.

فالصيغة التي حددتها لشكل الاعتذار الذي تطلب من السلطات الجزائرية تقديمه لقمصها العام دوقال، تعكس هذه النية المبينة في تصعيد الأزيمة، ولقد أبرزته عند بداية القطيعة كعنصر أساسي في الأزيمة القائمة بينها وبين الجزائر.

يثير شكل الاعتذار الذي تطالب به فرنسا ملاحظتين : الأولى وتتعلق بالشكل والكيفية التي يتم بها تقديمه. وحول هذه النقطة فإن حكومة فرنسا قد أعيت قريحتها في البحث من أجل سد كل مخرج أمام الطرف الخصم يحفظ له ما في وجهه ويبقى له شيئاً من كرامته على الأقل. فهي لا تطلب شيئاً أقل من الامعان في إدلال دولة ذات سيادة والتي لم تنهزم بعد. ومن ناحية أخرى فماذا تعني المطالبة برفع الاعلام الفرنسية على القلاع والحصون وعلى قصر الحكومة وتحيته بعائلة طليقة مدفع غير انتزاع الاعتراف بنفوذ فرنسا المهيمن في البلاد. فتقديم مثل هذا الطلب الذي لم تكن له أية سابقة في الماضي لا يهدف في الحقيقة سوى الى تصعيد الأزيمة والوصول بها إلى حد القطيعة وهو ما تحقق فعلاً.

قام الفرنسيون بعد أربعة عشر شهراً من فرض الحصار على السواحل الجزائرية، بتقييم الموقف من جديد. لقد تبين لهم أن هذه الحرب كانت حتى الآن عبثاً على فرنسا أكثر مما أضرت بالجزائر، وأن استمرارها أصبح يقلق أكثر فأكثر الرأي العام في هاته البلاد الذي أصبح يطالب بالحاح بضرورة ارسال حملة عسكرية ضد الجزائر. لكن السلطات الفرنسية لا تزال لم تنتهياً بعد لقبول هذه الفكرة خاصة وأن هزيمة الاسبان في عام 1775 كانت لا تزال عالقة في الأذهان وتخشى أن يكون لمحاولتها نفس المصير.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات، قررت حكومة فرنسا تكليف قائد عمارة الحصار، لابروتونيير، بمهمة لدى الداي في شهر سبتمبر من سنة 1828.

انحصرت مهمة هذا المبعوث في طلب ايفاد شخصية جزائرية تكون مهمتها التعبير لحكومة فرنسا عن رغبة بلاده في ابرام صلح مع فرنسا واعطاء «تفسيرات مرضية» عن مسلك الداي ازاء القنصل وعن نواياه الحقيقية ازاء فرنسا. وعلى هذا الشرط يمكن لفرنسا أن تتفاوض معه لعقد صلح جديد.

لم يسد الداي باب التسوية السلمية للأزمة ولكنه طلب أن تجري المفاوضات في الجزائر وليس في فرنسا وعندما تبين لديه أن لا بروتونيير ليست له صلاحيات تسمح له بالتفاوض، علق حسين باشا المحادثات على اعتبار كون المبعوث الفرنسي لم يزود بصلاحيات في هذا الاتجاه.

في السنة التالية أوفد لا بروتونيير في مهمة جديدة لدى الداي مزودا هذه المرة بصلاحيات التفاوض. في شهر جويلية 1829، فاتح المبعوث الفرنسي، السلطات الجزائرية في هذا الاتجاه. لقد رد الداي على هذه الفاتحة بالترحاب والتسرع أيضا، وحدد موعدا للاستقبال المبعوث الفرنسي كما أعطى له كل الضمانات لتأمين شخصه وكذلك ترضيته بخصوص المراسيم التي تراعى في استقباله مما يتفق مع مهمته ورتبته.

في الواقع إن ما كانت تسعى إليه فرنسا من وراء هذه المبادرة ليس التفاوض وإنما الاستسلام. وهذا ما تأكد للداي في المقابلة الأولى التي أجراها مع هذا المبعوث. ففرنسا لا تطلب منه شيئا أقل من وضع خاتمة على مشروع معاهدة كانت قد أعدتها هي وحدها دون تغيير أو تعديل أي شيء فيها.

لقد بين مشروع المعاهدة هذه، أن فرنسا كانت عازمة على طرح مطالب إقليمية أمام حكومة الجزائر. وبالفعل، فالبنء الخامس منها ينص على اعتراف الءاءى بملكفة فرنسا لشرفط من الأرض فمءء من مصفب واءى سففبوس ءءى الءوءء ءءونسفة. والى ءانب هءا المطلب الءطفر؁ فأنه من بفن الءمسة والأربففن ماءة ءضمنها هءا المشروء فلم فءم ءءنصففس على مباء المعاملة بالمءل سوى فى سءة بفوء وءول مسائل ءاء أهمفة ءانوفة بالنسبة للءزائر. على إءر فشل هءه المءاوله ءأكدء فرنسا بأنّه لا أمل فرءى من اسءءسلام الءزائر بءملها على قبول شروطها ءون اضطرارها الى ءوء ءملة عسكرفة ضءها؁ لكن اءءاء مءل هءا القرار لا فزال فءفر مءاوف الءكومة الفرفنسفة الءى كانت ءءشئ من مغبة فشل الءملة ءشفة شءفءة. فالصراع الءائم فى البءر بفن الطرففن لا فءمل على الاعءقاء بكونها سوف ءءقق انءصارا سهلا فى هءه المءاوله.

ان فكرة اشراك محمد على؁ والى مصر؁ فى الءملة ضد الءزائر قد ءاعبء ءواطر فرنسا لفرءة من الوقت وءاولء وضمها موضع ءءنففء. ففرنسا سءكسب كءفرا بنءا ء المءاوله؁ ولن ءءسر شفنا فى ءالة فشلها. فر أن ءءءل انءلءرا لءى الباب العالى ولءى والى مصر؁ وقفام القسنطنطفففة فارسال اءءءا ءءفء اللهءة لمءء على؁ ءملت هءا الآخر على اعاءة النظر فى موقفه. لقد وضع شروطا للمشاركه فى الءملة اعءبرءها فرنسا فر مرءبولة وهو ما ءفعها إلى ءءلى عن هءه الفكرة.

على إثر فشل هذه المحاولات، قررت الحكومة الفرنسية في 21 جانفي من عام 1830، القيام هي نفسها بأعداد الحملة. وفي 17 فبراير أعلنت التعبئة في الجيش وبدأت الاستعدادات.

3 - التهيئة الدبلوماسية :

في الوقت الذي بدأت فيه الاستعدادات العسكرية، قامت الحكومة الفرنسية بنشاط دبلوماسي مكثف في اتجاه الدول الأوروبية. ففي المذكرات التي أرسلتها لها يومي 3 و 12 مارس (1830)، أوضحت فيها المبررات التي دفعتها لاتخاذ هذا القرار «أن الداي قد ضرب وهدم مؤسساتنا على السواحل الأفريقية وخربها تخريبا تاما، وأن الحصار البحري الذي فرض عليه منذ ثلاث سنوات لم يزد سوى أمعانا في الفطسة، فبدلا من الترضيات التي كانت عليه أن يقدمها لنا، فإنه لا يتحدث سوى عن المطالب والادعاءات التي يتوحي أن يطالب بها فرنسا . وأخيرا، فإنه لم يرد على المقترحات السلمية التي حملها اليه مندوبا الدول البحرية حتى إلى قصره (عام 1819)، بغير الرفض القاطع. وعندما بدأت السفينة البرلمانية تستعد للابحار والخروج من الميناء، انهال عليها وابل من القذائف التي انطلقت على اثر إشارة أعطيت من القصر الذي يقطن فيه رئيس الايالة». كما حرصت فرنسا من ناحية أخرى على التأكيد بكون هدفها ينحصر في مهاجمة الجزائر وليس ضد أي بلد آخر من البلدان المغربية. «فإننا مع مصر ومع كل الأقاليم التابعة للسلطان العثماني على أحسن مايرام. وعلاقتنا مع طرابلس مضطربة منذ أن اضطر القنصل إلى الخروج من هذه المدينة في شهر أغسطس المنصرم، على اثر الاهانات التي لحقته وكذلك بسبب خوفه على حياته. ونحن في حالة سلم مع تونس ومع امبراطور المغرب. لقد قرر الملك أن يضع حدا بواسطة حملة برية وبحرية، للحرب الدائرة منذ ثلاث سنوات مع ايالة

الجزائر فالاستعدادات العسكرية الجارية حاليا في موانئنا
موجهة فقط ضد هذه الایالة وحدها».

لقد تعمدت حكومة فرنسا تضليل الدول الأوروبية حول
الوقائع التي عدتها في هذه المذكرة والتي تبرر في نظرها
مهاجمة بلد آمن لا يطمح سوى للعيش تحت راية سلم عادل
وراسخ مع جميع الدول. فالإشارة إلى مطالب دول مؤتمر
ايكس لاشابيل ورفض الجزائر لها لا يمثل سوى جزءا من
الحقيقة. والحقيقة أن الجزائر أكدت رغبتها في السلم
والتعايش مع جميع الدول وأنها بالفعل في حالة سلم تام مع
جميع الدول الأوروبية. والذي رفضته هو قبول التنازل عن
سيادتها واستقلالها. فعندما استفسر الداي أمام المبعوثين
حول ما إذا كانت دول مؤتمر ايكس لاشابيل ترى أنه من حقه
أن يعلن الحرب ويعقد السلم مع أي طرف، رد المبعوثان
بكونهما ليسا مخولين بالتفاوض معه حول هذا الموضوع.
فالمسألة إذن هي أبعد وأعمق من الإشارة «البريئة» التي
أوردتها هذه المذكرة لاثارة هذه الحادثة.

أما الادعاء الذي مفاده أن الجزائر قامت بهدم وتخريب
المؤسسات الفرنسية على الساحل الشرقي للبلاد، في منطقة
القالا، فالذي حدث بالضبط هو أن الفرنسيين أصبحوا
يدعون بكون الباسطيون والمنطقة المحيطة به لهم عليها
حقوق الملكية التامة اكتسبوها حسب زعمهم من المعاهدات
الأولى التي أبرموها مع الدولة العثمانية ومع الجزائر. لقد
أثار دوقال هذا الموضوع مع الداي في عدة مناسبات، وبالحاح
شديد لقد وصل به الأمر إلى حد التهديد بعدم دنع الاتاوة
المرتبة على استغلال هذا الامتياز، كما نصت بها المعاهدة
الموقعة بين الطرفين سنة 1820. لقد بدأ الفرنسيون في
اقامة التحصينات بالمنطقة وعندما بدأت الحرب كان من
الطبيعي أن تقوم السلطات الجزائرية بهدم ما بنى دون إذن
منها.

أما حادثة قصف السفينة «لابروفانس» فالذي وقع هو أنها قامت، بعد عودة لابروتونيير من مقابلة الداي، بتحركات مشبوهة في منطقة جد حساسة بالنسبة لتحصينات الامبريالية. فالجزائريون لا يزالون يتذكرون ذلك التهاون الذي عاملوا به بعض سفن الأسطول الانجليزي عام 1816 والذي أدى إلى كارثة بسبب ذلك، فأرادوا تجنب خطر معازل بارسال عدد من القذائف على مقربة منها وليس ضدها لتنبئها إلى ضرورة الابتعاد عن الأماكن الحساسة في منطقة الميناء.

لم تهتم الدول الأوروبية بالتأكد في حقيقة ما ورد في المذكرة الفرنسية، فالاتجاه السائد عند هاته الدول هو تشجيع كل تحرش ضد أية دولة غير أوروبية شريطة أن لا يؤدي ذلك إلى الاخلال بميزات القوى القائم على المستوى الأوروبي. ومن هذه الزاوية، فإن دول القارة الكبرى منها والصغرى على السواء، رحبت بالمشروع الفرنسي. كما قدمت الدول المتوسطة منها تسهيلات معتبرة للفرنسيين تمثلت على الخصوص في السماح لهم باستئجار سفن النقل ومنحهم تسهيلات في موانئهم خاصة من طرف اسبانيا. ومعظم هذه الدول اشتركت مشاركة رمزية في الحملة عن طريق ايفاد بعثات من الضباط لمتابعة سيرها وعملياتها، لقد أبدى قيصر روسيا على الخصوص، تحمسا كبيرا للمشروع الفرنسي مزودا القيادة الفرنسية بمذكرة مفصلة عن عملياته الحربية في الشرق وعن المبادئ العسكرية والأساليب القتالية عند المسلمين في المعارك وفي الحصار وعند الهجوم وغيرها من الأمور التي يمكن أن تفيد «قائد حملة فرسانية (صليبية) الذي سيرى اسمه منقوشا، باعتزاز، إلى جانب الأسماء التي يجب على التاريخ وعلى المسيحية أن تشرقها أكثر من أي شيء آخر».

هذه النعرة الصليبية التي تفيض بها عبارات قيصر روسيا ليست حكرا عليه، بل كانت تتردد على الألسن في جميع البلاطات الأوروبية عند التعرض لموضوع الحملة ضد الجزائر. فالملك الفرنسي شارل العاشر ردد نفس النغمة أمام المجلس التشريعي يوم 12 مارس 1830 عندما أخبره بالقرار الذي اتخذه بغزو الجزائر.

ان إنجلترا وحدها هي التي أبدت نوعا من التحفظ إزاء المبادرة الفرنسية. لقد كان يزعجها أن تتمكن فرنسا من اكتساب موقع جديد في المتوسط لكن لم يصل هذا التحفظ إلى مستوى المعارضة الصريحة للحملة. فالذاكرة التي وجهتها الحكومة الفرنسية للدول الأوروبية يوم 12 مارس 1830، أكدت فيها أنها لا تنوي الاستقرار في الجزائر، ولن تقوم بتحديد مستقبل هذه البلاد بعد زوال حكومة الداي بإرادتها هي وحدها وإنما سيكون ذلك بالاتفاق معها. لقد كان لهذا التصريح تأثيرا في تشكل الموقف الانجليزي على هذه الصورة حتى خروج الأسطول الفرنسي من طولون يوم 25 ماي 1830.

4 - التعبئة والحشد :

بذلت فرنسا كل ما في وسعها لتوفر كل الأسباب لنجاح الحملة التي تعقد عليها حكومة شارل العاشر والملك نفسه آمالا عريضة. لقد تم تعبئة أسطول قوامه ستمائة وخمسة وسبعين سفينة، منها مائة وثلاث سفن حربية مسلحة بألف وثمانمائة واثنين وسبعين مدفعا من بينها تسع سفن كل واحدة منها تحمل خمسة وسبعين مدفعا واثنان تحمل كل منهما ثمانين مدفعا وخمسمائة واثنين وسبعين سفينة موزعة ما بين سفن النقل ومراكب الانزال وسفن لحماية الانزال عن قرب إلى جانب المراكب المخصصة لنقل المؤن

والعتاد والتجهيزات إلى الساحل. وبفضل هذه الامكانيات المعبأة تمكنت قوات الغزو من انتهاء انزال جميع وحداتها إلى الشاطئ في ظرف لم يتجاوز عشر ساعات.

بلغ تعداد القوات البرية التي عيّنت في الحملة سبعة وثلاثون ألف جندي منها واحد وثلاثون ألف من المشاة الذين شكلوا 36 كتيبة موزعة على ثلاثة فرق وإلى جانب هذا العدد، شكلت فرقة خاصة أبقيت في الاحتياط بمدينة طولون قوامها حوالي عشرة آلاف جندي.

أما سلاح الفرسان فقد كانت مشاركته في الحملة مشاركة رمزية، تعداده 535 فارساً، وبلغ عدد أفراد المدفعية 2.333 جندياً يقومون بخدمة خمس بطاريات مدفع ميدان وعشر بطاريات مدفع حصار. أما سلاح الهندسة فقد بلغ تعداد أفرادها 1311 جندياً موزعين على ثماني سرايا. كما ألحق بالحملة سبعة وأربعون مترجماً وعدد من الرسامين منهم من كان ملحقاً بالبحرية ومنهم من التحق بالحملة تطوعاً، إلى جانب عدد كبير من الأفاقين المغامرين الذين قدموا من مختلف المناطق الأوروبية المتوسطة منها على الخصوص ليعرضوا خدماتهم على قائد الحملة دي بورمون، الذي وافق على حملهم معه تحسباً للحاجة التي قد تدعو لاستخدام مثل هذا النوع من الناس.

أبحرت الحملة من طولون بعد ظهر يوم 25 ماي، وتمثلت خطة الأبحار في توزيع وحدات البحرية العسكرية إلى مجموعتين تسيران في خطين متوازيين وتوزعت سفن الحملة الأخرى على جناحيهما يميناً وشمالاً. وفي يوم 31 ماي أصبح أسطول الغزو على مرأى من شاطئ مدينة الجزائر، غير أن اضطراب البحر، على ما يبدو جعل قائد الأسطول يقرر عدم انزال القوات إلى البر والانسحاب إلى جزيرة

بالماء لبضعة أيام، ليعاود الطهور مرة أخرى بعد ظهر يوم 13 جوان عند ساحل سيدي فرج بعد أن قام باستعراض قواته أمام سكان العاصمة.

5 - الانزال :

عند الاقتراب من الساحل انقسمت وحدات الأسطول إلى ثلاث مجموعات : مجموعة القتال التي تحمل أفراد الفرقة الثانية والتي تحددت مهمتها في حماية الانزال بواسطة قواتها النارية التي قوامها 968 فوهة مدفع، فسفينة قيادة الأسطول « لابروفانس » تتبع هذه المجموعة، والمجموعة الثانية التي تحمل أفراد الفرقة الأولى الذين يشكلون الدفوعات الأولى التي ستنزل إلى الساحل، مع أفراد سلاح مدفعية الميدان إلى جانب عناصر من سلاح الهندسة، مزودة بقوة نارية قوامها 560 مدفعا، والمجموعة الثالثة وهي مجموعة الاحتياط التي تحمل عددا من وحدات الفرقة الثالثة التي تم توزيع أفرادها بين سفن هذه المجموعة والسفن التجارية لقد بلغ عدد مدافع هذه المجموعة 334 مدفعا. أما السفن التجارية ومراكب الانزال الأخرى فقد كانت تحمل ما تبقى من أفراد الفرقة الثالثة إلى جانب العتاد والتجهيزات والمعدات المختلفة ومواد التموين الخاصة بالحملة والتي تكفي لمدة شهرين.

اتخذت سفن الأسطول موقعها خارج خليج سيدي فرج في شكل خط طويل قبالة شبه الجزيرة وفي اتجاه الشمال الغربي منها : كما أخذت مراكب الانزال مكانها إلى جانب كل سفينة عينت لخدمتها. فكل سفينة وكل وحدة تتعرف على مراكب الانزال التي عينت لخدمتها بواسطة شكل الاعلام الملونة بالألوان المختلفة. لقد تم نقل الأفراد إلى الساحل بواسطة الزوارق، والتجهيزات والمعدات على مراكب نقل صغيرة حتى قرب البر ثم يعاد نقلها على الزوارق حتى

موضع القدم وعندما يتم تفريغها تسحب إلى مراكب النقل الصغير، بواسطة الحبال لتعود إلى السفن لحمل دفعة جديدة وهكذا. ويحمل كل فرد من أفراد قوات الانزال من المؤونة مايكفي لمدة يومين والفرقة تحمل معها احتياطا يكفي عشرة أيام.

قامت مدفعية المراكب التجارية بالحماية المباشرة وعن قرب لعملية الانزال، التي بلغت طاقته للدفعة الواحدة ما يقرب من خمسة آلاف رجل مع التجهيزات الضرورية وأسلحة الإسناد التي ترافق وحدات الدفعة. وكانت قوات الحملة قد قامت بتدريبات وبيانات عملية على الانزال في سواحل طولون قبل توجيهها إلى الجزائر.

سبق عملية الانزال قصف مدفعي مكثف للشاطيء من طرف مدفعية الأسطول وخاصة ضد مرايخ مدافع البطاريتين، والتي كان عددها خمس عشرة مدفع صغير التي اتخذت مواقعها في المرتفعات المشرقة على الشاطيء. بدأت عملية الانزال في حدود الساعة الرابعة والنصف من صباح يوم 14 جوان 1830 وعند حدود الساعة الثانية بعد الظهر كان كل أفراد الفرق الثلاثة قد نزلوا إلى الشاطيء وبدأوا على الفور في إقامة التحصينات. اتخذت الجبهة شكل هلال وسطه شبه الجزيرة حيث يوجد بها مركز القيادة العامة وقاعدة التموين الرئيسية للحملة.

لم تواجه القوات الغازية مقاومة ذات شأن عند النزول. ذلك أن كثافة نيران مدفعية الأسطول منعت الاقتراب من الشاطيء والتصدي للدفعات الأولى التي نزلت إلى البر. كما أن البرج القديم الذي شيد على شكل مربع قليل الارتفاع والذي يقع على أعلى نقطة في شبه الجزيرة لم يستطع الصمود أمام مدفعية الأسطول، لقد كان له مدفعان خفيفان قديمان مما اضطر طاقميهما إلى إخلاء الموقع، الذي ليس حصنا

بمعنى الكلمة ولكنه مجرد برج للمراقبة، والانسحاب إلى الورا.

وبمجرد اكتمال نزول القوات إلى البر، قامت هاته بهجوم مضاد ضد بطارياتي الموقع الرابضتين على المرتفعات وتمكنت من الاستيلاء على بعض المدافع وانسحبت الأخرى إلى مركز تجمع القوات الجزائرية عند اسطاوالي. لقد مكنت عملية «التهوئة» هاته من استمرار نزول المعدات والتجهيزات والتموين في مأمن وبدون أي أزعاج وهي العملية التي استمرت خلال الأيام التالية.

الانزال الفرنسي عند سيدي فرج مصادر وبيبليوغرافيا مختصرة

(1) - المحفوظات :

يحتوي الرصيد المودع في وزارة الخارجية الفرنسية تحت اسم «مذكرات ووثائق» Memoires et Documents على مراسلات، مذكرات وتقارير تتعلق بالتهئية الدبلوماسية، على المستوى الأوروبي، للحملة ضد الجزائر وهي محفوظة في المجلات التالية :

M.D / Algeria 1.2.3.4.5

كما تحتفظ مصلحة التاريخ لهيئة الأركان العامة للجيش الفرنسي بقصر فانسان بباريس بأرصدة تخص الجزائر وقد وزعت هاته على مجموعتين مجموعة H. والمجموعة الفرعية 1H . لقد جمعت معظم الأوراق التي تخص الاستعدادات العسكرية للحملة في العلب واللفائف التالية:

1H . 5

1H . 6

1H . 7

1H . 8

1H . 9

1H . 10

(2) - روايات جزائرية عن الانزال الفرنسي بسيدي فرج وعن معركة اسطاوالي مرتبة حسب مكانة أصحابها.

- الحديث الذي أدلى به الداي حسين مجلة Revue de Paris مجلد 30 عام 1831 .

- محمد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة الجزائر 1973.

- حمدان خوجة ، المرأة . ترجمة وتقديم د. محمد العربي الزبيري. الجزائر 1975.

- أحمد أفندي، La prise d'Alger racontée par un algérien, in Journal asiatique 1863

- أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج الشريف الزهار الجزائري الطبعة الثانية 1980.

- بن جلول باش كاتب La prise d'Alger en 1830. d'Après un écrivain musulman, in. Recueil des notices de la société archiologique de la province de Constantine T.9 1865.

- روايات فرنسية :

سنقتصر على ذكر من كان من أصحابها في موقع المسؤولية أو قريبا من مركز القرار.

D'Hassez (وزير الدفاع أثناء الحملة) Mémoires Paris, 1896 T.2

- de Bourmont, pièces officielles publiées par Bartillat in Relation de la campagne d'Afrique en 1830, Paris 1832.

- Chasserian, Vie يحتوي على مراسلات رسمية للأميرال de l'Amiral Duperré Paris, 1848

Desprez (رئيس أركان قوات الحملة) Journal d'un officier de l'Armée d'Afrique Paris, 1831

Berthezen (قائد الفرقة الأولى) Dix-huit mois à Alger Montpellier 1834.

Loverdo, (قائد الفرقة الثانية) Lettres à Mr le Lieutenant Général de Berthezen Paris 1834.

Duc d'Escars (قائد الفرقة الثالثة)

Nettement مراسلات تخصه نشرها في :

Histoire de la conquête d'Alger Paris 1856:

- Fernel (ضابط ملحق بقيادة أركان الحملة) Compagne d'Afrique en 1830 Paris, 1856.

- Pellissier de Reynaud (ضابط ملحق بهيئة أركان الحملة) Les Annales Algériennes. 2 Ed. Paris 1854 T.1

- Daumensnil (ضابط ملحق بمكتب الحملة) de l'expédition d'Afrique en 1830. Paris, 1832.

4 - بيليوغرافيا مختصرة :

- جمال قنان، عنصر في الازمة الجزائرية الفرنسية عام 1827 ، وحدة التراب الوطني. في : مجلة التاريخ العدد الخاص بذكرى الثلاثين لثورة نوفمبر، النصف الثاني من سنة 1984.

- نصوص وثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 - 1830
الجزائر 1987.

- Azans, l'Expédition d'Alger, Paris, 1930.

- Esquer, les commencements d'un Empire. La prise d'Alger (1830), Paris, 1929.

- Gautherot, la Conquête d'Alger, 1830, Paris 1929.

- Julien Ch.A Histoire de l'Algérie contemporaine (1827 - 1871), Paris 1964.

- Roussel C. la Conquête d'Alger, Paris, 1879.

- Rozet, Relation de la guerre d'Afrique pendant les années 1830 - 1831, Paris, 1832.

معركة أسطاوالي

تمثل هزيمة أسطاوالي بداية لمرحلة حالكة من تاريخ الشعب الجزائري. فالحن التي نجمت عنها والمآسي التي ألمت ببربوع البلاد من أقصاه إلى أقصاه، من جرائها والتي كادت أن تؤديه وتطمسه في جب الزمن فلن يصح له ذكر الا في زمرة الشعوب المنقرضة.

لقد كتب الكثير عن هذه المعركة من طرف الفرنسيين. فالأدبيات حولها متعددة المشارب : تقارير رسمية شهادات عامة كتبها أطراف كان لهم دور فيها أو شهادات جزئية عن فصل من فصولها، معالجة تقييمية أو استعراض تاريخي لوقائعها. كما تعرض لها بعض الجزائريين من الذين عاصروها، بطريقة تقييمية مقتضبة، تفتقر إلى التفاصيل وإلى رصد كل الوقائع الجزئية التي تتصل بها بصفة مباشرة وغير مباشرة. ورغم هذا، فلا يزال هناك نقص كبير في المعلومات حولها من الطرف الجزائري، مما جعل الصورة تبقى دائما مهزوزة وعملية تقييمها تكون تقريبية وغير مرضية.

لقد تجنبت الأجيال من الجزائريين الخوض في عمق أسباب هزيمة أسطاوالي والآليات التي تسببت فيها واكتفى بتقديم أسباب سطحية شلت كل محاولة أدراك عقلائي مستوعب للدرس مشرح للمأساة وأسبابها.

فالجيل الذي عاصر هذه المحنة والجيل الذي يليه، حملوا المسؤولية في ذلك للداي حسين الذي لم يحسن التصرف ولم يحمي ما يجب عمله. وهذا الأخير يبرر نفسه من التهمة ويعمل المسؤولية لقائد الجيش، إبراهيم أغا، صهره. أما الجيل الذي نشأ في كتف المدارس الأهلية فهو يحمل المسؤولية إلى « المستعمرين الأتراك » فهزيمة أسطاوالي هي في نظر بعضهم قد استبدلت فقط، محتلين قدامي بمحتلين جدد.

ان هذه الذهنية تمثل استلابا خطيرا للشخصية، عكس ما هو ملاحظ بالنسبة لموقف الجيلين الاولين الذي هو اقرب إلى الحقيقة. فلتأمل أكثر حول موقفيهما يستوجب طرح إشكالية : هل أن هزيمة أسطاوالي كانت شيئا لا مفر منها؟ فاستعراض سريع للطروف التي جرت فيها هذه المعركة والملابس التي أحاطت به قد تمكننا من تلمس بعض الأسباب التي أدت اليها.

1 - نظام الدفاع الجزائري :

إن محاولة تلمس بعض الأسباب العميقة التي تسببت في هذه الهزيمة تقود بالضرورة إلى الاستفسار عن نوع العقيدة العسكرية السائدة لدى الجزائريين وطبيعة السياسة الدفاعية التي اعتمدها لمواجهة أي خطر خارجي.

لقد عاشت البلاد في حالة من الاستقرار والثقة بالنفس ضد أي خطر خارجي قرابة ثلاثة قرون. وتأكدت هذه الثقة بالنفس بسبب فشل المحاولات العديدة التي قامت بها بعض الدول الأوروبية والتي آخرها الحملة الإسبانية الفاشلة، ضد الجزائر عام 1775. لقد أدى هذا، إلى نمو شعور بالاعتقاد في قدرة مواجهة أية محاولة تستهدف النيل من البلاد مهما كان مصدرها ومهما كانت الامكانيات التي عيشت من أجل ذلك. لقد كان معروف منذ وقت طويل، أن نظام الدفاع الجزائري كان يشوبه نقص خطير ممثل في مركزيته الشديدة. واعتماده أساسا على منطقة متيجة التي تشكل القاعدة الرئيسية للدفاع عن كامل التراب الوطني.

فلم يكن يعني بتوزيع التحصينات والقوات توزيعا يتلائم واحتياجات الدفاع. وإذا كان لهذه السياسة ما يبررها في الماضي، عندما اثبت جدواها في كون حكومة البلاد قد استطاعت مواجهة الخطر الخارجي ضد أية نقطة من التراب

الوطني وتصفيته انطلاقاً من العاصمة، فإنه على ضوء المعطيات الجديدة والتي تتمثل على الخصوص في نمو البحريات الأوروبية في المتوسط وتهديدها لمواصلات البحرية الجزائرية حتى الساحلية منها، ما يدفع بالضرورة إلى إعادة النظر في السياسة الدفاعية وفق متطلبات هذه الوضعية الجديدة، وذلك بالتركيز على تكوين جيش عصري قادر على حماية البلاد. فليس هناك ما يوحي بالاعتقاد بوجود شعور لدى المسؤولين بهذه الضرورة. فالجيش الجزائري بقي على نظامه القديم. فالقوات الدائمة الممثلة في عساكر الأوجاق الذين يتم تجنيد معظمهم في الأقاليم التركية للامبراطورية العثمانية والبعض منهم يجندون محلياً، هي من الضالة وقلة العدد ما يجعلها غير قادرة على حفظ الأمن الداخلي في حالة اضطراب الأوضاع. فعند نزول الفرنسيين بسيدي فرج لم يكن عدد أفراد عساكر الأوجاق يتجاوز سبعة آلاف جندي بمن فيهم أفراد الحاميات الموزعين على مختلف مدن البلاد.

حقيقة لم يسبق في الماضي أن شكل هؤلاء العساكر القوة الرئيسية في مواجهة أي غزو أجنبي، بل كانت السلطات تعتمد أساساً في مثل هذه الظروف على تعبئة المتطوعين تعبئة مؤقتة تنتهي بزوال الخطر واندحار العدو، ليعود بعدها كل واحد إلى منزله. هذا النظام استمر على ما هو عليه دون أن يطرأ عليه أي تغيير يذكر. فهزيمة الماليك على يد نابليون في معركة الاهرام لا يبدو بكونها استوعبت من طرف المسؤولين الجزائريين ولا استفيد من درسها، كما لا تبدو بكونها فهمت بأنها في إحدى جوانبها تمثل صداماً بين عقيدتين عسكريتين أحدهما قديمة وأخرى عصرية متطورة ومجابهة بين عقلية تواكلية تعتمد أساساً على قدرة الفرد

وشجاعته الشخصية وبين ذهنية تعتبر العمل المنظم والمستمر أساسا في تحقيق الهدف.

وبالفعل فلم يحدث أي تطوير للنظام العسكري القديم المركب بطريقة بسيطة للغاية. فالوحدة الصغرى المكونة من الخبأ يقودها ضابطان : قائد الوحدة ونائبه وصف ضابط يدعى يولداش. وثلاثة أخبية يكونون وحدة المائة تحت قيادة ضابط يدعى بولوك باشي. ووحدات المائة تشكل بدورها المحلة والتي هي ليست وحدة نظامية قائمة بذاتها وإنما يتم تشكيلها بضم عدد من وحدات المائة مع بعضها البعض لغرض القيام بمهمة محددة ثم تحل بعد الانتهاء من هذه المهمة. ويتولى قيادة الحملة إما الأغا نفسه الذي هو قائد الجيش أو نائبه.

ويبدو أنه على عهد يحي أغا، الذي عين في هذه الوظيفة منذ بداية عهد الداى حسين واستمر فيها حتى سنة 1829، أدخلت عدد من التحسينات على هذا النظام والتي تمثلت في التدريبات اليومية على الرمي وعلى مختلف فنون القتال الأخرى كما اعتنى بالمسائل المتعلقة بالنظام والانضباط. غير أن هذه التجديدات لم تستمر بعده وهي كما يلاحظ لم تمس جوهر النظام العسكري نفسه. أما بالنسبة للفرق المتطوعة التي تعبىء في الملمات فهاته لم تكن تخضع لأي نظام من أي نوع. فكل مجموعة تقاتل تحت قيادة المسؤول الذي عباها، فشيخ القبيلة يتبع قائده وهذا الأخير يأتمر بأوامر الباي أو خليفته وجميعهم تحت إمرة الأغا. وهكذا نلاحظ أن الجيش في مجموعته، نظاميا ومتطوعا، يشكو نقصا شديدا من جوانب كثيرة عشية المجابهة مع فرنسا.

2 - الاستعدادات :

إن الانزال الفرنسي عند سيدي فرج لم يكن مفاجئة لأحد. فسلطات البلاد كانت تدرك منذ وقت بعيد أن أية محاولة

تستهدف غزو الجزائر، ستكون بالتأكيد في منطقة غرب العاصمة، وبالذات عند شاطيء سيدي فرج الذي يتوفر على شروط جد ملائمة للانزال إلى جانب قربه من العاصمة، فالأوروبيون استوعبوا فشل المحاولات التي قام بها الاسبان في شرق العاصمة. والضابط الجاسوس بوطان الذي أرسله نابليون لاستطلاع واستكشاف أحسن نقطة للانزال حملة ضد العاصمة، أبعد منذ الوهلة الأولى فكرة الانزال في أية نقطة شرق مدينة الجزائر واعتبر أن سبب فشل الحملات الاسبانية يعود إلى سوء اختيار المكان المناسب للانزالها. لقد حدد هذا الضابط منطقة سيدي فرج على أنها المنطقة التي تتوفر على أحسن الشروط لمثل هذه العملية، كما اعتنى كذلك بدراسة طريقة الاقتراب والتقدم نحو العاصمة في أحسن الظروف. لم يبق هذا التقرير سرا مكتوما، لقد عرف محتواه لأن بوتان تم أسره من طرف الانجليز أثناء عودته من مهمته التجسسية وتعرفوا على الغاية منها وأطلعوا حكومة الجزائر بذلك قبل سقوط نابليون.

وإلى جانب هذا، فإن المعارضة الليبرالية في فرنسا قامت منذ بدأ الاستعدادات بطولون بنشر كل شيء يخص هذه العملية : عدد القوات البرية المعينة، تجهيزاتها وتسليحها عدد وحدات الأسطول التي يحملها وحتى المكان المتوقع للانزال. وأكد الداي نفسه أن ما كان يتم من استعدادات بفرنسا كان يصله أولا بأول.

لم يقم الداي بتعبئة جميع الامكانيات البشرية المتاحة لدرء هذا الخطر. فتعليماته لباي قسنطينة كانت تحثه على اليقظة والحذر والاستعداد لمواجهة أية محاولة قد يقوم بها الفرنسيين ضد مدينة عنابة فلم يطلب منه جمع قواته والقُدوم بها إلى الجزائر. أما بالنسبة لباي وهران، فقد طلب

منه ارسال جزء من القوات والاحتفاظ بالباقي معبئة
دورا للطوارئ. وكان يخشى أن يقوم الفرنسيون بمحاولة
ضد مدينة وهران أو مدينة أرزيو، ويحتمل أن يكون الداي
قد اعتقد أنه بالإمكان التصدي للحملة الفرنسية بالقيام
بتعبئة جزئية تتم في بايلك التيطوي وفي دار السلطان -
أي منطقة متيجة - مع عساكر الأوجاق. لقد أمر إبراهيم أغا
باتخاذ الاجراءات الملائمة لمجابهة الموقف وزوده بالمعلومات
التي كانت تحت يده كما أمده بخطة العمليات الفرنسية
وبمكان نزولهم.

وبخصوص التسليح، فقد وردت اشارات تفيد بكون
السلطات قد جمعت كميات هائلة من الأسلحة والذخيرة،
وخاصة المدافع فالتشيء المؤكد، أن القلاع والحصون الموجودة
في الميناء وفي ضواحي العاصمة كانت ذات مستوى عالي من
التسلح. لقد بلغت عدد المدافع الرابضة بها حوالي ألفي مدفع
من مختلف العيارات. لقد أكد هذا المستوى الرفيع في
التسلح والتحكم في الرمي المدفعي، فشل المحاولات التي قام
بها الأسطول الانجليزي عام 1824، لقصف العاصمة، كما أكد
العسكريون الفرنسيون الذين أوفدوا في مهمات استطلاعية
إلى الجزائر قبل القطيعة، استحالة النيل منها عن طريق
البحر، بسبب كثافة نيران المدفعية الموجودة في الحصون من
جهة ودقة رمي المدفعيين الجزائريين من جهة ثانية، كما أن
البنادق التي كانت في حوزة الجيش الجزائري كانت حسب
الفرنسيين، أطول وأدق من البنادق التي كانت في حوزة
الجيش الفرنسي.

ويلاحظ مع هذا، أن منطقة سيدي قرج لم تحظ بأي اهتمام
خاص من طرف السلطات، بل اكتفى فقط بوضع عدد من
المدافع الخفيفة بها تحسبا للطوارئ وقد تم هذا العمل على
عهد يحيى أغا.

فعمشية نزول القوات الفرنسية لم يكن هناك أي استعداد خاص عند سيدي فرج، سواء على مستوى القوات البرية أم المدفعية، كما لم تتم إقامة أية تحصينات بها. والفريب في الأمر، أن مكان التجمع الذي حدد للقوات المتطوعة كان بالحراش، ومكان تواجد قوات خليفة باي الغرب كان عند عين الرباط في الضاحية الشرقية للعاصمة. ويتطلب الأمر مسيرة نصف يوم، سيرا حثيثا، للانتقال من هذين المكانين إلى ميدان العمليات.

يؤكد حمدان خوجة أنه لم يكن لدى الأغا ابراهيم صبيحة الانزال (14 جوان) أكثر من ثلاثمائة فارس، أما الحاج الشريف الزهار فيقول أنه لم يكن معه سوى سبعين فارسا. فعندما وقع الصدام بين الفرقة الأولى، التي قامت بهجوم سريع ضد البطاريتين اللتين كانتا تقصفان القوات النازلة قصفا مركزا، لم تجد أمامها قوات ذات شأن للدفاع عنهما. لقد أغرقت مرابض المدافع اغراقا بجحافل أفرادها، وكان البعض منها قد أتلّف من جراء القصف المنصب عليها من طرف مدفعية الأسطول. لقد تمكن الفرنسيون من تحصين رأس الجسر بعيدا عن كل مضايقة تقريبا، في الوقت الذي كانت فيه قوات خليفة باي الغرب متسمرة في مواقعها عند عين الرباط.

سجل شهود عيان من الجزائريين، صورا للإهمال والاستخفاف بالخطر يدعوا إلى الدهشة دافعها على ما يبدو من هاته الشهادات نقص الكفاءة وانعدام المقدرة والمؤهلات اللازمة لدى الشخص الذي تحمل مسؤولية الدفاع عن مقدرات البلاد في هذا الظرف العصيب، ابراهيم أغا. وهذه الشهادات تؤكد أن الداي وفر له جميع الامكانيات للقيام بمهمته ولكنه لم يحسن استخدامها. فردود فعل الداي ضد

صهره بعد الهزيمة والمرارة التي كان يحس بها نحوه حيث اتهمه هو وزمرة معه بالخيانة تحمل على الاعتقاد بكونه قد هزل وأنه لم تكن لديه صورة حقيقية عن خطورة الوضع كما كان متمثلاً.

لن يستفيد التاريخ بتبرأة هذا وتحميل ذاك مسؤولية ما حدث. وربما كان لدى إبراهيم أغا نفسه، ما يقوله لرفع التهمة عنه. فبعض الاشارات تفيد بأنه، حتى يوم 16 جوان كان لا يزال يطلب المدافع والامدادات وأنه بعد أربع وعشرين ساعة فقط، أي قيل أن يصل اليه ما كان يطلبه، حدد موعد للهجوم ليوم السبت 19 جوان. غير أن التاريخ سيستفيد بدون شك، عندما يتساءل : لماذا حدث هذا؟ فميز أن القوى العددي بين الطرفين وخطة العمليات وطريقة ادارة المعركة، هي عناصر جئمت بكل ثقلها في تحديد مصير هذه المجابهة الحاسمة.

ان ميزان القوى العددي بين الطرفين عشية المجابهة كان في احتلال شديد لصالح الفرنسيين. فعدد القوات الفرنسية كان سبعة وثلاثون ألف جندي يسندهم اثنان وسبعون مدفع ميدان والتي جربت لأول مرة في ميدان المعركة وأعطت نتائج جد مرضية بالنسبة للفرنسيين، إلى جانب مدفعية الأسطول الضخمة (1870 فوهة مدفع). أما السلاح الفردي الذي كان يتمثل في البنادق والسيوف فليس هناك تمييز يذكر لصالح أحد الطرفين. أما القوات الجزائرية. فيلاحظ بهذا الخصوص أن المصادر الفرنسية تعتمد المبالغة بخصوصها لأسباب معلومة حين تجعل عدد هذه القوات يتراوح بين 50 إلى 60 ألف جندي ولكن في الحقيقة أن عدد الجيش المتواجد في معسكر أسطاوالي عشية المعركة كان أقل من ذلك بكثير.

فعمد بداية القرن، أكد بوطان في تقريره أن الجزائريين لن يستطيعوا تعبئة أكثر من ستين ألف جندي. وهذا التقدير وضع في ظرف كانت فيه الجزائر في وضعية اقتصادية ومالية أفضل مما أصبحت عليه فيما بعد. وإلى جانب هذا، فالداي لم يقم بإعلان التعبئة العامة بل اكتفى باستدعاء جزء من قوات بايلك التيطري والتي لم تتجاوز ستة آلاف جندي. وبأي التيطري لم يأت معه يكثر من ألف فارس كما يؤكد ذلك حمدان بن عثمان خوجة. كما لم يطلب إرسال أي فرد من قوات بايلك الشرق. فالقوات التي كانت مع الحاج أحمد باي، هي عبارة عن حرسه الخاص لا يتجاوز عددهم الأربعمئة فارس، أما عساكر الأوجاق فلم يكن يوجد منهم في معسكر أسطاوالي عشية المعركة أكثر من ألفي جندي والباقي كانوا موزعين على الحصون أو تركوا في الاحتياط عند سيدي خلف.

لقد تم تعبئة عناصر من سكان متيجة كما جاءت جماعات متطوعة من قبيلة فليسة ومن جهات أخرى المحيطة بإقليم متيجة. وتشير المصادر الجزائرية المتوفرة، أنه لم يتم القيام بأي عمل من شأنه تشجيع هؤلاء المتطوعين على البقاء تحت السلاح. لقد أهمل شأنهم وترك معظمهم بدون مؤونة ولا علف لخيولهم مما أجبرهم في النهاية على العودة إلى منازلهم. ويشير الأغا إبراهيم، من جهة أخرى، أن عدد القوات الفرنسية كان ضخما جدا بالمقارنة مع القوات التي كانت تحت قيادته وطالب في رسالة للداي أن تستدعي قوات بايلك الشرق. وعندما تم الاستيلاء على معسكر أسطاوالي، فإن عدد الخيام التي كانت منصوبة لم تتجاوز الأربعمئة خيمة عند بعض المصادر الفرنسية ومائتين وسبعين خيمة عند البعض الآخر.

ولم يكن لأفراد الجيش المنهزم الوقت الكافي للعودة إلى المعسكر وحمل خيامهم معهم بل ترك كل شيء على ما كان عليه عند بدأ المعركة حتى الأمتعة الخفيفة والمراسلات بقيت في أماكنها ومن المعروف أن الخيمة تؤوي ثلاثين جندياً في المعدل، وليس كل الخيام مخصصة لإيواء الجنود. فالبعض منها كانت بمثابة مخازن والبعض الآخر يستخدم كمقرات للمصالح الإدارية والصحية للجيش.

واعتباراً لهذه المؤشرات فإنه من الصعب التصور أن عدد القوات الجزائرية عشية المعركة كان يتجاوز الخمسة عشر ألف جندي، وهناك ملاحظ فرنسي (بليسبي دي ريتو) كان في المعسكر المقابل كتب من جهته مؤكداً أن عدد القوات الجزائرية المتواجدة عند أسطاوالي لا يمكن أن تتجاوز العشرين ألف جندي على أقصى تقدير. أكد الجنود الجزائريون، الذين عادوا إلى العاصمة بعد الهزيمة من جهتهم، أنهم انكسروا في المعركة بسبب كثرة العدو وأنهم أغرقوا وسط بحر من البشر. ويلاحظ من جهة أخرى أنه لم تترك قوة في الاحتياط بالمعسكر، بل وقع الهجوم على المواقع الفرنسية بجميع القوات التي تجمعت في أسطاوالي حتى أنه لم يتصد للهجوم الفرنسي ضد المعسكر سوى البطارياتين الرابضتين أمامه، وكانت هي كل ما لدى الجيش من المدفعية في هذه المعركة.

أما خطة المعركة، فقد تم وضعها بحضور كل من إبراهيم أغا الحاج أحمد باي ومصطفى بومزراق باي التيطري وخليفة باي الغرب. في البداية قبل الانزال، ساد الاعتقاد في إمكانية مع الفرنسيين من النزول إلى الشاطئ، ولكنه تبين أنه لم يهيء لذلك تهئية ملائمة. فليس هناك مدفع واحد من عيار ثقيل لمجابهة مدافع سفن الأسطول القوية. كما اتضح أن أي

نوع من التحصينات تقام على جناح السرعة سوف لن تصمد أمام القصف المدفعي الكثيف ويلاحظ أن هناك خلاف وقع بين ابراهيم أغا والحاج أحمد باي حول طريقة التصدي للعدو. ففي رأي هذا الأخير أنه يجب تجنب الصدام المباشر معه في هذه المرحلة وأنه يكفي مضايقته والضغط عليه وترك السبيل له للتقدم، إذا أراد نحو العاصمة والتي هي هدفه وملاحقته من الخلف بالعمل على قطع خطوط مواصلاته وعزله عن قاعدة تمويثه في سيدي فرج. أما إذا حاول الاشتباك، فلا يجوز أن تعطى له الفرصة لذلك بل يجب جره بعيدا عن قاعدته وتمديد خطوط مواصلاته إلى مكان يتم اختياره بعناية وضربه هناك عندما تتجمع القوات الكافية لذلك. أما ابراهيم أغا فقد كان يرى أن اتباع خطة مثل هاته تعني الهروب أمام العدو وهذا لا يجوز وأن الواجب يقضي بالوقوف في وجهه والتصدي له مهما كان الأمر.

ويبدو أن باي التيطري وخليفة باي الغرب قد دعما وجهة نظر الأغا، ولذلك فقد وضعت خطة ارتكزت على القيام بالهجوم على جناحي العدو والتي تمثل جبهته شكل هلال وسطه شبه جزيرة سيدي فرج، بهدف تغليفه وعزله عن قاعدته وعن البحر. ومركز الهجوم الرئيسي تقوم به ميمنة الجيش تحت قيادة ابراهيم أغا نفسه، فالخطة جيدة كما تبدو على الورق، لكنها فوق ما هو ممكن تحقيقه بالامكانيات المتوفرة بشريا وتسليحا إلى جانب هذا، فإدارة المعركة تشكو نقصا ذريعا بل لم تكن موجودة أصلا. وهذا ما يفسر تبخر الجيش بتلك السرعة حتى قبل أن تتأكد الهزيمة وتفرض نفسها في ميدان القتال.

3 - سير المعركة :

انطلقت القوات الجزائرية من مواقعها عند معسكر أسطاوالي صبيحة يوم السبت 19 جوان، مستغلة في تقدمها

تحو مواقع العدو ضباب الصباح الذي غطى المنطقة مما منع مدفعية الأسطول من التدخل. لم تفاجئ القوات الفرنسية بهذا الهجوم لقد كانت تتوقعه فالمعلومات التي استقتها من الجواسيس أكدت لها أن الهجوم الجزائري سيكون في هذا اليوم.

يمكن أن نميز في سير المعركة بين فترتين : الفترة الأولى التي ابتدأت في الصباح الباكر واستمرت حتى حدود الساعة العاشرة، ففي هذه المرحلة كان الهجوم الجزائري شديداً وعنيفاً حيث تمكن من السيطرة على المواقع الأمامية لتحصينات العدو وركز هجومه على جناحيه وخاصة ضد ميسرته ولفترة من الوقت كان الوضع حرجاً للغاية بالنسبة للفرنسيين في الوقت الذي شعر فيه الجزائريون بكونهم على قارب توسيع من النصر. لقد بعث إبراهيم أغا ببشائر النصر إلى العاصمة قبل الأوان.

وأمام هذا الوضع الخطير الذي أصبحت عليه القوات الفرنسية قرر القائد العام دي بورمون أن يراهن الكل بالكل. أما النصر وأما الهزيمة المساحقة. لقد أدرك أن مركز الثقل في الهجوم الجزائري يقع على ميسرة الجيش الفرنسي وموقف الضعف فيه يكمن في الوسط والميمنة. ويعلم من جهة أخرى أن المهاجمين ليست لهم قوات في الاحتياط يستطيعون الرمي بها في أية نقطة حرجية عند الضرورة. لقد أعطى أوامره لفرقتي برتوزين ولوفيردو المتواجدتين في الوسط وعلى يمين الجبهة الفرنسية بالقيام بهجوم مضاد وتطويره بحيث يصبح المعسكر الجزائري عند أسطاولي هدفاً له.

وبالفعل انبثرت الجبهة في هذين القطاعين وأصبحت ميمنة الجيش الجزائري التي تمثل مركز الثقل في الهجوم مهددة بالتغليب والحصار مما أدى إلى انفلات زمام الموقف

من بين أيدي إبراهيم آغا. فعمت القرصى واشتد الاضطراب وتحول الجيش إلى غوغاء وحشود مذعورة لا تلوي على شيء. لقد تقدم الفرنسيون نحو المعسكر الذي كانت تحميه بطاريتين فقط واستبسل المدفعيون الجزائريون في الدفاع عن المعسكر استبسا لا شديدا في محاولة منهم لوقف تقدم العدو برغم كونهم محاطين من كل جانب ومع ذلك فإنهم لم يتزحزحوا قيد أنملة عن مواقعهم إلى أن استشهدوا عن آخرهم. لقد تمكن الفرنسيون من السيطرة على المعسكر دون مقاومة. إذ لم يكن هناك أحد به للدفاع عنه. فالمنهزمون كانت وجهتهم نحو مدينة الجزائر وليس نحو المعسكر.

معركة اسطاوالي

مصادر وبيبليوغرافيا مختصرة

- 1 - المحفوظات Archives
تحتفظ مصلحة التاريخ لهيئة الأركان العامة للجيش الفرنسي بأرصدة غنية بالمعلومات عن الجزائر فالتى تخص معركة اسطاوالي نجدها في مجموعة H لفائف وعلب - H.2 - H.3 - H.4 وفي المجموعة الفرعية 1H. لفائف وعلب 1H.5 - 1H.6 - 1H.7 - 1H.8 - 1H.9 - 1H.10.
- 2 - روايات جزائرية عن المعركة مرتبة حسب مكانة أصحابها - الحديث الذى أدلى به الداي حسين لمجلة Revue de Paris مجلد 30 عام 1831.
- مذكرات أحمد باي ... ترجمة وتقديم محمد العربي الزبيري الجزائر 1973.
- حمدان خوجة، المرآة ترجمة وتقديم د. محمد العربي الزبيري الجزائري 1975.
- مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار.
- تحقيق أحمد توفيق المدني الجزائر ط 2، 1980 .
- 3 - روايات فرنسية مرتبة حسب مواقع أصحابها في سلم المسؤولية أو قربهم من مركز الفرار.
- DE Bourmont, pièces officielles publiées par Bartillat in. Relation de la campagne d'Afrique en 1830 Paris, 1832.
- Desprez Journal d'un officier de l'Armée d'Afrique, Paris 1831.
- Berthezen, Dix-huit mois à Alger... Montpellier, 1834.
- Fernel, Compagne d'Afrique en 1830, Paris 1831.
- Pellissier de Reynaud, Les Annales Algériennes 2 Editions 1854 T.1.

- Azan p. L'Expédition d'Alger/ Paris, 1930.
- Esquer, Les commencements d'un Empire. La prise d'Alger,
(1830) Paris, 1929.
- Gautherot, La Conquête d'Alger 1830. Paris 1929.
- Rousset c. La conquête d'Alger. Paris 1879.
- Rozet, Relation de la guerre d'Afrique pendant les années 1830-
1831. Paris, 1832.

لمحة تاريخية عن الجيش النظامي للأمير عبد القادر

تبنت المقاومة الوطنية في الشهور الأولى من الاحتلال خطة استراتيجية تمثلت في محاصرة المدن الساحلية التي وضع يده عليها وتضييق الخناق عليه في داخلها. وعلى أثر مبايعة الأمير عبد القادر كأمير للجهاد، تبنى نفس الخطة التي اتبعها والده اتجاه الفرنسيين الذين احتلوا مدينة وهران. لكن المعارك الأولى التي خاضها ضد المعتدين بينت له أن هاته الخطة لن تكون ناجحة ومفيدة إلا إذا ارتكزت على دعامتين أساسيتين : إحكام مقاطعة التعامل مع العدو وبجميع صوره وأشكاله لاجباره على استقدام كل ما هو في حاجة اليه عن طريق البحر لارهاقه ماديا ومعنويا. وهذا لن يتحقق إلا بالتزام جميع سكان الأماكن القريبة من هذه المراكز بتنفيذ هذه المقاطعة تنفيذا صارما وبدون أي خلل أو تساهل مهما كانت المغريات والوعود. وهو ما يتطلب طول النفس واليقظة الدائمة. ولضمان عدم حدوث أي خلل من هذا الجانب، عمد الأمير إلى تأكيد سلطته ونفوذه على هذه المناطق وبمختلف الوسائل. والدعامة الثانية وتتطلب وجود قوة عسكرية متفرعة، تراقب تحركات الفرنسيين ومناوراتهم والتصدي لها في الوقت المناسب، فقوة المقاومة المشكلة لحد الآن من المتطوعين وحدهم، كانت تعيىء لقيام بعمليات محددة في آجال معينة فلا يمكنها البقاء تحت السلاح لمدة طويلة، بسبب انشغال أفرادها بأعمالهم اليومية، في الزراعة وتربية الماشية والتجارة وغيرها من النشاطات.

لقد أدرك الأمير منذ البداية أهمية وجود قوة عسكرية منظمة ودائمة للتفرغ لمهمة الجهاد. فالموارد المالية اللازمة للقيام بأعباء الجهاد كانت قد نوقشت في مجلس الشورى وتبين أن مداخيل ضريبة الزكاة والعشر غير كافية لتغطية

النفقات الكبيرة التي يتطلبها الجهد الحربي. ولم يكن للخزينة موارد أخرى غيرهما، ذلك أنه تم إلغاء جميع الضرائب الغير الشرعية التي كانت تجمع في الماضي. وعلى ذلك، فقد قرر المجلس فرض ضريبة جديدة برسم الجهاد والتي أطلق عليها اسم «المعونة». ارتبط في ذهن الأمير توجيه موارد هذه الضريبة لبناء جيش نظامي دائم. وتبلورت فكرة هذا المشروع في القانون الأساسي الذي أعده لهذا الغرض منذ شهر سبتمبر عام 1833. غير أن ظروف الحرب لم تمكنه من تجسيده في الحين.

استغل حالة السلم التي أعقبت توقيع المعاهدة التي اشتهرت باسم معاهدة د ميشيل في 26 فبراير 1834 لوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ. لقد جابهته صعوبات في هذا المجال تمثلت في طلب بعض رؤساء القبائل بتوقيف جباية ضريبة «المعونة» بدعوى أن الجهاد قد انتهى وليس هناك ما يدعو لاستخلاصها. وقد أدى هذا الموقف إلى الصدام بينه وبين بعض القبائل خاصة مع قبيلتي الدواير والزمالة مما اضطره إلى عرض القضية مرة أخرى أمام مجلس الشوري مبينا أهمية هذه المعونة وفائدتها، وموضحا من ناحية أخرى أن الجهاد مستمر وأن الذي حدث لا يعد ومجرد كونه هدنة مؤقتة والتي من الضروري الاستفادة منها إلى أقصى حد لجابهة العدو في المستقبل في ظروف أفضل. لقد حصل الأمير على موافقة المجلس وتأييده لوضع مشروعه موضع التنفيذ.

1 - هيكل الجيش النظامي :

يتكون الجيش النظامي من ثلاثة أنواع من الوحدات «الاستعدادات»، المشاة أو العسكر والخيالة أي الفرسان والطبجية أي المدفعية.

1 - المشاة (العسكر) :

يتتركب جيش المشاة من الوحدات التالية : الوحدة الصغرى وتسمى الصف أو الضياء، وتتكون من واحد وثلاثين جنديا يضاف إليهم رئيس الصف ونائبه. وهو ما يعادل الفصيلة في تشكيلة الجيوش المعاصرة.

المائة : وتشتمل على ثلاثة صفوف تحت قيادة ضابط يدعى السيفاف، يساعد في الأعمال الإدارية كاتب المائة، الذي ليست له صلاحية القيادة. فهو لا يخلف قائد المائة، في حالة الاستشهاد أو العجز. ومهمته إلى جانب أعماله الإدارية يمكن تشبيهها بمهمة المحافظ السياسي في الجيش.

المحلة : تتشكل من مجموع وحدات المائة التي قد تصل إلى بضع عشرة وحدة. فهي تمثل وحدة قتالية مستقلة ومتكاملة وليس هناك وحدة أعلى فوقها. ويقوم بقيادتها رئيس العسكر المحمدي، ويسمى أيضا بالأغا. وعندما تجتمع عدة وحدات على هذا المستوى فهي تكون تحت قيادة أما خليفة من خلفاء الأمير أو تحت قيادة الأمير نفسه.

2 - هيئة أركان العسكر أو المحلة :

يساعد قائد «العسكر المحمدي» أي الأغا، في مهمته، هيئة أركان مكونة من العناصر التالية :

1 - كاتب «العسكر المحمدي» الذي يمارس مهام إدارية على مستوى المحلة كمالك التي يقوم بها كاتب المائة على مستوى وحدته إلى جانب قيامه بوظيفة الإمام في الصلوات الخمس للهيئة وتلقيتها ما يجب معرفته من أمور العبادات وأصول العقيدة، وقراءة قوانين الجيش ولوائحه عند الحكم، وتدريب كتاب المائة على هذه الأمور ومتابعة أعمالهم الإدارية والإرشادية على مستوى وحداتهم ومراقبتهم.

2 - حامل الراية : ويوجد واحد فقط على مستوى الحملة و يقيم مع الأغا وينتقل معه ويراعي في اختياره كونه من ذوي الشجاعة والاقدام.

3 - معلم فنون الحرب أو المدرب : ومهمته القيام بتدريب أفراد الجيش و يقيم ويتحرك مع قائد الحملة.

4 - صاحب الطبل أي الطنبور : وهو أيضا يقيم وينتقل مع قائد العسكر.

5 - شاوش العسكر : مكلف بنقل المراسلات والتعليمات بين قائد العسكر وقواد المائة وبينه وبين جهاته أخرى. ويمكن اعتباره ضمن سلك صف الضباط اعتبارا للراتب الذي يتقاضاه والوظيفة التي يشغلها. كما يجهر بفرس من بيت المال وببد الأغا توليته وغزله.

6 - قواد المائة : يمكن اعتبار قواد المائة أي السيفيين من هيئة أركان الحملة، على اعتبار أنهم يشاركون قائد العسكر في اتخاذ القرارات التي تخص شؤون القتال.

ويلاحظ على هذه الهيكله لوحدات المشاة بكونها مستوحاة من نفس النظام الذي كان جاري به العمل في الجيش الجزائري قبل الاحتلال. فالتجديدات التي أحدثها الأمير تتعلق بالانضباط والتدريب المستمر على فنون القتال وحمل شارات الرتب بالنسبة للضباط وصف الضباط. وكذلك انشاء الأوسمة لمكافئة المقاتلين الذين قاموا بأعمال بطولية تستدعي التنويه والتشجيع إلى جانب وضع ضوابط دقيقة للترقية ومراعاة الاقدمية في الخدمة.

كما يمكن ان نميز في هذا التنظيم بين نوعين من الرتب : رتب صف الضباط ورتب الضباط. فليس هنالك حاجز يفصل بينهما بل هناك استمرارية وتواصل في سلك الرتب. فصف ضابط يمكن أن يرتقي إلى رتبة ضابط إذا كان سجل خدمته تؤهله لذلك مع مراعاة عدم السماح بالقفز على

الرتب. فالكاهية أي نائب رئيس الصف لا يمكن أن يرتقي إلى رتبة السيف أي قائد المائة ما لم يمر برتبة رئيس الصف أولاً، وهكذا.

فالفرق بين رتب صف الضباط والضباط يمكن أن نستخرجه من خلال ثلاث مؤشرات : طبيعة المهمة المناطة ومسؤولياتها. حجم المرتب الذي يتقاضاه صاحبها ونوع اللباس الذي يرتديه.

فالصف أو الخبء، لا يشكل وحدة قتالية قائمة بذاتها بل هو يمثل جزءاً عضوياً في تكوين وحدة المائة لا يتجزأ عنها. كما أن المرتبات تختلف من درجة إلى أخرى وكذلك الألبسة فإنها تتمايز بين تلك التي يرتديها الضباط وضباط الصف والجنود العاديين. واستناداً إلى هذه العناصر يمكن أن نميز رتب صف الضباط في المهام التالية :

رئيس الصف، الكاهية أي نائبه، كاتب المائة، الطباخ، صاحب الراية، صاحب الطبل وشاوس العسكر.

أما رتب الضباط، فهناك ربتين للقيادة : السيف أي قائد المائة والأغا قائد العسكر.

وثلاث رتب للخدمات وهي : مدرب العسكر، كاتب العسكر الكبير والطبيب الكبير. فهؤلاء الثلاثة يتقاضون مرتبات تساوي راتب السيف قائد المائة ويرتدون لباساً يميزهم.

(ب) - «استعداد الخيالة» أي سلاح الفرسان:

إن تنظيم سلاح الفرسان هو تنظيم أولي بسيط يرتكز على تشكيل وحدة قتالية أساسية قائمة بذاتها (1) مكونة من خمسين فارساً (سربة) تحت قيادة ضابط يسمى «سيف الخيالة» والرتبة الأعلى لهذا السلاح هي رتبة قائد «الاستعداد» أي رئيس الخيالة، ويلحق به مدرب الخيالة وهو يماثل وضعه مدرب العسكر.

(1) ما تكرته التحفة من كون هذه الوحدة مقسمة بدورها إلى وحدتين متفرعتين عنها لم نجد ما يستند في القانون الأساسي للجيش سواء في الرتب أو الرواتب ولا في الألبسة، كما هو الشأن بالنسبة للمشاة. كما لاحظنا أن نشر الخيالة في المقاطعات الإدارية التابعة للأمير كان يتم دائماً على مستوى وحدة مكونة من خمسين فارساً.

ونستنتج من هذه الهيكلية ان رتب الفرسان هي رتب على مستوى الضباط وليس فيها رتب لصف ضباط. وهي على ثلاث مستويات رتبتي للقيادة، سياف الخيالة ورئيس الخيالة ورتبة خدمة وهي رتبة مدرب الفرسان.

(ج) - «استعداد الطبجية» أي سلاح المدفعية :

الوحدة القتالية الأساسية في هذا السلاح تتركز على قطعة المدفع الواحد الذي يقوم على خدمته اثني عشر جنديا تحت قيادة رئيس المدفع. وعند القتال ينقسم الطاقم إلى مجموعتين ستة منهم يقومون بخدمة المدفع والستة الآخرين يستريحون ثم يتبادلون الدور هكذا، تحت قيادة رئيس المدفع.

والرتبة التالية وهي الأعلى وهي رتبة «باش طبجي» أي رئيس المدفعية ويلحق به معلم الطبجية أي مدرب المدفعية ووضعه يعادل وضع مدرب الفرسان ومدرب العسكر.

كان لدى جيش الأمير نوعين من المدافع : مدافع الحصار التي لها مرايض ثابتة في المدن الرئيسية : معسكر، تاقدمت، تلمسان، ندرومة، مليانة، وتنس، ومدافع الميدان التي وزعت على القوات النظامية المنتشرة في المقاطعات.

د - مصلحة الصحة للجيش :

أوجد الأمير مصلحة مختصة في الطب العسكري، وضع على رأسها طبيب له شهرة في عصره، وهو أبو عبد الله الزروالي. لقد كانت له خبرة وحنكة في العلاج والجراحة ومعرفته واسعة بالأعشاب الطبية وخصائصها العلاجية والجراحية. ويشرف الطبيب الكبير على المصالح الفرعية التي أنشئت في عدد من المقاطعات التي ترابط بها القوات النظامية. كما كان يشرف على تدريب الممرضين الذين كانوا يختارون من بين الجدد الذين تتوفر فيهم صفات اللياقة والبشاشة وطيبة المعشر والشعور الانساني المرهف، وترقية ذوي الاستعدادات والمهارات منهم للمراتب الأعلى في السلك الطبي.

١- مصلحة الطنبور والموسيقى العسكرية :

يعتبر الطبل والموسيقى أداة من أدوات الحرب التي تستخدم للاتصال ورفع الروح المعنوية للجنود أثناء القتال. لقد اوجد الأمير لبنة لهذه المصلحة على المستوى المركزي كما وزع أفرادها على قادة العسكر حسب الاحتياج والضرورة. لقد درب أفراد الجيش على فهم وإدراك معاني نقرات الطبل والامتثال لها. كما استخدمت الموسيقى للترفيه وإثارة الحماس أثناء القتال.

2 - التجنيد، المرتبات المؤونة والمعاشاة :

يتكون الجيش النظامي من المتطوعين الذين يقبلون الخدمة بصفة دائمة فالتجنيد كان يتم عن طريق التطوع فكان الأمير يبعث برسل إلى مختلف المناطق يدعون الناس إلى الانخراط في الجيش الجديد الذي انشأه ويبينون الحقوق التي لهم والواجبات التي عليهم. فقوائم الأفراد لبعض الوحدات التي نجت من الضياع تبين أنه كان جيشاً وطنياً بالمعنى الدقيق للكلمة. لقد جندت فيه عناصر تنتمي إلى مختلف مناطق البلاد.

يتقاضى الضباط وصف الضباط والجنود مرتبات شهرية معلومة وبصفة منتظمة. فراتب جندي المشاة كان ست ريال (١). وجندي المدفعية ست ريات ونصف والخيال سبع ريات. وراتب صف الضباط لا تزيد كثيراً عن رواتب الجنود. فرئيس الصف كان يتقاضى ثمانين ريالاً، ونائبه (الكاهية) ست ريات ونصف ورئيس المدفعية وكاتب الطبجية سبع ريات وحامل الراية والطباخ وصاحب الطبل وكاتب المائة سبع ريات.

وتتراوح رواتب الضباط ما بين تسع ريات ونصف إلى اثنين وعشرين ريالاً. فسياف الخيالة يتقاضى تسع ريات

(١) كان الريال يحرق في هذه الفترة ما بين فرنك وخمسة وثلاثين سنتيماً إلى فرنك ونصف.

ونصف وقائد المائة اثني عشر ريالاً. ولكل من كاتب
العسكر الكبير ومدربي العسكر والخيالة والطبجية
والطبيب الكبير اثنا عشر ريالاً. والباش طبجي (رئيس
للمدفعية) أربعة عشر ريالاً ورئيس الخيالة تسعة عشر ريالاً
وقائد العسكر الأغة اثنين وعشرين ريالاً.

ان الفرق بين مرتبات مختلف الرتب لم تكن كبيرة.
فالفرق بين راتب جندي مشاة والقائد العام هي في حدود
ثلاث مرات ونصف وبين جندي الخيالة اقل من الضعفين،
وبين جندي المدفعية وقائد المدفعية بما يزيد قليلاً عن
الضعف. ان قيمة هذه المرتبات يمكن ان نتصورها عندما
نلتمس قدرتها الشرائية بالنسبة للمواد المعاشية الأساسية.
فسعر القنطار من القمح في هذه الفترة كان في حدود أربع
ريالات ونصف وسعر الزيت نصف ريال للقر الواحد
والخروف في حدود الريالين. فهي اذن مرتبات متوسطة
وليست بمغربة، في مستوى سد الاحتياجات الأساسية لأسرة
صغيرة. فالمرتب لم يكن الحافز الأساسي الذي دفع الناس
للتجنيد في جيش الأمير. لقد كانت فرنسا تعرض مبلغاً
أعلى بكثير لمن يرغب في الخدمة في صفوف قواتها المساعدة
فالفارس كان يحصل على حوالي أربعين ريالاً في الشهر
وجندي المشاة عشرين ريالاً.

وإلى جانب المرتبات التي يتقاضاها الجنود فقد كانوا
يحصلون كذلك على المؤونة مجاناً أثناء الخدمة والتي يمكن
اعتبارها بكونها جيدة وتتوفر على عناصر ذات قيمة غذائية
مفيدة. ان حصة الجندي من اللحم الذي يوزع مرة كل أسبوع،
يوم الخميس حوالي كيلوغرام (1). وسياف العسكر والخيالة
حوالي كيلوغرام وربع وقائد سلاح الفرسان والمدفعية حوالي
اثنين كيلوغرام ونصف. أما قائد العسكر فله شاة مرة في
الأسبوع مع هيئة أركانه. كما أن جميع أفراد

(1) تذكر التحفة ... أن اللحم كان يوزع مرتين في الأسبوع : الإثنين والخميس، ولكننا نميل
إلى ترجيح ما أورده قدور بن رويلة في « وشاح الكتائب... يكون اللحم يوزع مرة على
اعتبار أن العادة التي كانت جارية لدى الأسر الجزائرية في تلك الوقت هو استهلاك اللحم
مرة في الأسبوع.

الجيش يحصلون على البستهم وأسلحتهم مجاناً، وإذا تمزقت أو اتلقت أثناء القتال والتدريب تعوض من بيت المال. أما في غير هذه الحالة، فالجندي أو الضابط ليس له حق تجديد لباسه أو تبديل سلاحه إلا بدفع المقابل ثمناً.

والجندي النظامي حقه في المعاش أيضاً. فإذا استشهد أي واحد من الضباط أو ضباط صف، فإن راتبه يصرف لأسرته ولأبنائه إلى أن يشبوا ويكبروا. فابواب الخدمة في الجيش مفتوحة أمامهم ولن ينقطع المرتب إلا بعد دخول أحدهم في الخدمة وعند ذلك يتلقى مرتباً في مستوى رتبته، وإذا جرح جندي في القتال يمنعه عن المشي فإنه يتحول إلى سلاح الفرسان إذا كان قادراً على القتال وهو راكب أما إذا كان عاجزاً فإنه يصرف له مرتبه بالكامل إلى وفاته. أما في حالة المرض الذي يقعد عن الخدمة فالجندي له الحق في نصف المرتب فقط.

وإلى جانب هذه الحقوق، فالقانون الأساسي للجيش حدد أيضاً المهام والواجبات لكل رتبة ولكل صنف من اصناف الأسلحة الثلاثة. لقد حددت أيام التدريب وأوقات التفتيش بدقة. كما حدد طريقة متابعة هذه الترتيبات من قبل مختلف الرتب. لقد استعان الأمير في تدريب جيشه في البداية، بالعناصر الفارة من الجيش الفرنسي و ببعض ضباط الجيش الجزائري القديم خاصة في المدفعية. كما استعان كذلك بعناصر اسلامية من تونس وليبيا وغيرها. لقد حرص على التاكيد لعناصر جيشه على ضرورة استيعاب فنون القتال الحديثة. فقائد العسكر أو الخليفة عليه أن يتفد هذه المبادئ بدقة أثناء ادارته للمعركة وإذا حدث واخل بها وتسبب ذلك في حدوث هزيمة أو تكليف خسائر مفرطة فإنه سيعرض نفسه للعقوبة تحدد بالاجتهاد بعد التحري والتدقيق في الملابس التي احاطت بالواقعة وتحديد درجة المسؤولية

الشخصية المباشرة فيما حدث. كما بين هذا القانون كذلك،
الجزاءات والعقوبات، التي لا تتعدى السجن في حالة الإقامة
أو الجلد أثناء السفر. لقد ترك الباب مفتوحا بالنسبة لبعض
المخالفات، لاجتهادات قائد العسكر أو الخليفة أو الأمير نفسه.
وفي المقابل، انشاء الأمير وساما عسكريا سماه «الشيعة
المحمدية» يمنح لكل فرد قام بعمل بطولي أثناء القتال، وهو
وسام يعطى اعتبارا معنويا كبيرا إلى جانب تمتع حامله
بحقوق مادية معتبرة. فحامل الشيعة يعطى اقدمية في
الرتبة تميزه عن سائر اقرانه وتفتح له باب الترقية الى اية
رتبة، يرشح لها بدون اعتبار مبدأ التدرج في الرتب، كما
كان يتقاضى منحة مالية معتبرة.

3 - تكلفة الجيش النظامي :

ان اعداد جيش نظامي يتطلب توفير أموال وموارد
للخزينة قارة ومتجددة. فتجهيز فرد من أفراد العسكر،
لباس وأسلحة، كان يتطلب حوالي ستين فرنكا يضاف إلى
ذلك المرتب الذي يصرف للأفراد شهريا والمؤونة التي تجري
لهم يوميا. فتكلفة العسكري الواحد من مرتب ومؤونة فقط،
كان يصل إلى حوالي مائة وثلاثين فرنكا سنويا. وتكلفة وحدة
المائة من غير التجهيز، كانت تصل إلى حوالي ثلاثة عشر
ألفا ومائتين وخمسة وعشرين فرنكا سنويا.

وتكلفة تجهيز الخيال أعلى من تكلفة عسكري المشاة ويصل
الفرق إلى حوالي الضعف تقريبا. فالخيال كان يكلف حوالي
مائة وعشرين فرنكا. وتكلفة سرية الفرسان المكونة من
خمسين فارسا - مرتب والمؤونة فقط - يصل إلى حدود سبعة
آلاف وخمسمائة فرنكا سنويا.

واعتبارا لهذه المتطلبات فإننا نستطيع ان نتصور مقدار
الجهد الذي بذله الأمير لجمع الأموال والاقتصاد في المصروفات

الى حدود الضرورات القصوى من أجل توفير الأموال الضرورية لبناء هذه القوة وتطويرها وزيادة عددها لتصبح في المستوى الذي يطمح إليه في التصدي للعدوان ومقارعته من أجل الوصول إلى اخراجه من البلاد، وهو طموح كان يراود كل مقاوم. ولولاه لما حمل أحد السلاح وقبل التضحية بالنفس والنقيس.

4 - تعداد الجيش النظامي :

من قبيل المجازفة التجراً في اعطاء رقم محدد لعدد الجيش النظامي الذي جهزه الأمير لعدم توفر معلومات دقيقة موثوق بها. فالمصادر التي تعرضت لهذا الموضوع لم تتوفر لديها معلومات كافية يمكن اعتمادها كمرجع، إلى جانب كون الأرقام التي نقدهما فيها تفاوت فيما بينها. وبناء على ذلك فلا يسعنا سوى محاولة تقديم صورة أولية تقريبية عن تعداد هذا الجيش.

فمنذ أواخر عام 1834 لاحظ المبعوث الفرنسي النقيب هيبولت الذي أوفده الحاكم العام للاتصال بالأمير في مدينة المدية والذي رافقه في رحلة العودة إلى معسكر، أنه كانت لدى الأمير في هذه الفترة كتيبة نظامية كبيرة يصل تعداد أفرادها إلى قرابة الألف رجل والتي يشرف على تدريبها جندي من أصل ألماني كان قد فر من القوات الفرنسية. ويبدو أن استئناف الحرب ضد فرنسا عند منتصف عام 1835 لم توقف جهود الأمير في بناء هذه القوة، إذ يلاحظ أنه بعد سنة فقط من توقيع معاهدة التافنة كان عدد القوات النظامية قد وصل إلى أربعة آلاف وخمسمائة عسكري مشاة وقرابة الألف فارس ومائة وأربعين جندي من سلاح المدفعية مع اثني عشر قطعة مدفع ميدان وتسعة وعشرين مدفع حصار. ويذكر محمد بن الأمير عبد القادر في التحفة أن عدد

الجيش النظامي وصل في أقصى قوة له إلى «خمسة عشر ألف وثلاثمائة، منها اثنا عشر ألف مشاة وألفان وخمسمائة خيالة ومائتان وخمسين مدافعا يقومون بخدمة عشرين مدفعا للسفر (مدفع ميدان) وخمسمائة عبيد اتخذها حرسا له تحت رئاسة سالم آغا الزنجي» (1).

إن هذا الرقم يبدو مبالغ فيه خاصة بالنسبة لعساكر المشاة. فموارد الأمير المالية لا تسمح له بتجنيد هذا العدد من الأفراد. فمرتباتهم ومؤونتهم تزيد تكلفتها عن مبلغ المليونني فرنك سنويا عدا مصاريف التجهيز والصيانة وتعويض ما اتلف أو فقد من العتاد أثناء المعارك. فالصرف على الجيش النظامي ليس هو بند المصروفات الوحيد للخرينة فهناك المساعدات التي كانت تقدم للقوات المتطوعة وخاصة الدخيرة والمؤونة وهناك الصرف على مصالح الدولة المختلفة الأخرى. بعض المصادر الفرنسية تشير إلى أن مبلغ النقود المحفوظة في خزانة الأمير غداة القטיعة مع فرنسا (1840) لا يزيد عما يساوي المليونين والنصف من الفرنكات، فعدد الجيش النظامي الأقرب للواقع على ما يبدو، يكون نصف العدد الذي أورده الأمير محمد بخصوص عساكر المشاة. فالأرقام التي أوردها بعض المصادر الأخرى تحوم حول هذا التقدير.

لقد أعطى هذا الجيش قوة ودفعا لحركة المقاومة. لقد كان بمثابة رأس الحربة لها في نفس الوقت الذي كان فيه درعها الواقى. بفضل استطاعت مواصلة الجهاد لسنوات طويلة. وتتأكد هذه الحقيقة عندما ندرك أنه في كل جزء من أرض الوطن دأسته أقدام الاحتلال، ظهرت هناك مقاومة ضده، ولكن هذه التصدي لم يكن طويلا ولم يرهق المحتلين بسبب انعدام توفر اطار منظم لها وأداة ملائمة كالتي أعدها الأمير والمتمثلة في الجيش النظامي. فرغم قلة عدده، الذي لا يتجاوز عشر القوات التي عيشتها فرنسا، واتساع المساحة الذي انتشر فيها ومع ذلك فقد استطاع الصمود والذود عن حمى الوطن إلى آخر النفس.

(1) التحفة ... ط. الثانية ص 314

جيش الأمير عبد القادر بيبليوغرافيا مختصرة

جيش الأمير عبد القادر بببليوغرافيا مختصرة

1 - قهارس البببليوغرافيا :

- جماعة بببليوغرافيا حول الأمير عبد القادر في : مجلة التاريخ العدد الخاص بالذكرى المئوية لوفاة الأمير عبد القادر، النصف الأول من سنة 1983.

- Neggaz Zahia, Bibliographie sur l'Emir Abdelkader

في المصدر السابق

- Hellal Farida, Bibliographie de la langue anglaise de l'Emir

Abdelkader:

في مجلة التاريخ العدد 21 النصف الأول من سنة 1986.

2 - بببليوغرافيا :

- تشرشل شارل هنري، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة وتقديم وتعليق د. أبو القاسم سعد الله الجزائر ط 2 . 1982 .

- قدور بن روبلة، وشاح الكتائب وزينة الجيش الحمدي الغالب. تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم الجزائر 1968.

- محمد بن الأمير عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر بيروت ط 2 . 1964.

- محفوظ قداش، جيش الأمير عبد القادر تنظيمه وأهميته في : مجلة الثقافة عدد 75 ماي جوان 1983.

- جمع كل من لأكروا وتوربان عددا من الوثائق تخص تاريخ الجزائر في هذه الفترة رتبت في محفوظات الحربية بقصر فانسان (باريس، فرنسا) تحت رقم 1H.236 ، 1H.235.

- كما يوجد في نفس الرصيد الدراسة التي وضعها الدكتور فارثيني عن الأمير عبد القادر تحت عنوان :

Abdelkader sa vie et son histoire

- والتي بقيت محفوظة (تحت رقم H . 235 XL) ولم تنشر.
- AZAN l'Emir Abdelkader du fanatisme musulman au patriotisme français 1808 - 1883.
Paris, 1925.
 - Bellemare, Abdelkader, sa vie politique et militaire, Paris 1863.
 - Iconographie sur l'Emir Abdelkader Alger 1983.
 - Noury, Etudes sur les réguliers d'Abdelkader Paris. 1884.
 - Noury, Organisation des tribus soumises à Abdelkader Revue de l'Armée Sept 1840.
 - Petorni, Règlement militaire de l'Emir Abdelkader texte et traduction Alger 1890.

معركة المقطع 28 جوان 1835

1 - الخلفية التاريخية للمعركة :

ان ابرام الاتفاق بين فرنسا والامير عبد القادر والذي اشتهر باسم معاهدة د. ميشيل في 2 فبراير 1834 كان بمبادرة من فرنسا. وحتى هذا التاريخ كانت سياسة هذه الأخيرة لا تزال تتأرجح بين تيارين : احدهما يدعو إلى الانسحاب من البلاد تجنباً للتكاليف الباهضة والتضحيات الكبيرة التي يتحتم على فرنسا بذلها في حالة الاستقرار بها، اذ سيترتب على هذا القرار ضرورات ايجاد مجالات تهوية للمراكز الساحلية التي تحتلها عن طريق السيطرة على المناطق المجاورة لمنعها من الاختناق ولكي تصبح قابلة للحياة. وهو ما يتطلب جهداً عسكرياً متواصلاً ومصاريف باهضة لا يمكن موازنتها بقيمة هذه المراكز من الزاوية الاقتصادية والمالية. والتيار الثاني، وهو الذي يدعو إلى الاحتفاظ بهذه المراكز الجزائر، مستغانم، أرزيو، وهران، بجاية وعثابة والسعي لجعل المناطق المحيطة بها تحت نفوذ فرنسا، بطريق مباشر أو غير مباشر عن طريق ايجاد صيغة للعمل تمكن من ايجاد علاقات مع اعيان هذه المناطق لتحبيدها في الصراع القائم بينها وبين المقاومة الوطنية.

لحسم المسألة والخروج من حالة الذبذبة والتردد التي اتسمت بها سياسة فرنسا في الجزائر في السنوات الأولى من الاحتلال، قررت حكومة باريس، ارسال لجنة تحقيق كبرى إلى عين المكان لدراسة الأمور عن كثب، واقتراح سياسة عملية تتماشى مع امكانيات فرنسا ومع مصالحها من جميع الوجوه.

لقد انتهت اللجنة الافريقية مهمتها خلال ربيع 1834 وأوصت بضرورة طرح فكرة التخلي عن الجزائر، جانبا، مؤكدة على أهمية الاحتفاظ بها والعمل على مد رقعة السيطرة الفرنسية نحو الدواخل بالطرق السياسية، وتجنب أسلوب التوسع بواسطة الحملات العسكرية وما تتطلبه من جهد وتضحيات لا قبل لفرنسا على تحملها في تلك الظروف.

ان المبادرة التي اتخذها الجنرال د ميشيل بفتح المفاوضات مع الأمير من أجل التوصل إلى اتفاق يضع حدا للعمليات العسكرية، تعكس هذا التوجه الجديد للسياسة الفرنسية. كما أنها تستجيب في نفس الوقت لرغبة الأمير عبد القادر في أن يجد فسحة من الوقت تمكنه من التفرغ لتنظيم المناطق التي تحت قيادته وإنشاء جيش على الطريقة العصرية والعمل على جذب المناطق البعيدة عنه للانضواء تحت قيادته.

تميزت معاهدة د ميشيل بعمومية الصياغة لبنودها وبعدم الدقة في محتوى ترتيباتها سواء بخصوص ضبط العلاقات بين الطرفين أو بمجال سريان مفعولها اقليميا.

لقد كانت المعاهدة في نظر الأمير عبد القادر تمثل انتصارا سياسيا بانتزاع عتراف فرنسا به كأمر للمسلمين أي أمير المؤمنين. لقد التزم الطرفان ازاء بعضهما البعض بانتهاء حالة الحرب بينهما ورد الاسري والهاربين وحرية التجارة والبادلات مع السماح للفرنسيين الحاملين لرخص مستخرجة من الادارة الفرنسية ومؤشر عليها من طرف وكلاء الأمير المعتمدين في المراكز الفرنسية، بالتنقل في المناطق الداخلية، واحترام الديانة الاسلامية في المناطق التي تحتلها القوات الفرنسية، وحصر تجارة الصادرات في ميناء أرزيو وحده وجعلها تحت اشراف وكيل معين من قبل

الأمير، وعدم منع أي مسلم يريد العودة إلى مقر سكناه.

ومن الواضح أن تعاقدًا يمثل هذه العمومية والابهام سوف لن يستمر طويلا. إذ هو من وجهة النظر الفرنسية لا يعدو مجرد كونه هدنة مؤقتة املتها الظروف المحلية من جهة ومتطلبات سياسة فرنسا الجزائرية المرحلية من جهة ثانية. وعندما تتسع افاق هذه السياسة وتتطور في اتجاه السيطرة المباشرة على عموم المناطق الشمالية من البلاد تبدأ الأزمة في الاختمار، بفعل المشاكل التي بدأت تتراكم بين الطرفين.

2 - القطيعة :

لقد وجدت هذه الأزمة وقودا لها في صياغة الاتفاق نفسه، عندما أدرك الفرنسيون، بعد حين، أن إهمال التأكيد على مكانة فرنسا ودورها في هذا الجزء من شمال إفريقيا وعدم تحديد طبيعة العلاقات مع الأمير والأسس التي ترتكز عليها يمثل مأخذا خطيرا لا يمكن إهماله، إذ هو يسد أبواب المستقبل أمام مشاريعها التوسعية. وإلى جانب هذا الاعتبار الاستراتيجي فإن هذه التخوفات سوف تتغذى بعوامل أخرى.

إن نمو قوة الأمير واتساع دائرة نفوذه شيئا فشيئا وبكيفية مطردة شكل هو الآخر عنصر قلق دائم لسلطات الاحتلال. وبالفعل، فإن الأمير عمل على استغلال فترة السلم والهدوء التي أعقبت الاتفاق إلى أقصى حد ممكن، لقد عمل في اتجاهين مختلفين ومتكاملين في نفس الوقت، فمن جهة سعى إلى تثبيت وترسيخ قواعد الدولة الجديدة التي أسسها وبناء مؤسساتها وتطويرها، ومن جهة ثانية تأكيد نفوذه وإدارته المباشرة على مختلف أجزاء بايلك الغرب من جهة ثانية لغرض التمكن من عزل ومحاصرة التواجد الفرنسي على الساحل المتمثل في احتلاله لمدن مستغانم أرزيو

وهران وقطع كل سبيل لها للاتصال والاتفتاح نحو الداخل
إلا عن طريقه وبواسطة وكلائه.

لقد اثارت هذه الوضعية ردود فعل متذمرة لدى التجار
الفرنسيين أولا ثم لدى سلطات الاحتلال بعد ذلك .

ان منع تجارة التصدير عن مينائي وهران ومستغانم
وجعلها حكرا على ميناء أرزيو وحده قد مس مصالح عدد من
هؤلاء التجار وخاصة عندما قام وكيل الأمير باحتكار هذه
التجارة ومنع الخواص من المشاركة فيها. وعندما قرر الأمير
التخلي عن هذا الاحتكار وترك الباب مفتوحا أمام كل
التجار، اعتبر الفرنسيون أن ذلك غير كاف، فالذي يريدونه
هو أن يحظى كل من مينائي وهران ومستغانم بنفس
التسهيلات التي يتمتع بها ميناء أرزيو.

كما ان امتداد نفوذ الأمير إلى ما وراء حدود بايلك الغرب
من الناحية الشرقية أزعج الفرنسيون أزعاجا شديدا وشكل
من جهته عنصر ثقل كبير في العلاقات بين الجانبين.
فبمقتضى الاتفاق المبرم، ليس هناك أي تحديد ولا حتى
إشارة للإطار الإقليمي الذي يسرى عليه هذا التعاقد، لقد
ترك الباب مفتوحا وبالتالي خاضعا للتأويلات والتفسيرات
الوحيدة الطرف.

بعث سكان إقليم التيطري بوفد إلى معسكر ليطلب من
الأمير القدوم إلى المدينة لأخذ البيعة من سكان الإقليم. قبل
الأمير هذا المسعى ولكنه أرجأ التنفيذ ريثما يستوضح
الموقف الفرنسي بهذا الخصوص. لقد استغل الحاكم العام
فرصة مراسلة الأمير له بهذا الشأن ليعطي تفسيراً للإطار
الإقليمي لمعاهدة د. ميشيل استناداً بكون الجنرال تعاقد على
أساس الصلاحيات المخولة له كقائد لمقاطعة وهران وحدها وبالتالي

فلإن حدودها تندرج في إطار هذه الصلاحيات فلا يمكن تجاوزها. ويبدو أن الأمير قد اقتنع ضمناً بهذا التفسير الذي لم يعترض عليه. ولكن عندما قام الحاج موسى بالدعوة إلى الجهاد وبايعه سكان اقليم التيطري عندما ينسوا من قدوم الأمير اليهم ولاحظ أن الفرنسيين لم يقوموا بأي جهد عسكري ضد هذا التأثير اعتبر أن حقهم في الاقليم قد سقط تلقائياً وأنه من حقه التوجه إلى المدينة لأخذ البيعة من أهلها ومطاردة التأثير الحاج موسى.

رد الفرنسيون على تحركات الأمير في الاقليم بأعداد مشروع اتفاق جديد وأرساله إليه عن طريق مبعوثين هما النقيب هيبوليت وابن دران اليهودي الذي كان يقوم بدور المستشار للحاكم العام في الشؤون الجزائرية. التقى المبعوثان بالأمير في مدينة المدينة واصطحبهما معه في رحلة العودة إلى عاصمة أمارته معسكر، حيث زودهما بمقترحات من طرفه.

ينص المشروع الفرنسي على ما يلي : اعتراف الأمير «بالسيادة الفرنسية على أفريقيا» وحصر نفوذه في بايلك الغرب وحده محددًا شرقاً بوادي الشلف وأرهيو وقوجيلة واحتكار المراكز الفرنسية الساحلية لكل المعاملات والمبادلات التي تجري بين الدواخل والمناطق الساحلية ودفع ضريبة سنوية لحكومة فرنسا. وينص مشروع الأمير من جهته على أن تبقى جميع المناطق الخاضعة له تحت سلطته واحتفاظ فرنسا بالمدن التي تسيطر عليها على أن يتعهد بإطلاع الحاكم العام على أسماء خلفائه في المدينة ومليانة عند توليتهم وعند عزلهم «لمعرفتهم ولتكون المواصلات مع الأمير بواسطتهم». كما يحق أن يشتري من مدينة الجزائر كل ما يحتاج إليه من آلات ومعدات حربية ويلتزم باخطار الحاكم العام عند عزمه السفر إلى قسنطينة أو غيرها «مع أفادته عن سبب ذلك السفر».

لقد كان الأمير يعتقد أنه سيتم الاتفاق هذه المرة أيضا بنفس الكيفية التي أبرم بها الاتفاق الأول، أي كل طرف بمضي ويصادق على شروط الطرف الآخر، غير أن الفرنسيين كانوا يريدون فرض شروطهم وحدها واعتبار مشروعهم أداة الاتفاق الوحيد الذي يجب أن يحضى بموافقة الطرفين.

إن هذه التطلعات سوف تجسدها معاهدة التافنة بعد عامين من هذا التاريخ، أما الآن فإن الوضع المتأزم وثقة كل طرف في قدراته وإمكانياته لم يترك المجال للتفاوض من أجل مواءمة المصالح المتعارضة للجانبين.

وبالفعل، إن قيام الجيش الفرنسي بمحاولة اختراق منطقة نفوذ الأمير والنفاذ إلى الداخل عن طريق استمالة بعض القبائل التي كانت تحت طاعته وجلبها إلى جهته باضفاء حمايته عليها، يشكل خرقا صريحا لمعاهدة د ميشيل. لقد تجسد هذا التجاؤ. في الاتفاق الذي عقده قائد القوات الفرنسية في مدينة وهران الجنرال تريزيل مع قبيلتي الدواير والزمالة في 16 جوان 1835. وهو الاتفاق الذي أضفى على القبيلتين الحماية الفرنسية مقابل الخدمات التي تؤديانها لقوات الاحتلال وفي مقدمتها مناوئتهما للأمير عبد القادر.

احتج الأمير على هذا الاتفاق بشدة، مؤكدا أنه يتعارض مع المعاهدة التي تنص من جملة ما تنص على «أن لا تقبلوا من يلتجئ اليكم من العرب كما أننا لا نقبل من يفر إلينا من الفرنسيين... أن الحكومة الفرنسية ملزمة بأن ترد إلى كل مذهب إلجأ إليها ولو كان رجلا واحدا فكيف بالعشيرة

والقبيلة». رد الحاكم العام على هذا الاحتجاج بأن الاتفاق مع الدواوير والزمالة لا يشكل خرفا للمعاهدة القائمة. فلفظة «هارب» المدرجة في الاتفاق لا يجب ان تفهم في عموميتها «اذ ربما يكون الهارب ليس نيته الالتجاء وانما قصد بسكناه عندنا ما هو جار بين الناس من تفضيل ولاية على أخرى وهذا لا يضر».

اعتبر الأمير ان رد القبيلتين إلى الطاعة ليست من واجبه كأمر للمؤمنين مسؤول عن حماية ورعاية مصالحهم فحسب وانما تندرج أيضا في صلب العقيدة التي تلزم المسلم بوجوب قمع «المرتدين» وردهم إلى الطريق السوي، معلنا للحاكم العام الفرنسي بأنه سوف يتعقب اثر هؤلاء ولولا ذوا بأسوار وهران. ان تريزيل الذي لم يظهر في أي وقت من الأوقات حماسا ولا استعداد لاحترام معاهدة د. ميشيل والتقييد بها سوف يستغل هذا الوضع المتأزم لدفع الأمور، وبسرعة، في اتجاه القطيعة بين الطرفين.

3- وقائع المعركة :

قامت القوات الفرنسية، قبل اعلان القطيعة رسميا بالهجوم على قبيلة الحشم الغرابية واستولت على ما استطاعت الظفر به من الماشية والحبوب، ولمواجهة احتمال تجدد هجمات الفرنسيين ضد السكان ارسل الأمير قوة مكونة من ألفي فارس وثمانمائة جندي مشاة لحمايتهم. وعندما سمع تريزيل قائد مدينة وهران بوصول هذه القوات إلى وادي سيق وتمركزها به أراد أن يلحق بها ضربة قوية قبل أن تلتحق بها قوات الأمير الرئيسية ويتعزز موقفها في المنطقة.

خرج تريزيل من معسكر تليلات الواقع على بعد حوالي ثلاثين كيلومترا جنوب مدينة وهران، على رأس قوات عسكرية تعدادها ستة آلاف جندي منها ألف فارس وبطارية

مدفع ميدان، يوم 26 جوان 1835 متجها إلى وادي سيق ولكن عند دخوله الغابة التي يطلق عليها إسم غابة مولاي اسماعيل الواقعة على بعد خمسة عشر كيلومترا جنوب تليلات، اصطدم بقوات المقاومة التي كانت تنتظره عند هذا المكان. لقد هاجمته من الأمام وعلى الجانبين واستمر القتال عدة ساعات تبعثرت خلالها القوات الفرنسية وعمت في صفوفها الفوضى والاضطراب الشديد. لقد الحق المقاومون خسائر كبيرة في صفوف قوات العدو وقتل ضابط برتبة عقيد يدعى اودينو ابن قائد قوات الاحتلال السابق، الجنرال رفيقو، سفاح قبيلة العوفية، وانسحبوا على اثر هذه المعركة إلى قاعدتهم عند وادي سيق. هذا الانسحاب التكتيكي اعطى الفرصة لقوات العدو لتجميع صفوفها ومتابعة طريقها نحو هدفها.

عسكرت القوات الفرنسية في ليلة 26 - 27 جوان عند وادي سيق، وفي صباح يوم 28 جوان قرر تريزيل الانسحاب والعودة إلى قاعدته. فالقوات التي معه لم تعد في الحالة التي يسمح لها بمتابعة القتال بسبب الانهك الذي اصابها في قتال اليوم السابق وبسبب كثرة الجرحى التي كانت تحملهم معها. ولذلك قرر الانسحاب والعودة إلى قاعدته عند تليلات، ولكن الأمير الذي وصل بقواته من تلمسان صبيحة يوم 28 جوان توجه مباشرة خلف العدو لقطع خطوط مواصلاته مع مدينة وهران مما اضطر تريزيل إلى تتبع مجرى وادي سيق في اتجاه المصب للالتحاق بمدينة أرزيو. لقد ادرك الأمير نية تريزيل وعرف أنه سيمر حتما بالمقطع، وهو المكان الذي يلتقي فيه وادي سيق مع وادي الهبرة. ويتوفر هذا المكان على مميزات تكتيكية مفضلة، فعلى يمين المجرى يوجد المستنقع الذي تشكل التقاء الوادين وعلى يساره توجد مرتفعات حميان التي تغطيها أشجار كثيفة. لقد أراد الأمير أن يضرب العدو عند هذا المكان لميزاته

ولكنه يدرك انه لن يتمكن من اللحاق به بالسير العادي لقواته الراجلة، لذلك قرر أن يقسم قواته إلى قسمين : عين وحدة مكونة من ألف فارس كل واحد أردف خلفه جندي من المشاة وأمرها بالتوجه بسرعة إلى المقطع لقطع طريق انسحاب العدو عند هذا المكان واحتفظ بالقوات الباقية معه لمطاردته من الخلف. ويبدو أن تريزيل لم يكن يتوقع تحرك الأمير بهذه السرعة لأنه فوجيء مفاجئة تامة عندما توقفت مقدمة جيشه عند الممر على اثر اصطدامها بقوات المقاومة في هذا المكان.

وكان سير المعركة كما يلي : توقف مقدمة الجيش الفرنسي عند الممر بسبب هجوم المقاومين عليه من الامام ومن الجنب الايسر مما أدى إلى انشطار وحدته إلى شطرين، في نفس الوقت الذي هوجمت فيه مؤخرته من طرف القوات التي يقودها الأمير نفسه.

لقد أصبح وضع قوات العدو كما يلي : النار من الامام ومن الجانب الايسر ومن الخلف والمستنقع على اليمين. لقد كان بإمكان المقاومين اباداة الوحدة الفرنسية بكاملها لو استطاع الأمير السيطرة على سير المعركة حتى نهايتها. لأن زمام الموقف انفلت من بين أيدي تريزيل تماما وتحول جيشه إلى جموع شاردة كل واحد يحاول النجاة بنفسه. قتل من قتل وغرق في المستنقع عدد كبير ونجا الآخرون.

قدر الفرنسيون عدد قتلاهم في هذه المعركة بمائتين واثنين وستين قتيلًا وثلاثمائة وثمانية من الجرحى. ويبدو أن هذا الرقم لا يعكس الحقيقة خاصة وأن الفرنسيين يعتبرون أن الهزيمة التي حاقت بهم في هذه المعركة هي من أكبر الهزائم التي منى بها جيشهم في معاركه ضد المقاومة، والرواية الجزائرية الوحيدة المعروفة لحد الآن عن هذه المعركة، والتي اثبتتها التحفة تشير إلى أن عدد القتلى قد يصل إلى أربعة آلاف قتيل، والشئ المؤكد هو أن الفرنسيين تعمدوا تقليل خسائرهم في هذه المعركة لأسباب معلومة.

الاستيلاء على الزمالة

يعتبر سقوط الزمالة بين أيدي الفرنسيين في 16 ماي 1843 من أخطر الضربات التي وجهت للمقاومة الوطنية تحت لواء الأمير عبد القادر وأشدّها ضرراً. فاسر الزمالة لم يكن عملاً عسكرياً بطولياً حققتّه القوات الفرنسية في ميدان المعركة ضد المقاومة، وإنما هو عملية سياسية ذات طابع استراتيجي - أعدتها إدارة الاحتلال بأحكام بمساعدة بعض الخونة - أدت على المدى المتوسط إلى إلحاق الضرر بالمقاومة مادياً ومعنوياً، وعيّنّا حاول المقاومون تحت دفع واستبسال الأمير عبد القادر، تجاوز هذا الحادث واعتباره مجرد فصل من فصول الصراع المحتدم ضد العدو والذي لا يجوز التوقف عنده طويلاً ولا التأثر به، ولكن بدون جدوى. فانعكاساته السلبية على المقاومة لم يتيسر تجاوزها.

1 - الظروف التي تكونت فيها الزمالة :

أدت القطيعة التي حدثت بين المقاومة وفرنسا بسبب خرق هذه الأخيرة لمعاهدة التافنة إلى استئناف الحرب بين الطرفين في شهر ديسمبر عام 1839 . ولقد تبلورت، استراتيجياً المقاومة في بداية العمليات العسكرية في اتجاه تصفية المراكز الفرنسية المنتشرة في الداخل ومحاصرة المراكز الرئيسية الموجودة على الساحل والمتعملة في المدن الرئيسية الساحلية : الجزائر، مستغانم، أرزيو ووهران.

لقد حققت المقاومة جزءاً من خططها العامة عندما عصفت بهذه المراكز الثانوية واحداً بعد الآخر، ووصلت طلائعها إلى ضواحي مدينة الجزائر وإلى أسوار مدن مستغانم وأرزيو ووهران، وبدأت في تنفيذ الجزء المتبقي من خططها والرامية إلى فرض الحصار على هذه المراكز.

لقد بين سير الاحداث ان هذا الهدف كان فوق طاقتها فإلى جانب مستوى التسليح والتجهيز العسكريين والذي كان أوليا بالنسبة لأسلحة وتجهيزات الجيش الفرنسي فإن المقاومة كانت تنقصها المدفعية التي هي سلاح أساسي في أية حرب نظامية كالتي تتبعها في هذه المرحلة من كفاحها. وإلى جانب هذا فإن قلة خبرتها في هذا الميدان وضعف مستوى استيعاب مقاتليها لفنون الحرب الحديثة شكل عائقا كبيرا أمامها لتحقيق خططها. وربما كان بالإمكان تجاوز هذه العقبة بكثرة العدد، ولكن هذا العامل لم يكن متوقفا لديها أيضا، فالنسبة كانت واحدا إلى ثلاثة وحتى إلى أربعة في كل مواجهة تحدث بين المقاومين والعدو.

لقد رد الفرنسيون على هذه الهجومات بحشد قوات ضخمة بلغت في مقاطعة الجزائر وحدها خمسين ألف جندي، وشن هجوم مضاد خلال ربيع 1840 والذي استمر حتى نهاية السنة. تمثلت خطة العدو خلاله في مناوشة المقاومة في كل من مقاطعتي وهران وقسنطينة وتركيز جهده الأساسي في مقاطعة الجزائر.

كان الهجوم المضاد للعدو يهدف في مرحلته الأولى إيجاد منطقة «تهوئة» وحاجز آمن كاف لكل من سهل متيجة ومدينة الجزائر عن طريق احتلال كل من مدينتي المدية ومليانة، ووضع حاميات قوية بهما، وكذلك احتلال مدينة شرشال لعزل مقاطعة مليانة عن البحر.

لقد اشتد الصراع بين الطرفين على هذه الجبهة : شرشال، مليانة، المدية، واستمر إلى ربيع عام 1841 بانجلاء الموقف لمصلحة فرنسا عندما اضطرت المقاومة إلى تغيير خططها في المواجهة والتي اتبعتها حتى الآن، واستبدالها بأسلوب جديد الذي يتمثل في تجنب الاصطدام المباشر بقوات العدو الكبيرة وضربه على الأطراف ومن الخلف في عمليات سريعة خاطفة وبصورة مستمرة. أي اعتماد طريقة الحرب المتحركة.

وسيبعد الأمير وخلفائه في هذه الطريقة في الحرب والتي سيقرون بها إلى مستوى عالي من الضبط والتحكم. وميزة هذا الأسلوب في الحرب هي كونه يجبر العدو على تعبئة قوات كثيرة وتكبيده مصاريف باهضة والنيل من معنويات أفرادها وانهاكها بصورة دائمة.

إن الخسائر التي تكبدتها القوات الفرنسية خلال 1841 تعكس بشكل واضح نجاعة هذه الطريقة في المواجهة وفائدتها، فمن بين ستين ألف جندي الذين زج بهم في العمليات ضد المقاومة خلال هذه السنة لم يبق قادرا على حمل السلاح عند نهايتها سوى حوالي خمسة آلاف جندي فقط. والباقي إما قتل أو جريح أو فتكت به الأمراض. وبالرغم من ذلك فهذه الخسائر لم تحدث أي خلل في الجهد العسكري الفرنسي، فقد كانت الامدادات تتوالى من فرنسا بشكل مستمر لا لتعويض هذه الخسائر فحسب وإنما أيضا لمضاعفة عدد القوات العاملة، لتوسيع الفارق بينها وبين قوات المقاومة لأخذ زمام المبادرة وتحويل الموقف العسكري لصالحها. فوضع فرنسا الديمغرافي الملائم في هذه الفترة وارتباط مسألة بقائها في الجزائر بسمعتها ومكانتها كدولة كبرى جعلها تتحمل هذا العبء الضخم لسنوات طويلة.

تطور الهجوم المضاد الفرنسي إلى مرحلة أعلى خلال سنتي 1841 - 1842 في اتجاه السعي للسيطرة على منطقة التل باحتلال مدن تلمسان، معسكر، مليانة، والمدينة، ثم اختراقها للنفوذ إلى قواعد الأمير الخلفية وتدميرها، وتتكون هاته من مجموعة من المراكز التي تقع على الخط الفاصل بين منطقتي التل والهضاب العليا التي أنشأ الأمير بعضها منها ورمم البعض الآخر وهي على التوالي من الغرب إلى الشرق : سبيدو جنوب تلمسان تقدمت جنوب شرقي معسكر تازة جنوب مليانة وبوغار جنوب المدينة وسعيدة في عمق الهضاب العليا جنوب معسكر.

اعتبر تقدم عاصمة الأمير، أول هدف في إطار هذه الخطة، لقد كان الفرنسيون يهدفون إلى جانب تدمير القاعدة الرئيسية للمقاومة الذيل من معنوياتها ومن معنويات السكان بالاظهار لهم أن أيديهم طويلة وأنه ليس هناك هدف بمنجى من ضرباتهم. وللتأكيد على مدى الاهتمام الذي يوليه الفرنسيون لتحقيق هذا الهدف قاد الحاكم العام الجنرال بيجو بنفسه هذه الحملة الذي أخذت في التقدم في 25 ماي عام 1841 ، ولكن ليس قبل أن تشتبك عدة مرات بالمقاومين أثناء الطريق وخوض معركة عنيفة خارج أسوار المدينة.

قام الأمير بإجلاء السكان عن عاصمته قبل وصول القوات الفرنسية إليها كما قام بنقل كل ما تيسر له نقله. إن الاستبسال في الدفاع عن تقدمت، ليس له ما يبرره، في نظر المقاومة، في ظل ذلك الاحتلال في ميزان القوى بين الطرفين. لقد هدم الفرنسيون كلما وجدوه قائما : مصنع الأسلحة مخازن، سكة النقود وكل المرافق الثابتة التي لم يتيسر حملها. وما استعصى عن الهدم اتت عليه النيران. لقد اكمل الفرنسيون هذا العمل التخريبي بتدمير قرية القبطينة، مسقط رأس الأمير في منتصف شهر أكتوبر من نفس السنة.

وخلال عام 1842 واصل الفرنسيون جهودهم في هذا الاتجاه فهدموا سيدو وتارة وبوغار ونفذوا حتى مدينة سعيدة في عمق الهضاب العليا، كما عمدوا خلال هذه السنة أيضا إلى أحكام قبضتهم على منطقة التل بإنشاء سلسلة من المراكز العسكرية القوية في داخلها وعند أطرافها المحاذية للهضاب العليا. لقد دعم بيجو خطته العسكرية هاته، باتباع سياسة وحشية ودموية اتجه السكان العزل لإجبارهم على التخلي عن المقاومة ووقف دعمهم لها، بابتداع ما سماه «بالسياسة العربية» الهادفة إلى عزل المقاومة عن قاعدتها الشعبية ومحاصرتها شيئا فشيئا بهدف القضاء عليها.

وإذا كان من الضروري ان نلتزمس حادثا هاما ليكون الحد الفاصل الذي يميز بين مرحلة وأخرى من مراحل المقاومة فإن اسر زمالة يمكن ان يعتبر بداية مرحلة عزلها ومحاصرتها بـسيطرة فرنسا على زمام المبادرة عسكريا وسياسيا.

2 - انشاء الزمالة وتنظيمها :

لقد اكتسبت قوات الاحتلال شهرة بائسة في معاملتها للسكان العزل، فوحشيتها وهمجيتها كانت مضرب المثل فلا حرمة لمسكن ولا للمرأة ولا حتى للأطفال الرضيع. فاعتداءاتها البشعة على الحرمات كانت تعتبر جزءا من مهامها اثناء عمليات «التهدئة» التي كانت تقوم بها ضد السكان. وليست مجرد تجاوزات معزولة يقوم بها بعض العساكر من حين لآخر، ففي المرحلة الثانية من الهجوم الفرنسي ضد المقاومة والذي استهدف تدمير قواعد الخلفية، شعر الأمير أن هناك ضرورة لايجاد مأوى آخر يحمي أهله وعشيرته وعائلات المقاومين المجندين في صفوف جيشه من ضربات القوات الفرنسية التي كانت تستهدفهم بشكل خاص، وكذلك حماية عائلات خلفائه بعد أن سقطت مراكز ادارتهم واحدة بعد الأخرى في أيدي القوات الفرنسية فكان تكوين الزمالة. ويمكن ان نعتبر 1841 وهي السنة التي دمرت فيها تقدمت وقرية القيطينة مسقط رأس الأمير بداية ظهور النواة الأولى والرئيسية لها، لتنمو تدريجيا عبر الأيام والشهور إلى أن أصبحت عبارة عن عاصمة متنقلة تضم عشرات الآلاف من الأنفس.

لقد اودع فيها الأمير وخلفائه جميع مالهديهم من أموال ومفاتيح ووثائق وكل ماله قيمة في نظرهم. كما كانت مخزنا لحفظ تجهيزات قواته ومعداتنا من أسلحة وألبسة وبخيرة وغيرها. وكان التجاء عائلات قادة المقاومة واقاربهم والمركز الاداري للدولة وملجأ كل مطارء غير قادر

على حمل السلاح ومكان العلاج واستجمام المقاومين. كانت الزمالة تضم في اكنافها جميع المرافق الضرورية لتجمع ساكني ضخم من تجار وحرفيين وأسواق وغيرها من المرافق المختلفة. قدر الأمير عدد الأنفس التي تعيش في كنف الزمالة بستين ألف نسمة وتقديرات المصادر الفرنسية تتراوح بين عشرين وأربعين إلى سبعين ألف نسمة، لقد تضخم عددها عندما أوت إليها بعض قبائل الهضاب العليا وخاصة من منطقة السرسو.

لقد اعتنى الأمير بضبط شؤون هذه العاصمة المتنقلة بدقة واحكام، سواء في حلها أو ترحالها، فكل فرد وكل عائلة وكل دوار وكل قبيلة لها مكان محدد مقيد به سواء اثناء السير أو عند ضرب الخيام. قسمت الزمالة على عدد القبائل التي تضمها، وكل قبيلة مقسمة إلى دواوير وعدد خيام كل دوار يتراوح بين خمسة عشر إلى عشرين خيمة فعلى رأس كل قبيلة وعلى رأس كل دوار شيخ الدوار، ولقد قدرت مجموع دواوير الزمالة بثلاثمائة وثمانية وستين دواراً.

إن شكل الزمالة عند التخييم أي الحل يشبه إلى حد كبير دائرة كبيرة في وسطها دوار الأمير ومركزها خيمة الأمير نفسه. وهذه الدائرة الكبيرة مقسمة إلى أربعة أحزمة، فمراتب الأشخاص وعلاقاتهم الوظيفية والقيادية في المقاومة هي التي تحدد مكانهم في دائرة الأمير الخاصة أو بالقرب منها، أما بالنسبة لموقع القبائل فإن قدم توافدها على الزمالة هو الذي يحدد موقعها في حزام من أحزمة الدائرة الأربعة. وعندما يكون الأمير غائباً على الزمالة فإن قيادتها تؤول إلى أحد خلفائه الذي يختاره هو نفسه بعناية كبيرة، ولقد ألحق بها خمسمائة فارس من القوات النظامية لحمايتها إلى جانب بضع مئات من المتطوعين الذين يعيشون في كنفها.

وبصفة عامة، يمكن أن نميز بكون الحزام الأول الذي يحيط بدوار الأمير يتشكل من خيم تابعة لشخصيات قريبة منه :
خيم ميلود بن عراش ناصر الخارجية وابن الخروبي كاتب
الأمير الأول والحزام الثاني يوجد به خيم محمد بن علل
الخليطة على مليانة والحزام الثالث يتشكل من قبيلة الحشم
الشرافة والحشم الغرابية الرابع من القبائل الوافدة الأخرى.

3 - الهجوم على الزمالة واسرها :

تكونت الزمالة، استجابة لمقتضيات الحرب المنحركة التي
انتهجتها المقاومة منذ عام 1841، وانطلاقاً من هذا الاعتبار
كان عليها أن تتحرك دوماً في إطار مساحة جغرافية واسعة
تؤمن لها أمناً مباشراً بفضل الحركة والتنقل، فالنطاق
الجنوبي لمنطقة التل ومنطقة الهضاب العليا يمثل المجال
الملائم لتحركها بعيداً عن المراكز الفرنسية من جهة ولتوفر
المواد الضرورية لمعاشها والكلا للقطعان التي تتبعها من جهة
ثانية.

وعندما بدأ الفرنسيون في إنشاء مراكز قوية محصنة
على الخط الفاصل بين التل والهضاب العليا، بدأ هذا المجال
يضيّق وأمن الزمالة يختل، لقد حاول الأمير معالجة هذا
الخلل عن طريق فرض رقابة صارمة على تحرك القوات
الفرنسية واعداد قوات كافية لرد أية محاولة ضد الزمالة.
وبالفعل لقد أجهضت قوات المقاومة محاولتين قام بهما قائد
منطقة وهران الجنرال لامورسيين، في هذا الاتجاه.

تكثفت الزمالة في نظر قيادة جيش الاحتلال، أهمية
استراتيجية كبيرة وخطيرة في نفس الوقت. فهي ليست
قاعدة للمقاومة في وسط وغرب البلاد فقط وإنما تمثل أيضاً
ركيزة معنوية لها في جميع مناطق البلاد، فالجهود التي
تبذلها لإحكام سيطرتها على منطقة التل لن تكلل بالنجاح
مالم يتم هدم هذه القاعدة والقضاء عليها. يضاف

الى هذا الاعتبار، ان الزمالة تشكل من جهة اخرى عصب المقاومة وقاعدتها المادية والتمويلية فيها خزائن الأمير وخلفائه ومخازن جيشه النظامي ومعداته، وفي كنفها يعيش موظفي ادارته واطر دولته، إلى جانب قوات جيشه الاحتياطية الضمنية التي يمكن تجنيدها وتعبئتها عند الضرورة.

لهذه العوامل، اعتبرت قيادة جيش الاحتلال ان الاستيلاء على الزمالة يمثل هدفا استراتيجيا يجب تحقيقه بكل الوسائل المتيسرة. ومن الضروري ان نلاحظ ان ميزان القوى القائم في تلك الاونة بين الطرفين لم يصل بعد إلى هذه الدرجة من الاحتلال يسمح لفرنسا القيام بهذه العملية الجريئة في عمق الهضاب العليا بقوات ضئيلة وبخسائر هينة للغاية، فعامل الخيانة هو الذي لعب الدور الرئيسي في تمكين الفرنسيين من تحقيق هذا الانتصار الاستراتيجي الكبير.

ففي الوقت الذي كان فيه الأمير عبد القادر يراقب تحركات لأمور سير جنوب مدينة معسكر - وقد كان يتوقع الخطر من هذه الناحية - كان أغا أولاد عباد ويدعى عمر بن قراح أو أحمد بن فرحات يرشد ويوجه الحملة الفرنسية التي خرجت من مدينة المديّة متلصصة بحثا عن الزمالة.

خرج الدوق دومال، ابن ملك فرنسا لوي فيليب، من بوغار على رأس قوات تعددها ألفين وخمسمائة رجل من القومية الذين جندهم الأغا لهذه العملية يوم 9 ماي 1843. لقد اتجهت الحملة في البداية نحو الغرب وفي يوم 13 ماي حولت وجهتها نحو الجنوب في اتجاه قوجيلة عندما وصلتها معلومات تفيد بكون الزمالة مخفية عندها. ولكنهم عندما فاجأوا القرية واحتلوها بسهولة يوم 14 ماي لم يجدوا لها اثرا خرج الأغا يتقصى اخبارها وعند فجر يوم 14 ماي عاد إلى المعسكر راكضا ليخبر الدوق بكون الزمالة توجد عند منبع الطاقين على مسافة قريبة من معسكر القوات الفرنسية.

لقد وصلت الزمالة إلى هذا المكان عشية يوم 15 ماي،
وعندما فاجأتها القوات الفرنسية صباح اليوم التالي، كانت
لا يزال لم تستكمل بعد، استقرارها.

جمع الفرنسيون معلومات دقيقة ومفصلة عن تنظيم
الزمالة في حلها وترحالها، عن مضارب خيام دائرة الأمير
الخاصة ومضارب كبار رجال دولته والقادة المقاومين وأماكن
المرس إلى جانب مضارب مختلف القبائل التي تضمها وعن
عدد القوات التي تحميها والتي لا تتجاوز الخمسمائة جندي،
والاستناد إلى هذه المعلومات وحرصاً على الاستفادة من عنصر
المفاجأة قرر الدوق بدأ الهجوم بقواته السريعة المتمثلة في
الفرسان قبل أن تنضم إليها عناصر المشاة. ولضمان توفير
عنصر المفاجأة أكثر وبمناسبة من الأغا أليس فرسانه
البرابيس الحمراء التي يرتديها فرسان الأمير النضامين.

وبالفعل، لقد انطلقت هذه الحيلة على أهل الزمالة الذين
خرجوا لاستقبالهم بالتهليل والتكبير والزغاريد، ولم
يتفطنوا للخديعة إلا بعد أن اقتربوا منهم وظهرت شاراتهم
وبدأوا في إطلاق النار عليهم.

قسم قائد الحملة، قواته المهاجمة إلى ثلاثة أقسام : اليمين
تحت قيادة المقدم موريس والميسرة بقيادة المملوك العقيد
يوسف وقاد هو القلب مؤكداً في تعليماته لقواد الوحدات
على ضرورة التوجه مباشرة نحو الهدف الرئيسي المتمثل
في مهاجمة وسلب الدائرة الخاصة للأمير وعلى ضرورة
الوصول إليها بأقصى السرعة وفي اقصر مدة ممكنة.

لم تحدث هناك معركة حقيقية. فالذي وقع هي مجزرة
بمعنى الكلمة. فالقوات التي كان من المفروض أن تقوم
بالدفاع، على الدائرة الخاصة على الأقل، إذ هلها عنصر
المفاجأة. وعبثاً حاولت أن تتصدى ولكن حالة الفوضى العامة
وكثرة عدد المهاجمين جعلها تفقد السيطرة تماماً حتى على

نفسها فلم تستطيع فعل أكثر من افتكاك عائلة الأمير من هذا الخطر والهروب بها بعيدا. لم تدم المعركة أكثر من ساعتين لينتهي كل شيء كانت الخسائر فادحة. عدد لم يحصى من القتلى والجرحى والتي يمكن اعتبارها بالنظر لسوابق جيش الاحتلال، بكونها كانت بالآلاف (1) سلبت دائرة الأمير واستولى على خزينته وخزائن خلفائه وعلى خيمته الشخصية وألويته وبعض المدافع وذخائر وأسلحة وألبسة ومجوهرات ونفائس قيمة جدا. إلى جانب خزينة الكتب التي قضى الأمير سنوات طويلة في جمعها وحفظها والتي كلفتها في ذلك الوقت مبالغ كبيرة والتي قيمتها لا تقدر اليوم بثمن. كما استولى الفرنسيون على آلاف من الأحمره وبضع مئات من الجمال ومن الخيول وبضعة آلاف من الأبقار وما يزيد عن عشرين ألف رأس من الماشية. كان المساكين يقسمون أسلابهم من النقود بخوداتهم. لقد صرف واحد منهم على اثر عودته إلى مدينة المديّة ما يساوي ثمانية عشر ألف فرنك وهو مبلغ خيالي بالنسبة للجندي العادي في ذلك الوقت، ولم يكن هذا كل ما جمعه. عادت القوات الفرنسية بهذه الأسلاب ومعها ما يقرب من أربعة آلاف شخص تم أسرهم.

قسم هؤلاء الأسرى إلى مجموعتين، المجموعة الأولى المكونة من الأسر ذوي المكانة والاعتبار : اقارب الأمير، عائلات خلفائه موظفون سامون في ادارته من بينهم كاتب الأمير محمد بن الخروبي وقدر بن رويلة. كان عدد أفراد هذه المجموعة عندما تم حصرها على اثر وصولهم إلى مدينة الجزائر ثلاثمائة وسبعة وسبعين شخصا منهم مائة وستة وعشرين رجلا ومائة وستة وثلاثين امرأة ومائة وخمسة عشر طفلا من الجنسين. لقد أفرزت هذه المجموعة وفصلت عن الباقي لتحجز في القصبة في البداية ثم أرسلت إلى جزيرة

(1) إن رقم الثلاثمائة قتل في صفوف أهل الزمالة الذي أوردته المصادر الفرنسية لا يستند على أساس ملحق. فلم يكن لهذه القوات قنصا من الوقت المكثف لحصد أرواح الأبرياء وسلب ممتلكاتهم لجمع ضحاياها وحصر عددهم. فممارسة قوات الاحتلال في الماضي بينت أنها لم تكن تتعطف وتقتصد في زهق الأرواح وإسالة الدماء عندما تحتاج لها الفرصة.

صالت مرقريت المواجهة لمدينة كاين بمقاطعة النورماندي
الفرنسياء. لقد اعتبر الفرنسيون أفراد هذه المجموعة رهائن
للمساومة بهم مع أقاربهم في المقاومة.

أما المجموعة الثانية التي كان مجموع أفرادها ثلاثة آلاف
ومائتين وأربعة وعشرين شخصا (3224) منهم أربعمائة
وخمسين رجلا وألف وأربعمائة واثنين وعشرين امرأة وألف
وثلاثمائة واثنين وخمسين طفلا من الجنسين. لقد احتجزوا
في البداية في معسكر عند مجاز قسنطينة على صفاق وادي
المراش في ظروف معاشية جد قاسية مما جعلهم نهبا للأوبئة
والأمراض الفتاكة مما جعل الإدارة الفرنسية تقرر إطلاق
سراحهم على دفعات. وهو الاجراء الذي كان بالنسبة لبعض
منهم بمثابة الحكم بالاعدام. ذلك انهم عندما نزلوا من على
مراكب التي اقلتهم من مدينة الجزائر إلى وهران عن
طريق البحر وجدوا بعض العناصر من قبيلتي الزمالة
والدوائر في انتظارهم لتصفية «حساب قديم» وللثأر لمقتل
قائدهم مصطفى بن اسماعيل على يد المقاومة.

Sub



هيئة الزمالة عند الإقامة

دولة الأمير عبد القادر

إن الفراغ الخطير الذي نجم عن سقوط الدولة الجزائرية في ١ جويلية 1830، قد ألقى بالبلاد في أحضان المجهول وأوجد وضعاً جدياً قلقاً ومضطرباً. لقد تعودت البلاد على الاستقرار والسلم الداخلي وهو الوضع الذي كانت ترعاه وتحرسه حكومة مركزية ذات طابع مؤسساتي، وجدت نفسها فجأة أمام فراغ وفي مواجهة خطر أجنبي داهم. أن ظهور المقاومة الوطنية في مختلف مناطق البلاد يمثل محاولة للملء الفراغ الذي حدث في السلطة من جهة ويعكس إرادة صد الاحتلال إبعاد خطره عن البلاد من جهة أخرى.

لقد عانت المنطقة الغربية من البلاد على الخصوص، من حالة الفوضى التامة واختلال الأمن وانقطاع السبل والسلب والتهب بسبب انتشار عصابات قطاع الطرق، التي عمدت إلى الاستفادة من حالة الفراغ التي أعقبت الانهيار الكامل لمؤسسات الدولة بها. فالصراع الذي احتدم بين السلطة المركزية وبعض الطرق الصوفية عشية الاحتلال، في هذا الجزء من البلاد قد مهد لهذه الوضعية التي تأكدت عندما رفض سكان المنطقة إيواء ممثل السلطة القديمة، حسن باي، وحمايته وهو ما أدى إلى استسلام مدينة وهران بدون قتال.

لقد أصبح الخطر يادياً للغيان عندما بدأت القوات الفرنسية المتحصنة بمدينة وهران تغير على السكان المحليين بجوارها لتقتل منهم وتسلب أرزاقهم. وانتشرت بهذه الممارسات حالة من الخوف وعدم الاطمئنان والشعور بالخطر المحقق أن لم يتم تدارك الوضع. لقد تبلور لدى السكان إحساس عام بضرورة علاج الوضع والتصدي لهذا الخطر قبل فوات الأوان. ولن يكون ذلك إلا بايجاد سلطة

حازمة تأخذ على عاتقها مهمة وضع حد لحالة الفوضى المتفشية في المنطقة من جهة وتعبئة الطاقات لمجابهة العدو والتصدي له بحزم وفعالية من جهة ثانية.

لقد طلب السكان من والد الأمير عبد القادر، الحاج محي الدين بن مصطفى، مرار و بإلحاح قبول ادارة شؤونهم ورعايتها إلى جانب مهمة قيادتهم في الجهاد الذي كان يضطلع بها. وكان يعتذر في كل مرة بكبر سنه. ولكن عندما تبين أن الفرنسيين متشبثين بموقعهم في مدينة وهران وأن الصراع معهم سيشهد أكثر وسيطول لم يجد الحاج محي الدين يدا من ترشيح ولده عبد القادر للاضطلاع بهاته المسؤولية.

1 - الاطار الاقليمي للدولة

ان سهل غريس وحاضرتة معسكر يمثل القوات الاولى لدولة الأمير عبد القادر وهي رقعة صغيرة لا تتجاوز مساحتها ولاية معسكر الحالية وفي مدة لا تزيد عن سبع سنوات نمت هاته الدولة واتسعت لتغطي رقعتها ثلثي مساحة البلاد، غير أن هذه الامكانية لم يتم تعبئتها كلها في مواجهة فرنسا لعدة أسباب وضواغط مختلفة. فدلالة هذه المساحة هي دلالة سياسية ومعنوية أكثر مما هي مادية وعملية.

يمكننا أن نستشف نمو الاطار الاقليمي للدولة والمناطق التي كانت تتبعها من خلال عدد من المؤشرات البارزة في هذا الاتجاه والتي أولها مبايعته الأولى كأمير للجهاد ورئيس للدولة إلى وصول هاته الدولة إلى أقصى اتساع لها عشية القطيعة مع فرنسا عند نهاية عام 1839.

بايع الأمير سكان سهل غريس ومدينة معسكر للمرة الأولى في مكان قرب معسكر يدعى بوادي فروحة عند شجرة دردار كبيرة، كان أهل المنطقة يجتمعون عندها للتشاور

والشداول في كل ما يتعلق بالمسائل ذات مصلحة مشتركة. تمت هذه البيعة في يوم 3 رجب من سنة 1248 الموافق لـ 27 نوفمبر 1832، على أساس وضع حد للفوضى المتفشية وردع المتمردين وقيادة الجهاد ضد المحتل. ومن هذا المكان انتقل الأمير في موكب جليل محاط بعشرة آلاف فارس، قد دخل المدينة معسكر واتخذ مقره في دار الامارة التي كانت لا تزال قائمة والتي شيدت عندما كانت معسكر عاصمة لبايك الغرب.

أرسلت الرسائل وأوفدت البعثات إلى مختلف جهات الاقليم لأخطار الناس بالقرار الذي اتخذ بعبايعة الحاج عبد القادر بن محي الدين أميراً للبلاد. لقد استقبلت هذه المبادرة بارتياح واستبشار من مختلف الجهات التي أرسلت وفوداً إليها إلى معسكر لعبايعة الأمير في يوم مشهود في 3 رمضان (1248). ويستخلص من نص البيعة الذي حرر بهذه المناسبة أن جميع قبائل الاقليم الواقع من العطف وجبال الونشريس شرقاً حتى حدود المملكة المغربية غرباً. أدانت بالولاء والطاعة للأمير ولم يشد عنها أية قبيلة ذات وزن وأهمية. وبذلك أصبحت جميع جهات باييك الغرب تحت سلطة منظمة قائمة على الاختيار الحر لمجموع سكان المنطقة الذين اعتبروا سيادتهم ليست قاصرة على اقليم وهران فحسب وإنما تشمل جميع مناطق البلاد.

وعلى اثر هذه البيعة الثانية، قسم الأمير الأقاليم التي تخضع وتدين له بالولاء إلى مقاطعتين إداريتين: تلمسان، ومعسكر، وعين على رأس كل مقاطعة موظفا سامياً يسمى بالخطبة أي نائب عنه في حكم المقاطعة التي تحت مسؤوليته.

إن معاهدة د. ميشيل لم تتعرض للوضع الاقليمي للطرفين بل تمكنت الوضع القائم كما كان عليه في الميدان عند توقيعها والذي يتمثل في احتلال الفرنسيين لكل من مستغانم

وآرزيو مع مدينة وهران. والمجال الاقليمي لهذه المراكز لا يتجاوز مرمى المدفع. أما باقي أجزاء المنطقة الغربية فهي تحت إدارة الأمير.

ليس هناك ما يستشف من هذه المعاهدة، سواء في أدواتها الأساسية التي تتضمن شروط الطرفين - كل طرف وقع على شروط الطرف الآخر - أو في أدوات الثانية التي ادمجت فيها مطالب الجانبين والتي وقعها ميلود بن عراش بعد توقيع الاداة الأولى بيومين، ما يوحي بكون المجال الاقليمي لدولة الأمير لا يجوز أن يتجاوز اقليم وهران، ومع ذلك فإننا لاحظنا أن الأمير قام باستطلاع رأي الحاكم العام دروي ديرلون حول ماذا سيكون عليه موقف فرنسا في حالة مد سلطته إلى اقليم التيطري على اثر طلب سكان الاقليم الانضمام إليه وإعلان استعدادهم لمبايعته. وقد حذوا في ذلك حذو مدينة مليانة التي أعلنت ولائها وتبعتها للأمير تحت دفع وتحريض الحاج محي الدين بن المبارك الذي شغل وظيفة أغا العرب أثناء ولاية بيرتوزين، ثم اعتزل الوظيفة أثناء ولاية روفيقو على اثر الجريمة الشنعاء التي ارتكبتها القوات الفرنسية ضد قبيلة العونية التي أبادتها في ربيع 1832.

لقد رد الحاكم العام أن هذا الاقليم هو من ممتلكات فرنسا وأنه يحتفظ بحقها في احتلاله عندما تحين الفرصة. غير أن الأمير اعتبر أن حق إدارة الاحتلال في الاقليم ساقط. فهي لم تحرك ساكنا ضد الثائر الحاج موسى الذي ظهر في التيطري وجمع الانصار تحت راية الجهاد ضد فرنسا. أصبحت التيطري جزءا من الدولة في شهر أفريل 1835 اثر بيعته للأمير الذي عين بن عيسى البركاني خليفة عنه به. وعند استئناف الحرب بعد خرق معاهدة ميشيل من طرف الفرنسيين في شهر جوان 1835، كانت دولة الأمير تغطي مساحة تمتد من متيجة الغربية شرقا إلى حدود المغربية غربا.

حدثت معاهدة التافنة (30 ماي 1837) الاطار الاقليمي
امتلاكات الجانبين كما يلي :

في اقليم وهران : تحتفظ فرنسا بمستغانم ومزرغان
وارزيو ووهران والأراضي اللاحقة بها وبشريط من الأرض
يحد شرقا ملتقى وادي الهبرة مع وادي سيق عند المقطع
ومن الجنوب خطا مستقيما من جنوب مستنقع المقطع مارا
بالشفة الجنوبية لسبخة وهران ومنها خط مستقيم إلى
وادي المالح وغربا بمجرى هذا الوادي في اتجاه سيدي سعيد
حتى البحر.

وفي اقليم الجزائر : تحتفظ فرنسا بسهل متيجة الذي
يحد شرقا وادي القدرة «قصاعدا» في اتجاه المنبع ومن
الجنوب المرتفعات الأولى للأطلس البليدي حتى وادي الشفة
والتي في ذلك مدينة البليدة والأراضي اللاحقة بها وغربا
ومن وادي الشفة إلى منعرج وادي ماء زعفران ومنه في خط
مستقيم حتى البحر متضمنا مدينة القليعة والأراضي
اللاحقة بها.

وتعترف المعاهدة بتبعية اقليم التيطري لدولة الأمير كما
تقرر في نفس الوقت على عدم جواز مد نفوذه إلى غير هذه
الأقاليم المذكورة من أراضي الجزائر.

إن سيولة الصياغة لحدود متيجة الشرقية وعدم توضيح
حدود اقليم التيطري من هذه الجهة كذلك إلى جانب سكوت
الطرفين عن الإشارة إلى إقليم قسنطينة الذي كان في هذه
الفترة تحت إدارة الحاج أحمد باي سيكون السبب في
الامارة التي ستحدث بين الطرفين بعد أقل من سنتين
والتي

تعتبر سنة 1838 هي السنة التي سجلت أقصى امتداد
والنظام لدولة الأمير فعلى اثر سقوط قسنطينة واختفاء
الملك الشرق اتخذ الأمير في محاولة منه لسد الفراغ الذي حدث

عددا من المبادرات في شرق اقليم الجزائر وفي مقاطعة قسنطينة.

ففي آخر ديسمبر 1837 توجه من اقليم التيطري الى برج حمزة (البويرة حاليا) وأجرى اتصالات واسعة مع سكان المنطقة كما قام بزيارة عدد من الأماكن بجزيرة أسفرت هذه الاتصالات والمشاورات عن تأسيس مقاطعة الشرق التي مركزها برج حمزة والتي اشتهرت بخلافة سباو. ولقد عين على رأس هذه المقاطعة أحمد بن سالم خليفة عنه .

وأثناء اقامته بهذه الجهة جاء، وقد من مجانة لمبايعته باسم سكان الجهة والمطالبة بالانضمام إلى دولته. وقد قبل الأمير هذا الطلب وعين على رأس مقاطعة مجانة محمد بن عبد السلام المقراني في البداية ثم محمد الخروبي الذي اتخذ من مدينة سطيف المركز الإداري للمقاطعة. ألحقت خلال هذه السنة (1838) منطقة الزيبان والصحراء الشرقية بدولة الأمير وعين على رأس هذه المقاطعة الجديدة فرحات بن السعيد في البداية ثم توالى عليها عدد من الخلفاء بعده.

وعلى اثر حملته ضد عين ماضي مركز الطريقة التيجانية عند منتصف عام 1838 بسبب مناوئتها لنفوذه في منطقة الأغواط، والتي انتهت بسقوط هذه القرية وخروج الشيخ التيجاني منها في شهر نوفمبر من نفس السنة، ألحق الأمير هذه الأراضي وما يليها جنوبا وغربا بممتلكاته وأطلق عليها اسم مقاطعة الأغواط والصحراء الغربية وعين على رأسها خليفة من قبله، قدور بن عبد الباقي.

من خلال هذه اللوحة السريعة للنمو الاقليمي لدولة الأمير يتبين أن مساحتها تغطي معظم مناطق التراب الوطني ولكننا سنلاحظ أن المقاطعات الجديدة التي انشئت بعد معاهدة التافنة لم تستكمل بعد تنظيمها كمقاطعات

تابعة لدولة مركزية وان ما تم تحقيقه لا يعدو مجرد كونه
أحداث أولى تحتاج إلى وقت لاستكمال البناء. فالقطيعة مع
الوحدة في وقت مبكر أبطل هذا المسعى.

2 - النظام الإداري للدولة :

قسمت أراضي الدولة إلى ثماني مقاطعات إدارية على
رأس كل مقاطعة موظف سامي يدعى الخليفة. وقد انشئت،
حسب التسلسل الزمني، على النحو التالي :

1 - مقاطعة معسكر عين على رأسها في البداية محمد بن
غريشة المهاجي وبعد وفاته خلفه الحاج مصطفى بن أحمد
الشهامي ومركزها مدينة معسكر التي هي في نفس الوقت
عاصمة الدولة.

2 - مقاطعة تلمسان وعلى رأسها الخليفة محمد البوحميدي
ومركزها مدينة تلمسان.

3 - مقاطعة مليانة وعلى رأسها الخليفة محي الدين بن علال
وبعد وفاته خلفه محمد بن علال ومركزها الإداري مدينة
مليانة.

4 - مقاطعة المدية وعلى رأسها في البداية مصطفى بن محي
الدين أخو الأمير ثم خلفه محمد بن عيسى البركاني ومقرها
مدينة المدية.

5 - مقاطعة الشرق أي سبواو وعلى رأسها أحمد بن سالم
ومركزها الإداري برج حمزة.

6 - مقاطعة مجانة وعلى رأسها محمد بن عبد السلام
القراني ثم محمد بن الخروبي القاضي ثم محمد بن عمر
العيسوي ومركزها مجانة ثم سطيف.

7 - مقاطعة الريبان والصحراء الشرقية عين على رأسها في
البداية فرحات بن السعيد ثم توالى عليها عدد من الخلفاء
ومركزها الإداري مدينة بسكرة.

8 - مقاطعة الأغواط والصحراء الغربية وحاصرتها مدينة الأغواط وعلى رأسها قدور بن عبد الباقي.

وكل مقاطعة مقسمة إلى عدد من الوحدات الإدارية تسمى بالأغاليك وعلى رأس كل أغاليك موظف سامي يدعى الأغا، ويلاحظ بالنسبة للمقاطعات القديمة التامة التنظيم أنه يوجد بها ست وحدات إدارية «الأغاليك». فمقاطعة معسكر كانت تضم : أغاليك الغرابية، وحشم الغرابية، وحشم الشراقة، أغاليك الشرق، وأغاليك متجرتين، وأغاليك الصدامة.

ومقاطعة تلمسان، أغاليك بني عامر، أغاليك قرو سبيل، انقاد، قبائل التافنة وأغاليك ضواحي تلمسان.

وفي مليانة : أغاليك حجوط، جندل، بني زقزق، بزاز، وأغاليك أولاد عباد.

والأغاليك يضم بدوره عددا من القبائل الإدارية فكل قبيلة على رأسها قايد وتحت كل قايد عددا من شيوخ الأعراش والدواوير.

فالإدارة المركزية أي الأمير هو الذي يعين الخلفاء وكذلك الأغوات وحتى القياد في بعض الأحيان. ويتلقى المرشح مرسوم التعيين وينصب في مهمته في عاصمة الدولة. وإلى جانب هذا فإن الإدارة المركزية لها حضور فعلي في المقاطعة ممثل في وجود وحدات من القوات النظامية، مشاة وفرسان تحت قيادة الخليفة. ومن ناحية المبدأ فإنه يوجد في كل مقاطعة ألف جندي مشاة وخمسمائة فارس ولكن قلة عدد القوات النظامية لم يسمح بتوفير هذا العدد في كل مقاطعة. فمقاطعات الشرق (سباو - جرجرة) وسطيف والزيبان والأغواط لا يوجد بها سوى ثلاثمائة جندي مشاة وخمسين فارسا. ويتم تغطية الاحتياج عن طريق المتطوعين الذين يعيشون محليا. كما أن الإدارة المركزية ممثلة في مجلس

الشورى للمقاطعة الذي يتبع مجلس الشورى المركزي وفي
القضاء وفي مصالح الصحة وغيرها من المؤسسات المركزية.

الإدارة المركزية :

تشكل الإدارة المركزية من الوزارات التي يطلق عليها
أيضا اسم نضارات، ومن الكتابة العامة التي تسمى بديوان
الائتلاف ومن عدد من المصالح المركزية التي يطلق على بعضها
اسم النضارات وهي : نضارة الأمور الخارجية ونضارة
الداخلية ونضارة الأعشار ونضارة الزكاة ونضارة السكة
ونضارة صناعة الأسلحة والتجهيزات. ويوجد على المستوى
المركزي، كذلك ما يمكن تسميتها بمصلحة المراسيم وهي
التي تسمى بديوان المراسيم وعدد من المصالح الأخرى التي تتصل بالخدمات
الداخلية مثل مصلحة السقاية ومصلحة الفراش ومصلحة
الاستقبال وغيرها والتي هي في الواقع عبارة عن وظائف
وتهام توكل لفرد أو مجموعة من الأفراد حسب نوع العمل
المتطلب إنجازها.

المؤسسات التمهيلية :

لا يوجد من هذا النوع من المؤسسات سوى نوع واحد وهو
مجلس الشورى المركزي ومجالس الشورى في المقاطعات
والذي يتولى الأمير تعيين إعطائه الأحدى عشر بالنسبة
لمجلس الشورى المركزي، وخلفائه بالنسبة لمجالس المقاطعة.
وصلاحياته تتمثل في مساعدة الإدارة المركزية وإدارة
المقاطعات على القيام بمهامها وفقا لما تنص عليه الشريعة
الإسلامية فمهمة هذه المجالس هي مهمة استشارية أكثر مما
هي تشريعية وتوجيهية. وهذا لا يمنع كونها تشارك في اتخاذ
القرارات الهامة عندما يطلب منها الأمير أو خلفائه ذلك.

أن الإدارة التي أقامها الأمير كانت تستجيب للاحتياجات
الظرفية التي كانت قائمة ومن هذه الزاوية فإننا نلاحظ أن
إدارة المقاطعات كانت إدارة شبيهة عسكرية فكل الأعوان
الإداريين هم في نفس الوقت قواد لوحدات المتطوعين عند
التعبئة. كما أنها تجمع بين المركزية واللامركزية مما أعطاهما
مرونة وفعالية كبيرة في نفس الوقت بالرغم من فترة
السلم القصيرة التي عاشت في ظل هذه الدولة الناشئة %.

دولة الأمير عبد القادر ببليوغرافيا مختصرة

إن الكتابات حول الأمير عبد القادر كثيرة ومتنوعة كما أنها متعددة المشارب والاتجاهات. وبالرغم ما كتب فنحن لا نزال في حاجة إلى دراسة هذه الشخصية دراسة علمية متجردة وفي أشد حاجة إلى تاريخ علمي شامل للمقاومة. ولتمكين القارئ من معرفة ما كتب عن الأمير حتى الآن والجوانب التي تناولتها هاته الكتابات نحيله إلى الببليوغرافيات التالية :

١ - جماعة، ببليوغرافية حول الأمير عبد القادر في : مجلة التاريخ العدد الخاص بالذكرى المئوية لوفاة الأمير. النصف الأول من سنة 1983.

Neggaz Zahia, Bibliographie selective sur l'Emir Abdelkader.

في المصدر السابق

- Hellal Farida, Bibliographie de la langue anglaise de l'Emir Abdelkader.

- Rouina Karim, Bibliographie raisonne sur l'Emir Abdelkader.

في : مجلة التاريخ العدد 21 . النصف الأول من سنة 1986.

2 - بوعزيز يحيى، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري ط 2 . 1964.

- تشرشل شارل هنري، حياة الأمير عبد القادر.

ترجمة، تقديم وتعليق د. أبو القاسم سعد الله. الجزائر ط 2 . 1982 .

- محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر. بيروت ط 2 . 1964.

- Aumal (Duc d'), Rapport sur la prise de la smala d'Abdelkader
Paris, 1843/
- Azan P., Abdelkader ... Alger 1922.
- Bellemare, Abdelkader, Sa vie politique et militaire 2 Ed. Paris,
1863.
- Daumas, Renseignements historiques sur la smala ... Paris,
1843.
- El Hosin Ben Abi Taleb, Histoire d'El Hadj Abdelkader par son
cousin. Trad. par Delpech. in Revue Africaine 1876.
- Fournier, l'Etat d'Abdelkader et sa puissance en 1841. Revue
d'Histoire moderne et contemporaine.
- La croix, Histoire privée et politique d'Abdelkader, Paris 1845.
- Moutrano, Histoire de la conquête de l'Algérie. de 1830 à 1847.
2 Vol. 1847.
- Organisation des Tribus soumises à Abdelkader, Revue de
l'Armée, Sept. 1840.
- Pascal, Histoire d'Abdelkader, Paris 1848.
- Sahli. M. Ch. Abdelkader, chevalier de la foie: 1 Ed. Alger
1953.
- Yacono. X., Les prisonniers de la Smala d'Abdelkader. Revue
de l'Occident musulman et de la Méditerranée 1973.

القسم الثاني

جذور ثورة نوفمبر 1954 *

* في الأصل محاضرة أقيمت بقاعة النفق الجامعي
- بجامعة الجزائر -

بعد ظهر يوم 31 أكتوبر 1993

بمناسبة إحياء الذكرى التاسعة والثلاثين لثورة
نوفمبر المجيدة

نموذج جذور ثورة نوفمبر 1954 إلى صبيحة يوم 5 جويلية 1954. ففي هذا اليوم سقطت الدولة الجزائرية الحديثة، إثر إعلان شنته ضدها دولة ارتبطت معها بصداقة تقليدية امتدت على مدى قرابة ثلاثة قرون.

فإذا كان يوم 5 جويلية يحمل عددا من الدلالات المأساوية الناجمة بالدروس والعبر، منها الكشف وفضح ذاك القصور الظاهر الكامن في نظمنا ومؤسساتنا وعدم قدرتها في الرد على التحديات التي كانت مفروضة على البلاد في ذلك الوقت، ومسؤولية المجتمع ككل عن الكارثة التي لحقت بالبلاد في هذا اليوم، فإن الفاتح من نوفمبر 1954 يحمل معنى أعمق ودلالة عميقة والتي تتمثل في قدرة المجتمع في الرد على التحدي واسترداد حقه المقتصب عندما تتوفر لديه الإرادة والتشبيث بالهدف مهما كانت التضحيات المبدولة من أجل ذلك.

إن هذا العامل يشكل البذرة التي أثمرت وثمرت عبر عشرات من السنين من التضالات المتواصلة تحت مختلف الأشكال لتترعرع منها الشجرة التي أثمرت يوم الفاتح من نوفمبر 1954.

وبمناسبة هذه الذكرى المجيدة الذكرى التاسعة والثلاثين لأورة نوفمبر فإننا سنذكر في هاته المناسبة بالمعالم البارزة للنضال الوطني ضد الاحتلال حتى اندلاع الثورة.

يمكن أن نميز في مسار النضال الوطني الطويل الممتد بين عامين 1830 - 1954 بين ثلاثة مراحل كبرى.

المرحلة الأولى وتمتد من سنة 1830 إلى سنة 1871.

والمرحلة الثانية وتبدأ من فشل إنتفاضة 1871 إلى نهاية الحرب العالمية الأولى.

المرحلة الثالثة وتبدأ من سنة 1919 إلى سنة 1954.

وقبل أن نستعرض المعالم البارزة لهذا النضال ضد الاحتلال يجب أن نسجل وقفة لنتساءل فيما إذا كان هناك شعور وطني لدى الجزائريين عند غزو فرنسا للبلاد.

لقد كتب الكثير لنفي وجود مثل هذا الشعور لدى الشعب الجزائري. وتم التركيز على الادعاء بأن ظهور الاحساس الوطني في الجزائر يعود سببه إلى أخطاء الإدارة الاستعمارية وطريقة معاملتها للجزائريين الذين دفعهم اليأس في النهاية إلى تبني حلول القطيعة مع فرنسا، ليس هنا مجال التوسع في مناقشة هذه النظرة وأبرز أخطائها منهجيا وموضوعيا وإنما سنكتفي بإعطاء خلاصة تقييمية حولها وهي كونها نظرة إما تجهل تاريخ الجزائر أو أنها فهمته فهما خاطئا ومضللا. فبعض المواقف التي ستستعرضها للرد على هذا الادعاء تؤكد وجود مثل هذا الشعور لدى الجزائريين منذ وقت طويل.

لقد سجلنا وجود هذا الشعور قبل أن تتحقق الوحدة الترابية للجزائر بقيام الدولة الجزائرية الحديثة سنة 1519 . ففي الرسالة التي بعثها أعيان مدينة الجزائر للسلطان العثماني سليم الأول في نفس هذه السنة يترجونه فيها إضفاء حمايته عليهم ومساعدتهم من أجل التصدي لخطر الصليبية الإسبانية أكدوا له فيها «بكونهم هم وسكان منطقة بجاية والمناطق التي تقع شرقها وكذلك سكان الغرب سيكونون ممنونين وسيدينون له بالولاء» (1) .

إن الأدبيات السياسية الجزائرية في العصر الحديث تؤكد بما لا يدع مجالا للشك وجود الشعور الوطني لدى الجزائريين وفي حالة تأجج خاصة فيما يتعلق بتحرير مدينة بجاية من بين أيدي الأسبان والتحرير المستمر من أجل تحرير وهران حتى تحقق الجلاء عن هذه المدينة في عام 1791 (2) ، كما أن رسائل الأسرى الجزائريين تمثل شهادات حية على وجود هذا الشعور لدى تلك الأجيال.

في رسالة الأسير عصمان بن قاسم إلى كاتب الدولة
 الفرنسية الفرنسي - على عهد لويس الرابع عشر،
 والفرنسي - والتي عرض له فيها حالته بكونه تم أسره من
 طرف سلطنة فرنسية ولم تكن بلاده في حالة حرب مع فرنسا
 «وهو أسير في مركب سلا وكتبوني سلاوي وأما أنا والله
 العظيم إلا جزائري من أبائي وأجدادي» (3)، لا أطيل هنا في
 استعراض مواقف الدولة الجزائرية من أجل الدفاع عن
 مصالح رعاياها خارج البلاد في أوروبا وباقي الأقطار
 الغربية وفي أقاليم الدولة العثمانية نفسها، وإنما سأكتفي
 فقط بالإشارة إلى رودود الفعل الشعبية ضد قيام باي تونس
 واليهود على مدينة قسنطينة في بداية القرن التاسع
 عشر، ثم إلى ذلك الاستياء الشديد الذي أثاره مشروع
 فرنسا الذي لم يتحقق، والرامي إلى إسناد إدارة كل من
 باي قسنطينة وهران إلى باي تونس في بداية عهد
 الاحتلال. كما أن المتأمل في التركيبة البشرية للجيش
 النظامي الذي أنشأه الأمير عبد القادر يبين أنه يمثل عينه
 له وطني بكل معنى الكلمة حيث ضم في صفوفه عناصر
 من مختلف مناطق البلاد. وقيام الجزائريين الذين
 هاجروا إلى خارج البلاد من جراء الاحتلال الفرنسي
 والمقاومة والتكافل فيما بينهم كأفراد ينتمون إلى وطن
 واحد هو دليل آخر على وجود هذا الشعور وفي حالة
 التطور.

وأرجع تعبير عن وجود الشعور الوطني وفي حالة تأجيج،
 غزو الفرنسي للجزائر هو ذلك الاجتماع على وجوب
 مواجهة العدو الذي احتل جزء من أراضي البلاد والذي جسده
 اجتماع منغوست (26 جويلية 1830) الذي ضم أعيان وسط
 البلاد، ومحاصرة سكان بايلك الغرب لمدينة وهران التي
 سقطت بين أيدي الفرنسيين ومبايعة أعيان بايلك الشرق

للحاج أحمد باي ومنحه لقب الباشا لتعبير عن إرادتهم في إستمرار الدولة الجزائرية في إطار بايلك الشرق.

إن هذه الشعور الوطني الذي أوردنا عينات تعبر عن وجوده وحتى تأججه في بعض الفترات عندما تتطلب الظروف ذلك هو الذي شكل القاعدة التي ارتكزت عليها المقاومة الوطنية المنظمة التي غطت الفترة ما بين 1830 إلى 1847.

لقد فشلت المقاومة في تحقيق هدفها المتثل في طرد المحتل من البلاد، عدد من العوامل تفسر هذا الفشل والتي في مقدمتها عجزها في توحيد صفوفها وقيادتها منذ البداية بالرغم من الاتجاه العام السائد حول ضرورة التحدي لمقاومة الغزو الأجنبي.

من المؤكد أن هناك محاولات بذلت لتوحيد المقاومة في مقاطعات البلاد الثلاثة، تشهد على ذلك الرسائل التي وجهها الداوي حسين من ميناء القورنة بإيطاليا إلى بعض الأعيان المقيمين في وسط وشرق البلاد (4) وكذلك مساعي حمدان خوجة الهادفة إلى توحيد المقاومة في وسط وشرق البلاد عن طريق إتصالاته وعلاقاته الشخصية بأطراف مؤثرة في المقاطعتين، كما يبدو أن أحمد بوضربة وعناصر أخرى قد لعبت دورا بارزا في إبعاد الأمير عبد القادر في هذه الفترة، عن المساهمة في هذا الجهد وتجسيده عمليا. ولا يسعنا هنا إلا أن نسجل قصور هذا الجيل في تحقيق هذا المسعى الاستراتيجي الكبير الذي نجم عنه فشل كل التضحيات التي بذلت من أجل طرد العدو من البلاد. ويبقى التساؤل قائما حول العوائق والمثبطات التي حالت دون ذلك، فالمسؤولية مسؤولية جماعية ولا تقع على عاتق فرد واحد مهما كان ثقله، وربما هي مسؤولية المجتمع بكامله.

وهي بعملها هذا كانت «تسترشد بروح وإهتمام سياسي عالى وكذلك من أجل إحترام ما نصت عليه معاهدة إستسلام الجزائر عام 1830 وهو الوقت الذي دخل فيه بلدنا تحت حكم فرنسا» (11) .

ويندرج في إطار النضال من أجل حماية الشخصية الوطنية من الذوبان والاندثار، الدفاع عن صلاحيات القضاء الاسلامي.

إن قصة القضاء الاسلامي مع إدارة الاحتلال قصة طويلة ومتشعبة، ولا نخشى المبالغة إذا قلنا بكونها تشكل جبهة من وجهات الصراع الأساسية بين الشعب وإدارة الاحتلال منذ الأسابيع الأولى من الغزو الفرنسي، لقد اتبعت فرنسا حول هذه المسألة سياسة «الخطوة خطوة» للوصول في النهاية إلى الهدف المطلوب والمتمثل في تصفية صلاحيات القضاء الاسلامي تصفية كاملة. ويعتبر مرسوم 10 سبتمبر 1886 هو الخطوة ما قبل الأخيرة في هذا الاتجاه، فالاحتجاج ضد هذا المرسوم كان عارما وعم جميع مناطق البلاد. فعريضة المصطنعة التي سبقت الإشارة إليها كرست نصف محتواها لهذه المسألة مطالبة بأن يعاد للقضاء الاسلامي الصلاحيات التي كان يتمتع بها قبل صدور هذا المرسوم الأخير.

ومن أجل الدفاع أيضا، عن الشخصية الوطنية يندرج الموقف من الخدمة العسكرية الاجبارية، لقد أثارت هذه المشكلة أزمة ضمير حادة لدى هذا الجيل من الجزائريين. إذ كيف يستنسخ دينيا ووطنيا قبول الخدمة في صفوف قوات اجنبية وهي الخدمة التي تؤدي بالمجندين إلى أن يقتل ويموت في سبيل ماذا ؟ ومن أجل من ؟، هذه المشكلة أرققت الجزائريين على مدى عشرات من السنين وأجبرت بعضهم على ترك بلادهم وبيع ممتلكاتهم بثمن بخس من أجل الهجرة إلى خارج البلاد. فهي التي تفسر إنتعاش حركة الهجرة من

مجموعة من المواقف التي تصدت للاحتلال ليس بكيفية جذرية وإنما بصفة غير مباشرة عن طريق وضع العراقيل أمامه ومحاولة تثبيط جهوده الرامية إلى فرض سيطرته المطلقة على المناطق التي احتلها من جهة، والسعي من أجل الحصول على دعم ومساندة للمقاومة المسلحة لدى أطراف إسلامية وحتى أوروبية من جهة أخرى، فهذه الجهود هي التي تميز النضال السياسي في هذه المرحلة.

لقد اتخذ هذا النشاط شكل تحرير العرائض والشكاوي للاحتجاج ضد ممارسات إدارة الاحتلال التي استهدفت الممتلكات الخاصة وأماكن الوقف على المساجد والزوايا والمدارس وتدنيس أضرحة الأولياء والاستحواذ على أملاك الصرمين الشريفين مكة والمدينة وأوقاف جمعيات سبل الخيرات وإنتهاك حرمة المساجد والمقابر وتدنيس قبور الموتى وإتخاذ من عظامهم سلعة للتصدير، وتعطيل سريان أحكام الشريعة في بعض الحالات وغيرها من الانتهاكات. لقد لخص حمدان خوجة وإبراهيم بن مصطفى باشا هذه الانتهاكات وهاته الاعتداءات في عريضة رفعها لرئيس وزراء فرنسا في بداية شهر جوان من سنة 1833 (5).

كما اتخذ هذا النضال شكلا آخر وهو العمل في اتجاه إبلاغ الرأي العام الفرنسي أولا بالفضائح التي ترتكب باسمه في الجزائر من جهة وإقناعه بعدم فائدة بقاء فرنسا في هاته البلاد من جهة ثانية.

لقد تصدر حمدان بن عثمان خوجة هذا النشاط في السنوات الأولى من الاحتلال وفي إطاره حرر كتابه المشهور الذي يحمل عنوان «المرآة» كما كتب عددا كبيرا من الرسائل بعث بها إلى أصدقائه من المسلمين والأوروبيين، وإليه يعود الفضل في قيام صديقه الانجليزي يانستير تحرير كراسته المشهورة التي تحمل عنوان «نداء من أجل الجزائر» والتي قام بتوزيعها على مواطنيه. وبايعاء من حمدان خوجة قام أعيان بايلك الشرق بإرسال عريضة للبرلمان الانجليزي

يطالبون فيها دعم ومساندة هاته البلاد «وهي المعروفة
بواجبها في الدفاع عن حقوق الانسان ومن أجل تحريره» في
مقاومتهم ضد فرنسا التي تتحدى هذه الحقوق باتباعها
السياسة الابداء ضد الجنس البشري في الجزائر. «فليس
هناك مثال للجور يمكن مقارنته بالطغيان الفرنسي فهو
يأساور خيال كل الطغاة منذ أن خلق الله آدم إلى يومنا
هذا» (6).

وإذا ما على هذا الصعيد، أي صعيد العمل السياسي يجب
وضع تلك الرسائل التي كان يبعث بها الحاج أحمد باي،
بعضان حوجة والأمير عبد القادر إلى السلطان العثماني.
لقد أراحت هذه المراسلات تأويلا مفرضا حيث اعتبرت وكأنها
تدور على عدم وجود شعور الوطنية بالجزائر، لأن أهلها
يستهبدون بغيرهم ويطلبون حمايتهم لأنهم لم يكونوا
يتمكنون بكونهم شعب له وطن وكانت له دولة. فأصحاب هذا
التأويل يجهلون أو يتجاهلون بكون الظروف الشديدة التي
كان يعيشها الجزائريون حتمت عليهم طلب الدعم والمساعدة
من أي كان (7) وبالأحرى إذا كان هذا الطلب موجه إلى جار
شريك في العقيدة الدينية أو خليفة ممثل الوحدة الروحية
والأخوية للمسلمين.

فالمراسلات مع القسطنطينية وكذا العلاقات التي كان
الأمير عبد القادر يريد إقامتها مع سلطان المغرب لفترة من
الوقت تندرج في سياق هذا المسعى الهادف إلى الحصول على
الدعم والمساعدة لتمكين الجزائر من التخلص من الخطر الذي
تهدد بها. وعندما تبين عدم فائدتها وجدواها بالنسبة إلى
الهدف الذي كان الأمير عبد القادر يتوخاه من ورائها تغيرت
هذه العلاقات لتتحول إلى عدا.

هناك مظهر آخر للمقاومة السياسية والمتمثل في مقاطعة
الحدود مقاطعة كاملة بقدر الامكان وعدم الدخول معه في

علاقات مباشرة ودائمة. توجد حول هذا الموضوع عدد من النصوص تؤكد على ضرورة هذه المقاطعة لأن الدخول في علاقات مع العدو قد يشكل خطرا على الانسان المسلم وعلى عقيدته. سنكون مقصرين في فهم أبعاد هذا الموقف ودوافعه إذا اعتبرناه مجرد موقف ديني بحت، خاصة وأن الذين كانوا يدعون إليه وبحماس شديد هم المقاومون أنفسهم. ففي سياق الدعوة إلى المقاطعة يندرج ذلك الجدل الحاد الذي نشب بين المفتي ابن الكبايطي وبين قدور بين رويلة أحد كتاب ديوان الأمير عبد القادر (8). وفي هذا السياق أيضا تندرج تلك الرسالة المعبرة والعميقة التي بعث بها الشهيد محمد بن علل، خليفة الأمير عبد القادر على مقاطعة مليانة، إلى أحد أصدقائه الذي ترك صف المقاومة ومال إلى العدو. «تأمل الحمل الشاق الجاثم على ظهرك من جراء نوع واحد من الآثام، وكيف سيكون إذن عبء هذا الحمل عندما تحسب إقامتك مع المسيحيين. فالابتسامة التي تستقبلهم بها والكلام الذي تقول لهم والخطوات التي تخطوها معهم سواء أكنت راكبا أم راجلا وفي كل خطوة من هذه الخطوات يعد لك من الآثام بقدر عدد الأنفاس التي تتنفس بها» (9)، ليختم رسالته بهذه الجملة البليغة الدلالة «فليكن الله رحيمًا بك. لقد اعتديت على الله وأعتديت على الرسول وعلينا نحن وعلى كل المسلمين، فأي صديق أخترته؟! المسيحيين! حدّ حذرك فسوف لن يبقوا أبد الدهر».

هناك مظهر آخر للمقاومة والتي يمكن وصفها بالمقاومة السلبية وهي الهجرة والخروج من الجزائر إلى أي بلد إسلامي آخر. طرحت هذه المسألة بحدة شديدة في العشرينات الأولى من الاحتلال وأدت إلى حدوث نزيف حقيقي في جسم المجتمع الجزائري حيث أفرغته من معظم إطاراته (10) وكانت إحدى نتائجها أنه بعد أقل من جيل خيم الجهل والامية على البلاد وأطبق عليها من أقصاها إلى أقصاها. بقيت هاته

الظاهرة تطلقوا إلى السطح من حين لآخر كرد فعل ضد
السياسة التسلطية القهرية للاستعمار وانتهاكاته لأبسط
مبادئ الإنسان الجزائري، فلم تتوقف نهائيا حتى إندلاع
الحرب العالمية الأولى.

ويجب أن نسجل بهذا الصدد ذلك التحول الذي طرأ على
توقف الفقهاء في تعاملهم مع هاته الظاهرة. فبعد أن كان
عراق إجماع على وجوب الهجرة لكل من هو قادر عليها،
تبدل هذا الموقف منذ بداية السبعينات من القرن الماضي
إلى الدعوة إلى عدم الهجرة لأن الأغلبية الساحقة من
الجزائريين أصبح غير قادر عليها وبقاء العلماء بينهم
ضرورة شرعية «لأن دور العلماء لصحة القلوب والعقول
دور الأطباء لصحة الأجسام».

المرحلة الثانية 1871 - 1919 :

تميزت الفترة التي أعقبت فشل الانتفاضة الشعبية
الجزائرية عام 1871 وحتى سنة 1919، بسمي سلطات الاحتلال
لاستكمال عملية الهدم لمقومات الشعب التي سارت بها
أغواطا بعيدة خلال المرحلة السابقة. لقد تركزت جهودها على
التصديع في سلب ما تبقى من الأراضي بين أيدي الجزائريين
والعمل على عدم تمكين الشعب من الوقوف على قدميه مرة
أخرى عن طريق إخضاعه لقوانين إستثنائية لا يمكن وصفها،
وأيضا لها ما يماثلها في أي مجتمع متحضر. لقد نجم عن
هاته السياسة تهميش مجتمعات برمتها بتجهيله وإغراقه في
حصاة الفقر المدقع والاحتياج الشديد. كما تميزت أيضا
بعدمود الشعب في الدفاع عن مقومات شخصيته الوطنية
ورعايتها المعنوية والروحية، وبهذا الصدد يجب التنبيه إلى
نظرة النظرة الشائعة حول إعتبار هاته الفترة فترة ركود
«ألمة من كل نضال وبالتالي فهي تمثل فترة فراغ في مسار
النضال الوطني».

خلال هذه المرحلة اتخذ هذا النضال عدة أشكال : فإلى جانب الانتفاضات الشعبية المحلية التي كانت تشتعل من حين لآخر في بعض مناطق البلاد هناك المقاومة العنيفة والمستبصلة التي خاضها سكان منطقتي عين صالح وتوات الذين حاولوا التصدي للتوسع الفرنسي في هذا الجزء من البلاد. وإلى جانب هذا، كان الشعب الجزائري بكامله يمارس نضالا صامتا ولكنه مستبصلا لافشال الجهود الرامية إلى طمس معالم هويته الوطنية وشخصيته المتميزة، فهذه المقاومة هي التي تطلق عليها الأدبيات الاستعمارية إسم «التعصب» كما كان يكافح أيضا من أجل أن تكون له صحافة تعبر عن رأيه وتدافع عن حقوقه ومصالحه. كما اعتمد النضال الوطني في هذه المرحلة طريقة تحرير العرائض ورفع الشكاوي للتبديد بالمظالم التي يرزخ تحتهها وبالإجراءات الاستثنائية التي يعاني منها، كأداة من أدوات النضال في هذه المرحلة، كما كانت المطالبة بتمثيل عادل للجزائريين في المؤسسات الاستعمارية القائمة في الجزائر كالمجالس البلدية ومجالس العمالات والمندوبيات المالية إحدى الانشغالات الأساسية لدى مناضلي هذا الجيل من الجزائريين.

ونسجل في هذه المرحلة ولأول مرة منذ السنوات الأولى من الاحتلال، ظهور مبادرات جماعية على نطاق واسع في جميع مناطق البلاد والتي تتمثل في تلك العرائض التي أرسلت للبرلمان الفرنسي عام 1887 والتي كانت تعكس أنشغالين أساسيين كانا يؤرقان الضمير الجزائري في هذه المرحلة وهما الموقف من المواطنة الفرنسية والسعي لحماية صلاحيات القضاء الاسلامي.

إن العريضة التي أرسلها أعيان الشرق الجزائري للبرلمان ولجلس الشيوخ في 10 جويلية من عام 1887 والتي وقعها ألف وسبعمائة شخص ينتمون إلى مختلف الشرائح الاجتماعية في شرق البلاد يمكن أن تعتبر بمثابة برنامج

المعمل الوطني في حده الأدنى في هذه المرحلة. ذلك أن
المعترضين كانوا يتكلمون باسم كل الجزائريين وليس سكان
بمسالة بقسنطينة وحدها. ذلك أنه من بين الموقعين من كان
يقوم بقسنطينة ولكنه من مواليد عمالتي الجزائر وهران.

لما دافع الذي دعى إلى تقديم هذه العريضة هو الخبر الذي
تناقلته بعض الصحف في فرنسا، ووصل صدها إلى الجزائر
في ربيع 1887 والذي مفاده أن بعض النواب في الجمعية
الوطنية الفرنسية قدموا مشروع قانون للبرلمان يقضي بمنح
الجزائريين وبصفة جماعية، على غرار اليهود، الجنسية
الفرنسية. ويقطع النظر عن جدية هذه المبادرة التي لم
تعرض حتى للمناقشة أمام البرلمان وضع التقدير للروح
الإنسانية العالية التي يتحلى بها أصحاب المشروع، لكن
الذي يهمنا هنا هو تسجيل ذلك الارتياح والقلق الشديد الذي
أحدثه لدى الجزائريين. لقد اهتزت الجزائر من أقصاها إلى
أقصاها لتعلن أنها ترفض قبول المواطنة الفرنسية بالرغم
من مزاياها وتؤكد أن ما تريده وتتشبث به هو الحفاظ على
الهوية المتميزة في ظل قوانينها وتقاليدها وأعرافها
ولكونها لا تريد بديلا عن ذلك.

لقد صاغ معترضوا عمالة قسنطينة رفض التجنس
الجماعي بطريقة مهذبة حيث يبنوا أن الحالة التي عليها
الجزائريون لا تؤهلهم للتمتع بمزايا حقوق المواطنة بشكل
«مفيد مؤكدين» أن أعز ما ترغب فيه والذي تتشبث به أكثر
من أي شيء آخر هو المحافظة على شريعتنا... ذلك أنه يوجد
في القوانين الفرنسية ترتيبات تتناقض تناقضا مباشرا مع
مبادئنا وحتى مع روح المعتقدات الإسلامية نفسها... باسمنا
نحن هيئة أهالي الجزائر المسلمين (نؤكد) بأن الشيء الوحيد
الذي يلائمنا هو المحافظة على وضعنا الاجتماعي وعلى
شريعتنا المدنية منها والدينية وعلى كل الأمور التي ما
انفكت الحكومة الفرنسية تحميها منذ أكثر من خمسين سنة

هناك إلى جانب المقاومة المسلحة خلال هذه المرحلة من مسار النضال الوطني مقاومة سياسية ومعنوية ضد الوجود الأجنبي في البلاد، وقبل أن تستعرض معالم النضال السياسي خلال هذه المرحلة يجب أن نتوقف عند نقطة تبدو لنا ذات أهمية في هذا السياق وهي التساؤل حول ما إذا كان هناك تصور واحد لدى الجزائريين حول المخاطر التي تمثلها الحملة الفرنسية، بالنسبة لمستقبل البلاد.

فالأثار التي تم رصدها حتى الآن تبين أن هذا الشعور بالخطر لم يكن موجودا لدى معظم الجزائريين قبل سقوط مدينة الجزائر وأنه لم يبدأ في التبلور إلا بعد إحتلالها.

عدد من العوامل تفسر قصور النظرة السياسية لدى الجزائريين وعدم إدراكهم للمخاطر الحقيقية التي يمثلها قرار فرنسا بجرد حملة ضد البلاد، إلا ربما بالنسبة للقلة القليلة من رجال الدولة الذين كانوا يباشرون الشؤون العامة وعلى علم بما يجري على الساحة السياسية الدولية في ذلك الوقت. ومن المفيد التسجيل بهذه المناسبة، غياب الشعور بهذا الخطر حتى لدى مثقفي هذا الجيل. ليس هنا محل تفصيل أسباب غياب المثقف وعزلته عن الشؤون العامة وأنفصاله عنها، فهذا العامل يمثل قاسما مشتركا نجده لدى جميع المثقفين العرب المسلمين في هذا العصر فهو تركة ثقيلة موروثه جيلا بعد جيل منذ قرون طويلة ولها تفسيرها التاريخي في سياق مسار الحضارة العربية الإسلامية.

فهذا الشعور بالخطر لم يتبلور إذن، إلا بعد احتلال مدينة الجزائر وقد أدى إلى بلورة موقف عام والمتمثل في ضرورة التصدي للاحتلال بقوة السلاح.

وبطبيعة الحال، فليس من المنتظر والحرب مستعرة، أن يتبلور نضال سياسي منفصل عن المقاومة المسلحة، فالنضال السياسي الذي يمكن رصده في ظل تلك الظروف يعني

جديد منذ بداية التسعينات من القرن الماضي إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. كما تفسر من جهة أخرى تلك المرونة التي اتبعتها إدارة الاحتلال في تطبيق إجبارية الخدمة العسكرية.

أثناء الحرب العالمية الأولى قام عدد من الجزائريين من بين أولئك الذين هاجروا إلى خارج البلاد، بنشاط سياسي مكثف اتخذ من كل من سويسرا وألمانيا والبلاد العثمانية مركزا له.

لقد ارتفع صوت المطالبة بالاستقلال، لأول مرة منذ عام 1830، على يد هؤلاء.

ففي 7 جانفي 1916 تكونت هيئة تسمى «لجنة من أجل استقلال الجزائر وتونس» التي اتخذت مرلوزان بسويسرا مقرا لها وقد أصدر عضوان بارزان فيها وهما الشيخان صالح الشريف واسماعيل صفايحي تونسيان من أصل جزائري عدة قراراتيس نددا فيها بالاستعمار الفرنسي وبأساليب الوحشية التي يمارسها في كل من الجزائر وتونس.

تدعمت اللجنة بانضمام عدد من الشخصيات إليها من بينهم علي باشا ابن الأمير عبد القادر، وشارك وفد عنها مشاركة فعالة في أعمال المؤتمر الثالث للأمم المقهورة الذي انعقد بسويسرا في شهر جوان من عام 1916 والذي ندد بشدة بسياسة فرنسا في شمال إفريقيا وخاصة في الجزائر «فلتحترم حقوقنا كشعب له قوميتته وشخصيته، فبعد ثمانين سنة من الاحتلال لم يتجنس من الجزائريين سوى ما بين خمسمائة إلى ستمائة شخص فقط». إننا جزائريون مسلمون وسنبقى جزائريين مسلمين» (12). لقد أصدر هذا المؤتمر تصريحاً أكد فيه على ضرورة احترام إرادة الشعوب في حق تقرير المصير، وهو المبدأ الذي أكدته

مؤتمر رابطة حقوق الانسان الذي انعقد في شهر نوفمبر من نفس السنة. وقبل افتتاح مؤتمر الصلح بباريس قامت لجنة جزائرية تونسية برفع مذكرة للمؤتمرين طالبت فيها بتمكين الشعبين الجزائري والتونسي من حق تقرير مصيرهما، كما قام الحاج عبد الله واسمه الحقيقي رابح بوكابوية، وهو ضابط سابق في الجيش الفرنسي استقر في مدينة زيوريخ بسويسرا بإرسال برقية للرئيس الأمريكي نيلسون بعد أيام قليلة من صدور تصريحه الذي اشتهر باسم مبادئ نيلسون الأربع عشرة المتعلقة بانتهاء الحرب في 28 جانفي 1918 والتي جاء فيها « أن تونس والجزائر شكلتا على الدوام بلدا واحدا، وأن الشعبين الجزائري والتونسي يطالبان بالاستقلال التام »، وفي إطار هذا المسعى وفي اتجاه الرئيس الأمريكي أيضا تندرج تلك العريضة التي قدمها الأمير خالد مع عدد من زملائه والتي طالبوا فيها بتمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير المصير (أفريل 1919).

المرحلة الثالثة 1919 - 1954 :

إن الأصوات التي ارتفعت للمطالبة بحق تقرير المصير والاستقلال أثناء الحرب، سرعان ما خفتت لتكتم نهائيا عند نهاية الحرب لفترة من الوقت. ذلك أن ميزان القوى الجديد الذي اعقب نهاية الحرب والذي كان لصالح دول الوفاق وفي مقدمتها انجلترا وفرنسا وهما دولتان استعماريتان عريقتان، فلم يكن منتظرا أن يجد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها تجسيدا عمليا في ظل هيمنة هاتين الدولتين على الشؤون العالمية، بل على العكس. لقد بذلتا كل ما في وسعهما من أجل تشديد قبضتهما على مستعمراتهما من جهة ووضع يديهما على مستعمرات الدول المنهزمة تحت تسمية جديدة وهو نظام الوصاية من جهة ثانية، لقد اعتبرت الشعوب الغير الأوروبية من طرف الدول الاستعمارية شعوبا قاصرة ليس لها الحق في تقرير المصير

والاستقلال وبالرغم من هذا فإن بذور التغيير التي زرعتها الحرب سوف لن تتأخر في إعطاء ثمارها.

أما على المستوى الوطني، فإن الساحة السياسية الجزائرية قد سجلت صدور قانون 4 فبراير 1919 وهو القانون الذي اعتقد أنه بالتعديل الطفيف الذي أدخل على وصيغة بعض الفقرات من الجزائريين كانوا قد كافؤوا الشعب الجزائري على الثمن الباهض الذي دفعه في الأرواح والموارد المادية المختلفة أثناء الحرب من أجل فرنسا. فهذا القانون المسمى بالضرائب المعروفة باسم الضرائب العربية كما وسع دائرة الناخبين من «الأهالي» على مستوى المؤسسات التمثيلية الجزائرية.

على المستوى العمل السياسي فإن سنة 1919 تمثل بداية ظهور طبقة سياسية جديدة على الساحة الوطنية، هذه الطبقة التي شهدت بزوغا مع مستهل القرن والتي اشتهرت باسم حركة «الشباب الجزائري» وصدّرت جريدة تحمل اسم «الاسلام» التي تعتبر منبرا لها ولسان حالها قبل الحرب (1) لقد اتخذت في بدايات نشاطها السياسي بعض المبادرات التي لم تكن موفقة حيث أنها لم تجاري الاتجاه العام الذي سار عليه النضال الوطني حتى ذلك الوقت مثل قبولها الخدمة العسكرية الإلزامية مقابل بعض المطالب الإصلاحية. وإعلانها الوقوف إلى جانب فرنسا أثناء الحرب كما تددت بنداء السلطان العثماني الذي دعا فيه المسلمين إلى إعلان الجهاد ضد أعدائهم. هذه الطبقة الجديدة التي ستمشّتهر تحت اسم النخبة هي التي ستشغل الساحة السياسية بعد الحرب حتى منتصف العشرينات.

لقد مر تيار النخبة هذا بمرحلة مخاض عسيرة في بداية العشرينات. فالجدل الذي احتدم في داخله حول مسألة التجنس مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية كمسلمين أو قبولها على شروطها التي تعني الردة والتخلي عن الدين الإسلامي، أدى إلى بلورة اتجاه جذري في داخله وهو الاتجاه

الذي أعاد التواصل مع التوجه التاريخي الحضاري الذي سار عليه النضال الوطني وأثراه بطاقات جديدة لتدفع به قدما إلى الأمام في قفزة نوعية أخرجه بها من حالة الازدكفاء عن الذات مخافه الذوبان والاندثار، إلى حالة حركية إستعدادا لتحرير هذه الذات. كما بلور هذا الجدل موقفا آخر هو بدوره عميق الدلالة وهو موقف القطيعة مع دعاة تدمير الذات (الاندماج) والذي نجم عنه أخراجهم من ساحة النضال الوطني وتهميشهم نهائيا عندما لفظوا من طرف المجتمع وأسدل الستار النسيان وبسرعة عليهم.

في هذا السياق تبرز الأهمية التاريخية للدور الذي لعبه الأمير خالد رغم قصر مدة ممارسته للنضال السياسي على الساحة الجزائرية. فتجربته أثرت الكفاح الوطني بثلاث عناصر أساسية كانت بمثابة معالم مضيئة استرشد بها العمل الوطني في المرحلة التالية. فالعنصر الأول يتمثل في رفض المساومة على مقومات الشخصية الوطنية مهما كانت الاغراءات ومهما عظمت التضحيات، فالشخصية الحضارية للمجتمع الجزائري هي جرة من مقومات وجوده ولا يحق ليعض من الجيل أو لجيل بأكمله أن يرهنها أو يبدها تحت أي شكل من الأشكال. فأساس وجود الأمة هي شرعيتها التاريخية وإذا افتقدت فلا يمكن لها أن تصبح أمة. والعنصر الثاني هو عدم جدوى النضال في ظل الشرعية الاستعمارية مهما كانت المطالب متواضعة والعنصر الثالث هو تأكيد أهمية الربط والتواصل مع الاتجاه الذي سار عليه الكفاح الوطني منذ إنطلاقه. إن هذا العنصر الأخير سيشهد تجسيده له بعد وقت قصير من إختفاء الأمير خالد من على الساحة السياسية الوطنية بالاعلان عن تأسيس نجم شمال أفريقيا الذي سيجعل من تحرير الجزائر هدفه الرئيسي.

ليس هنا محل إستعراض تفاصيل العمل السياسي ومعاناة النضال الوطني في الفترة ما بين الحربين. لقد كتب

حول الموضوع كثيرون، فرنسيون وجزائريون ولا يزال الجدل قائما بين المؤرخين حول بعض محطاته. وسأكتفي فقط هنا بالتذكير بمواقف معبرة لبعض رجالات جيل الثلاثينات من الذين لهم وزنا مؤثرا في ساحة النضال الوطني في هذه المرحلة. فهذه المواقف لم تكن عشوائية ولم يعبر عنها من أجل أهداف تكتيكية ظرفية وإنما كانت تعبيراً عن عمق التواصل والتلاحم لنضالات الأجيال من الجزائريين، جاءت لتسمي مسار النضال الوطني من الانحراف والانزلاق ومن أجل ضبط خط سيره في الاتجاه الصحيح.

لقد ابتلع التهاافت على المطالب الإصلاحية الفتوية التيار الاندماجي الإسلامي إلى درجة أفقدته وعيه وجعلته ينفي أن يكون للشعب الجزائري هويته المتميزة مدعياً أنه هو نفسه فرنسا وهو ما دفع الشيخ عبد الحميد بن باديس ليرد على هؤلاء صائحا: « لا يا سادتي ... إننا نتكلم باسم أغلبية الأمة فنقول لكم ولكل من يريد أن يسمعنا ... إننا نحن فتشنا في صحف التاريخ وفتشنا في الحالة الحاضرة فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة مكونة موجودة كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا ... ثم أن هذه الأمة الجزائرية المسلمة ليست هي فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا ولا تريد أن تصير فرنسا ولا تستطيع أن تصبح فرنسا ولو أرادت ... لا تريد أن تندمج ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري بحدوده الحالية المعروفة » (14)، نفس هذه الصيحة ردها مصالي الحاج في الكلمة المعبرة العميقة التي ألقاها أمام حشد كبير من المواطنين في الملعب بالعناصر (مدينة الجزائر) في 2 أغسطس سنة 1936 « إننا نقول بكل صراحة وحزم بكوننا لا نوافق على العريضة المطلبية التي تتضمن إلحاق بلدنا بفرنسا والتمثيل في البرلمان الفرنسي، إننا نحن كذلك أبناء الشعب الجزائري ولن نقبل أبدا ربط بلدنا ببلد آخر ضد إرادته، إننا لن نقبل تحت أي مبرر كان رهن المستقبل

أمل التحرير الوطني للشعب الجزائري. هذا المستقبل هو ملك للجيل الصاعد له وحده الحق في تقرير كيف يرى توجيهه مستقبله ومصيره»، ويأتي في هذا السياق سياق الحفاظ على مسار النضال الوطني في اتجاهه التاريخي الحضاري، الفتوى التي أصدرها الشيخ عبد الحميد بن باديس في 10 أغسطس من عام 1937 حول التجنس والتي جاء فيها :

1 - «التجنس بالجنسية الفرنسية التي ينجم عنها التخلي عن الشريعة الإسلامية هو مرتد».

2 - الذي حكم عليه من طرف قاضي إسلامي واستئنّف أمام القاضي الفرنسي هو كذلك مرتد ومارق عن الدين.

3 - والذي ترك وصية في غير أصول الإسلام هو كذلك مرتد.

4 - والذي تزوج بامرأة غير مسلمة ويصبح أبناؤه غير مسلمين وهو يدرك ذلك فهو مرتد».

إن حوادث 8 ماي 1945 جاءت لتؤكد للمرة الأخرى بأنه لا أمل يرجى في النضال في ظل الشرعية الاستعمارية ذلك أن الوجود الاستعماري نفسه هو نفي للوجود الوطني للجزائر. هذه العبرة هي خلاصة الدرس الذي استخلصته الحركة الوطنية من هذه الحوادث المأساوية. وعليه بنت رؤاها وضبطت خط سيرها النضالي في المرحلة التالية : وللحقيقة والتاريخ يجب التوضيح بأن هذا الموقف لم تتبناه كل الاتجاهات الموجودة داخل الحركة الوطنية الجزائرية وإنما هو موقف الاتجاه الثوري الجماهيري منها، الذي عبر عنه نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري، ثم بعد سنة 1947 حركة إنتصار الحريات الديمقراطية. ومنذ هذه السنة بدأ التحضير المباشر للإعداد المادي لانطلاق الكفاح المسلح من أجل التحرير، بإنشاء المنظمة الخاصة.

إن إعتداد أسلوب الكفاح المسلح فرضته طبيعة الاستعمار نفسها في الجزائر، فهو إستعمار إستيطاني جعل من أرض الجزائر جزء لا يتجزأ من ترابه الوطني، فالنضال الاصلاحي في ظل هذا الوضع لن يؤدي إلى أية نتيجة. وهذا ما أكدته تجربة النضال الوطني منذ الثمانينات من القرن الماضي. فالكفاح المسلح يمثل إمتدادا للنضال الوطني الأصيل، فهو التعبير وبأسلوب جديد عن رفض المواطنة الفرنسية ورفض الخدمة العسكرية الاجبارية في صفوف قوات العدو ورفض المساومة على مقومات الشخصية الوطنية ورفض رهن مستقبل الأجيال. وتأكيد من جهة أخرى بكون الشعب الجزائري هو أمة لها تاريخها تكونت مثلما تكونت بقية الأمم فهي « ليست فرنسا ولا تريد أن تكون فرنسا » وبالتالي فهو نتويج وحوصلة للنضال الوطني عبر الأجيال.

ليس موضوعنا هنا الدخول في تفاصيل الأعداد المباشر لإعلان الثورة ولا التعرض للمثبطات والعراقيل التي صاحبت هذا المسعى، والتي كادت أن تجهض جهود أجيال من الجزائريين عندما دخلت حركة إنتصار الحريات الديمقراطية في حلقة مفرغة بسبب الصراعات والطموحات الشخصية. وإنما يجب أن نشير إلى محطة هامة في مسار هذا النضال وهي سنة 1953 لتأمل الأزمة الداخلية الحادة التي أطبقت عليها في أعقابها العمودي والأفقي وكيف خرج من صلب هذه الأزمة نفسها ذلك الحدث التاريخي الخطير المتمثل في قرار البدء في الكفاح المسلح وإعلان قيام جبهة التحرير الوطني لقيادة هذا الكفاح. فهذه كانت مبادرة قلة قليلة من المناضلين الذين قرروا تجاوز هذه الأزمة بالبدء في الانجاز ما ضحت من أجله الملايين من الجزائريين منذ صبيحة يوم 5 جويلية 1956. ألا وهو تحرير الوطن والدفع به من جديد في مسار حركة التاريخ.

الهوامش

(1) أنظر هذه الرسالة في المجلة التاريخية المغربية العدد 5، جانفي 1976، ص 95 - 101.

(2) أنظر على سبيل المثال كتاب محمد بن ميمون الجزائري التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم الجزائري 1972 وكتاب أحمد بن سحنون الراشدي الشجر الجماني في ابتسام الشجر الوهراني تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي الجزائري 1973.

(3) راجع هذه الرسالة في جمال قنان نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 - 1830 الجزائر 1987 ص 144 - 145.

(4) أنظر بعض هذه الرسائل في : جمال قنان نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر، الجزائر 1933 ص وما بعدها.

(5) راجع هذه العريضة في : جمال قنان نصوص سياسية ص 49 - 59.

(6) أنظر نص هذه العريضة في A. TEMIMI Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey 1830 - 1837 Tunis 1978.

وكذلك جمال قنان : نصوص سياسية ص 77 - 80.

(7) إن الملك الفرنسي فرانسوا الأول طلب مساعدة وحماية السلطان العثماني سليم الأول في عام 1526. فلو قرأ أصحاب هذا الادعاء تاريخهم بعمق لما تجرأوا على الاتيان بمثل هذه الادعاءات.

(8) أنظر رسالة قدور بن رويلة للمفتي ابن الكبابطي في : جمال قنان نصوص سياسية * 119 - 121.

(9) أنظر هذه الرسالة في : جمال قنان نصوص سياسية ص 115 - 118.

(10) حول الجدل الذي نشب بين العلماء حول موضوع الهجرة بعد إحتلال الجزائر راجع الدكتور محمد بن عبد الكريم حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية الجزائر 1981.

(11) أنظر نص هذه العريضة كاملا في : جمال قنان نصوص سياسية ص 191 - 205.

(12) لمزيد من التفاصيل حول النشاط السياسي للجزائريين أثناء الحرب، راجع الدكتور : سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ط 1 بيروت 1969، ص 272 - 282. ويتوسع أكثر حول حالة الجزائريين أثناء الحرب أنظر

C. R.Ageron, les Algériens musulman et la France . T. 11 PP. 1139. 1189

(13) حول بدايات ظهور هذا التيار راجع : Ben Hbyles Cherif, l'Algérie française vue par un indigène Paris, 1914.

وكذلك : C.R. Ageron, le jeune Algérien in melange C.H.A julien Paris, 1964 PP.

(14) مجلة الشهاب عدد أفريل 1936.

8

**نظرة بيان أول نوفمبر
لتاريخ الجزائر قبل
عام 1830**

جاء في بيان أول نوفمبر أن الغاية من نشر راية الكفاح المسلح هو تحقيق الاستقلال. وتجنباً لكل غموض أو تأويل «شأنه أن تحوله إلى صورة جوفاء تحمل في طياتها واقعا لا يمت إليه بصلة إلا شكلا ومظهرا خارجيا فقط، عمد البيان إلى تحديد محتوى هذا الاستقلال في :

أولاً - «إعادة بناء الدولة الجزائرية ذات سيادة، ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية».

ثانياً - «إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز ديني أو ديني».

وبما أن موضوعنا هو محاولة استشفاف نظرة بيان أول نوفمبر لتاريخنا الوطني قبل عام 1830، فإننا سنقتصر في هذه المناسبة على تحليل الدلالة التاريخية التي تضمنها «طلب» إعادة بناء الدولة الجزائرية ذات سيادة». وهو موقف يركز على حقيقة تاريخية دامغة يريد التعبير عنها والتعريض بها رغم الغشاوة الكثيفة التي تحاول طمسها وتغييبها. ونأمل أن نتاح لنا فرصة في مناسبة أخرى لمعالجة بقية الفقرة التي تحمل فيما يسمى في المصطلح الدارج اليوم بمشروع المجتمع (1) راسخ الأسس والهوية محدد المعالم والأفاق سائرا بخطى ثابتة على طريق معبدة، نحو التطور والازدهار غير مهدد بالانحراف ولا بالإنكساسة.

ماذا يعني طلب إعادة بناء الدولة الجزائرية ذات السيادة، بالنسبة للمعرفة التاريخية الدارجة عن الجزائر ما قبل عام 1830 لا يمكن فهم المحتوى الحقيقي والعميق لهذا المطلب إلا بوضعه في سياقه التاريخي وهو ما يستدعي استعراضا ولو موجزا للمقولة التي صاغتها مدرسة التاريخ الاستعماري وعملت على نشرها وجمهرتها على نطاق واسع بين الفرنسيين والأجانب وحتى بين الجزائريين.

مفاد هذه الأطروحة هو كون تاريخ الجزائر الحديث هو عبارة عن تاريخ بلد مستعمر من طرف دولة أجنبية متخلفة ومتسلطة، وأن الشعب الجزائري كان يرزح تحت قيود الذل والعبودية.

فالغزو الفرنسي للجزائر لم يكن عدوانا على بلد مستقل وإنما هو فتح قضى على استعمار متخلف همجي أزهق كاهل الشعب الجزائري بكل أنواع التسلط والبطش ليحل محله قوة تحريرية متمدنة تريد الأخذ بيده للسير به على طريق النهوض والتقدم. فالشعب الجزائري لم يفقد شيئا بسبب هذا الفتح الجديد بل على العكس فقد كسب كثيرا لأنه استبدل سيطرة غاشمة متخلفة بوصاية متحضرة مستنيرة.

كرس هذه الأطروحة مؤرخون محترفون أظهروا كفاءة واتزاناً في أعمالهم الأخرى التي لا تتصل بتاريخ الجزائر، مما أضفى عليها «مصداقية» ونوعاً من المرجعية جعلها تقبل من طرف الفرنسيين وعند غيرهم وكأنها حقيقة تاريخية لا جدال فيها.

ولتوضيح أصل هذه الأطروحة وجذورها الأولى لابد من العودة قليلاً إلى الوراثة لمعرفة الظروف والملابسات التي تولدت فيها. في المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأخرى كان اسمها يرد فيها أما باسم مملكة الجزائر أو جمهورية الجزائر نفس التسميتان كانت تستعملان في المراسلات الدبلوماسية المتبادلة بين الجزائر وأطراف أخرى. وقد لوحظ في المراسلات الدبلوماسية الفرنسية ظهور كلمة Regence أو نيابة المملكة. ويبدو أن الفرنسيين قد استخرجوا هذه التسمية من فرمان تولية الداوي إبراهيم خوجة الصادر عن السلطان العثماني في سنة 1748، الذي يبدو أنه أول فرمان تولية وقع بين أيدي الفرنسيين الذين عملوا على نشره على نطاق واسع ومن المعروف أن هناك علاقات متميزة تجمع بين الجزائر ودولة الخلافة

بالقسطنطينية، ففرمانات التولية هي قرارات تندرج فيما يمكن تسميته بالتولية الشرعية عند المسلمين، السنة منهم على وجه الخصوص، وهو ما يفسر تلك النظرة الشؤراء التي كان ينظر بها جمهور المسلمين إلى الحكام والملوك الذين لا يتمتعون بهذه الشرعية. مما جعل بعض منهم يسعى إلى إقامتها بالمراسلة وإعلان التبعية الرمزية لدولة الخلافة، وإرسال الهدايا للسلطين العثمانيين كما كان يفعل بعض ملوك الدولة العلوية في المغرب الأقصى وعلى رأسهم السلطان مولاي إسماعيل. فهذه التبعية الرمزية لا تعني التبعية المطلقة للدولة المركزية.

لم تعر الجزائر أي اهتمام لإستعمال فرنسا لهذه التسمية التي اعتبرتتها مجرد لفظة للتعريف فقط لا أكثر، ولا تحمل أي مغزى سياسي صريح أو ضمني. كما أن هذه التسمية لم تحدث أي تغيير للأسس التي ارتكزت عليها العلاقات بين البلدين منذ القرن السادس عشر.

فالدول التي حاولت أن تعطي مضمونا سياسيا لهذه العلاقات المتميزة بين الجزائر والدولة العثمانية هي امبراطوريتي روسيا والنمسا، لقد حاولت هاتان الدولتان إقامة علاقات مع الجزائر على هذا الأساس ولكنهما فشلتا. فروسيا لم تشعر بضرورة إقامة علاقات مباشرة مع الجزائر بسبب انعدام وجود مصالح لها في المتوسط وفي الحوض الغربي منه على الخصوص في هذه الفترة، أما النمسا فقد اجمعت عن إقامة مثل هذه العلاقات للأسباب دينية على اعتبار كونها دولة الامبراطورية الرومانية المقدسة في البداية. وعندما تجاوزت هذا المانع النفسي والديني وأبرمت معاهدة صلح مع الجزائر في المنتصف الأول من القرن الثامن عشر سرعان ما تراجعت عن موقفها وامتنعت عن تنفيذ بنودها لأسباب سياسية مرتبطة بمصالحها في منطقة البلقان.

وأثناء أعمال مؤتمر فيينا (1814 - 1815) سعت الدولتان إلى تكوين رابطة عسكرية ضد دول المغرب البحرية والتي في مقدمتها دولة الجزائر ولكن المشروع فشل بسبب اختلاف المصالح بين الدول الفاعلة في المؤتمر، وهو ما دفع بكل من روسيا والنمسا إلى العمل على أبقاء هذه المسألة معلقة والامتناع عن عقد الصلح مع دول المغرب البحرية في منظور الاستعداد والتهيء للاقتسام الممالك الإسلامية بين الدول الأوروبية.

ومما يجدر الإشارة إليه هو أن فرنسا سعت في كواليس فيينا إلى إفشال مشروع إنشاء الرابطة البحرية، وعندما عاد نابليون إلى الحكم في ربيع 1815 وهي العودة التي تعرف في تاريخ فرنسا باسم المائة يوم سارع إلى إخطار الجزائر بهذه الدسائس والمؤامرات التي تحاك ضدها في كواليس فيينا حرصا منه على كسب ثقتها و صداقتها.

إن أطروحة الجزائر مستعمرة تركية ابتدعت خلال الأزمة الفرنسية الجزائرية سنة 1827. ومن هذا التاريخ عملت الأدبيات السياسية الفرنسية على ترسيخ هذه المقولة في جميع الكتابات التي تتعلق بالجزائر، والتي عبرت عنها بكل وضوح في مشروع المعاهدة التي كانت تنوي فرضها على الجزائر عام 1829 وكذلك في التعليمات التي زود بها د. برمان قائد الحملة الفرنسية (2).

خلال السنوات الأولى من الاحتلال اتخذت فرنسا من هذه الأطروحة نقطة محورية في عملها الدبلوماسي ونشاطها السياسي، ثم لما تقرر الاحتفاظ بالجزائر تطور هذا التوجه ليشتمل مع احتياجات سياستها في البلاد.

وأثناء الفترة الأولى من الاحتلال (1830 - 1871) كتب الفرنسيون كثيرا عن الجزائر وفي جميع الميادين وحضي التاريخ العام للبلاد بعدد من العناوين (3).

رغم الاتجاه العام الذي سارت عليه هذه الكتابات والذي
 يتمثل في نكران وجود الدولة الجزائرية ومع ذلك فإن بعض
 منها توقف عند وقائع تاريخية هامة محاولا تسليط الضوء
 عليها مع التحيز للطرف الأوروبي، أن كان هو الطرف
 المقابل، على حساب الجانب الجزائري. هذه الخاصية المتمثلة
 في البحث عن الوقائع وجمعها، بالرغم من إبرازها في شكل
 متحيز، يعتبر عملا مفيدا رغم نقائصه، ويمكن أن نلخص
 التوجه العام لهذه الكتابات في كونها تعتبر الجزائر دولة
 شبه مستقلة لكنه يحكمها الأجانب، وهو ما يميزها عن
 الأدبيات التاريخية الفرنسية التي ظهرت في المرحلة
 الثانية من الاحتلال والتي يمكن أن تحدد بدايتها بظهور
 كتاب دقرامون تحت عنوان «تاريخ الجزائر تحت السيطرة
 التركية، في عام 1887. والذي سجل فيه صفحات سوداء
 قاتمة عن الجزائر وحكامها متجاهلا عددا كبيرا من الوقائع
 المهمة الخاصة بالتطور السياسي للجزائر وبالعلاقاتها مع
 الدول الأوروبية مهملًا الجهد الكبير الذي بذلته السلطة
 المركزية في توحيد مناطق البلاد وضبط إدارة شؤونها
 وغيرها من الموضوعات مقلصا هذا التطور في أطروحة
 طفيلية سطحية مفادها أن الحياة السياسية للبلاد خلال
 الثلاثة قرون هذه هي عبارة عن سجل للنزاع والتناحر بين
 الجيش والبحرية من أجل السلطة والتحكم في زمام الأمور.
 هذه النظرة الاختزالية ألحقت ضررا بالغًا بالحقيقة
 التاريخية. جمدت الدراسات التاريخية حول الفترة
 الحديثة عند هذا المستوى، ويمكن أن نقول بكون النظرة
 الفرنسية لتاريخ الجزائر الحديث استكملت تكوينها نهائيا
 بظهور هذا الكتاب. لقد أصبح المرجع الأساسي عن الفترة
 بالنسبة لكل الكتابات التي تناولت تاريخ الجزائر الحديث
 حتى الآن، أما كتاب شارل أندري جولييان الذي يحمل عنوان
 تاريخ شمال إفريقيا (4)، فهو عبارة عن حصيلة وتقويم معياري إنطلاقا

من النظرة التي بناها دقرايون عن الفترة، فالقارئ لا يجد فيه وقائع متسلسلة مع الزمن عبر مختلف مراحل الفترة الحديثة، وإنما مجموعة أحكام قيمية متحيزة مستنبطة من كتابات سابقة حيث اختلطت فيها النظرتين الصليبية والاستعمارية لتاريخ الجزائر الحديث مع تكييفها حسب قناعات الكاتب الشخصية.

فهذه الحصيلة هي الشائعة اليوم وهي التي يرددها المتعلمون عندنا حتى هذه الساعة. وآخر عمل ذو طابع منهجي في المظهر، والذي يتعلق بالتطور السياسي للجزائر قبل عام 1830 همادراسستي بيير بوايي صدرتا في المجلة التاريخية الفرنسية في عامي 1966 و 1970، والتي انتهى فيهما إلى الخلاصة التالية : « يكون من يعتد في وجود دولة جزائرية قبل عام 1830، كمن يصدق خرافات ألف ليلة وليلة (5) ».

إذا كانت هذه هي نظرة الفرنسيين إلى تاريخنا قبل عام 1830 وهي كما يبيننا فولدت عن موقف سياسي اتخذته فرنسا أثناء أزمتها مع الجزائر، علينا أن نتساءل كيف كانت الأجيال من الجزائريين تنظر إلى هذه الفترة وكيف كانت تعتبرها، وهنا يجب أن ننبه بكون الكتابات التاريخية الجزائرية في القرن التاسع عشر هي شحيحة جدا إن لم نقل شبه معدومة أو على الأقل أن ما وصلنا منها هو قليل جدا. ويلاحظ على هذه الكتابات بكونها لا تزال تقليدية في طريقتها فهي إلى الحوليات أقرب منها إلى التأليف التاريخي. وهي بهذا لم تشذ في الحقيقة عن المنهج العام الذي كان متبعاً في هذا الميدان حتى في أوروبا نفسها قبل الثورة الفرنسية. لأن التأليف العلمي كما نعرفه اليوم هو من إنتاج القرن التاسع عشر الذي تبلورت فيه الفكرة القومية ونمت والتي تم إسقاطها على مختلف عصور التاريخ. فكتبت الأمم الأوروبية تاريخها بهذا المنظر منذ العصور

الأولى من تاريخها إلى الفترة المعاصرة. لقد كانت الجزائر غائبة عن هذا التطور، فلم يعد لها وجود سياسي بعد عام 1830 وبالتالي لم يكن هناك حاجة إلى كتابة تاريخ البلاد وفق هذا المنظور الجديد. كما أنه لم يحدث هناك تطور في الثقافة العربية الإسلامية، في ذلك الوقت، يدفع إلى هذا الاتجاه.

لقد أحسنا من خلال المراسلات الدبلوماسية الجزائرية، قبيل سقوط العاصمة، أن هناك شعور لدى المسؤولين، بالحاجة إلى سجل مرجعي يؤرخ، على الأقل، للعلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية ولكن بقي مجرد شعور بالحاجة ولم يوضع موضع التنفيذ، هذا الغياب للنظرة الوطنية (القومية) في الأدبيات التاريخية الجزائرية في القرن التاسع عشر، لا يعني إنعدام وجود الحس الوطني في هذه الفترة، بل على العكس، فقد كان هذا الشعور موجودا قبل القرن التاسع عشر ولكنه عبر عن نفسه بأساليب وأشكال أخرى غير الأدب التاريخي.

هناك عدد من المؤشرات تبين لنا كيف كان الجيل الأول الذي جابه الاحتلال ينظر إلى فترة ما قبل سقوط العاصمة وفي مقدمة هذه المؤشرات نظرتة لمعاهدة الاستسلام التي وقعها الداي حسين مع قائد قوات الغزو د. برمون. لقد اتخذوا من هذه الوثيقة مرجعا وسندا للدفاع عن حقوقهم وممتلكاتهم وعقيدتهم وشخصيتهم الوطنية ولم ينظروا إليها بكونها وثيقة أجنبية عنهم وقعها محتل أجنبي مع محتل جديد. ولم يكن هذا موقف الجيل الأول فحسب وإنما تبناه أيضا الجيلين التاليين حتي سنة 1914. بعد هذه السنة فقط لاحظنا أنهم أهملوا الإشارة إلى هذه المعاهدة. وقد يعود السبب إما بكونهم نسوا وجودها تماما أم أنهم أدركوا أن لا فائدة من الاستناد عليها لأن انتهاكات فرنسا جعلتها مجرد حبر على ورق فما أحدثته في البلاد قلبت الأوضاع رأسا على عقب

على عقب وليس ممكننا المطالبة بالعودة بالأمور إلى ما كانت عليها في عام 1830.

وقد يتبادر إلى الذهن أن حمدان بن عثمان خوجة قد سائر إلى حد ما نظرة الفرنسيين للجزائر، وهنا يجب التذكير بكون كتاب المرأة لم يؤرخ للجزائر الحديثة وإنما هو سلاح أشهر في وجه تيار في فرنسا كان ينادي بالبقاء في الجزائر والاحتفاظ بها كمستعمرة، وإن هناك تيارا آخر في تلك البلاد يدعو إلى الجلاء عنها وعدم البقاء بها. لقد أراد حمدان خوجة أن يستفيد من مساعدة هذا الأخير ومساندته ولذلك لم ير ما يبرر الوقوف الآن في وجه الأطروحة الفرنسية وتفنيدها. فكتابه يجب أن يقرأ ويفسر في إطار تلك الظروف التي كانت تحيط بالجزائر فهو وثيقة جد ثمينة عن السنوات الثلاثة الأولى للاحتلال وليس عملا تاريخيا عن الفترة التي قبلها.

وعندما بدأت بعض الصحف الوطنية في الظهور في العقد الأخير من القرن الماضي، كجريدة الحق التي صدرت بمدينة عنابة في عام 1893 أوردت في بعض أعدادها إشارات محتشمة إلى وجود دولة جزائرية قبل عام 1830 كما أن بعض مقالات الجريدة كانت توقع باسماء لها دلالتها، في هذا الصدد مثل بابا عروج، واضع اللبئات الأولى لأسس الدولة الجزائرية الحديثة، غير أن أول عمل صادفنا يعكس النظرة الجديدة لتاريخ الجزائر قبل عام 1830 هو المقال الذي نشره عمر راسم في جريدة ذو الفقار (6) والذي رد فيه على مبادرة قام بها بعض المستوطنين والمتمثلة في تكوين لجنة للاحتفال بيوم 14 جوان كيوم ذكرى لنزول القوات الفرنسية من سيدي فرج. لقد أعطى عمر راسم لمحة عن العلاقات الجزائرية الفرنسية والتي قال أنها كانت تتسم بال صداقة والوثام منذ عهد فرانسوا الأول في الثلاثينات من القرن السادس عشر حتى عهد نابليون حيث بدأت تتعكر عندما بدأ

هذا الأخير يعد المشاريع لغزو الجزائر. لقد بين عمر راسم كيف أن بعض اليهود لعبوا دورا كبيرا سواء في تسهيل مهمة الضابط الجاسوس بوطان في سنة 1808 أو حين وصلت الحملة ونزلت عند سيدي فرج حيث أمدوها بالمعلومات العسكرية والسياسية وحتى حول الروح المعنوية للسكان بعد هزيمة اسطاوالي. فالمعلومات التي استخدمها الكاتب في مقاله استمدتها من بعض الكتابات عن الفترة كما استعان بالمعلومات التي كانت الذاكرة الجماعية للشعب لا تزال تحتفظها والتي تجد أثارا لها حتى بداية الثلاثينات من هذا القرن. لقد تضمنت الإجابة لطالب جزائري شارك في امتحان البكالوريا في دورة 1930 والتي كان سؤال مادة التاريخ في الامتحان ، حول أسباب الحملة الفرنسية ضد الجزائر، معلومات لم تكن متوفرة في كتب التاريخ المتداولة، مما دفع بلجنة الامتحان إلى تحويل إجابة الطالب إلى خبير في الآداب الشعبية الجزائرية وهو دبرمي لدراستها مع إجابات أخرى لمعرفة توجهات النخبة الجزائرية المقبلة.

وبعدها بسنتين أي في عام 1932 صدر مؤلف الشيخ أحمد توفيق المدني تحت عنوان «كتاب الجزائر» والذي نلمس فيه تأثره الواضح بنظرة مدرسة التاريخ الاستعماري للفترة ما قبل عام 1830، حيث يتكلم عن الاستعمار التركي والدولة التركية بالجزائر. وبعد بضع سنوات سوف يعدل هذه النظرة في كتابه محمد عثمان ياشا داي الجزائر الذي ظهر في سنة 1937، هذا التوجه الجديد الذي تبناه سوف يصل به إلى بلورة نظريته حول الفترة بشكل أكثر وضوحا والتي عبر عنها في آخر مؤلفاته الذي يحمل عنوان «حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492 - 1792».

يجب الإشارة بهذا الصدد أن الأدبيات السياسية للحركة الوطنية وخاصة أدبيات حزب الشعب وجمعية العلماء لم

تقبل أبدا أطروحة مدرسة التاريخ الاستعماري بل على العكس، فقد واجهتها سياسيا بكل الوسائل المتاحة وتصدت لها بمقولة مضادة تؤكد على وجود أمة جزائرية قبل الغزو الفرنسي.

لقد تبلورت هذه الرؤيا الجديدة لتاريخ الجزائر قبل عام 1830، في الوقت المناسب لأن الذاكرة الجماعية كانت بدأت تنطمس وتتلاشى بفضل طول الزمن أي بعد مرور أربعة أجيال حيث تناقلت هذا الاحساس وهذا الشعور جيل بعد جيل، ذلك أنه في هذا العقد بالذات عقد الثلاثينات بدأت غراسية مدرسة الجمهورية الثالثة تعطي ثمارها الأولى، ولقد وجدت في مواجهتها قوى مجنّدة التي عملت على محاصرتها وتهميشها منذ ذلك التاريخ حتى استعادة الاستقلال الوطني. هناك كراسية طبعت ووزعت سرا في أواخر سنة 1944 أو بداية سنة 1945، وعلى كل حال قبل حوادث 8 ماي 1945، يمكن أن تعتبر ضمن أدبيات الحركة الوطنية الثورية في تلك الفترة إن لم تكن من أدبيات حزب الشعب الجزائري نفسه، هذه الكراسية المحررة باللغة الفرنسية وتحمل عنوان «تحيا الجزائر» ومؤلفها هو «إيدير الوطني» وهو بكل تأكيد إسم مستعار فالتحريات المحدودة التي أجريناها للتعرف على هوية الكاتب لم تسفر عن نتيجة لحد الآن والتي تقع في 48 صفحة وهي حسب ما ورد في صفحتها الأولى صادرة عن منشورات «النضال الجزائري» طبعت في مطبعة كوشلان بدون تاريخ وهذه المطبعة تخصصت، إن صح التعبير، في طبع الأدبيات السياسية الوطنية والثورية.

لا نتوقف عند مضمون هذه الكراسية وإنما نكتفي بالإشارة إلى أنها تحتوي على مقدمة وقسمين خصص القسم الأول منه كمقدمة نظرية لبيان كون الشعب الجزائري يتوفر على جميع مقومات الأمة، والقسم الثاني خصص لعلاج كيفية إعداد الشعب للمعركة من أجل تحرير نفسه من ريق الاستعمار.

لقد أظهر محرر الكراسية دراية كبيرة بالفكر السياسي المعاصر وخاصة الفكر القومي حيث عالج مفهوم الأمة ومضامينها عند مختلف مدارس الفكر القومي وأرائها المختلفة حول مقومات الأمة ودعائمه ليصل إلى كون الشعب الجزائري يتوفر على جميع مقومات الأمة بل ويحتل في هذا المجال مكانة مفضلة بين الأمم لتوفره على عناصر الوثام والتلاحم والانسجام الذهني والثقافي بين أفرادها إلى جانب الماضي المشترك العريق. وهي صفات قل أن نجدها مجتمعة كلها في أمة واحدة، ومن هنا كان ما حدث في عام 1830 هو عدوان سافر ضد هذه الأمة وضد مسعاها نحو التطور والتقدم وهو العدوان الذي واجهه الشعب الجزائري بمقاومة عنيفة قل أن سجل مثلها في أي بلد آخر في العالم والتي امتدت على مدى عشرات من السنين بقوة السلاح واستمرت تحت أشكال أخرى حتى الآن «إن عملنا من أجل التحرير يجد قاعدته في التعارض المطلق الذي لا يقبل التعايش بين الأمة الجزائرية والاستعمار الفرنسي».

هذه الأطروحة الوطنية هي التي هيئت الذهنيات وأعدت الشروط الملائمة للاندلاع ثورة أول نوفمبر 54 التي كانت من بين أبعادها رفع التحدي الذي فرض على البلاد صبيحة 5 جويلية 1830 وإعادة الاعتبار للواقع التاريخي الذي كانت عليه الجزائر عشية يوم الاستسلام.

لمحة سريعة عن بعض معالم هذا الواقع

في منظور القانون الأوروبي أو ما كان يسمى بقانون البشر في القرن التاسع عشر ثم القانون الدولي العام منذ ذلك الوقت فإن الجزائر ما قبل 1830 تتوفر على جميع مقومات الدولة : بلد ذي حدود معلومة والتي مهمتها رعاية المصالح العامة لهؤلاء وحمايتها وضمان الأمن الداخلي وحماية البلاد من الأخطار الخارجية، فهي التي تتعاقد

بإسمهم مع الأطراف الأجنبية وتشريع القوانين لتنظيم شؤونهم العامة، تتمتع بالسيادة الكاملة واستقلالية القرار دون أي تدخل من أية جهة خارجية أو سلطة أخرى فوقها (7). كل هذه الشروط توفرت في الدولة الجزائرية قبل عام 1830.

لا ندخل هنا في تفاصيل ظهور الدولة الجزائرية الحديثة عند بداية العشرينات من القرن السادس عشر فقد سبق لنا أن عالجتنا هذا الموضوع في مكان آخر (8). فالذي نريد أن نلفت الانتباه إليه هنا مرة أخرى هو ما لاحظناه من وجود شعور بالانتماء إلى وطن الجزائر قبل ظهور الدولة الجزائرية الحديثة، فخلال هذا القرن تبلورت مؤسسات هذه الدولة كما استكملت هيكلتها الإدارية ذات الطابع المركزي واللامركزي في نفس الوقت تشمل جميع مناطق البلاد، وخلال نفس هذا القرن هناك بعض الدلائل ما يشير إلى كونها تمتعت بسيادة القرار منذ الوقت المبكر بعد إنضوائها طواعية تحت حماية الدولة العثمانية.

ففي عهد خير الدين العظيم، وعندما كان هو نفسه أميرال الأسطول العثماني أوقف بعض السفن البندقية وهي في طريقها إلى المشرق ولما احتجت هاته بكونها في حالة سلم مع الدولة العثمانية رد عليها بكونها لم تتعاقد مع الجزائر، كما شكلت مسألة اعتماد القنصل الفرنسي في الجزائر في بداية الثمانينات من القرن السادس عشر موضوعا آخر لتأكيد حرية القرار الجزائري واستقلاليتها في هذا الوقت المبكر.

لقد تبلور هذا التطور في نفس الوقت الذي انسحبت فيه الدولة العثمانية من الصراع الإسلامي المسيحي في غرب المتوسط بعد توقيع معاهدة صلح مع إسبانيا، ليقع عبء هذا الصراع على الجزائر بالدرجة الأولى مدعمة بكل من تونس وليبيا.

ومع بداية القرن السابع عشر وبمناسبة تجديد معاهدة الامتيازات بين السلطان أحمد الرابع وملك فرنسا هنري الرابع في عام 1604 ظهر خلاف واضح بين الجزائريين والعثمانيين للاختلاف تقديرهما للوضع في هذا الجزء من المتوسط. ومنذ هذا التاريخ اتخذت الجزائر من عبدا ضرورة التعاقد المباشر معها حجر الزاوية في علاقاتها مع الأطراف الأوروبية وهو المبدأ الذي لم تحد عنه مطلقا حتى سقوط العاصمة صبيحة 5 جويلية 1830.

لقد ركزت مدرسة التاريخ الاستعماري كل جهودها وعلى امتداد أربعة أجيال للعمل من أجل طمس معالم الدولة الجزائرية وسيادتها وحرية قرارها. ولقد نجحت في مهمتها هاته، إذ لا يزال عندنا من يكتب حتى الآن عن الاستعمار التركي والاحتلال التركي وغير ذلك من التسميات. ولم نفعل لحد الآن شيء لا على مستوى التخطيط التربوي ولا التأليف التاريخي لازالة هذا التشويه فلا يزال أطفالنا يقرؤن تاريخ بلادهم من خلال منظار مدرسة التاريخ الاستعماري. فأجدادهم الامجاد لازالوا يقرأون عنهم بكونهم قراصنة ولصوص البحر. وعظماء اسلافهم لا يزالون ينظرون إليهم بمنظار صليبي استعماري. وبيان أول نوفمبر الذي جعل من إعادة بناء الدولة الجزائرية هدفا ومسعى بقي لحد الآن دون أي صدي ولم يحدث أي تأثير على سير الدراسات التاريخية عندنا لحد الآن. ذلك أن هذه الفقرة من البيان تعني جملة ما تعني وجوب إعادة الاعتبار لتاريخنا الوطني قبل عام 1830 باستعادة امتلاكه وتبنيه بما فيه من الايجابيات والاستفادة من الأخطاء والسلبيات والعمل على تغذية ذاكرة الأجيال الحاضرة والقادمة بوقائع المعارك المجيدة التي خاضها اسلافهم خلال هذه القرون الثلاثة ليس من أجل حماية الجزائر وتحرير كل شبر من

الوطن فحسب وإنما أيضا من أجل الدفاع عن حمى العروبة
والاسلام على كامل الساحة المتوسطية غربا وشرقا.

لقد كانت هذه البلاد قلعة أمامية في وجه قوى العدوان
والتسلط وعندما هوت أنهار صرح هذا الحمى وسقطت
بلدانه واحدا إثر الآخر كأوراق الخريف.

الهوامش

- 1 - نسجل بهذه المناسبة تحفظنا على هذا المصطلح المولود حديثا لأننا نعتبره غير بزيئ بل على العكس فهذه التسمية لها وظيفة محددة في إطار استراتيجية النظام العالمي الجديد الذي اتخذ من عملية ابتداع المفاهيم الجديدة وترويجها واحدة من وسائله المتعددة التي تهدف إلى إحكام سيطرته على شعوب العالم وترويضها لخدمة أهدافه.
- 2 - أنظر مشروع هذه المعاهدة وكذلك التعليمات التي أعطيت لديرمون في : ج. قنار، تصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 - 1830، ص 289 وما بعدها.
- 3 - أبرز المؤلفات التي تناولت التاريخ العام للجزائر خلال الفترة الأولى من الاحتلال هي :

1 - Walsein Esterhazy, de la domination turque dans l'ancienne regence d'Alger, Paris, 1840

2 - Rotalier CH, Histoire d'Alger et de la piraterie turque dans la méditerranée, 2 Vol. Paris, 1841

3 - Galibert, l'Algérie, son territoire et ses habitants, Alger 1854

4 - Bchaguel, l'Algérie, Histoire et géographie, Alger 1865

5 - Roy. J.J. E. Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours, Tours 1874

6 - grammont de, Histoire d'Alger sous la domination Turque 1515 - 1830 Paris, 1887

4 - Julien C.H.A, Histoire de l'Afrique du Nord (Tunisie, Algérie, Maroc) 1 Ed. Paris, 1931 T.2

5 - Boyer, P, introduction à une histoire intérieure de la regence d'Alger in, revue historique Avril - Juin 1966 PP. 297 - 316

1d. Des pachas Triennaux à la Révolution d'Alî Khodja

Dey. 1571 - 1817 in Revue Historique 1970 P 99 - 124.

6 - جريدة ذو الفقار العدد الرابع (والأخير) الصادر بتاريخ 28 جوان 1914

7 - حول مهدم الدولة ومقدماتها انظر مختلف دوائر المعارف والمهاجم الكبير- ويعزى من التوسيع رجوع كلمة Etat في : La grande Encyclopédie

8 - جمال قنار ، معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619 - 1830) الجزائر 1987 انظر الفصل المدخلي.

تشكيل الحكومة المؤقتة

نقطة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير *

نلتقي اليوم في هذا المكان الموقر (قاعة قبة الترحم على أرواح الشهداء) الذي يمثل رمز كفاح الجزائر ورمز شهداء الجزائر عبر العصور والأجيال، لنحيي تحية تقدير وتبجيل ذكرى بادرة عزيزة علينا جميعا وهي تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية صباح يوم 19 سبتمبر 1958.

إن هذا الجمع الذي يلتقي في هذه القاعة يمثل عينة رمزية لتواصل وتعاضد جهود أربعة أجيال من الجزائريين، في مساعيها من أجل حرية الجزائر وتقدمها وعزتها ورفاه أبنائها. جيل سعى وجاهد ليهيئ الظروف الملائمة لإعلان هذا الحدث وساهم في إنجازه وتجسيده، جيل عايش هذا الحدث وحمل على عاتقه مهمة انتاج الأهداف التي ضحى من أجلها.

تحقيق حرية الجزائر واستعادة سيادتها وجيل فتح عينيه على فجر الاستقلال وحمل أمل الجزائر في التقدم والازدهار، وجيل يقف الآن عند مفترق الطرق، حائرا، تهب عليه العواصف من كل اتجاه، يبحث ويسعى جاهدا للإهتداء إلى الطريق الصحيح يمكنه من ضم جهوده إلى جهود أسلافه من أجل الجزائر ومستقبل أبناء الجزائر.

أن هذا اليوم وهو يوم ذكرى هذا الحدث الهام من تاريخ الجزائر المناضلة هو فرصة مناسبة لاستعادة إلى الذاكرة تلك الجهود المضنية الواعية، التي بذلت بدون كلل والتي زكّتها دماء مآت آلاف من المواطنين على إمتداد أربع سنوات من الصراع ضد عدو متجبر غاشم، التي مهدت له وهيأت الظروف الملائمة لقيامه وللوقوف عند هذا الحدث لتأمل أبعاده السياسية والتأثير النفسي الذي أحدثه لدى شعب عقد العزم وحمل السلاح لتحقيق إنعتاقه وإسترجاع سيادته.

* في الأصل محاضرة ألقى في قاعة المتحف الوطني للمجاهد بالعاصمة يوم 19 سبتمبر 1995، بمناسبة إحياء الذكرى السابعة والثلاثين للإعلان قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وكذا الصدى الايجابي الذي أحدثته هذه المبادرة في المحافل الدولية لصالح القضية الجزائرية.

لا يمكن أن نتحدث عن قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ووزن أهمية هذه المبادرة دون الإشارة إلى جهود دبلوماسية جبهة التحرير الوطني والخطوات الكبيرة التي قطعتها منذ إندلاع ثورة نوفمبر 1954، في سبيل التعريف بالقضية الجزائرية وكسب أنصار لها على الساحة الدولية. فنجاح هذه الجهود هو الذي وفر الظرف الملائم للإعلان هذا الحدث.

إنطلقت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني وتشاطها من المبادئ التي أعلنها بيان أول نوفمبر 54 والذي أوضح أن اللجوء للكفاح المسلح ليس هو الغاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق إنتعاق الجزائر وإستعادة سيادتها. لأن المستعمر رفض الانصات لأي أسلوب آخر من أساليب العمل السياسي ورفض التنازل، وبإصرار عن أي حق للشعب الجزائري.

فالكفاح المسلح هو بالنسبة للجزائر، إذن، خيار لا ثاني له، لقد جربت أساليب أخرى في ظل «الشرعية» الاستعمارية ولكنها باءت كلها بالفشل. وليس هناك أبلغ تعبير عن هذا الفشل من مذابح 8 ماي 1945 التي أغرقت الإدارة الاستعمارية أثناءها، جهات من الوطن في بحر من الدم لجرد كون الشعب الجزائري خرج إلى الشارع في مظاهرات سلمية ليطالب بالاستقلال.

وإذا كان الكفاح المسلح ضرورة لا بديل عنها لتحرير الجزائر فإن الحل النهائي لمشكل الاستعمار في البلاد لن يكون بالضرورة حلا عسكريا، فهو وسيلة لإجبار المستعمر على الجلوس إلى مائدة المفاوضات حول موضوع محدد وهو الاستقلال وليس أي استقلال أجوف، وإنما ذلك الذي يكرس

«إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية» (1) جامعلا من «إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني» إحدى ركائزه الرئيسية.

إن الاعلان عن هذا الهدف يمثل هذا الوضوح والدقة كان عاملا حاسما في حماية الثورة من كل إنحراف أو إنزلاق عن خارج مسارها الطبيعي. ولتأمين هذا المسار أكثر، تصدى البيان بكل شجاعة والثقة بالنفس لاعتقد مشكلة في الجزائر المستعمرة وأخطرها وهي مشكلة المستوطنين. فالحل الذي تصوره لها كان حلا سياسيا متبصرا كما أنه حلا إنسانيا عادلا في نفس الوقت. لقد تأكدت هذه الحقيقة أثناء المباشرة الهائلة التي دار رحاها على الساحة الدولية بين دبلوماسية جبهة التحرير من جهة والدبلوماسية الفرنسية من جهة ثانية.

لقد فشلت فرنسا في تعبئة الرأي العام العالمي وحتى حلفائها حول مسألة المستوطنين وكسب تأييدهم لها. لأن الحل الذي أقره البيان وسارت عليه دبلوماسية جبهة التحرير إنتزع هذا السلاح من بين أيدي فرنسا.

في تصوره لحل الأزمة سياسيا جعل البيان من مسألة تدويل القضية الجزائرية هدفا من أهداف دبلوماسية الثورة. لادراك حجم هذه المهمة وثقلها يجب أن تستعيد إلى الذاكرة وضعية الجزائر ومكانتها بالنسبة لفرنسا. فهي جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي الذي يمتد حسب إدعاء المسؤولين الفرنسيين من «دانكوك إلى تمراست» وليست مجرد مستعمرة من مستعمرات الامبراطورية الفرنسية. فهذا الوضع الذي عليه الجزائر من وجهة نظر فرنسا والتي سوف تحاول أن تدعمه بقراءة خاصة بها للقانون الدولي العام ويتأويل غريب لبعض مواد ميثاق الأمم المتحدة (2) يعطي لنا صورة أولى عن مدى الصعوبات والعوائق التي سوف تواجه

دبلوماسية الثورة في مسعاها الرامي إلى تدويل القضية الجزائرية، فهي مهمة شاقة كما تصورها البيان وتتطلب «مساعدة كل حلفائنا الطبيعيين».

في شهر أفريل من سنة 1955 انعقد مؤتمر باندونك وكان على جبهة التحرير أن تعمل كل ما في وسعها من أجل حضور هذا المؤتمر لما له من أهمية بالنسبة للقضية الجزائرية. هناك عقبة إجرائية تقف عائقا أمام هذه الرغبة وهي أن المؤتمر يضم دولا مستقلة من إفريقيا وآسيا، وبالتالي فهناك إمكانية قبول الجزائر عضوا كامل العضوية في أشغال هذا المؤتمر.

لقد تم تجاوز هذه العقبة بإعطاء وقد جبهة التحرير صفة الملاحظ ضمن وفد الجمهورية المصرية (3).

لقد حقق وفد جبهة التحرير أول نجاح على المستوى الدولي بصدور قرار عن المؤتمر ينص على «حق الشعب الجزائري والمغربي والتونسي في تقرير المصير والاستقلال». كما ألزم المؤتمر بتقديم دعم ملموس للشعوب التي تكافح من أجل إستقلالها.

وبالفعل، فبعد ثلاثة أشهر من انتهاء أشغال مؤتمر باندونك تقدمت مجموعة الدول الإفريقية الآسيوية وعددها أربع عشرة دولة بذاكرة للأمين العام للأمم المتحدة تطلب فيها تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة التي ستستهل أشغالها في شهر سبتمبر.

شنت فرنسا حملة دبلوماسية شعواء خارج أروقة الأمم المتحدة وداخلها مستخدمة فيها كل الأساليب الممكنة للاقشال هذه المبادرة. ارتكز الهجوم الفرنسي على الجانب الاجرائي لأحباط هذا المسعى، مسلحا بادعاءين إثنين: إعتبار موضوع الجزائر مسألة داخلية بحتة وبالتالي فهو من إختصاص السيادة الفرنسية والادعاء الثاني هو إعتبار

كون الأمم المتحدة ليست لها صلاحية النظر في هذه القضية وفقا لما ينص عليها ميثاقها نفسه (الفقرة الثانية في المادة الأولى) كما قرأته وفسرته معتمدة على وقائع التاريخ التي امتثلتها لهذه الغاية، والتي أبرزتها على النحو التالي :

ضمت الجزائر إلى فرنسا بمقتضى مرسوم ملكي صدر في سنة 1834 ، والضم عن طريق القوة لا يمكن أن يعتبر عمل غير مشروع لأن الوحدة الترابية لفرنسا تحققت بانضمام أقاليم طواعية والأخرى عن طريق القوة مثل ما حدث بالنسبة لمقاطعة بوقنديا في شرق فرنسا ومقاطعة الروسيون في جنوب غربها، وردا عن كل اعتراض كون هذا حدث في الماضي البعيد نسبيا قيل العصر الحاضر وبالتالي فلا يمكن القياس عليه، أوردت مثالا لمقاطعتين ضمتا إليها بعد ضم الجزائر. وهما مقاطعتي نيس وسافوا لتخلص إلى النتيجة هي كون الجزائر جزء من الأراضي الفرنسية وسكانها هم مواطنون فرنسيون « لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات ».

إنطلاقا من هذا، فلا يحق للأمم المتحدة النظر في هذه المسألة وليست لها صلاحية ذلك وهذا ينص ميثاق الأمم المتحدة نفسه حيث يمنع على المنظمة الأممية التدخل في الشؤون الداخلية لدولة هي عضو فيها.

لقد نشب جدال إجرائي واسع بين أنصار الجزائر من مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية الذين تصدوا لدحض هذه الحجج وادعاءاتها وتأويلاتها في تفسير بعض البنود التي يتضمنها ميثاق المنظمة، وبين فرنسا.

ونلاحظ بهذا الصدد غياب الخلفية التاريخية في الحجج والبراهين التي ساقتها مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية في مسعاها لتسجيل القضية الجزائرية في جدول الأعمال الجمعية العامة. وهو ما شكل عائقا كبيرا في إقناع كثير من

الأعضاء وخاصة مجموعة الدول أمريكا اللاتينية، بالحجج التي ساققتها لتمرير مساعيها. لقد أثمرت جهود مدرسة التاريخ الاستعماري في سعيها الذي استهدف تشويه الوجود التاريخي للشعب الجزائري قبل عام 1830، ففي هذا الطرف الحاسم الذي تمر به البلاد كان سلاح التاريخ غائبا في المعركة وبالأحرى كان مستخدما بكيفية مشوهة من طرف العدو.

وبالرغم من هذا النقص، فإن حجج جبهة التحرير التي عبرت عنها مجموعة الدول الأفرو - الآسيوية من خلال تدخلات أعضائها وتفنيدها قد أكسبت لها أنصارا في أروقة الأمم المتحدة لما اتصفت به من الموضوعية والاعتدال وحسن الأداء. وهو ما مكن القضية الجزائرية من الاجتياز بنجاح هذا الامتحان العسير عندما قررت الأمم المتحدة تسجيلها في جدول الأعمال «مع عدم متابعة مناقشتها» في هذه الدورة.

فهذه الصيغة المبهمة التي اعتمدتها اللائحة التي أصدرتها الجمعية العامة جاءت لتفوت الفرصة على مشروع لائحة مضادة اقترحتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية التي تتضمن تأجيل مناقشة إدراج القضية في جدول الأعمال. فلمواجهة هذه المناورة اقترح مندوب الهند كريشنا مينون مشروع اللائحة التي سبقت الإشارة إليها والتي تضمنت قبول إدراج القضية في جدول الأعمال مع تأجيل مناقشتها. وهو ما يمثل نجاحا كبيرا على طريق تدويل القضية الجزائرية حققته جبهة التحرير بفضل المساعدة الفعالة التي قدمتها الدول العربية الشقيقة وكذلك الدول الصديقة.

مما يجب أن يحسب كميزة لجبهة التحرير ولقياداتها هو أنها رصدت لكل هدف ما يتطلبه من الجهد والتعبئة بدون أن تسمح بحدوث خلل في أي اتجاه ونحو أي هدف على حساب الأهداف الأخرى. فلم يجذبها ولم ينزلق بها هذا الانتصار

الدبلوماسية الأولى على طريق تدويل القضية الجزائرية للتوجه كلية إلى العمل الدبلوماسي على حساب الميادين الأخرى. فهي تعرف مسبقا أن هذا الجهد لن تكون له أية فائدة إذا لم تسنده قوة الشعب المسلح التي تقارع العدو يوميا على ساحة القتال. فالمعركة الدبلوماسية لها أهميتها ولها دورها لكنه يجب عدم المبالغة في تقدير فعاليتها. فالكفاح المسلح هو في النهاية صاحب القرار النهائي حتى ولو تم تسوية الأزمة مع فرنسا بدون أن يكون فيها منهزم ومنتصر، من المنظور العسكري البحث.

هذه القناعة هي التي كانت تغذي ذلك الجهد الضخم والمتواصل وقبول كل التضحيات بدون تردد من أجل تقوية وتطوير الاداة العسكرية الممثلة في جيش التحرير الوطني.

ومن هذه الزاوية، نلاحظ أن الجهد الأكبر الذي عبثته الثورة كان في هذا المجال بحيث استطاعت أن تحقق ما يشبه المعجزة في مدة لم تتجاوز سنة واحدة. فقيما بين نوفمبر 1954 إلى نوفمبر 1955، تشكلت وحدات جيش التحرير الوطني وانتشرت عبر مختلف مناطق البلاد، وليس هذا فحسب، فقد تعدت عمليات جيش التحرير حدود الأراضي الجزائرية لتشمل الأراضي التونسية حتى الحدود التونسية الليبية والأراضي المغربية كذلك. وهو ما جسد أمام فرنسا خطر احتمال تكبد هزيمة ثانية تشبه هزيمة ديان بيان فو في الهند الصينية على ساحة المغرب العربي، مما دفعها لقبول دفع الثمن واختيار أخف الضررين لتجنب قيام جبهة كفاح مسلح على كامل ساحة شمال إفريقيا. وهو خطر لم يكن مجرد احتمال وارد وإنما بدأت ملامحه ترتسم فعلا وتنبلور منذ خريف سنة 1955.

إن الاعتراف باستقلال القطرين المجاورين تونس والمغرب للتفرغ كلية لمجابهة الثورة الجزائرية هو الخط المحوري الذي اختارته السياسة الفرنسية غداة الهجوم الذي شنه جيش

التحرير الوطني في الشمال القسنطيني ضد القوات الفرنسية في 20 أغسطس 1955 وما تلاه من تزامن مع حوادث وقعت في عدد من مدن المغرب الأقصى في نفس التاريخ. وردا على هاته السياسة قامت الثورة بتعزيز أداة كفاحها الرئيسية وتقويتها لتصبح في مستوى مجابهة جيش الاحتلال الذي يزداد تعريزا في العدد والعدة يوما بعد يوم. خاصة منذ بداية سنة 1956 عندما فتحت أمامه أبواب مخازن الحلف الأطلسي ليغترف منها ما هو في حاجة إليه من العتاد والتجهيزات، كما وضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية مئات الملايين من الدولارات لتسديد نفقات حرب الإبادة التي شنتها على الشعب الجزائري.

خلال سنة 1956 حدثت تطورات كبيرة كانت انعكاسا لمسار الثورة الجزائرية وتناصى تأثيرها محليا وعلى المستوى الجهوي وحتى على المستوى الدولي. فعلى المستوى المحلي، انعقد مؤتمر الصومام الذي أصدر قرارات مهمة تتعلق بتطوير تنظيم الكفاح المسلح، بعد استكمال انتشار وحدات جيش التحرير الوطني عبر مختلف مناطق البلاد، وذلك بضبط الهياكل القيادية على المستوى الاقليمي وعلى المستوى الوطني، كما أقر المؤتمر برنامج العمل السياسي للثورة وهو الوثيقة المعروفة بميثاق الصومام (4) والتي حدد فيها خط السير للدبلوماسية الجزائرية في المرحلة المقبلة.

فكما طرح بيان أول نوفمبر إمكانية الحل السلمي للأزمة الجزائرية الفرنسية وحدد شروطها تناولت وثيقة الصومام بدورها هذه المسألة : لقد ميزت في العملية السلمية بين مرحلتين : مفاوضات من أجل وقف إطلاق النار، ومفاوضات لتسوية كل القضايا الأخرى التي لها علاقة بتحويل السلطة والسيادة من فرنسا إلى الجزائر.

وفيما يتعلق بالمرحلة الأولى فقد تم تحديد شروط لوقف إطلاق النار التي هي : اعتراف فرنسا بالأمة الجزائرية ووحدتها التي لا تتجزأ والاعتراف باستقلال الجزائر ومسيادتها في جميع الميادين بما فيها الدفاع الوطني والدبلوماسية واعتبار جبهة التحرير الوطني على أنها الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري.

أما المفاوضات التي ستنتقل بعد وقف إطلاق النار فإنها ستتم على أساس الاعتراف بالاستقلال الكامل للجزائر في جميع الميادين ووحدة تراب البلاد في حدودها الحالية بما فيها الصحراء الجزائرية. أما بالنسبة لموضوع الأقلية الأوروبية فإنه سيتم تسويته «على قاعدة الاختيار بين الجنسية الجزائرية والأجنبية بحيث لا تقلل الجنسية المزدوجة ولا الامتيازات» مؤكدا بذلك بيان أول نوفمبر عند تناوله لهذه المعضلة.

أما التطور الذي حدث على المستوى الجهوي فإنه يتمثل في حصول كل من المغرب وتونس على إستقلالهما وتأثير ذلك على الثورة الجزائرية إيجابا وسلبا. تعودت أدبياتنا التاريخية عند تطرقها لهذا الموضوع أن لا تعدد سوى النواحي الإيجابية وإهمال ذكر التأثيرات السلبية وإنعكاساتها الضارة على الشعب الجزائري الذي فرضت عليه بذل جهد مضاعف عدة مرات كلقت دفع فاتورة دم باهضة، تزيد عن مليون شهيد، يعد الحصول القطرين الشقيقتين على استقلالهما، لكي يتصدى لقوة المستعمر الذي حشد كل إمكانياته الهائلة لمواجهة بها وحده. ولقد كانت إحدى نتائج ذلك إمتداد أجل الحرب لسنوات طويلة أخرى. لقد بدأ جهد فرنسا العسكري يتعثر خلال سنة 1956، فماذا سيكون عليه وضعها لو أصبحت جبهة الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي حقيقة ملموسة ؟

التطور الذي حدث على المستوى الاقليمي والدولي خلال هذه السنة يتمثل في العدوان الذي شنته كل من فرنسا وانجلترا بالتعاون مع إسرائيل ضد مصر، لم يكن خافيا على أحد أن السبب الرئيسي الذي جعل فرنسا تشترك في هذا العدوان هو مساندة مصر للثورة الجزائرية. لقد برر المسؤولون الفرنسيون عملهم هذا أمام الرأي العام الفرنسي الذي اقتنع بهذا المبرر. كما أن البرلمان الفرنسي من جهته منح ثقته لحكومة قي مولي وزكى عملها الفادر ضد بلد مسالم، عكس ما وقع بالنسبة لحكومة المحافظين في انجلترا التي أجبرت على الاستقالة على اثر هذا العدوان. لم يشعر المسؤولون في حكومة قي مولي الاشتراكية بأية تبعة أو وخز للضمير، بل أن وزير خارجيتها كروستيان بينو كتب مقالا في جريدة لوموند (الفرنسية) أثناء أزمة خليج العقبة (شرم الشيخ) في ربيع 1967 أكد فيه أنه لو نتاح له الفرصة مرة أخرى لما تردد لحظة واحدة في الاشتراك في عدوان جديد ضد هذا البلد الشقيق.

وقبل وقوع هذا العدوان بأيام قليلة، قامت حكومة فرنسا بأول عملية في القرصنة الجوية في التاريخ عندما اعترضت طريق طائرة مغربية في الأجواء الدولية. كانت تقل عددا من قادة الثورة البارزين كانوا في طريقهم إلى تونس، لقد أحدث هذا العمل القرصاني الغير المعروف، حتى ذلك الوقت، ردود فعل مستاءة ضد فرنسا لدى مختلف شعوب العالم وخاصة لدى الشعوب الشقيقة والصديقة.

لقد أوجدت هذه العوامل المختلفة مناخا ملائما لمناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، كما اعتبرت جبهة التحرير من جهتها الدورة الحادية عشرة للأمم المتحدة (سبتمبر 56 - فبراير 57)، دورة حاسمة بالنسبة للقضية

الجزائرية. ففيها سوف تتم مناقشة القضية لأول مرة بعد تأجيلها في الدورة الماضية وتعلق أهمية كبيرة على القرار الذي سوف تصدره في شأنها. فالمناخ العام المعادي للاستعمار الذي ساد أروقة الأمم المتحدة خلال هذه الدورة خاصة بعد العدوان ضد مصر وشجب الولايات المتحدة لهذا العمل كان مبعث تفاؤل كبير لدى جبهة التحرير التي عينت الشعب الجزائري تعبئة كاملة لمساندة القضية عند عرضها للمناقشة. وفي إطار هذه التعبئة تم الاعلان عن إضراب الثمانية أيام في كامل التراب الوطني متواقفا مع مناقشة القضية في الجمعية العامة. وعلى مستوى العمل المباشر في مقر الأمم المتحدة، سلم وفد جبهة التحرير، يوم 12 نوفمبر 1956 مذكرة لرئيس الدورة. دعم بها طلب تسجيل القضية في جدول أعمال الدورة، الذي تقدمت به مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية.

إنطلقت المذكرة (5) من مبدأ كون القضية سجلت في الدورة الماضية ولكن تأجلت مناقشتها للإعطاء الفرصة لفرنسا لتغيير سياستها في اتجاه تمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير المصير، لكن هاته استخدمت هذا التأجيل لدعم جهودها العسكري لتحطيم أمل الشعب الجزائري بالحديد والنار. أوردت المذكرة أمثلة تؤكد تكثيف هذا الجهد الذي يعكس النوايا الحقيقية الغير السلمية لفرنسا.

فالقوات الفرنسية أصبح عددها أربعمئة ألف جندي يضاف إليها مائة ألف من قوات الأمن ومائة ألف من ميليشيات المستوطنين. كما بلغت التفقات العسكرية في هذه الحرب العدوانية مليار فرنك يوميا، وهذا ما يؤكد بكون فرنسا أعطت الأولوية للحل العسكري الذي سيكون مآله الفشل لا محالة مهما كان الثمن. فجيوش التحرير الذي يقف

وراءه الشعب الجزائري كله يسيطر الآن على خمس التراب الوطني، وجبهة التحرير التي انطوت تحت لوائها كل المنظمات الوطنية، فهي بالتالي الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الجزائري المكافح.

وتتعرض المذكرة لموقف فرنسا الفعلي من جبهة التحرير ومن المسألة الجزائرية لتوضح أن فرنسا قد أعترفت فعلا بعد الدورة الماضية، يكون المشكل الجزائري لم يعد مشكلا داخليا، فالمسؤولون الفرنسيون أنفسهم أصبحوا يتجنبون في تصريحاتهم التأكيد بكون الجزائر أرضا فرنسية. لقد تعرضوا في لقاءاتهم مع رؤساء الدول والمسؤولين الأجانب للمشكل الجزائري، كما وافقوا على الترخيص لبعثة الصليب الأحمر لزيارة السجون والمعتقلات فكل هذه المؤشرات تؤكد بكون فرنسا لم تعد تتعامل مع الأزمة الجزائرية على أنها أزمة داخلية. وتلاحظ المذكرة أن الدعاية الفرنسية تتذرع من جهة أخرى بادعاء زائف على أنه لا توجد قوة وطنية جزائرية منظمة يمكن التفاوض معها، لتكشف أن فرنسا أجرت خمس اتصالات مع ممثلي جبهة التحرير فيما بين شهري جويلية وسبتمبر (1956)، اثنين غير رسميين وثلاثة هي لقاءات رسمية مع السيد بيار كومان الممثل الرسمي لرئيس حكومة فرنسا السيد في مولي. غير أن فرنسا لم تقدم أي اقتراح ذي شأن من خلال هذه اللقاءات، فهي تلف وتدور حول نيتها في القيام باصلاحات ليست محددة المعالم وهي بعيدة كل البعد عن تلبية رغبة الشعب الجزائري في الحرية والسيادة الكاملة على أرضه، كما نددت المذكرة بسلوك حكومة فرنسا باختطافها للطائرة المقلدة «لممثلي جبهة التحرير الخمسة» وهم في طريقهم إلى تونس لحضور المؤتمر مما يؤكد لكون باريس ليست لها أية رغبة حقيقية في التفاوض من أجل إيجاد حل للمشكل الجزائري يلبي

تطلعات الشعب الجزائري ويرضي طموحاته الوطنية. كما
تصدت المذكرة لدحض ادعاء تعذر إيجاد حل تفاوضي بسبب
مشكلة الأقلية الأوروبية في الجزائر مبينة أن جبهة التحرير
تقدمت باقتراح عادل وإنساني لحل هذه المشكلة. اختتمت
المذكرة عرضها بالتأكيد على أن إستقلال كل من تونس
والمغرب لن يكون سوى إستقلالاً شكلياً إذا لم يتدعم
بإستقلال الجزائر. ذلك أن بقاء فرنسا في هاته البلاد سوف
يشكل عنصر تهديد دائماً لإستقلال هذين البلدين.

فهذا رأي المسؤولين في البلدين المعنيين أنفسهم وليس
رأي جبهة التحرير وحدها. فعلى الجمعية العامة أن تتدخل
للضغط على فرنسا من أجل جعلها على الدخول في
المفاوضات لإنهاء النزاع وهذا من أجل دعم السلم وتوطيد
أركانها في العالم. فالنزاع الجزائري الفرنسي هو الذي دفع
فرنسا إلى المشاركة في العدوان ضد مصر «والذي أدانته
الأمم المتحدة إدانة شديدة».

لقد أدت المبارزة الكبيرة، بين وفد جبهة التحرير المدعّم
والمسند بقوة من طرف وفود البلدان الشقيقة والصديقة من
دول المجموعة الإفريقية الآسيوية إلى صدور أول قرار
للجمعية العامة حول المشكلة الجزائرية. وهو وإن لم يعلن
صراحة عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ولكنه
عبّر عن الأمل «في إيجاد حل سلمي وديمقراطي عادل
للمشكلة الجزائرية بوسائل ملائمة وطبقاً لمبادئ ميثاق الأمم
المتحدة» (6).

يمثل هذا القرار انتصاراً جزئياً وليس كاملاً بالنسبة
للجزائر، لقد اكتسبت المسألة الجزائرية صفتها الدولية
نهائياً ملغية بذلك إدعاء فرنسا بعدم أحقية الهيئة الأممية
في مناقشتها وإتخاذ قرارات بشأنها، غير أنه لم يعترف

صراحة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره كما كانت
تريده جبهة التحرير ودافعت عنه مجموعة الدول الافريقية
الاسيوية. لقد شكلت مجموعة دول أمريكا اللاتينية عقبة
كأداء في وجه تمرير مثل هذا القرار الذي يستوجب الحصول
على أغلبية الثلثين في الجمعية العامة وهو ما تعذر الحصول
عليه بسبب موقف هذه المجموعة.

كما بينت مداولات الدورة الثانية عشرة «ديسمبر 1957»
ضيق حدود العمل المتاح داخل الامم المتحدة. فاللائحة التي
أقرت في هذه الدورة لم تضيف شيئاً عن لائحة الدورة
السابقة عدا تسجيلها لعرض الوساطة الذي تقدم به كل من
الملك محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة دون تحديد
الاطراف المعنية بهذه الوساطة. فالطرف الذي تم تجاهله هو
بالطبع جبهة التحرير. كما لم تربط هذه الوساطة بتمكين
الشعب الجزائري من حقه في تقرير المصير لقد تجمدت
مداولات الجمعية العامة حول المسألة الجزائرية في الدورات
اللاحقة عند هذا المستوى الذي يحكمه ميزان القوى داخل
الجمعية العامة والذي كان لصالح المعسكر الغربي الى بداية
الستينات. غير أنه لا يمكن تجاهل الصدى الذي أحدثته
مناقشة القضية الجزائرية في الامم المتحدة، لدى الرأي العام
العالمي الذي تعرف على هذه المشكلة من خلال هذه المناقشات.
وبدا يهتم بهذه القضية ويتابع تطورها. لا تدخل في هذا
السياق الساحة العربية التي أعتبرتها قضيتها الاولى منذ
أول يوم ولا الساحة الافريقية الاسيوية التي وقفت تسندها
منذ مؤتمر باندونغ (أفريل 1955). كما بدأت الكتلة
الاشتراكية تدعم جهود جبهة التحرير خاصة منذ إنعقاد
مؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي (1956).

تميزت سنة 1958 وهي السنة التي تشكلت فيها الحكومة المؤقتة باشتداد الصراع واحتدامه، بين الجزائر وفرنسا الى الحد الذي لم يبق في الأفق ما يوحي بكون فرنسا على استعداد لقبول التسوية اللازمة مع الجزائر بل على العكس فكل الدلائل تشير على أنها ماضية في تصليبها بالسعي لحل الموقف عسكريا لصالحها، فلم تستهدف في حربها الشاملة وحدات جيش التحرير وتنظيمات جبهة التحرير فقط بل اتخذت من النيل من الشعب الاعزل والاضرار به بشريا وماديا ومعنويا هدف من أهدافها العسكرية التي لم تعد تخفيها مستهدفة من وراء ذلك تحقيق معكوس المقولة الشائعة في ذلك الوقت والتي مفاده أن جيش التحرير هو مثل السمكة في الماء إذا جف الماء من حوله فسوف تموت لا محالة، والماء هو الشعب، لقد حولت البلاد من أقصاها الى اقصاها الى مناطق محرمة ومحتشدات ومراكز تجمع المدينين وأوكار للتعذيب والقتل الجماعي. كما أقيمت على الحدود الشرقية والغربية سدودا وحواجز من الأسلاك الشائكة المكهربة مزروعة بالألغام يزداد تطورها وتحسين أداؤها يوما بعد يوم بغية عزل الجزائر عن جيرانها التي تعتبرهم فرنسا قواعد لجيش التحرير، وهو ما كان يدفعها الى القيام بشن إعتداءات عليها من حين لآخر. فالعدوان الذي وقع على ساقية سيدي يوسف التونسية في شهر فبراير من هذه السنة والذي ذهب ضحيته عشرات من المواطنين التونسيين كما ألحقت بالقريبة أضرارا مادية كبيرة، كان تأكيداً جديدا لإرادة فرنسا في الماضي قدما وبإصرار، في حرب الإبادة التي تشتت على الشعب الجزائري والتي اکتوى بلضاها جيرانه أيضا.

لقد انعكست تداعيات «الحرب الجزائرية» على الوضع في فرنسا في مختلف الميادين : الاقتصادي، الاجتماعي،

السياسي وحتى النفسي. لقد عبرت هذه الأزمة الفرنسية عن نفسها بشكل حاد في تعمد الجيش الفرنسي العامل في الجزائر - الذي بلغ تعداد هذه السنة ما يقرب من تسعمائة ألف جندي من القوات البرية وحدها دون الوحدات البحرية والجوية والقوات المساعدة - ضد الجمهورية ومؤسساتها متهما إياها بالتخاذل و «الإرتقاء» في التعامل مع الأزمة الجزائرية. وهذا يعني أن الحل في نظره هو إبادة الشعب الجزائري بكامله ومحوه من على الأرض. لقد كان يعتقد أنه بإمكانه تحقيق هذا الهدف الإجرامي وأنه بوسعه ذلك ونسى أنه عجز عن تحقيق مثل هذا الهدف حتى في القرن الماضي - (عندما كان يتوفر على قدرة على العمل أوسع مما لديه الآن، وهو يجر أذيال الهزائم التي تكبدها في حرب عالمية لم يصمد فيها أكثر من بضعة أسابيع وهزيمة في حرب إستعمارية كشفتته ومرغت سمعته في الوحل - وقد لهث وراءه عشرات من السفين وكانت الحصيلة أن الشعب الجزائري فقد ثلثي أفراده ولكن من تبقى منهم، بقي متشيئا بأرضه وأحفادهم يخوضون اليوم معركة الحرية من جديد في ظروف أفضل بكثير مما كان عليها أسلافهم في القرن الماضي.

فعودة دي غول الى الحكم وهو مرشح العسكريين لا يدعو الى التفاؤل في احتمال حل الأزمة سلميا، فالمبادرات الأولى التي إتخذها توحى بكونه من أنصار «الجزائر الفرنسية» وهو ما تؤكد الإجراءات التي قام بها في التعامل مع الأزمة سواء على المستوى السياسي أو على المستوى العسكري وحتى الاقتصادي والتي تبين من جهة أخرى بكونه ليس خصما سهلا ولا هينا فوزته المعنوي في فرنسا وفي أوروبا بوجه عام ولدى حلفاء فرنسا بوجه خاص سوف يشكل عائقا كبيرا أمام القضية الجزائرية على الساحة الدولية، وهو ما

يتطلب ويدعو بإلحاح إلى تطوير أداة العمل الدبلوماسية لجبهة التحرير وتحسين أدائها.

إن فكرة تشكيل حكومة مؤقتة للجزائر المكافئة ليست وليدة سنة 1958. لقد تبلورت بوضوح منذ سنة 1956، (7) إن لم تكن موجودة في الأذهان منذ إنطلاق شرارة الثورة ليلة أول نوفمبر 1954. لقد اعتبر مؤتمر الصومام من جهته أن تشكيلها يندرج ضمن المهام المخططة بدبلوماسية جبهة التحرير التي سوف تختار الظروف الملائم للإعلان عنها.

عدد من الشروط كان يجب أن تتوفر ليصبح الاعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة عملية سياسية ناجحة وخطوة إلى الأمام.

من هذه الشروط ما يجب أن يتحقق على المستوى الداخلي ومنها ما يجب أن يتوفر على الساحة الدولية، وإلا ستكون المبادرة مجرد قفزة في الفراغ قد تتحول إلى عبء يثقل كاهل الثورة أكثر مما يدعمها، هذه الاعتبارات هي التي أجلت في النهاية فكرة الاعلان عنها إلى هذا التاريخ.

على المستوى المحلي ليس هناك أية عقبة تقف في طريق هذه المبادرة، خلال سنة 1955 وقع فرز في القوى السياسية على الساحة الجزائرية. فالأسر السياسية الجزائرية الأصيلة، ونقصد بالأصيلة تلك التي نبتت على أرض الجزائر ونمت في تربتها ومناخها وليست مجرد فرع لتنظيم سياسي مركزه خارج البلاد، انضمت كلها إلى جبهة التحرير وبصفة فردية وتبنت برنامجها وأهدافها عند نهاية السنة (1955) وبداية سنة 1956 بعض منها انضوى تحت لواء جبهة التحرير عن قناعة والأخرى لحسابات سياسية، لأن الساحة الوطنية بفضل الجهد التعبوي الذي قامت به جبهة التحرير وجيش التحرير لم تعد تحتل وجود قوة وطنية خارج جبهة

التحرير. ففشل «الحركة الوطنية الجزائرية» في إيجاد رقعة لها تحتضنها عن طيب خاطر على أرض الجزائر وخارج الجزائر، ما عدا فرنسا، هو أبلغ تعبير على هذه الوضعية. وبالتالي فلا يوجد هناك على الساحة الجزائرية سوى قوتين تتصارعان : جبهة التحرير التي يقف وراءها الشعب الجزائري كله من جهة، وفرنسا ومستوطناتها من جهة ثانية. لقد فشلت كل المحاولات التي بذلتها فرنسا للإيجاد قوة ثالثة مناوئة لجبهة التحرير ذات مصداقية على الساحة الوطنية، ومن جهة أخرى، لقد بينت جبهة التحرير للعالم كله وفي مناسبات عديدة أنها القوى الوطنية الوحيدة الفاعلة على الساحة الجزائرية. لقد اكتسبت صفة الممثل الوحيد للشعب الجزائري أمام الرأي العام العالمي منذ 1956. وتأكدت هذه الصفة بشكل لا يقبل الجدل في الاضراب العام الذي نظمته لمدة ثمانية أيام بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر فبراير 1957.

أما على المستوى الجهوي فليس هناك تواجد لقوة وطنية جزائرية في الاقطار المغربية وفي الشرق العربي غير جبهة التحرير. فالمحاولة المتعثرة التي قامت بها «الحركة الوطنية الجزائرية» لإنشاء تنظيم لها في تونس وربما في المغرب أيضا تم إحباطها في المهد قبل أن تتمكن من الوقوف على قدميها.

كما أن قبول وفد جبهة التحرير في مؤتمر باندونغ ولو بصفة ملاحظ، كرس صفة الممثل الوحيد للشعب الجزائري لجبهة التحرير على منابر المجموعة الافريقية الآسيوية ومجموعة الدول الاشتراكية وكذا دول أمريكا اللاتينية فيما بعد.

ومن هنا يتبين لنا أن الشروط المطلوبة توفرها ليكون للإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة، عملية سياسية ناجحة، قد تحققت. يضاف إلى هذا أنه منذ سنة 1956 ما فتئ بعض

مسؤولي الدول الشقيقة والصديقة يلحون على مسؤولي جبهة التحرير، على ضرورة تشكيل حكومة لقطع الطريق أمام فرنسا وتفنيد ادعائها لكونها لم تجد قوة وطنية منظمة للتفاوض معها.

لقد نضجت الفكرة وأصبح إنجازها ضرورة لعدة أسباب، خاصة وأن هناك تحركات خفية تشترك فيها أطراف عديدة غير معلنة تهدف إلى فرض نوع من الوصاية على الثورة الجزائرية والضغط عليها لإجبارها «على الاعتدال في مطالبها». وربما كان هذا الهاجس ومن أجل قطع الطريق أمام كل المناورات هو الذي كان وراء التوصية التي أصدرها مؤتمر طنجة - عقب إنتهاء أشغاله في 30 أفريل 1958 - «بتشكيل حكومة جزائرية» بعد إستشارة الحكومتين التونسية والمغربية» (8).

في يوم 19 سبتمبر 1958 وعند منتصف النهار أعلن في القاهرة عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (9) التي تضم تسعة عشر عضواً : الرئيس ونائبين للرئيس، وأربعة وزراء الدولة (القادة المسجونين)، وتسعة وزراء وثلاث كتاب للدولة (10) تجسد الحكومة المؤقتة من الناحية السياسية ما يمكن تسميته بحكومة الإجماع الوطني، حيث ضمت في كنفها ممثلين عن الأسر السياسية الجزائرية التقليدية. على أن القوة السياسية الجديدة التي فجرت ثورة أول نوفمبر هي التي إستحوذت على النصيب الأكبر بالنسبة للمناصب الوزارية، إلى جانب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية (الشق المركزي) وحزب البيان وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين. فهذا الإجماع لم يتحقق نتيجة لوفاق سياسي مسبق وإنما تجسد في خضم المعركة وفق المنظور الذي رسمه له بيان أول نوفمبر ومن أجل الأهداف التي حددها.

يجب الوقوف قليلا عند هذا الحدث في محاولة تقييم الآثار النفسية والسياسية التي أحدثتها على المستوى الداخلي (11). فإذا كان أول نوفمبر هو بمثابة ميلاد جديد للشعب الجزائري، فإن الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة هو بعث جديد للدولة الجزائرية. ربما لن يكون في وسع شباب اليوم إدراك المعنى الكبير والدلالة العميقة لهذا الحدث من هذه الزاوية لأنهم لم يعانون ولم يعرفوا ألم الحرمان من معرفة ماضيهم وتاريخ بلادهم كما عرفه جيلنا والأجيال القريبة التي سبقته. فالإعلان عن تشكيل حكومة بالنسبة للمواطن الجزائري في ذلك الوقت يعني من الناحية النفسية والمعنوية شيئا كثيرا لا يمكن وزنه. لقد أصبح يشعر أن له أسما ومكانة وكيانا بين الدول. فانعكاس هذه الروح الجديدة على الساحة التضالوية سوف يكون كبيرا جدا، وكل التوضيحات تكون هينة من أجل أن يصبح هذا الكيان حقيقة مجسدة على أرض الواقع.

فليس صدفة، إذا كانت الفقرات الأولى من أول بيان للحكومة المؤقتة قد كرس لتثمين هذا العامل وشحذه. إن تشكيل الحكومة المؤقتة هو «بعث للدولة الجزائرية التي محبت ظلما وعدوانا من الخريطة السياسية لشمال إفريقيا، كما يعني وضع حد لأكبر قضيحة في التاريخ، والتي اقتسرفت في القرن الماضي، واستهدفت سلخ شعب من وطنيته وتصريف مساره التاريخي وتجريده من وسائل العيش وتحويله إلى مجرد فتات من الأشخاص» (12). كما أن هذه المبادرة تضع حدا «لليل طويل من الأساطير والخرافات ولعهد الاحتقار والاهانة والاستعداد» (13).

وعلى المستوى السياسي، فإن جبهة التحرير التي إلتف حولها الشعب وتعبأ على كافة الأصعدة من أجل تحقيق

الأهداف التي حددتها، كانت قد اكتسبت الساحة كلية الى جانبها في مواجهة العدو ويبقى على الحكومة المؤقتة أن تأخذ على عاتقها مهمة تطوير وتحسين الاداء لهذه القوى الهائلة التي تمت تعبئتها. أما على الساحة الخارجية فقد كان عليها أن تعتني عناية خاصة لتتضمن حركة التضامن مع الثورة الجزائرية التي تزداد إتساعا يوما بعد يوم في القارتين الأفريقية والآسيوية وفي بلدان الكتلة الاشتراكية، وكذلك العمل من أجل تطوير التضامن مع الجزائر التي بدأت تظهر بوادره الأولى في أمريكا اللاتينية وخاصة بعد إنتصار الثورة الكوبية (1959).

ويمكننا أن نتبين نتائج الجهود التي بذلت على هذا المستوى من مضمون اللائحتين اللتين أصدرتهما الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة والسادسة عشرة (1960 ويناير 1962) اللتان أكدتا حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال ووحدة أراضيه. فهذه العبارة الأخيرة تعني إدانة مسبقة لكل محاولة تقوم بها فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية.

وعلى مستوى المواجهة مع فرنسا، فقد تصدت الحكومة المؤقتة منذ الأسبوع الأول من تشكيلها لفضح الأهداف التي كانت وراء تنظيم الإستفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة. كما واجهت محاولات هذه الأخيرة الرامية إلى إيجاد قوة ثالثة بديلة عن جبهة التحرير والحكومة المؤقتة واجهضت في نفس الوقت تلك المذاورات التي استهدفت النيل من وحدة الثورة وتلاحمها أيضا.

لقد أحست فرنسا بالاختناق من شدة الحصار الذي فرضته عليها جبهة التحرير بفضل التعبئة الكاملة لحركة التحرير الوطني العالمية إلى جانب الثورة الجزائرية وأصبحت تعيش

عزلة تكاد تكون كاملة على المستوى الدولي. كما فشلت كل جهودها العسكرية في القضاء على جيش التحرير وقد عبأت لهذه الغاية أقصى ما تستطيع من الامكانيات البشرية (13) والموارد المالية والمعدات التي تتوفر عليها أو التي زودها بها حلفائها، ولكن بدون جدوى، مما اضطرها إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير مسقطاً بذلك رسمياً وعلانية خرافة «الجزائر الفرنسية». كما تحتم على الحكومة المؤقتة من ناحية أخرى فضح كل المخططات وكشف كل المؤمرات التي حاولت فرنسا حبكها تحت شعار «الجزائر جزائرية».

قدمت الحكومة المؤقتة في بيانها الأول مقترحات محددة من أجل تسوية سياسية للأزمة مع فرنسا، وطالبت بفتح مفاوضات في حين حول شروط وقف إطلاق النار. فهذه الشروط ليست سرا ولا هي موضوع مساومة. لقد تم الاعلان عنها منذ البيان الأول لجبهة التحرير في أول نوفمبر 1954. الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أراضيها. ولقد أجبرت فرنسا بعد أن مددت من عمر حرب الإبادة التي شنتها ضد الشعب الجزائري أربع سنوات أخرى، على الجلوس إلى طاولة المفاوضات على أساس هذه الشروط، في مواجهة وفد جبهة التحرير وحده وجها لوجه وتوقيع الاتفاق معه، الذي اشتهر باسم إتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962 .

الهوامش

1 - بيان أول نوفمبر

2 - أنظر حول هذا الموضوع، خالفة معمرى

La question Algerienne..., Alger SNED 1969

3 - وقعت هناك محاولة لارسال وفد جزائري عن الحركة الوطنية الجزائرية موازي لوفد جبهة التحرير لحضور اشغال هذا المؤتمر وققت ورائها بعض الاطراف العربية (العراق على عهد ثوري العبد) ولكنها فشلت.

4 - لقد أثارت بعض المسائل التي وردت في هذه الوثيقة وعلى رأسها تشكيلة القيادة السياسية التنفيذية التي تخضعت عن المؤتمر تحفظات شديدة أدت إلى اهتزازات كان يمكن أن تشكل خطرا على مسيرة الثورة لو لم تتغلب الروح الوطنية والتضحية من أجل المصلحة العليا مهما كان الثمن و لقد كانت الثورة في غنى عن إثارة مثل تلك الفتوات التي تم تجاوزها لحسن الحظ، بعد وقوع بعض الضرر.

5 - أنظر نص هذه المذكرة في جريدة المقاومة العدد 33 ديسمبر 1956 .

6 - أنظر نص القرار في جريدة المقاومة العدد 4 / 16 فبراير 1957.

7 - لقد ارتبطت هذه الفكرة، لدى قيادة الثورة، خلال هذه السنة (1956) بوجوب إعلان تشكيلا داخل الأراضي الجزائري وهو ما يستلزم وجود مناطق محرة، وكان المثل الذي يساق كنموذج ناجح لحكومة ثورية داخل المناطق المحرة هي الحكومة الفيتنامية. أما فكرة الاعلان عنها خارج الجزائر فقد كانت مستبعدة في هاته الفترة وينظر إليها بتحفظ شديد.

8 - أنظر النص الكامل للائحة التي أصدرها مؤتمر طنجة التي تمثل حصيلة انشغالات القوى السياسية الفاعلة على ساحة المغرب العربي في هذه الفترة في جريدة المجاهد عدد 23 / 5 ماي 1958 (النسخة الفرنسية).

9 - تجنباً لاثارة الحساسيات وإستجابة لبعض الضغوط التي لا تشكل خطرا على أهداف الثورة، قررت جبهة التحرير أن يكون الاعلان من تشكيل الحكومة المؤقتة في ثلاثة عواصم عربية في نفس الوقت.

في تونس من طرف نائب الرئيس المرحوم كريم بلقاسم، وفي الرباط من طرف وزير الاتصالات العامة والمواصلات المرحوم عبد الحفيظ بوصوف على أن يقوم رئيس الحكومة نفسه بإعلان الحدث في القاهرة، عاصمة الجمهورية العربية المتحدة.

10 - تشكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على النحو الآتي: الرئيس قروحات عباس نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة كريم بلقاسم، نائب الرئيس أحمد بن بلة.

السادة : حميد أيت أحمد، رايح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، وزراء للدولة، وزير الشؤون الخارجية، محمد الأمين دباغين ووزير التسليح والتموين محمود شريف، وزير الداخلية لخضر بن طويال، وزير الاتصالات العامة والمواصلات عبد الحفيظ بوصوف، وزير شؤون شمال إفريقيا عبد الحميد مهري، وزير الشؤون الاقتصادية والمالية أحمد قرنيس، وزير الأخبار محمد يزيد، وزير الشؤون الاجتماعية بن يوسف بن خدة، وزير الشؤون الثقافية أحمد توفيق المدني، أما كتاب الدولة فهم : الأمين خان، عمر أو صديق ومصطفى اسطنيولي.

11 - لمعرفة كيف استقبل قطاع من الرأي العام الفرنسي الاعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة وكيفية تقسيمه لهذا الحدث انظر

IN HISTORIA MAGAZINE No 267 p. Lentin, La naissance du G.P.R.A

12 - البيان الأول للحكومة المؤقتة الصادر في 26 سبتمبر 1958 في المجاهد العدد 30 / 10 أكتوبر 1958 (النسخة الفرنسية).

13 - كان تعداد القوات الفرنسية عند وقوف إطلاق النار قرابة المليون ونصف مليون جندي نظامي وما يقارب الخمسمائة ألف فرد من قوات الأمن بمختلف تشكيلاتها والقوات المساعدة شبه العسكرية.

من أجل بناء النظرة التاريخية لماضيينا الوطني *

إسمحوا لي في البداية أن أتوه بهذه المناسبة، ذاك لأنه لأول مرة منذ إستعادة الاستقلال الوطني يعقد ملتقى وطني مخصص لدراسة مكانة التاريخ الوطني وتاريخ الثورة، الذي هو جزء لا يتجزأ منه، وتتويجا لمرحلة مهمة من مراحل نضال هذه الأمة من أجل حقها في أن يكون لها مكان تحت الشمس وإستعادة دورها ومكانتها في حركة التاريخ وليس على هامشه.

فنحن إذن أمام مناسبة ذات أهمية حضارية بالغة الدلالة، مما يستوجب علينا الوقوف عندها للتأمل والتمعن حول المكانة التي يجب أن يحتلها التاريخ، الوطني في المنظومة التربوية الوطنية والتي نرجو أن تكون في المستوى المأمول والمتنظر، من شأنها أن تخرجه من حالة الذبذبة والقلق التي هو عليها الآن إلى الوضوح والانبلاج في ثوابثه ومتغيراته. كفيلا بأن يكون سجلا صادقا لمسيرة أمتنا مستوعبا لخبرة مجتمعا عبر الأحقاب والقرون، مصدرا لانعاش ذاكرته التاريخية وشحذها مرسخا لركائز هويته الوطنية والحضارية التي من شأنها شد أزر الأمة في مواجهة مصاعب حاضرها وتحدياته والسير بها نحو المستقبل بخطى ثابتة ملتها الثقة والأمل.

في إطار مشاركتنا في أعمال هذا الملتقى الهام نريد أن نسهم في المسعى الهادف إلى بلورة المكانة الملائمة التي يجب أن يحتلها التاريخ الوطني في مناهجنا الدراسية. ونلاحظ بهذا الصدد أننا سوف لن نستترشد في محاولتنا هذه بموقف عقائدي (إيديولوجي) ولا بمعالجة تجريدية للموضوع وإنما سمنتخذ

* ورقة عمل قدمت في الملتقى الوطني حول تدريس التاريخ في المنظومة التربوية الذي انعقد في قصر الأمم ببنادي الصنوبر أيام 21 - 23 مارس 1995

وجهة موضوعية إستقصائية للاستشفاف كيف تم التعامل مع التاريخ كموضوع معرفي في ظل الحضارتين الكبيرتين العربية الإسلامية واليهودية المسيحية (العربية) قبل القرن التاسع عشر، ثم تلمس معالم التطور الذي حدث في هذا الميدان خلال هذا القرن بظهور التاريخ العلمي من جهة والتاريخ المدرسي من جهة ثانية. وإعطاء لمحة عن كيفية تعامل المناهج الدراسية المختلفة للدول الأوروبية الكبرى مع مادة التاريخ، والوقوف عند بعض الإشكاليات التي يطرحها موضوع التاريخ في المناهج الدراسية في المرحلتين الابتدائي والثانوي بشكل عام وإشكاليات التاريخ الوطني كضحية للتشويه المتعمد الهادف بوجه خاص لنختم بمحاولة تصور للخطوط الأولى لتأسيس رؤية موضوعية وفية عن تراكم خبرة أجدادنا في صناعة تاريخ هذه الأمة.

التعامل مع التاريخ قبل القرن 19 :

عدد من الأغراض والأهداف ارتبطت بالغاية التي من أجلها يقرأ التاريخ ويستفاد منه عندما ظهرت المحاولات الأولى في التأليف التاريخي في القرن الخامس قبل الميلاد. ومن هذه الزاوية فالتاريخ يعتبر من أقدم المعارف التي جذبت اهتمام الإنسان وشفلته. فعند وقت مبكر بذلت جهود ومحاولات متواصلة من أجل تأسيسه وضبطه ليصبح أحد حقول المعرفة التي يسترشد بها الإنسان وتشدد أثره في جهده من أجل إدراك المثل التي ينشدها.

تتفق كل من الحضارتين اليهودية المسيحية والعربية الإسلامية على الأهداف والغاية التي من أجلها يقرأ التاريخ. فالمطلب الأخلاقي والمسعى التربوي كانا في مقدمة هذه الأغراض كما أن ترسيخ الوازع الديني وتعبئته باستخلاص العبر من التاريخ هو أيضا أحد الأغراض التي من أجلها

يستشرد بالتاريخ. فإلى جانب هذه القيم المعنوية، فإن
القدامي كانوا يتوجهون إلى التاريخ من أجل إستخلاص
لوائح عملية ملموسة. فدراسة التاريخ تمثل أحد الأسباب
لاكتساب الحكمة كما تؤكد هذا المقولة : «حيث يعلم
التاريخ يكتسب الأطفال حكمة الشيوخ وحيث يكون غائباً
يتحول الرجال إلى أطفال». كما يعتبر هؤلاء أن معرفة
التاريخ لا غنى عنها لمن يتصدى لقيادة الرجال وتسيير
شئون الناس. لقد طغى هذا المسعى على الكتابة التاريخية
قبل القرن التاسع عشر وأصبح عليها طابعاً متميزاً جعلت
منه سجلاً للأعمال السياسية والعسكرية المرتبطة بها
ومدونة لسيرة الحكام، وأهملت جوانب أخرى من نشاط
الإنسان في غير مواقع القيادة والتسيير. لقد أمدتنا هذه
الكتابات بما يسمى بالتاريخ السياسي للإنسانية.

فالمحاولات الأولى التي قام بها هيرودوت في تسجيل
وقائع التاريخ بمختلف أنواعها سياسية كانت أم غيرها
وربطها بوصف الحيز المكاني والموقع الجغرافي الذي تحركت
فيه لم يستمر بعده. فتوكيديديز الذي كان معاصراً له ولكنه
أصغر منه سناً والذي يعتبر أبو التاريخ الموضوعي، لم
ينحى في كتابه حول الحروب البيلبونية بين أثينا
واسيرطة منحى هيرودوت ولكنه بذل جهده في تسجيل
وقائع هذه الحرب بدقة ونزاهة. فكتابات مؤرخي العصر
الهيلنستي والروماني تأثرت بتقليد توكيديديز في
الاقتصار على تسجيل الوقائع السياسية والعسكرية
المرتبطة بها أكثر من تأثرها بالتقليد الهيرودوتي.

لقد ألف الرومان بضع عشرة كتاب مدرسي خلال تاريخ
روما في عهدها الجمهوري والأمبراطوري بين القرنين الأول
قبل الميلاد والخامس الميلادي. كما اهتم الرهبان بتاريخ

الكنيسة وألفو خلال العصور الوسطى عدة كتب في هذا الميدان. كما فرضت بعض الطوائف منهم تدريس تاريخ الكنسية وسيرة كبار رجالها واعتبرته مادة تكوين أساسية في مدارسها.

يعود الاهتمام بالتأليف التاريخي في الحضارة العربية الإسلامية إلى القرن الأول للهجرة. لقد ارتبط هذا الاهتمام بانشغال العلماء العرب المسلمين بتقنين اللغة العربية بصفة عامة وجمع أحاديث الرسول (ص) لتدوينها بعد غربلتها وتطهيرها من الموضوع والمخترق كأساس للشرعية بعد القرآن الكريم. ويلاحظ أن بداية الاهتمام بالتاريخ عند العرب المسلمين كانت قد سارت في إتجاهين الاتجاه الذي ظهر عند أهل الحديث والاتجاه الثاني الذي أطلق عليه إسم الاتجاه القبلي (1) والذي اشتهر باسم «أيام العرب». لقد شهد القرن الأول للهجرة اهتمام المسلمين بجمع أخبار العرب في العصر الجاهلي. وكان وهب بن منبه (توفي سنة 110 هـ) أحد الذين اشتهروا بالمعرفة والدراية في هذا الميدان. كما يروي أن الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان كان شديد الشغف بمعرفة أخبار الماضي، وأن عبيد بن شربه قد ألف له كتاباً عن «الملوك وأخبار الماضين».

وأقدم الكتب في التأليف التاريخي في الحضارة العربية الإسلامية هي كتب المغازي أي غزوات الرسول (ص) وحروبه. ومع أنها سميت بالمغازي لكنها تناولت في الحقيقة فترة الرسالة بكاملها في إطار الجهد الرامي إلى جمع الأثر النبوي في المدينة المنورة. لقد قام بهذه المبادرة في البداية بعض أبناء كبار الصحابة مثل ابان بن عثمان بن عفان (توفي سنة 96) وعروة بن الزبير بن العوام (توفي سنة 94) ليتواصل هذا الجهد على يد غيرهما.

(1) د. عبد العزيز الدوري : بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب ببيروت لبنان 1983 من 13 وما بعدها.

يعتبر الزهري الذي هو من الرعيل الأول من المؤرخين العرب المسلمين (توفي سنة 124 هـ) أول من رسم هيكلًا منهجيًا لكتابة السيرة النبوية حيث تبدأ خطته بذكر بعض المعلومات المتعلقة بحياة الرسول (ص) قبل البعثة ثم استعراض مختلف جوانب حياته المكية والمدنية وغزواته، البعثات التي أوفدها والوفود التي استقبلها إلى أن وفاه الأجل (ص).

لقد نهج المؤرخون المسلمون الأوائل في كتاباتهم نهج أهل السنة في تدوين الحديث فكانوا يسندون الخبر إلى سلسلة من الرواة مع الفارق في كون الحدث التاريخي لا يعتمد دائمًا على إسناد مسلسل متصل حتى المصدر كما هو الشأن بالنسبة لتدوين السنة النبوية. هذه الطريقة في التأليف التاريخي هي التي سيطرت على الكتابة التاريخية العربية حتى نهاية القرن الثالث الهجري. ودور المؤرخ كان في انتقاء أحسن الروايات وأدقها حول الحدث. وعندما يكون الفصل بين الروايات المتعددة الحدث الواحد متعذرًا تسجل جميع الروايات ويترك للقارئ حرية الفصل فيما يريد الأخذ به. فهذه الطريقة هي التي اتبعها الطبري في تأليف كتابه الضخم «تاريخ الأمم والملوك».

يمكن أن نلاحظ في التأليف التاريخي خلال القرون الثلاثة الأولى من الهجرة النبوية وحتى عهد الطبري، والتي تمثل مرحلة التأسيس لفن «التاريخ» في الحضارة العربية الإسلامية، خاصيتين أساسيتين أولهما كونه اهتم بتسجيل الوقائع السياسية وحدها وأهمل الوقائع الأخرى أو يكاد. وقد أدى هذا التوجه إلى حصر الكتابة التاريخية في الجانب السياسي وفصل وقائعه عن المحيط العام والإطار الموضوعي الذي برزت فيه وعندما يتصدى العلماء المسلمون للتأليف

في فن الخطط (العمران) وفي الطبقات والرحلات وتقويم البلدان وغيرها من الموضوعات الحضارية فإنهم يتجنبون بدورهم الخوص في الوقائع السياسية إلا عرضاً. لقد شكلت هذه النظرة الجزئية للوقائع التاريخية عائقاً كبيراً أمام بروز الرؤية التاريخية المتكاملة التي كانت ستؤدي بدون شك إلى ميلاد ديناميكية التقويم والحوصلة للخبرة البشرية والتي كان من شأنها أن تدفع بحركة التطور إلى الأمام. أن هذا التوجه الذي سارت عليه حركة التأليف التاريخي في الحضارة العربية الإسلامية قد أدى مع مرور الزمن إلى مجرد تسجيل لوقائع صماء وبإختصار شديد وصل إلى حد الرموز وهو المسار الذي انتهت إليه عند نهاية القرن الثامن عشر.

الخاصية الثانية وهو إلتصاق الحدث بالزمن إلتصاقاً بلغ حد المبالغة فكان تسجيل الوقائع يتم سنة بعد سنة. ويمكن أن نتبين معاً هذه الطريقة لأول وهلة في صعوبة استخلاص الخطوط البارزة والمعالم الرئيسية لحدث ما، كوقائع الفتنة الكبرى في صدر الإسلام مثلاً.

يعتبر المسعودي (ت 346 هـ) والعلامة ابن خلدون (ت 809 هـ) من أبرز المؤرخين الذين ظهروا بعد الطبري. لقد اتبع المسعودي تقليداً جديداً في التأليف التاريخي وهو تسجيل الوقائع لأحسب توالي السنين وإنما حسب الموضوعات، وتمثل هذه الطريقة نوع من رد فعل مضاد ضد الطريقة التي كانت سائدة في عصره ويلاحظ أن المسعودي ومن نحى نحوه في التأليف التاريخي قد بالغوا من جهتهم في تجاهل عنصر الزمن في بعض الأحيان.

يمثل العلامة ابن خلدون معلماً بارزاً أن لم يكن ظاهرة في حركة التأليف التاريخي ليس فقط في الحضارة العربية الإسلامية وإنما على مستوى الحضارة الانسانية ككل. لقد

مهدي ابن خلدون لمؤلفه الضخم في التاريخ العام «كتاب
العبر وديوان المبتدأ والخبر في الأيام العرب والعجم
والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر» بمقدمة
أبرزت نظرة هذا العالم الجليل للتاريخ كما يجب أن يكتب
كسجل للجهد الإنساني في جميع ميادين نشاطه. فالمقدمة لا
تضمن الفنون والمعارف التي تسمى اليوم بالعلوم
التاريخية وإنما تعدتها لتشمل كل ما يسمى بالعلوم
الاجتماعية بمفهومها الواسع.

لقد استهل ابن خلدون هذا العمل الإبتكاري بالتصدي
للتعريف بالتاريخ فيقول : «أما بعد فإن فن التاريخ من
الفنون التي تداولها الأمم والأجيال. وتشدد إليه الركائب
والرحال. وتسمو الى معرفته السوقة والاغفال وتتنافس
فيه الملوك والاقبال. ويتساوى في فهمه العلماء والجهال. اذ
هو في ظاهرة لايزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق
من القرون الاولى تنمو فيها الأقوال وتضرب فيها الأمثال
... وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق
وعلم بكيفية الوقائع وأسبابها عميق. فهو لذلك أصيل في
الحكمة عريق وجدير بأن يعد في علومها وخليق» (1) ثم
تطرق لإستعراض المبادئ والاسس التي يجب أن يرتكز عليها
التأليف التاريخي : «إعلم أن التاريخ فن عزيز المذهب جم
الفوائد شريف الغاية اذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من
الأمم في أخلاقهم والأنبياء في سيرتهم والملوك في دولهم
وسياستهم حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في
أحوال الدين والدنيا. فهو يحتاج الى مأخذ متعددة ومعارف
متنوعة ومن نظر وتثبتت يفضيان بصاحبهما الى الحق
وينكبان به عن المزالات والمغالط. لأن الأخبار اذا اعتمد فيها
على مجرد النقل ولم يحكم أصول العادة وقواعد السياسة
وطبيعة العمران والأحوال في المجتمع الانساني

(1) ابن خلدون المقدمة طبعة القاهرة مصر 1327 هـ (1909) ص 2-1

وقيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصديق.

ان هذه المبادئ والاسس التي أشار إليها ابن خلدون هي التي سوف تشكل الركائز الأساسية التي سيبني عليها المنهج التاريخي في القرن التاسع عشر والذي بفضلها أصبح التاريخ علما يتوفر على منهج مرجعي قائم بذاته له خصوصياته، ضابط لحقله المعرفي ومتحكم في مجاله وهو ما جعل الفروع المعرفية الاخرى تلتجئ إليه عند الحاجة.

لم يكتف ابن خلدون بسرد هذه المبادئ وانما دعمها باستعراض نماذج من الأخطاء والأغلاط التي يرتكبها المؤرخون في غياب هذه القواعد وعدم مراعاتها.

لقد ارسى ابن خلدون أسس وعلم التاريخ ووضع اللبنة الأولى في أسس العلوم الاجتماعية الاخرى. فجهده هذا مساهمة معتبرة الى جانب المساهمات الاخرى للحضارة العربية الاسلامية في الحضارة الانسانية.

غير أن صداه وتأثيره في محيطه العربي الاسلامي كان منعزلا، فحركة التأليف التاريخي لم تتأثر بهذه الآراء ولم تشعر حتى بوجودها لقد كان الدفع نحو الإنحطاط أقوى من هذه الدعوة. ولم يفد النقد اللاذع الذي وجهه شيخ المؤرخين لحركة التأليف في عصره في وقف هذا التدهور. فمبادرته ضاعت كصيحة في القفار ومصيرها يشبه مصير الدعوة التي أطلقها ابن رشد، قبل ذاك بحوالي قرنين من الزمن، في ميدان الفلسفة.

ان الدعوة التي أطلقها ابن خلدون للنهوض بالدراسات التاريخية وجدت نوعا من رجع لصداها في أوروبا وليس في البلدان الإسلامية. لا يوجد هناك لحد الآن ما يؤكد معرفة الأوروبيين لابن خلدون قبل القرن التاسع عشر. ولكن

الملاحظ أن التأليف التاريخي سجل بداية انتعاش في عصر النهضة الإيطالية (القرن 15) وفي القرن السادس عشر. لقد سجلت أول محاولة لنقد النص التاريخي لغرض التأكد من الواقعية التاريخية في العمل الذي أنجزه لورانشو فالاحول هبة الامبراطور قسطنطين للكنيسة. وهي الهبة التي ارتكزت عليها هاته في ادعائها بأولولييتها على السلطة الزمنية وفي حقها في الوصاية عليها. لقد بين فالاحول دراسته لنص الوثيقة (اللغة الأسلوب الصياغة إلخ) أن النص مزيف وليس صحيحا. كما أن الشقاق الديني الكبير الذي وقع داخل الكنيسة في مستهل القرن السادس عشر دفع اتباع المذهبين المتصارعين الكاثوليك والبروتستانت، الى الإلتجاء للتاريخ لدعم أرائهم وتعضيد حججهم.

كما ظهرت منذ القرن السادس عشر محاولات لكتابة التاريخ القومي لدى بعض الأمم الأوروبية. فكتب يعقوب وبغفلاند (ت 1528) تاريخ الألمان باللغة اللاتينية. لقد ترجم الكتاب الى اللغة الألمانية بعد ذلك بحوالي قرنين ونصف على عهد ملك بروسيا فريديريك الكبير. كما ظهرت محاولة مماثلة في إنجلترا عند نهاية القرن السادس عشر، عندما صدر كتاب في تاريخ إنجلترا، وصدرت توصية بوجوب دراسته في جميع المدارس ولكي يصبح شباب إنجلترا أكثر وطنية.

خلال القرن السابع عشر اتسعت الدعوة للمطالبة بضرورة الاعتناء بالتاريخ كما ظهرت أصوات تدعو الى ترسيمه في مناهج التعليم في المدارس. خلال القرن الثامن عشر، سوف تنتشر هذه الدعوة أكثر وتتركز حول القيم التربوية والمدنية والوطنية التي يمثلها تدريس التاريخ. كما رسمت مادة التاريخ ضمن مقرارات المدارس العسكرية

في مناهج بعض البلدان كروسيا وفرنسا، كما دخل تدريس التاريخ في مناهج بعض المدارس الديرية منذ القرن السادس عشر حيث كان يدرس تاريخ الكنيسة وحياة كبار رجالها ولكنه بقي مادة اختيارية حتى بداية القرن الثامن عشر.

لقد طرح منذ وقت مبكر أي تاريخ يجب أن يدرس. وإذا كان هناك اتجاه شبه عام على فائدة تدريس التاريخ الديني لقيمته الأخلاقية والتاريخ العام - المقصود بالتاريخ العام في الغرب الأوروبي في هذا العصر هو التاريخ القديم وخاصة التاريخ اليوناني والروماني منه بوجه خاص - أما التاريخ المحلي أو الوطني فقد كان موضوع جدل حتى أن أحد المربين في هذا العصر وهو رولان الذي شغل فترة من الوقت منصب رئيس جامعة السربون اعتبر أن الفائدة من تدريس التاريخ مشروطة بعدم ادراج فرنسا في المقرر.

نستخلص من هذا العرض السريع لكيفية تعامل الحضارتين العربية الإسلامية واليهودية المسيحية مع التاريخ حتى نهاية القرن الثامن عشر هو اعتباره لقيمته المعرفية والتربوية والخلقية. لقد ارتفعت الأصوات في أوروبا الحديثة لتدعو إلى إبراز قيمته في التربية الوطنية ولكن بقيت دعوة معزولة لم يتردد صداها بعد في الساحة الثقافية الأوروبية لهذا العهد.

كما يتبين أن التاريخ لا يزال لم يحظى بمكانة رسمية معترف بها في مناهج التعليم في المدارس والجامعات سواء في أوروبا أو في العالم الإسلامي. فالقائمة التي وضعها ابن خلدون للعلوم المرسمة للتدريس في عصره لا تتضمن مادة التاريخ (1) وهو نفسه عندما انتصب للتدريس بعد نزوحه إلى المشرق واستقراره في مصر كان يدرس الفقه المالكي وليس

(1) ابن خلدون ن.م ص 475، وما بعدها

التاريخ. نفس الوضع كان قائما في أوروبا مع هذا الفارق في وجود مبادرات محدودة رسمت مادة التاريخ في مقررات برامجها التعليمية وظهور دعوة تزداد انتشارا تطالب بضرورة ترسيمه في البرامج المدرسية .

ظهور التاريخ المدرسي في القرن 19

يمثل القرن التاسع عشر بداية عهد جديد في تاريخ أوروبا وفي تاريخ العالم. ففي هذا القرن بدأت بذور التحولات العميقة التي كانت تعمل داخل المجتمعات الأوروبية منذ القرن السادس عشر تظهر غراستها على السطح في كل مجالات حياة الإنسان الأوروبي وعلى مستوى المجتمعات أيضا. لقد ارتكزت حركة التغيير نحو الأفضل هاته التي اتخذت شكل مسيرة الى الأمام في خطى سريعة نحو الرقي والازدهار، على قوة دفع قوامها عناصر ثلاث : قوة الأفكار، الابداع التكنولوجي والذهنية الحركية وعبرت عن نفسها على مستوى حركة التاريخ في مظاهر ثلاثة : ظهور الفكرة القومية وقيام الدولة العصرية على أساسها، انجاز الثورة الصناعية وقيام نظام عالمي قوامه الهيمنة الأوروبية.

كانت الدولة العصرية هي المرشدة والموجهة لهذه التحولات النوعية التي كانت تجري على الساحة الأوروبية في البداية ثم يتسع تأثيرها لتشمل مختلف مناطق العالم الأخرى فيما بعد. لقد استندت هذه الدولة على ماضي الأمة وعلى ثراتها لترسيخ دعائمها وتنمي قوتها وأسباب بأسها من جهة ولتحقيق تطلعاتها وطموحاتها الهادفة الى تأمين مكانة مشرفة لها بين الأمم من جهة ثانية.

فالإهتمام بالتاريخ وتوسيع النظرة الى قيمه وظهور شعور بضرورة النهوض بالدراسات التاريخية تمثل استجابة للاحتياجات التطور الذي تصبوا إليه هذه

المجتمعات في ظل تلك التحولات العميقة التي كانت تجري على ساحاتها. ليس من قبيل الصدفة أن يسجل هذا القرن (التاسع عشر) ميلاد التاريخ العلمي كما أنه ليس اعتباطاً أن يبرز فيه ما يسمى بالتاريخ المدرسي والذي يقصد به مقررات التاريخ في المناهج التعليمية.

لقد نجم عن هذا الانشغال بالتاريخ أن أصبح ترسيمه يشكل اتجاهها عاماً أخذت به جميع البلدان الأوروبية منذ مستهل هذا القرن. فكان يدرج في البداية ضمن مقررات التعليم الثانوي فقط على اعتبار كون الأطفال في المرحلة الابتدائية يتعذر عليهم فهم واستيعاب دروس التاريخ. غير أن هذا التحفظ لم يدم طويلاً فظهرت هناك مبادرات في اتجاه تعميم تدريس التاريخ في كلتا المرحلتين الابتدائية والثانوية على السواء منذ بداية العشرينات من القرن لتصبح وضعا عاماً في جميع المدارس الأوروبية وفي الولايات المتحدة بعد سنة 1870 (1).

أدى تطور النظرة الى التاريخ أن أصبح هذا الأخير يتوفر على وظيفتين رئيسيتين : وظيفة معرفية مستخلصة من التاريخ العام ووظيفة تربوية تكوينية موكولة للتاريخ القومي مع اطلالاته على التاريخ العام التي يجسدها التاريخ المدرسي.

وأول محاولة يمكن تسجيلها في ميدان ترسيم مادة التاريخ في المناهج التعليمية الرسمية تتمثل في القرار الذي اتخذته جمعية الوفاق الوطني الفرنسية على عهد البعاقية في عام 1793. لقد حدد هذا القرار ثلاثة مراحل لتدريس التاريخ : المرحلتان الأولى والثانية خاصتان بتاريخ الثورة الفرنسية فقط والمرحلة الثالثة تتناول التطور الحضاري خاصة في ميدان الصنائع والفنون في فرنسا (1) هنري جونون ، تدريس التاريخ ترجمة أبو الفتوح رضوان القاهرة مصر 1965 ص 36 وما بعدها.

أيضا. لقد عدل هذا البرنامج على يد نابليون عام 1802 لينفتح المنهاج على التاريخ القديم (اليوناني والروماني) وعلى تاريخ فرنسا قبل عام 1789.

في ألمانيا أحدث احتلال نابليون لهاته البلاد رد فعل شديد ضد السيطرة الأجنبية، وفي كنف هذا الاحتلال ألقي الفيلسوف الألماني فيخته تلك السلسلة من محاضراته المشهورة في مدرجات جامعة برلين خلال شتاء 1807 - 1808 تحت عنوان «حديث إلى الأمة الألمانية» التي تعتبر بداية ظهور الشعور القومي والدعوة إلى إقامة الدولة القومية الموحدة في هاته البلاد. ومع أن ألمانيا لم تتوحد بعد سياسيا ومع ذلك فقد ارتفعت أصوات المربين للمطالبة بإدراج التاريخ القومي في جميع المدارس الألمانية تحت أي كيان سياسي كان. وقد ذهب البعض إلى حد دعوة إلى عدم اسناد أية وظيفة هامة لمن «لا يتذوق تاريخ وطنه».

دخل التاريخ في المناهج التعليمية الرسمية في إنجلترا في المرحلة الثانوية منذ عام 1830، وحظي التاريخ القومي بحصة الأسد في مقررات مادة التاريخ وكان يغطي مختلف الفترات حتى اعتلاء الملكة فكتوريا عرش البلاد عند نهاية الثلاثينات من القرن.

وفي الامبراطورية النمساوية كان المستشار مترنيخ يراقب عن كثب محتوى مادة التاريخ في مدارس الامبراطورية بواسطة العيون التي بثها في كل مكان، لما لموضوع القومية من حساسية وخطورة بالنسبة للامبراطورية التي تضم في أكنافها عددا من القوميات. فمقررات مادة التاريخ كانت تتجنب التركيز على التاريخ القومي لتبرز دور أسرة الهابسبورق الامبراطورية ومكانتها في التاريخ.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة البلدان التي أولت للتاريخ عناية كبيرة فممنذ عام 1812 رسم تدريس التاريخ في المدارس الثانوية وفي عام 1820 ظهرت مبادرات في اتجاه ادخال مادة التاريخ في المدارس الابتدائية. لقد أصدرت حكومة ولاية ماسا شوستس في عام 1827 قرارا يقضي بتدريس تاريخ الولايات المتحدة في كل مدينة يبلغ عدد سكانها خمسمائة أسرة.

كانت مقررات مادة التاريخ في المرحلة الابتدائية تقتصر على تدريس تاريخ الولايات المتحدة، وفي المرحلة الثانوية يدرس التاريخ العام ودستور البلاد. فالمربون الأمريكيون يضيفون إلى المقاصد التقليدية في تدريس التاريخ غاية أخرى هو كون الناخب الأمريكي، في نظرهم، هو أيضا سياسي، وكل سياسي يحتاج إلى التاريخ لأنه يساعد على الاهتمام إلى الحكم الصائب ويوسع الأفق. لقد نصبت الولايات المتحدة منذ نهاية القرن الماضي، آلية بيداغوجية مهمتها تقييم مقررات المواد الاجتماعية في المدارس الأمريكية عن طريق تشكيل لجان عليا دورية (1) لاثراء هذه البرامج بالتعديل والتطوير وتحسين الأداء بغية مسايرتها لمتطلبات مصالح الدولة وتطلعاتها.

لقد خضعت مادة التاريخ لهذه الانشغالات، فعدلت مقرراتها عدة مرات منذ نهاية القرن الماضي، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى وفي الفترة ما بين الحربين وغداة الحرب العالمية الثانية.

نفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة لجميع مقررات مادة التاريخ وبالنسبة لكل البلدان الأوروبية. ففرنسا عدلت مقرراتها عدة مرات قبل سنة 1870 لتستقر برامج تدريس مادة التاريخ في خطوط محورية ثابتة على عهد الجمهورية

(1) Walberg J. HEBERT, Pluralisme et innovation dans l'enseignement.

L'exemple américain. Paris 1982, P. 127, 137

الثالثة حتى الحرب العالمية الثانية، حيث احتل التاريخ القومي مكانة مهيمنة في هذه البرامج حتى ان موضوعات التاريخ العام تبدو وكأنها تابعة للتاريخ الفرنسي الذي يهيمن عليها.

وقد اتبعت كل من روسيا والسويد وبلجيكا طريقة مغايرة حيث فصلت بين التاريخ القومي والتاريخ العام، فكانا يدرسان بكيفية متوازية جنباً إلى جنب.

لم يتم توسيع تدريس مادة التاريخ بدون معارضة، لقد ارتفعت بعض الأصوات لتعارض فكرة ادراج التاريخ في المناهج التعليمية، فالفيلسوف الانجليزي هربرت سبنسير، يرى ان المعلومات التي تتضمنها كتب التاريخ هي وقائع لا يربطها نظام وبالتالي فلا يمكن ان يستخرج منها قاعدة عامة، ومن ثمة فهي لا تؤثر في السلوك الذي هو في نظره الغاية من المعرفة (2)

هذا الرأي كان له ما يبرره عندما كان التاريخ مجرد تسجيل للوقائع معزولة بعضها عن بعض لا يحكمها في الظاهر نظام ولا تربطها علاقات تفاعلية فيما بينها. غير أن الدراسات التاريخية كشفت على هذه الجوانب الغير المرئية في علاقات الأحداث ببعضها البعض وهو التطور الذي ادى على مستوى التاريخ العام إلى ظهور الرؤيا القومية التي قوامها التطور والاستمرارية لمسار الأمة عبر القرون. فلم تعد الأحداث مجرد وقائع صماء معزولة بعضها عن بعض ومشتتة كما تصورها سبنسير، الذي لم يكن لראيه ولا للآراء غيره ممن قاسمه وجهة النظر هاته أي صدى أو تأثير، بل على العكس، لقد ازداد الانشغال بالتاريخ القومي والاشارة به إلى درجة الغلو وهذا بالنسبة لكل المجتمعات الأوروبية. حتى ان بعض علماء التاريخ انزعجوا امام هذه

الظاهرة انزعاجا شديدا. مخافة أن يؤدي هذا إلى تعمد تزيف حقائق التاريخ لحساب التاريخ الوطني. لقد كتب سينيوبو في عام 1898، وهو من المؤرخين الفرنسيين البارزين. منددا بهذا التوجه ومبرزا ما يجب أن يتوخى من وراء الدراسات التاريخية: «نحن لا نريد أن نستخدم التاريخ لدعم الوطنية والولاء كما هو الشأن في ألمانيا، لأننا نرى أن من غير المعقول أن يستنتج أشخاص، من نفس العلم نتائج مختلفة كل حسب هواه. ونرى أن قيمة كل علم هو أن يكون صحيحا صادقا. وهذا ما نطلبه من التاريخ لا أكثر ولا أقل» (1) يعبر سينيوبو بهذه النظرة عن موقف كون التاريخ علما مجردا، غير أن نظرتة هاته لا تعكس مقررات مادة التاريخ في المدارس الفرنسية على عهد الجمهورية الثالثة. فلو تأملها بروح نقدية لما وجد هناك فرقا يستحق التسجيل بينها وبين مقررات نفس المادة في المدارس الألمانية. ونشير بهذا الصدد إلى أن المؤرخين الفرنسيين والألمان دخلوا في هذه الفترة التي أعقبت الحرب السبعينية في جدال، كل فريق يتهم الآخر بتزيف الحقائق لحساب تاريخه القومي.

تعرضت مقررات تدريس مادة التاريخ في المدارس الابتدائية والثانوية لمراجعات وإعادة التقييم دورية في مختلف البلدان الأوروبية وفي الولايات المتحدة. فالمحيط الدولي العام والتطورات المسجلة في جميع المجالات واتساع معارف الإنسان بفضل الاكتشافات الهائلة التي تحققت في ميدان العلوم والتكنولوجيا وفي ميدان علوم الإنسان. كل هذه العوامل إلى جانب مساعي كل دولة من أجل إعداد ناشئتها أعدادا وطنية جيدا ليصبحوا عناصر فاعلة في مجتمعاتهم، كل هذه الانشغالات حاول المربون تجسيدها في البرامج التعليمية لأعداد مواطن الغد.

(1) CH. V. LANGLOIS et CH. SEIGNOBOS. Introduction aux études historiques.

وبهذا الصدد يجدر بنا التوقف عند حقيقة تبدو لنا
أساسية في إطار موضوع التعامل مع التاريخ منذ مستهل
القرن التاسع عشر وهي كون المجتمعات الأوروبية قد تمكنت
خلال هذا القرن من بناء النظرة التاريخية لماضيها الوطني.
وهو ما مكنها من تثمين إرثها التاريخي وتراثها الحضاري.
لقد وقفت في صياغة رؤية منسجمة متصلة لهذا الماضي
تتميز بالتطور والاستمرارية لمسيرة مجتمعاتها. لقد
أسهمت هذه الرؤية في فتح المجال نحو آفاق واسعة للتقدم
والإبداع في جميع الميادين. أن تكريس تصور منسجم لماضي
الامة من أجل توظيف تراكم خبرة أجيالها ليس بعكسب هين
ولا بالشيء القليل.

بعض مصاعب منهجة التاريخ المدرسي :

طرح تدريس مادة التاريخ للتلاميذ في المستويين
الابتدائي والثانوي عددا من المصاعب تعود جذورها إلى
سببين رئيسيين : أولهما سعة حقل المعرفة التاريخية
وتنوع جوانبها. والثاني هو قدرة المستقبل الذي هو الطفل
والمراهق، المحدودة لاستيعاب المادة في حجمها المطلوب.

لقد واجه المربون وأساتذة التاريخ المدرسي مشاكل
عويصة في مساعهم لتطويع مادة التاريخ لضوابط المقررات
والحجم الساعي الممنوح للمادة في إطار المناهج التعليمية.
لقد فرضت عملية الانتقاء نفسها على التاريخ المدرسي منذ
البداية، فالتاريخ لا يمكن أن يدرس من جميع جوانبه
وبجميع جزئياته وتفصيله وفي كل عصر، فهناك تاريخ
وطني، وتاريخ عالمي، وتاريخ سياسي وتاريخ اقتصادي
وتاريخ العقائد والديانات، وتاريخ التطور العلمي والتقني
وهكذا، فلا يمكن الاقتصار على جانب من الجوانب والاكتفاء
بذلك وحتى لو كان هذا ممكنا فإنه يتعذر الامام بجميع

تفاصيل جانب واحد من هذه الجوانب. يضاف إلى هذا كون المتلقين لا يتوفرون على قدرات استيعاب واحدة لاختلاف أعمارهم، إلى جانب كون الاكتفاء بتقديم المادة من زاوية واحدة تمثل نوعاً من المساس بالحقيقة التاريخية. فالمقررات القائمة على شؤون هذه المادة الواسعة من مربين وأساتذة وعلى مر الأجيال، والتي تتلخص في كيفية تبليغها في حجم ساعي ضيق لقدرة استيعابية محدودة، كما تمثل هذه المعاناة في نفس الوقت ملحمة مسار طويلة لا تزال في منتصف الطريق نحو غايتها والمتمثلة في تبليغ الحقيقة التاريخية بتجرد ونزاهة.

إن هذه الغاية لا تزال بعيدة بالنسبة للتاريخ المدرسي وهذا بالنسبة لكل البلدان سواء تلك التي أشرنا إليها كنماذج في سياق هذا العرض أو غيرها، فآخر دراسة ظهرت والتي عالجت جانباً من جوانب مقررات المواد الاجتماعية المطبقة حالياً في المنظومة التربوية الفرنسية على المستويين الابتدائي والثانوي، والتي تحمل عنوان : «صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية» (1) تؤكد هذه الوضعية في كون مقررات التاريخ المدرسي والكتب التي تغطيها لا تزال بعيدة عن إدراك الغاية المطلوبة في تبليغ الحقيقة التاريخية كاملة وبكل موضوعية.

بعض مصاعب التاريخ الوطني في المدرسة :

يواجه تدريس التاريخ الوطني في المنظومة التربوية صعوبات كثيرة بعضها صعبة التذليل لما تتطلبه من وقت وجهد مركز متواصل، والذي لم يحظ به لحد الآن. فبالإضافة إلى تلك الصعوبات ذات الطابع المشترك التي يواجهها تدريس مادة التاريخ في المناهج التعليمية تضاف إليها

(1) مارلين نصر، صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية عرض لأهم محتوى هذه الدراسة في : المستقبل العربي جانفي 1995 م ص 18 - 42

صعوبات خاصة به تميزها عن غيرها. ذلك أنه إلى جانب كونه ينتمي في إطاره العام إلى التاريخ العربي الاسلامي على الأقل بالنسبة لأهم فصوله وأكثرها حيوية واشعاعا يزيد عليه كونه يتصل بتاريخ الجزائر التي وقع عليها العبء الرئيسي في مواجهة محاولات التوسع الأوروبية على الضفة الجنوبية للحوض الغربي للمتوسط. مشكلة بذلك القلعة الامامية للدفاع عن حمى العروبة والاسلام في مواجهة القوة الأوروبية الناشئة الممثلة في دول غرب أوروبا وذلك على امتداد ثلاثة قرون. فالفاصل الزمني عن هذه الفترة يعتبر في الزمن التاريخي بالنسبة للمجتمعات كالأمس القريب في حياة الأفراد، وهذا يعني أن الذاكرة التاريخية للمجتمعات الغربية لا تزال تحمل في طياتها شحنات من الضغائن والنزوع إلى تصفية الحساب وهذا ما نلاحظه في أدبياتها التاريخية وبكل اللغات عندما تتناول شؤون هذه المنطقة. وحتى في حالة وجود كتاب يتنزهون عن هذه النزعة فهم ينساقون ورائها اضطرابا. فالسند الوثائقي الذي يعتمدون عليه يدفعهم في هذا الاتجاه دفعا حتى على غير ارادة منهم.

يزيد على هذين العاملين كون الجزائر تعرضت في وقت مبكر لعدوان استعماري ذي نزعة استيطانية، وهو أخطر عدوان يمكن أن تواجهه أمة من الأمم وأشدّه ضررا عليه. ففي الوقت الذي كانت فيه النظرة التاريخية للمجتمعات الأوروبية تبني وتشاد كان الشعب الجزائري يتعرض فيه لمحاولة الإبادة المعنوية (التاريخية والحضارية) والجسدية معا. لقد أخذت مدرسة التاريخ الاستعماري على عاتقها مهمة إعداد الأرضية الملائمة لمستوطني الجزائر، ولم يكن بوسعها القيام بعملية المحو الكامل لماضيها وإرثنا الحضاري فتناولته

بالتشويه والتخريف لتحقيق نفس الغاية. فليس في هذا الماضي كما أبرزته ما يدعو إلى الاعتزاز والفخر، بل كل ما فيه يدفع إلى الإشمئزاز والتقزز، خاصة إذا قورن بـماضي المستوطن المزخرف والمبهرج والذي يمكن للطفل الجزائري أن يتعرف عليه إذا ساعفه الحظ وظفر بمقعد في المدرسة.

لقد تولد عن هذا التناول لماضيًا صورة محرفة عن تاريخنا وهي الصورة التي فرضت نفسها بطريق أو بآخر وأثرت في مقررات التدريس مادة التاريخ في برامجنا التعليمية بالرغم من وجود موقف وطني من هذا الماضي تبنته الأجيال من الجزائريين منذ عام 1830، وكرسته الحركة الوطنية في أدبياتها ومواثيقها والتي آخرها بيان أول نوفمبر 1954. غير أن تأثير هذا الموقف كان جد ضعيف في مقرراتنا بالنسبة للعصرين القديم والوسيط ومنعدم تمامًا بالنسبة للفترة الحديثة من تاريخنا. فنحن لا نزال لحد الآن نعرف من أدبيات هذه المدرسة لتغطية مقررات مادة التاريخ إذ ليس هناك إنتاج وافر يمثل غزارة إنتاجها. ولقد نجم عن هذه الحالة أن التخصت بنى مفاهيم وآراء خاطئة عن تاريخنا، على غير إرادة منا. وظهرت اشكالات مفتعلة بخصوصه لم تكن لتظهر لو تم بناء النظرة التاريخية لماضيًا قبل أن تتناوله يد هذه المدرسة بالتشويه، مثل النظرة الصراعية والتناحرية في مسيرة مجتمعنا - كاعتبار الجزائر محطة لم تعرف في تاريخها سوى تداول الغزاة عليها. وقد استغل حتى اسمها لزرع بذور الشك في حقها في أن يكون لها ماض مثل كل الأمم كالقول بأن الجزائر لم تكن معروفة بهذا الاسم في القديم والعصر الوسيط. وغاب عن كتاب مدرسة التاريخ الاستعماري أن فرنسا نفسها لم تكن معروفة بهذا الاسم الذي تحمله اليوم ولكونها لم تجد أي حرج في أن تتسمى بإسم قبيلة جرمانية كانت قد

لحزنتها واحتلت أراضيها وأن ملوكها أنفسهم ينحدرون من أصل جرمانى، مادامت هذه الأحداث تشكل جزءاً من تاريخها - بدل نظرة التطور في ظل الاستمرارية التي شيدت على أساسها النظرة التاريخية للمجتمعات الأوروبية والمجتمعات الأخرى.

لقد أن الآوان للخروج من هذا المأزق الذي حشرتنا فيه مدرسة التاريخ الاستعماري، ومن تعاملنا مع مادة التاريخ بمنظور تقني أو شبه ذاك - وهي نظرة لم يسر عليها، على حد معرفتنا أي مجتمع من المجتمعات المعاصرة الكبرى، حتى تلك التي تستوحي نظرتها إلى التاريخ من موقف اجتماعي (المادية التاريخية) والتي بنت رؤيتها لماضيها على أساس حركة مجتمعاتها في قطاعاته العريضة عبر القرون - والبدأ في وضع الأسس الراسخة في صرح النظرة التاريخية لماضي هذا البلاد والتي تمثل الخطوة الأولى واللبنة الأساسية فيه، والعمل على تقديم مادة ثرية محوصلة لتراكم خبرة الأجيال، للناشئة اليوم مواطني الغد.

ونريد في الختام أن نشير في ملامح عامة إلى بعض الجوانب التي يجب، في نظرنا، أن تؤخذ بعين الاعتبار في أي مسعى لمنهجية التاريخ المدرسي في المنظومة التربوية.

ان النظام التربوي عندنا يتكون في خطوطه العريضة من ثلاث دوائر رئيسية : الابتدائي المتوسط والثانوي، في آخر كل دائرة من هذه الدوائر خاصة الأولى والثانية، هناك شريحة من الاطفال تغادر المدرسة لتتوجه نحو التكوين السريع للدخول في الحياة العملية. هناك ضرورة تربوية ووطنية في نفس الوقت تجعل كل دائرة ملزمة بأن توفر للتلميذ قدراً من الاطلاع والمعرفة لتاريخ وطنه منذ العصور القديمة وإلى اليوم. فالفكرة قد تبدو لأول وهلة جريئة

وغير عملية. كيف يمكن تقديم هذا القدر الهائل من المعلومات التاريخية للأطفال دون سن الثانية عشرة في الغالب في مدة قصيرة قد لا تزيد على ثلاث سنوات ؟

إذا أخذنا بعين الاعتبار تجارب الأمم وخيرتها بهذا الصدد فإنه يتبين أن المقصود بتدريس التاريخ في هذه المرحلة الأولى من التعليم ليس إعلام التلاميذ بالحقائق التاريخية المجردة وإنما الهدف منه تربية التلاميذ تربية وطنية في الأساس عن طريق دروس مستقاة من صميم ماضيهم عبر العصور والقرون والقيام في نفس الوقت بإطلاقات على التاريخ العالمي لتحسيسهم بموقع مجتمعهم ومكانته في هذا التاريخ. فلا يعني هذا بالضرورة أن لا ينتقى من وقائع التاريخ المدرسي في هذه المرحلة الأولى من التكوين سوى الأحداث الإيجابية المشرفة من هذا الماضي. فعلماء التربية عموماً وأخصائي المناهج خصوصاً يعرفون أكثر من غيرهم ما يجب أن يقدم للتلاميذ من المعلومات التاريخية والكيفية التي يجب أن تقدم في هذه السن المبكرة من أجل تحقيق الهدف المتوخى في بناء ذاكرة الطفل التاريخية والتي تمثل في الوقت نفسه الذاكرة الجماعية للأمة، لقد سبق أن أشرنا إلى أن عملية الانتقاء قد فرضت نفسها على التاريخ المدرسي منذ ظهوره وبالتالي فمسألة المقررات لا تخضع سوى لضابطي اثنين : وجوب تواصل المعلومات التاريخية مع بعضها البعض لتلافي حدوث فراغات في الذاكرة التاريخية للأطفال ووجوب ربط الأحداث بالزمن أي بالفترات التاريخية التي وقعت فيها. فكتب المقررات المدرسية الأوروبية تعطى لنا نماذج جد ناجعة في كيفية تقديم الأحداث وتلخيص فترات قد تغطي قروناً بكاملها في عدد قليل من الصفحات وبأسلوب مبسط للغاية.

بالنسبة لتاريخ الجزائر القديم، هناك عدد من الاشكالات المتعلقة آثارها مدرسة التاريخ الاستعماري من خلال معالجتها لهذه الفترة من تاريخ البلاد، يجب التخلص منها وتجاوزها. لأن هذا التاريخ كما كتب لحد الآن يطفى عليه طابع الرومنة كما هو الشأن بالنسبة لتاريخ الجزائر تحت الاحتلال الذي تسلط عليه طابع الفرنسية. فتاريخ الجزائر في العصور القديمة لا يزال مجهولا في كثير من جوانبه. فنحن لا نكاد نعرف شيئا عن وضع المجتمع الجزائري في هذه العصور، عقائده، ثقافته، بنيته الاجتماعية مؤسساته الخاصة، علاقات عناصره ببعضها البعض، علاقاته بجيرانه القريبين منه، عاداته وتقاليده في مختلف الميادين وغيرها من المسائل. فالديانة المسيحية كانت ديانة الاقلية مثل الديانة اليهودية تقريبا. فعشية الفتح الاسلامي كان المجتمع الجزائري لا يزال يدين في أغلبيته بالعقائد الوثنية. فهذه الموضوعات لم تحظ باهتمام مؤرخي مدرسة التاريخ الاستعماري لأنها لا تخدم اهدافها، في الوقت الذي أبرزت فيه الديانة المسيحية كأنها عقيدة أغلبية سكان الجزائر.

لقد انتقل المجتمع الجزائري إلى مرحلة أرقى، جد متطورة بوصول رسالة الاسلام إلى هذه الديار. فمنذ الفتح الاسلامي أصبحت علاقات تاريخ الجزائر بتاريخ صدر الاسلام والدولة العربية الاسلامية علاقة عضوية، فهي التي شكلت مقومات الشخصية الجزائرية كما هي عليه اليوم. فهذا خيار الأجداد جيلا بعد جيل لا يمكن إعادة النظر فيه ولا مراجعته. لقد أصدر التاريخ حكمه فيه ولا سبيل إلى تغييره. ومن هنا تبدو ضرورة وجوب تمكين الناشئة من الاعتراف من دروس هذا الماضي الزاخر بالعبر وبالمنجزات أيضا. لقد أبدع المجتمع الجزائري في ظل الحضارة العربية الاسلامية في جميع المجالات. ولم يكن الشأن كذلك قبل الفتح الاسلامي.

فمن حق أطفالنا أن يطلعوا ويعرفوا ما يمكن لهم استيعابه بحسب سنهم ودرجة نضجهم عن خبرة أجدادهم في ميادين نشاطاتهم المختلفة. فلا يجوز التردد والاضطراب أمام الإشكالات المفتعلة التي يثيرها بعض المستشرقين ومن كتب على نمطهم حول الفتح الإسلامي ومسار الحضارة العربية الإسلامية في هاته البلاد. ولنا من كتب التاريخ المدرسي الأوروبية نماذج ناجحة في معالجة وقائع مشابهة لوقائع الفتح الإسلامي وانتشار الإسلام في بلاد المغرب مثل الغزو الروماني لأراضي ما يعرف اليوم بغرب أوروبا وانتشار المسيحية في تلك الديار.

هناك مسألة تطرح دائما أمام واضعي مناهج التاريخ المدرسي وهي نسبة الحصص التي يجب أن يحظى بها كل عصر من عصور التاريخ في المنظومة التربوية. وتمثل هذه إشكالية جد معقدة من الصعب الحسم فيها بارتياح. ونلاحظ أن كثير من البلدان اعتمدت التركيز على التاريخ الوطني مع اطلالات على التاريخ العام بالنسبة لدائرة التكوين الأولى التي يمثلها التعليم الابتدائي - إلى وقت قريب كان الفرنسي العادي الذي لم يسعفه الحظ ليتابع دراسته بعد المرحلة الابتدائية، لماتصل إلى اسماعه كلمة التاريخ أو يتلفظ هو بها فلا يتبادر إلى ذهنه سوى تاريخ فرنسا لأنه لا يعرف تاريخا آخر غيره. (1) كما يتم التركيز أيضا على التاريخ السياسي على حساب الجوانب الأخرى لأنه أسهل للاستيعاب وأشوق للتلاميذ في هذه المرحلة المبكرة من عمرهم. كما يركز عادة في مرحلة التعليم الثانوي على التاريخ الحديث والمعاصر لأنه يشكل المفتاح الرئيسي والمدخل الذي لا بد منه لفهم عالم اليوم.

أريد أن أشير إلى نقطة أخيرة تبدو لي ضرورية لا يجوز إهمال ذكرها في هذا السياق والتي تتعلق بكيفية تعامل

(1) Marcel REINHARD, L'Enseignement de l'histoire, Paris, 1967 passim.

مقررات التاريخ المدرسي مع التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر. ليس هناك شك في كون هذه الفترة من تاريخ أوروبا هي مرحلة زاخرة بالتجارب المفيدة والمنجزات الهائلة في جميع الميادين. لكن الطريقة التي تبلغ هذه التجارب والمنجزات الى تلاميذتنا وإلى طلابنا أيضا - وهذا وضع عام ينطبق على مجموع الساحة العربية على الأقل وليس على الجزائر وحدها - أدت إلى بروز ذهنية مستلبة تعتقد أنه يكفي السير على النهج الذي سارت عليه المجتمعات الأوروبية للوصول إلى نفس المستوى من التطور والرقى المادي. ونعتقد أن الحصيلة التي انجزت في ظل هذه الذهنية في فترة تزيد عن مائة وخمسين سنة لا تدعو للارتياح ولا للتفاؤل. فكل المؤشرات القابلة للرصد الصادرة عن واقعنا اليوم وعلى عموم الساحة العربية الإسلامية، هي بالعكس تدفع إلى القلق وتشير بالحاح إلى أن هناك خلل عضوي في مسعانا للتشبه بأوروبا، يجب البحث عنه وعلاجه بكيفية ناجعة، ومن الضروري في اعتقادنا أن تعكس مادة التاريخ في المستوى الثانوي هذا الانشغال، كما يجب أن تبرز من جهة أخرى العوامل التي أدت بنا (كحضارة) إلى حالة التخلف التي نحن عليها اليوم والتي تعود جذورها إلى قرون طويلة مضت : لتمكين شباب الأمة وإطارات القد من تجنب مخاطر أحلام اليقظة التي هي حصيلة الذهنية المستلبة وتحسيسهم في نفس الوقت بنبل وعظمة المهمة التاريخية التي تنتظرهم.

(1) Marcel REINHARD, L'Enseignement de l'histoire. Paris, 1967 passim.

القسم الثالث

مفهوم القومية في الفكر الأوروبي في القرن 19

إن ظهور كلمة القومية في القاموس السياسي للقرن التاسع عشر، يسجل ميلاد مدلول جديد غامض وشديد التعقيد بسبب الابهام الذي يكتنف محتواه والمعنى الذي يؤديه. ذلك أن كلمة القومية هي من نوع تلك الكلمات الحضارية التي لا تستطيع الحروف المكوّنة لها تحديد المعنى الذي تريد التعبير عنه والمحتوى الذي تتضمنه.

لقد كان ميلاد هذه الكلمة في البداية متواضعا وحتى محتقرا، غير أنه بسبب الظروف العامة التي عاشتها القارة الأوروبية منذ الثورة الفرنسية سيتشعب مدلولها ويتسع كما يزداد تأثيرها لتصبح عنوانا للعصر بكامله، عصر القوميات.

شغل موضوع القومية NATIONALISME مكانا بارزا في اهتمامات رجال الفكر والسياسة في أوروبا القرن التاسع عشر، في نفس الوقت الذي كان فيه أحد عوامل التعبئة والتغيير نحو النمو والتطور لمجتمعات القارة انتقلت بفضلها إلى عهد جديد : العصر الصناعي والرأسمالية.

كان لفكرة القومية دورا بارزا في الأحداث السياسية التي عاشتها أوروبا خلال القرن كما كانت أحد الأسس التي ارتكزت عليها عملية إعادة رسم الخريطة السياسية للقارة وعنصرا بارزا في العلاقات الأوروبية وفي التوازن الأوروبي الجديد. وسنجد هذه الكلمة (القومية) التي أصبح لها وقعا معينا ومحفزا وراء ذلك الجهد الضخم الذي قامت به الدول الأوروبية لدخول عصر التصنيع من باب الواسع والدفع ببعض منها إلى مرحلة الامبريالية والاستعمار.

في سعيينا لتوضيح مدلول كلمة القومية NATIONALISME ومحتواها خلال القرن الماضي من خلال ما حملته لها عدد من المفكرين المعاصرين البارزين الذين تصدوا لدراسة الظاهرة، سنحاول التعرف أولاً، على تاريخ ظهور هذه التسمية وتتبع محتواها الذي بقى سائلاً وعائماً الدلالة حتى بداية هذا القرن، عندما تبلور في شكل اتجاه محدد المعالم، قابل للفرز والمعاينة المباشرة لما يحمله من رؤى متميزة حول : النظام السياسي والسياسة الاقتصادية والموقف الاجتماعي والفكري الذي يدعو إليه.

وستقدم عينات من الفكر القومي الأوروبي في مختلف المراحل التي قطعها مصطلح كلمة القومية عبر القرن التاسع عشر والتي يمكن تمييز بين ثلاث مراحل كبرى في تاريخ تطوره، ليتحدد محتواه النهائي في الاتجاه الأيديولوجي الذي أصبح يتميز به والتي يمكن تحديدها زمنياً بالتواريخ التالية مرحلة النشأة حتى عام 1815 والمرحلة الثانية حتى عام 1871 والمرحلة الثالثة التي تنتهي عند عام 1914 وسنحوصل موضوعنا في الختام باستعراض بعض محاور الاهتمام الرئيسية للفكر القومي الأوروبي والأسس المكونة لما يسمى بالأيديولوجية القومية.

ظهرت كلمة القومية لأول مرة في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر في مذكرات الامبراطور النمساوي جوزيف الثاني تحت عنوان : (Les disputes autrichiennes) (نقاشات نمساوية)، وكانت تطلق في البلاط، مع نغمة الاحتقار والازدراء، على تلك الشعوب الغير الألمانية التي تعيش في كنف الامبراطورية، غير أن مضمونها سرعان ما يرتقى عندما يستعملها الفيلسوف الألماني هيجل في العشرية الأخيرة من نفس القرن للتعبير عن مضمون آخر يهدف الى

إعادة الاعتبار للتراث الشعبي الألماني من شعر وملاحم
وتقاليد التي يرى أنها تعبر عن الضمير الجماعي للأمة.
VOLKSGEIST

إن الظروف السياسية المضطربة التي عاشتها ألمانيا
أثناء الحرب النابليونية ووطأة الاحتلال الذي تعرضت له
ولد لديها الاحساس بالمرارة. لقد حملت كلمة القومية
مضمون جديد VOLKSTUM لتصبح عنوانا لمشروع أحياء
قومي شامل. وسيكون هذا الهدف وراء مسعى كل المفكرين
القوميين الألمان بمختلف اتجاهاتهم حتى بداية القرن الحالي.

أما في فرنسا، فإن لفظة القومية NATIONALISME
ظهرت لأول مرة عند أواخر القرن الثامن عشر عندما
استعملها القسيس برويل BARRUEL في إحدى كتاباته
(1798) للتنديد بالتطرف الذي تتميز به الوطنية عند
اليعاقبة، بقوله: «إن القومية عندهم (اليعاقبة) حلت محل
الحب العام وهكذا أصبح احتقار الأجانب وخذاعهم والقبح
فيهم، وطنية عندهم» ولم يتطور استعمال هذه الكلمة في
اللغة الفرنسية في العشريات التالية وبقيت تحمل دائما
معنى الاستهجان والتنديد.

تجاهلت قواميس اللغة الفرنسية إيراد هذه الكلمة حتى
الربع الأخير من القرن التاسع عشر بالرغم من أن كلمة
NATIONALITE (الجنسية) كان قاموس الأكاديمية الفرنسية
قد أوردتها في طبعته السادسة عام 1836، للدلالة على حركة
التحرر لدى الشعوب المستعبدة خاصة في أوروبا. أما لفظة
(القومية) NATIONALISME فقد ظهرت لأول مرة في
قاموس لاروس وضمنها معنيين: الأول ويعني الوطنية
المتطرفة التي تسمى أيضا بالشوفينية وشرحها بكونها
تعني التعلق الأعمى والتفضيل لكل ما هو متصل بالأمة التي
ينتمي إليها الفرد، والمعنى الثاني بكونها تعني الوجود
المتميز للشعوب في إطار دولة مستقلة.

وعند أواخر القرن التاسع عشر أصبحت كلمة NATIONALISME تحمل ثلاث معاني مختلفة : فهي تعبر عن الوطنية المتطرفة المستهجنة من طرف قطاع واسع من الرأي العام، أو للتعبير عن الكفاح الذي تقوم به الشعوب المستعبدة للتحرر من ربقة السيطرة الأجنبية، أو كعنوان لتيار سياسي ذو توجه متميز وبرنامج سياسي ميداني والذي يحتل في الخريطة السياسية موقعا في اليمين أو أقصى اليمين.

أما انجلترا فإن كلمة القومية لم تتميز عن كلمة الوطنية وتستعملان للدلالة على شيء واحد، وهو حب الوطن والتحمس له، والتعلق بالدولة التي تمثل كيان مجسدا له، والاستعداد للتضحية من أجله ومن أجل مصالحه الحيوية. على أنه مع بداية القرن الحالي يسجل في هاته البلاد بداية التمايز بين كلمتي الوطنية والقومية لتصبح هذه الأخيرة عنوان لتيار سياسي قائم بذاته له أيديولوجيته الخاصة شأنه شأن البلدان الأوروبية الأخرى والتي تلتقي مع بعضها البعض في خصائص مشتركة أبرزها : الاستعلاء القومي، أي النرجسية القومية والروح العدوانية.

من أجل الاحاطة بالتطور التاريخي لكلمة القومية يجب الامام ولو في الخطوط العريضة بمسيرة هذه التسمية عبر حركة الانكار خلال القون التاسع عشر.

فكلمة القومية هي كما سبق أن أشرنا هي كلمة حضارية وهي بالتالي تشبه مؤسسة، ولكنها في الذهن، في خضوعها للتأثير والتأثر، لا يمكن الاحاطة بها بمعزل عن الظروف العامة التي ظهرت فيها وتحركت في وسطها.

عند معالجة موضوع القومية الحديثة يتخذ مؤرخوا حركة الأفكار وتاريخ الذهنيات من «أحاديث إلى الأمة الألمانية» للفيلسوف الألماني فيخته، نقطة البداية لميلاد هذا الشعور

الجديد الذي سيسمى بالروح القومية، في ألمانيا وفي أوروبا بوجه عام. ففيختره الذي كان قبل انهيار دولة بروسيا أمام جحافل نابليون، ذو نزعة عالمية انسانية. ذهل لما أصاب ألمانيا من الذل والمهانة على يد الجيوش الأجنبية. أحدثت هذه الصدمة انقلابا عميقا في نفسيته وأرائه السياسية، وعبر عن هذا الشعور الكئيب الذي سيطر عليه من جراء هذه الحالة وكذلك عن الأمل في المستقبل في سلسلة من المحاضرات (14 محاضرة) ألقاها في جامعة برلين خلال شتاء 1807 - 1808 تحت عنوان : «أحاديث إلى الأمة الألمانية» هذه الأحاديث تمثل من جهة ردا غير مباشر لأقوال فيلسوف ألماني آخر فيوم شليغل، الذي كان قد أكد قبل أربع سنوات بكون العالمية والكونية هما دعائم الأحياء الألماني الجديد لأنهما يعبران صادقا عن الروح الجرمانية الحقيقية. ومن جهة ثانية هي دعوة للنهضة والتقدم والازدهار ولن يتسنى ذلك في نظر فيختره ما لم تتوفر عددا من الشروط : «اننا منهزمون، أعلن متألما، ويتوقف علينا أن نقرر، بعد كل الآلام التي نحن عليها، هل يجب علينا أن نفقد حتى شرفنا... ان المعركة بالسلاح قد انتهت وها قد بدأنا معركة جديدة معركة المبادئ والأخلاق والصفات الحميدة». يجب على الأمة الألمانية أن تعود إلى نفسها وتنكب عن ذاتها وتطهر روحها من كل المؤثرات الأجنبية. فالجرمانية غير قابلة للذوبان في أي كيان آخر. «انني أتوجه للألمان لأقول لهم ان ما يميز الجرمانية بالذات هي كونها تمنعنا من الانصهار في أي شعب أجنبي ونتحلل في داخله فهي تعطينا قومية مستقلة عن أية أمة أخرى».

مدركا أهمية تأثير الثقافة الفرنسية في ألمانيا، خاصة في أوساط شرائحها الاجتماعية العليا ومنذ وقت طويل، فأكاديمية برلين اتخذت عند تأسيسها، من الفرنسية لغتها

الرسمية وعين لها سكرتيرا فرنسيا. ولقد منحت في سنة 1783 جائزة لأديب فرنسي، أنطوان ريفرول، لمقاله : «حول أسباب انتشار اللغة الفرنسية عالميا».

تصدى فيختره لهذه الظاهرة ليبين أن أفاق الثقافة الفرنسية التي تعبر عليها لغتها لا ترتقى عاليا اذهي تستطيع، في أحسن الحالات، أن تحسن الوصف للحياة كما هي وفي أفاقها المرئية فقط ولا تستطيع تجاوزها. وهي تعطى لنفسها وللإنسانية مستوى من الحضارة لا يمكن أن نتجاوزه بسبب النمط الذهني الذي تطبع به عقلية من يستعملها. وعلى العكس، فالألماني لا يعتقد بكون تاريخ البشرية يدور وفق قانون طبيعي غامض، في حلقة مفرغة، فهو لا ينتظر أبدا عودة الماضي». وفي نقده لتصور الفلسفة الفرنسية ومحدوديتها يؤكد أن سبب ذلك يعود إلى لغتها «أن فلسفة اللغة الفرنسية تمنع وجود فلسفة للفكر».

سنتين بعد هذه السلسلة من المحاضرات، أصدر فريدريك ياهن كتابا تحت عنوان : «القومية الألمانية» حمله مشروعا كاملا ومتكاملا للأحياء القومي الألماني، والذي في نظره لا يجوز البحث عنه خارج الثقافة والقيم والعادات والتقاليد الألمانية التي تمثل التعبير الحقيقي للروح الجرمانية. كما تضمن تصور الطرق والوسائل التي تحقق هذا البعث الجديد مركزا على تربية الشباب على الخصوص وتهذيبهم واعدادهم معنويا وجسميا، عن طريق التربية الرياضية لتحقيق المهمة التاريخية المنوطة على عاتقهم والمتمثلة في النهوض بالامة والصعود بها إلى مراتب الرقي والازدهار.

يمكننا عند هذا الحد من العرض أن نتساءل عن دور الفيلسوف الكبير هيجل في الفكر القومي، وقد عاش في نفس الفترة التي عاش فيها فيختره، وإن كان أصغر منه سنا، وواكب بزوغ الفكرة القومية في ألمانيا.

ان هيجل لم يكن من دعاة القومية ولا من المتحمسين لها فهو صاحب مذهب خاص ومدرسة متميزة (المثالية) في الفكر الفلسفي المعاصر، ومع ذلك فإن بعض آرائه أسهمت في بلورة عدد من المبادئ الأساسية لما يسمى بالثورة القومية مثل تقديس الدولة وسمو رسالتها، وانحاء العقل الفردي والمصالح الفردية أمام مصلحة الدولة، واعتبار الحرب ضرورة حياتية والاشادة بدور الرجل القائد أو الرجل الخارق للعادة. إن فكر هيجل فكر خصب وثري حدا وقد قرئ قراءات متعددة واستخدم في اتجاهات مختلفة وحتى متناقضة.

للحركة الرومانتيكية هي الأخرى دورا في بلورة الفكرة القومية في ألمانيا خلال المنتصف الأول من القرن التاسع عشر، وليست في الحقيقة مسؤولة عن ظهورها، كما كان شائعا بكون الرومانتيكية السياسية هي التي تمخضت عنها الأنظمة السياسية الشمولية التي استولت على الحكم في عدد من البلدان الأوروبية. ولفترة من الوقت، في المنتصف الأول من هذا القرن، مثل إيطاليا وألمانيا والتي دفعت بالعالم الى الاكتواء بنار حرب جديدة.

فهو كأي مذهب فكري آخر قدم مساهمات في اتجاه تحديد معالم الفكر القومي وبلورته ولكنها لم تنصده. وهي كمدرسة أدبية وليست ايدولوجية، بزغت تحت ظلال حركة الاستنارة كرد فعل ضد القواعد الكلاسيكية وضد العقلانية الجافة التي تميزت بها الاستنارة. ومن وجهة النظر الاجتماعية تمثل تعبيرا لرد فعل الشباب المثقف ضد القديم وضد النمطية المصطنعة السائدة في المجتمعات الأوروبية آنذاك والتعبير عن الحنين الى «النعيم» الذي كان عليه ذلك الرجل الطبيعي الأول.

لكن خيبة الأمل التي أحدثتها الثورة الفرنسية أدت الى زعزعة ذلك الاعتقاد في الطبيعة الخيرة للانسان وفي قدرته على تحقيق سعادته. وتحولت الرومانسية التي بدأت كاتجاه تقدمي الى قوة محافظة ورجعية في وجهها السياسي. لقد عرفها فريدريك هرتز أحد الباحثين الانجليز البارزين، في تاريخ الفكر القومي بكونها «مجرد نمط سيكولوجي يجمع بين السعي الانفعالي الى الحرية العاطفية وخبية الأمل في العقل الإنساني. وتستطيع هاته الذهنية التي أدارت ظهورها للعقل أن تعتنق أي برنامج سياسي لتنبيذه وترتد عنه بعد حين». ورغم هذه الذبذبة والتأرجح فإن الرومانتيكية قدمت مساهمات غير هينة في ابراز عدد من العناصر المكونة للقومية مثل الشخصية القومية والطابع القومي.

سار الفكر القومي الألماني بعد التخلص من السيطرة الفرنسية وسقوط نابليون في اتجاهين متكاملين، اتجاه فكري ثقافي واتجاه سياسي، فالأول سعى الى تعميق واستخلاص العناصر المكونة للأمة الألمانية وابراز مقومات شخصيتها القومية من خلال استقصاء مسيرتها عبر التاريخ. وقد أدى ذلك الى تطوير الدراسات التاريخية بصفة خاصة والدراسات الاجتماعية بوجه عام، واحتل المؤرخون الألمان مكان الصدارة في الجهد الرامي الى تحويل التاريخ من فن الى علم.

أما الاتجاه الثاني، فقد ركز جهوده على تجسيد الوحدة السياسية بين مختلف الكيانات الألمانية القائمة. لم يكن هناك في هذه الفترة اجماعا على الصيغة التي تتحقق في داخلها هذه الوحدة. هل تتم بواسطة اتحاد يجمع الكيانات القائمة في اطار فضفاض واسع أو وحدة تتجاوز هذه الكيانات وتلغيها؟ وفي هذه الحالة، ماهو الشكل الذي سيكون عليه النظام السياسي : هل هو تحرري ليبرالي أم

استبدادي سلطوي؟ لقد تشعبت حول هذه القضايا الآراء وتعددت الاتجاهات، كما تنوعت المواقف بخصوص من ستوكل إليه مهمة انجاز هذه الوحدة. هل النمسا أم بروسيا أم القوى الجماهيرية التحررية؟ انقسمت الحركة القومية حول هذه الخيارات الثلاثة مما شكل عقبة كئداء على طريق تحقيق الوحدة السياسية للبلاد. وفي الحقيقة فإن سبب تعثر المسعى الوحدوي في ألمانيا منذ عام 1815 يعود بالدرجة الأولى الى الخلافات الألمانية نفسها. فهناك كيانات سياسية محلية ذات وزن معتبر وهناك الخصوصيات الإقليمية والشعرات الجهوية التي لاتزال مضطربة. الى جانب الصراع الديني الغير المعلن ولكنه قائما بين البروتستانت والكاثوليك والتنافس الشديد بين النمسا وبروسيا للهيمنة على الشؤون الألمانية.

كل هذه العوامل لعبت دورا مثبطا لقيام الوحدة السياسية. وعندما قامت ثورة 1848 وأعلن برلمان فرانكفورت قيام الوحدة الألمانية تحركت كل القوى المناوئة لهذه المبادرة التحررية بمن فيها ملك بروسيا الذي رفض التاج الأمبراطوري الذي عرضه عليه البرلمان. وكانت النتيجة أن أعقرت المبادرة في بحر من الدم.

كانت ثورة 1848 من صنع قوى التحرر في ألمانيا وكان بين زعمائها عدد كبير من المثقفين: مؤرخين، محامين، كتاب مرموقين، صحفيين وغيرهم من الكفاءات في الميادين المختلفة وكان فشلها نكسة لقوى التحرر والديمقراطية وقد أعقبها موجة من اليأس والتشاؤم في امكانية تحقيق الوحدة مع الديمقراطية في يوم من الأيام. لقد غادر البلاد مئات الآف من الأشخاص للاستقرار في المهجر وخاصة في الولايات

المتحدة الأمريكية كما انسحب كثيرون من السياسة وقد تولد الاعتقاد بعد هذا الفشل، بكون الوحدة لن تحقق بدون حرب. انتشرت هاته النظرة التي وجدت قبولا لدى قطاعات واسعة في المجتمع الألماني حتى في أوساط تلك التي تتخوف من النزعة العسكرية.

أصبحت بروسيا لدى الوندويين الألمان تمثل الأمل المنشود لأنها الأداة الوحيدة في نظرهم، القادرة على تحقيق هذه الغاية، فالتمسوا أصبحت تجسد لديهم العقبة الرئيسية والحرب المطلوب خوض غمارها لن تكون سوى ضدها لابعادها نهائيا عن الشؤون الألمانية. وهناك حرب ثانية يجب خوضها ضد قوة غير ألمانية إذ بواسطتها فقط يمكن التغلب على النزعات المحلية التي لاتزال تعرقل سير الوحدة.

عدد من المفكرين والمؤرخين في مقدمتهم، حاولوا تعبئة الألمان حول فكرة كون بروسيا هي حاملة أمل ألمانيا لتحقيق مسعاها، وعلى رأسهم المؤرخ هنريخ تريتشكه.

في سنة 1864 كتب مقالا مشهورا تحت عنوان : (الدولة الفيدرالية والدولة الموحدة) دعا فيه الى تعبئة جهود الألمان تحت قيادة بروسيا من أجل تحقيق الوحدة. كما عالج فيه عددا من القضايا الأساسية المطروحة على المسار الوندوي وفي مقدمتها موضوع الشكل الذي ستكون عليه هذه الوحدة مركزية أم لا مركزية.

لقد انتقد بشدة فكرة للمركزية على اعتبار كونها أطارا غير مجدي وغير فعال مستند في تدعيم رأيه بالتجارب السابقة في التاريخ، وأخرها الكونفيدرالية الجرمانية التي انبثقت عن مؤتمر فيينا حين وصفها بكونها مجرد تحالف بين الأسر الحاكمة ضد حرية الشعب الألماني. كما ندد من جهة ثانية بالفكرة القائلة بكون الخصوصيات المحلية والنزعات

الاقليمية هي مفيدة للحرية والثقافة الالمانية، مؤكداً بكون الدولة الوحيدة هي وحدها القادرة على تحقيق التقدم والازدهار للأمة الالمانية.

ان تريتشكه الذي بدأ حياته كمفكر ملتزم بالخط التحرري تحول ليصبح من أشد المتحمسين لزعامة بروسيا برغم التحفظ الذي كانت لديه حول نزعة بسمارك الاستبدادية خاصة عندما أبطل العمل بالدستور. كما رفض منصباً مغرباً عرض عليه معلقاً على ذلك بقوله : « يبدو أن رجل الدولة هذا (يعني بسمارك) لا فكرة لديه عن وزن القوى المعنوية في العالم ».

كانت للآراء التي أبدتها تريتشكه في أعماله الأخيرة (محاضرات في السياسة) وخاصة في كتابه الضخم الذي يعتبر من أشهر أعماله (التاريخ الألماني) تأثيراً كبيراً في عقليات الشرائح الوسطى والعليا من المجتمع الألماني، وهي الآراء التي شكلت بذوراً للنزعة القومية العدوانية والتي سيتعاظم شأنها في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى.

فسياسة القوى والهيبة هي سياسة رشيدة وسليمة عندما تنتهجها بروسيا ولكنها مستهجنة إذا انتهجتها دول أخرى. كما أن القانون الدولي والأخلاق في السياسة والعدالة الاجتماعية وحقوق العمال ونشر الثقافة بين الجماهير هي مساوئ ومخاطر يجب تجنبها والاحتياط منها. وله آراء قاسية في الانجليز وفي مؤسساتهم التي يرى فيها نموذجاً مجسد للمكر والخبث والغدر والنفاق. كما هاجم اليهود لكن ليس على أساس عنصري وإنما لكي يتحولوا عن أخلاقهم التي يتميزون بها ويصبحون ألماناً « طيبين ».

الرابطة الجرمانية :

بعد انجاز الوحدة السياسية و اعلان قيام الامبراطورية
توجه الفكر القومي الالماني نحو تركيز دعائم دولة الوحدة
والعمل من أجل تحقيق الشطر الثاني من المهمة القومية
والمتمثل في تطوير ألمانيا والصعود بها إلى مكان مرموق
بين الأمم.

توزعت شرائح القوى القومية على مختلف المجالات
الحيوية في البلاد للعمل ميدانيا وعلى الطبيعة من أجل
تطويرها. لقد تم تأسيس الرأي العام وتعبئة جهوده عن
طريق تكوين هيئات وجمعيات متخصصة للعمل داخل كل
قطاع. مثل الجمعيات التاريخية والجغرافية، جمعية ألمانيا
الفتاة رابطة أصدقاء الأسطول، رابطة أصدقاء الجيش
الجمعية الاستعمارية وغيرها. هذه الهيئات المتحمسة
النشطة ضمت داخل صفوفها رجال الصناعة والمال والأعمال
وأصحاب المهن الحرة، ضباط في الجيش وفي البحرية
موظفون سامون في الدولة، علماء مفكرون ومواطنون
عاديون، لقد بلغ عدد المنخرطين فيها في منتصف
الثمانينات بضعة ملايين من الأعضاء. فالنجاح الذي حققته
ألمانيا بعد توحيدها بوقت قصير، في ميدان التصنيع حيث
تبوأت المكانة الثانية بين الدول الصناعية في تلك الفترة
وفي وقت قصير يعود الفضل فيه، بقدر كبير إلى هذا الجهد
التعبوي الذي انجز على الطبيعة وفي الميدان عن طريق هذه
الهيئات التي جذت نفسها للتعبئة القومية.

وفي عام 1891 تأسست الرابطة الجرمانية

La ligue

Pangermnaiste وهي ليست حزبا سياسيا بالمعنى المتعارف
عليه وإنما هي قوة ضغط تعمل في اتجاه الرأي العام
لتعبئته من أجل خدمة المصالح الألمانية في الداخل والخارج،

والضغط على الحكومة للتأثير على سياستها ودفعها في هذا الاتجاه أي اعتبار كون المصالح الألمانية هي قبل كل شيء وفوق كل شيء.

في هذه الفترة بالذات بدأت الامبراطورية الألمانية تتجه نحو التوسع والاستعمار. وترى الرابطة الجرمانية أن العقبة الكبيرة التي تواجه تطلعا ألمانيا في هذا المجال تتمثل في انجلترا وفرنسا أساسا، اللتان اقتسمتا الكرة الأرضية تقريبا. ولذلك تميزت أدبياتها بالعداء الشديد لهاتين الدولتين. فإلى جانب قيامها بتنشيط مختلف الهيئات التي أشرنا إلى بعض منها، كانت تقوم بإصدار وتوجيه عدد من الصحف والمجلات وينشر كراريس وكتيبات حول مختلف الموضوعات التي تندرج ضمن محاور اهتماماتها، وتنظيم المحاضرات والندوات، والقيام بنشاطات ثقافية واجتماعية وربطها بالأهداف التي تعمل على تحقيقها. فبفضل تنوع أساليب عملها وتعدد أوجه نشاطاتها، استطاعت أن تستقطب حولها شرائح هامة ومؤثرة في المجتمع الألماني وأصبحت تمثل نوعا من مركز للتخطيط والتوجه للنشاط القومي بجميع أشكاله لتضفي عليه شيئا فشيئا مسحة التوسعية العدوانية والتعصب العنصري.

يعتبر أرنست هاس أول من عمل على توجيه الرابطة هذه الوجهة عن طريق المحاضرات التي كان يلقيها في جامعة ليبزق ثم من خلال كتابه الذي يحمل عنوان «السياسة الألمانية» والذي دافع فيه عن حق ألمانيا في تكوين امبراطورية كبرى في أوروبا وما وراء البحار.

إن الصيغة النهائية التي انتهت إليها الفكر القومي الألماني عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى نجدها في الكتاب الذي أصدره هنريخ كالاس خليفة هاس على رأس الرابطة

في عام 1912 بمناسبة انعقاد مؤتمر الرابطة في مدينة
أرفورت تحت عنوان «لو كنت امبراطورا» وفيه أثار عدد
من المسائل التي تبرز بوضوح الاتجاه الذي أصبح عليه الفكر
القومي الألماني : فكر معادى للديمقراطية والعدالة
الاجتماعية وضد فكرة الاقتراع العام وحقوق الأقليات
القومية التي يجب خنقها وكنم أنفاسها وكذلك ضد اليهود
الذين يجب أن يعتبروا أجانِب وليسوا ألمان. يجب على
الدولة أن تبذل كل ما في وسعها لتقوية الجيش والأسطول
لأن الحرب ضرورة حيوية، أن أمن ألمانيا يحتم عليها سحق
فرنسا. وعلى هاته أن تتخلى على أجزاء أخرى من أراضيها
وتخليها من سكانها لاستيطان الألمان بها. ليس لبلجيكا ولا
لهولاند الحق في البقاء بل يجب دمجهما في ألمانيا فهما
كيانان مصطنعان ابتدعهما خيال انجلترا الماكر، أما النمسا
والمجر فهما في حاجة إلى ديكتاتورية ألمانية قوية لكبح جماع
السلاف والقوميات الأخرى التي تتربص بالجرمانيين
لتنقض عليهم في أول فرصة مواتية.

إن الصيغة العدوانية والتوسعية التي أعطتها الرابطة
الجرمانيّة للفكر القومي الألماني سيعزز بالنزعة العرقية
العنصرية على يد هوستون ستيوارت شمبيرلين الذي ركز
جهده الفكري لتأكيد تفوق الجنس الأري على ماعداء من
الأجناس الأخرى. فتشيرلين ليس رائد العنصرية العرقية
في الفكر الأوروبي المعاصر إذ سبقه في هذا المجال كل من
قوبينو الفرنسي وكارلايل الانجليزي، ولكنه تميز بالدفاع
عن الألمان بالرغم كونه من أصل انجليزي، فهو يعتبرهم
«الشعب المختار» لأنهم يمثلون خلاصة الجنس الأري الذي
أحرز كل العبقريات التي عرفتها الانسانية، فالروح الأرية
لا تتماشى مع الديمقراطية والتحررية اللتان هما من صنع
الرأسمالية اليهودية.

لقد وجدت هذه الأفكار العنصرية صدى لدى الجماهير الألمانية غداة الحرب العالمية الأولى بسبب الظروف الصعبة التي كانت عليها هاته البلاد وكانت إحدى الأسباب التي هيأت الأذهان ومهدت الطريق للنازية للصعود الى الحكم.

..

فتح الغزو الفرنسي والهيمنة النابليونية على شبه الجزيرة صفحة جديدة في تاريخ هاته البلاد بقضائه على عدد من الكيانات السياسية القزمية التي كانت موجودة وإقامة كيانات أكبر بدلها تمهيدا لتوحيد شبه الجزيرة. ولكن سقوط نابليون وانهيار مملكة نابولي التي كانت تحت حكم أحد قواده المقربين، مارا، أعاد الأوضاع في إيطاليا إلى ما كانت عليه قبل الغزو الفرنسي.

لكن البذور الجديدة التي زرعتها الثورة الفرنسية لم تسقط بل بدأت تختمر في اتجاه بعث الأمة الإيطالية وتحقيق وحدتها السياسية. تعتبر الفترة الممتدة بين 1830 - 1815 بداية لبزوغ الوعي القومي والفكرة القومية في شبه الجزيرة، الذي اتخذ مظهر بعث وأحياء للثقافة وأمجاد ماضي إيطاليا. كما اضطبع هذا الجهد بالروح التحررية والصراع ضد الاستبدادية وضد النعرات المحلية والجهوية.

تجسد هذان المظهران في حركة الأحياء هاته في كل من رابطة الفحامين، وهي جمعية سياسية ذات جذور ماسونية، اعتمدت العنف والارهاب كأسلوب للعمل لمواجهة الاستبداد الرجعي المتسلط على شبه الجزيرة. ولم يكن لها في هذا الوقت المبكر برنامج واضح المعالم يهدف إلى تحقيق الوحدة السياسية. وفي الحركة الرومنطيقية التي اتخذت من عملية الأحياء لماضي إيطاليا وسيلة للتربية السياسية للأمة ورفع مستوى الوعي لديها إلى مرحلة أرقى يتجاوز الروح المحلية والنعرات الإقليمية.

ان الاضطرابات والحركات العصيانية التي حدثت في ايطاليا عام 1830 والتي كانت صدى للثورة التي حدثت في فرنسا في هذه السنة أكثر من كونها تحرك فجرتة قوى محلية بناءا على معطيات داخلية موضوعية.

فالفشل الذي حاق بهذه الانتفاضة يمثل بداية للتحويل النوعي في الوعي السياسي على ساحة شبه الجزيرة وابتداءا من هذا التاريخ سيرتبط العمل في مواجهة القوى الاستبدادية المحلية المتحالفة مع القوى الرجعية الأوروبية المتمثلة في النمسا، بالنضال من أجل تحقيق الوحدة السياسية لاطاليا.

يعتبر مازيني أحد أعلام الفكر القومي الايطالي في القرن التاسع عشر ان لم يكن أبرزهم. ففي الوقت الذي كان ينظم، يشرف ويوجه عددا من الجمعيات التي كانت تنشط في الميدان، بعضها بوسائل العنف، كان يكتب، يجادل ويندد أيضا جاعلا هدفه تحرير ايطاليا من الحكم الأجنبي في بعض أجزائها وتوحيدها لتضطلع برسالة تحرير جميع الشعوب المظطهدة (الأوروبية) ولم شتات الجنس البشري في صورة اتحاد من الأمم الحرة تحت زعامة ايطاليا.

يضع مازيني العقيدة القومية في مرتبة الدين. فهو يعتبر أنه لا يمكن وجود مجتمع وتحقيق تقدم دون العقيدة الدينية والدين عنده ليس الكنيسة وإنما هو، تلك الصيغة التي تتوحد فيها الانسانية مع القومية. فالأمة في نظره هي تجسيد للوثام القائم بين الأفراد المتساويين والذين يعملون بالتعاون فيما بينهم مع الأمم الأخرى من أجل ترقية الجنس البشري. فالأمم تبعث وتحي بارادة الشعوب المؤمنة برسالة أخلاقية سامية تمتد جذورها في أعماق التاريخ والظروف الجغرافية وتقاليد المجتمعات. فالعناصر الأولى المكونة للأمة هي الوحدة السياسية التي تجمع كل الأفراد الذين يتكلمون لغة واحدة ولهم تقاليد واحدة ويعيشون تحت راية دولة واحدة.

كما ندد بالغلو القومي (الشوفينية)، واعتبر أن القومية الحقيقية هي تلك التي تعمل من أجل المساواة والتعاون المخلص بين جميع الأمم. فكل أمة عليها واجب مساعدة الأمم المضطهدة لنيل حريتها. فمازيني يؤمن برسالة إيطاليا الموحدة في تحقيق الوحدة المعنوية للجنس البشري كله ويريد لها أن تكون «روح العالم» ومركز دين الانسانية الجديد.

وللقيام بهذه الرسالة يجب أن تقوم في إيطاليا الموحدة دولة قوية لا من أجل التوسع والغزو واستعباد الشعوب الأخرى وإنما من أجل تحقيق رفاه الشعب بجميع شرائحه. فهو من أنصار الإصلاحات الاجتماعية العميقة دون أن تصل إلى المساواة التامة التي يراها غير ممكنة. كما يرفض فكرة الصراع الطبقي ويرفض اعتبار أن المادة وحدها هي الغاية من وراء سعي الإنسان. فالثورة الفرنسية فشلت لكونها اعتبرت أن مصالح الإنسان الانانية هي هدفها الأعلى «أما الثورة الإيطالية المقبلة فإنها ستعمل على تحقيق مثل أعلى من ذلك بكثير».

وحرية الشعب هي شيء مقدس في حدود اتفاقها مع الحريات الأساسية للإنسان. وفي نفس الوقت، يحذر من خطورة إرادة الشعب عندما تضلل وتحرف عن أهدافها.

وعندما تحققت الوحدة الإيطالية بالصورة التي تمت عليها رفض هذه الوحدة التي اعتبرها أسما على غير مسمى «أضحوكة إيطاليا» لأنها ليست النموذج الذي كان ينشده في قيام الوحدة تحت راية الجمهورية ولأنها ستكون عاجزة عن الاضطلاع برسالة إيطاليا العالمية. لم يكن لأفكار مازيني تأثيرا كبيرا في الفكر القومي الإيطالي بعد الحرب العالمية الأولى، فالفاشية الإيطالية استوحيت عقيدتها السياسية من جذور خارج شبه الجزيرة.

ان موضوع القومية لم يشغل حيزا كبيرا في اهتمامات الفكر الانجليزي خلال القرن التاسع عشر. فالظروف التاريخية التي مرت بها هاته البلاد لم تدفع بفكرة القومية إلى محل الصدارة على غرار ما حدث في البلدان الكبرى في القارة. وفي الحقيقة، فان الشخصية القومية الانجليزية وجدت تعبيراً لها منذ وقت مبكر في اطار حركة الاصلاح الديني من خلال الصراع الذي نشب بين الكنيسة الانجليزية والبابوية ثم في اطار الحرب ضد اسبانيا والتي انتهت نهاية سعيدة بالنسبة لها عندما تحطم الأسطول الاسباني الكبير (الارمادا) على شواطئها عند نهاية القرن السادس عشر.

منذ هذا التاريخ لم تشعر انجلترا بأي خطر يهدد وجودها القومي فحدودها الطبيعية التي تحيط بها البحار من كل جانب جعلتها في مأمن من الغزو وبمنجاة من كل تهديد خارجي ضدها. كما أنه ليس هناك انجليز يعيشون خارج الجزر البريطانية تحت سيطرة أجنبية وليس لديهم أقليات قومية أو دينية كبيرة تقلق وجودهم القومي. فلم يشعر المفكرون الانجليز بضرورة تأكيد شخصيتهم القومية ولا في توضيح موقفهم من حقوق الولاء المتصارعة (الولاء القومي أو الولاء المحلي) الذي لم يوجد عندهم ولا بالتأمل والتفكير في طابعهم القومي ورسالة انجلترا العالمية. فشخصيتهم المتميزة التي أفرزتها ظروفهم التاريخية ومحيطهم الجغرافي ومركزهم المرموق في العالم جعلت التفكير حول مثل هذه الموضوعات ليس له ما يبرره.

لقد كان هناك شبه اجماع لديهم بكونهم يتميزون بالروح التجريبية في التفكير على نقيض عقلانية الفرنسيين وميتافيزيقية الألمان. وأنهم ينفرون من المبادئ المجردة

ويتحلون بالروح العملية ويؤمنون بالحس السليم والحلول الوسطى. هذه السمات المتميزة للعقلية الانجليزية وجدت تعبيراً لها في فكر آدمون بيرك، أحد أعلام الفكر الانجليزي الذي عاصر الثورة الفرنسية. هلل بيرك في البداية لهذه الثورة ثم تحول ليصبح من ألد أعدائها. ففي كتابه «تأملات حول الثورة الفرنسية» الذي صدر سنة 1791 قام بتوجيه نقد شديد لها بالرغم من كونها لا تزال في بداية طريقها فلم تتحول بعد إلى حكم ارهاب في الداخل وحروب في الخارج.

يرى بيرك أن الأمة ليست مجرد مجموعة من البشر تعيش مع بعضها البعض وإنما هي شخصية تاريخية ذات بناء سياسي واجتماعي خاص بها يوجد بين أفرادها نوع من الرضى الضمني وتحكمها طبقة صغيرة مدربة على السياسة والخدمة العامة تتجسد فيها التقاليد القومية، وهي الأرستقراطية. فهاته الطبقة هي التي تملك في نظره كل الصفات اللازمة للزعامة والقيادة وهي الحاملة لأمانة الأمة بالنيابة عن الشعب وتمارسها تبعاً لما تراه صالحاً غير مقيدة بإرادة ناخبينها. فبيرك يعارض مبدأ التوسع في منح حق الاقتراع للطبقات العريضة من الشعب.

أثر فكر بيرك في القارة أكثر مما أثر في انجلترا نفسها. ولذلك استخدمته القوى المحافظة والاستبدادية لمواجهة المد التحرري، خاصة في المرحلة التي تلت مؤتمر فيينا، ويمكن تلخيص معالم الفكر القومي الانجليزي عند منتصف القرن التاسع عشر في التعريف الذي أعطاه ج.س. ميل للأمة بقوله: «يمكن أن نقول بأن قسماً من الجنس البشري يكون أمة إذا كان أفرادهم متحدتين فيما بينهم بواسطة عواطف مشتركة لا توجد بينهم وبين الآخرين. وشعور القومية هذا قد يكون مبعثرة عدة أسباب مختلفة فهو

أحيانا نتاج الاتحاد في العنصر والسلالة، ويسهم فيه المشاركة في اللغة والدين بنصيب كبير. كما أن الحدود الجغرافية سببا من هذه الأسباب. بيد أن أقواها جميعا هو الاتحاد في الماضي السياسي والاشتراك في تاريخ قومي وما يترتب عليه من ذكريات مشتركة. محن ومسرات وأحزان متصلة بنفس الأحداث في الماضي.»

غير أن توماس كارلايل سيضيف على الفكر القومي الانجليزي مسحة عنصرية بتفضيله الأجناس على بعضها البعض كتعجيده للجنس التيتوني وحطه من شأن السلت، كما أن أشادته بالبطل والرجل السوبرمان واحتقاره للبرلمانية والحرية ساعدت على إضعاف الروح الانسانية والديمقراطية ومهدت الطريق لقبول ديكتاتورية الرجال الأقوياء. لقد وظفت أفكاره خارج انجلترا لتدعيم أنظمة ديكتاتورية متسلطة.

خلال المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر توجه الفكر القومي الانجليزي نحو التوسع والامبريالية. وظهر ذلك واضحا في أفكار كل من جلاد ستون ودزرائيلي اللذين كانا في نفس الوقت رجال دولة ومن كبار المتحمسين لسياسة التوسع الاستعماري في انجلترا.

طور جوزيف تشمبرلين، عند أواخر القرن فكرة القومية الاستعمارية بدعوته لأن تتحول إلى قومية عضوية. ففي الخطاب الذي ألقاه في تورنتو بكندا عام 1897 عبر فيه عن اعتقاده «بأن وطنيتنا ستكون ناقصة إذا لم تشمل إلى جانب بريطانيا العظمى، بريطانيا التي فيما وراء البحار بأهمها الشباب القوية التي نشرت في كل أنحاء المعمورة معرفة اللغة الانجليزية والتعلق بالمثل الانجليزية للحرية والمساواة

ومن هذا المنطلق، فإنني أرفض أن أتكلم عن الولايات المتحدة وكأنها دولة أجنبية. نحن كلنا من جنس واحد ودم واحد ولا أستطيع التمييز بأي شكل كان بين مصالح الانجليزي الذي في انجلترا والكندي والأمريكي فنحن كلنا فروع من أسرة واحدة».

في ظل هذه النزعة الاستعمارية التي تميز بها الفكر القومي الانجليزي في اتجاهه العام عند نهاية القرن، ظهر توجه شوقيني عنصري محدود الانتشار في البداية ولكنه نمت وتعاظم شأنه بسبب التوترات التي شهدتها أوروبا مع بداية القرن الحالي، ليصبح عشية انفجار الحرب العالمية الأولى واحداً من القوى المؤثرة في الرأي العام الانجليزي.

**

سبق أن أشرنا في البداية بأن كلمة القومية NATIONALISME لم تظهر في فرنسا الا عند أواخر القرن الثامن عشر وأنها لم تنتشر ويشيع استعمالها الا بعد عام 1871 عندما أصبح عنوان لتيار داخل الفكر القومي الفرنسي العام. فاستعراضنا لمعالم هذا الأخير سوف لن يقتصر اذن على هذا التيار المحدود الذي ظهر متأخرا وانما سيشمل الفكر القومي العام الذي يحدد اطاره العناصر التالية : المحافظة على الاستقلال، وعلى السيادة الوطنية التامة وتأكيد عظمة الأمة المتمثلة في الدولة ورسالتها الحضارية «للإنسانية». ومن خلال هذا الاطار يتبين أن مشاغل الفكر القومي الفرنسي سوف تكون متميزة عن مشاغل الفكر القومي في البلدان الأخرى.

استكملت فرنسا وحدتها القومية منذ وقت طويل (في القرن السادس عشر)، ومن هذه الزاوية فهي تعتبر من أقدم الدول القومية في التاريخ الأوروبي وتمثل الثورة الفرنسية من زاوية الفكرة القومية مرحلة ميلاد الوعي

القومي ثم تأججه والشعور بكون الأمة الفرنسية تحمل رسالة إلى العالم والتي عبرت عنها الثورة من خلال شعاراتها الثلاثة « الحرية، المساواة، والائخاء ».

بعد الهزيمة التي منيت بها على اثر الحروب الامبراطورية وسقوط نابليون اتجه الفكر القومي إلى نوع من تقييم الذات من الداخل، البحث عن مقومات الأمة والشخصية القومية والطابع القومي للأمة الفرنسية وكيف تم تكوينها تاريخيا وغير ذلك من الموضوعات التي لها علاقة بما يسمى بالايديولوجية القومية. وعلى المستوى السياسي نجد أن هذا الفكر ارتبط بالتوجه التحرري ومحتواه يمثل نوعا من الاستمرار في الاتجاه الذي ابتدأه اليعاقبة أثناء الثورة.

عدد من المؤرخين الفرنسيين أنتجوا أعمالا في اتجاه التأكيد على أن الشخصية التاريخية للأمة الفرنسية قديمة جدا أي تشكلت منذ وقت طويل، كما أن خصوصيات الطابع القومي كانت من بين الموضوعات التي تطرق إليها هذا الفكر. فأوجستان تييري يرى أن الأمة الفرنسية تشكلت من عنصرين : العنصر الغالي الروماني المنهزم والعنصر الجرمانى (الفرنج) المنتصر. فالأول هو الذي يشكل الطبقة الثالثة في المجتمع الفرنسي والثاني طبقة النبلاء. وأن الهزات والصراعات الداخلية التي عاشتها فرنسا هي تعبيرا للتدافع القائم بين الجنسيتين المنتصر والمنهزم، والتي لاتزال آثاره باقية حتى اليوم. فتيري يريد أن يثار للطبقة الثالثة ضد النبلاء و أن يستبدل تاريخ الملوك والأسر الحاكمة بتاريخ الشعب.

أما المؤرخ ميشلي فقد اتخذ من إعادة احياء أمجاد فرنسا هدفا لجهوده. وكتابه : (تاريخ فرنسا) الذي صدر في عدد من

المجلدات بين سنوات 1833 - 1867 يمثل أشهر أعماله الذي أراد أن يكون حسب قوله عملا علميا ووطنيا في نفس الوقت. كما قام المؤرخون الفرنسيون بتتبع واستقصاء الجذور التاريخية للأمة وعالجوا موضوع الطابع القومي وخصوصيات الشخصية الفرنسية. لقد كتب تيري مشير الى احدى سمات هذه الشخصية والمتمثلة في النزوع الى الاثارة وكيف عبرت هاته عن نفسها منذ الحروب الايطالية في القرن السادس عشر، الى حرب الثلاثين عاما الى حروب لويس الرابع عشر وحروب الثورة والامبراطورية وسجل ملاحظا أن النزوع هذا قد يجد تعبيراً له في صراع الأفكار في بعض الأحيان ولكن غالباً ما يكون تعبيره النهائي في الحرب.

كما أكد قيزو وهو رجل دولة ومؤرخ في نفس الوقت، هذه الصفة في الشخصية الفرنسية مشيراً أنه بقدر ما تكره الأمم الأخرى الحرب بقدر ما تحبها فرنسا فعلاً : « أنه لمن الممتع حقاً أن نرى فرنسا وهي مضطرة الى رفض الحرب ولكنها تقبل ذلك بأسف فهي تخضع للسلام بنفس الشعور الذي يضطر فيه الانجليز للحرب. ان سياسة السلام تعتبرها سياسة معادية للوطنية ». لم يكن قيزو ويبالغ فيما كتب فوقائع التاريخ المعاصر أكدت مقولته هذه في العديد من المناسبات.

وعلى مستوى العمل السيناسي فإن الفكر القومي الفرنسي اتصف منذ البداية بالاتجاه الجمهوري التحرري الى درجة أنه يتعذر الفصل بينهما. ففي الفترة التي تعرف في تاريخ فرنسا بعهد عودة الملكية (1815 - 1830) كما في الفترة التالية على عهد مملكة جويلية (1830 - 1848) وحكم لوى فيليب أصبح يطلق على هذا التيار اسم التيار

اسم التيسار الوطني Le National ويحتل على الخريطة السياسية الفرنسية موقعا في اليسار وأقصى اليسار ممثلا نوعا من الاستمرار للاتجاه اليعقوبي ومستوحيا مبادئه من الثورة الفرنسية. ينشط في المعارضة ضد الاستبداد الملكي لاقامة نظام جمهوري نيابي. وعلى المستوى الخارجي يرفض معاهدة باريس والمعاهدات الأخرى التي تفرغت عنها وكذلك قرارات مؤتمر فيينا، ويطالب في نفس الوقت بإلحاق الضفة اليسرى من نهر الران بفرنسا كما يدعو الى حق القوميات في تقرير مصيرها وخاصة إيطاليا وبولونيا وعند الضرورة افتركاك هذا الحق بمساعدة الجيش الفرنسي «تحت الراية المثلثة المنتصرة».

هزت هزيمة فرنسا على يد ألمانيا في عام 1871 أعماق الضمير الفرنسي ودفعت بالفكر القومي الفرنسي نحو مراجعة الذات والقناعات المكتسبة حتى ذلك الوقت. لقد أضفت هذه الهزيمة مسحة خاصة على القومية الفرنسية بعد هذا التاريخ وأمدتها بموضوعات جديدة للتأمل والبحث كما زودتها بحماس جديد وبقوى معنوية جديدة. لقد تحول عدد من المفكرين الانسانيين الغير المتحيرين في الماضي، الى قوميين متعصبين للدفاع عن بلد أصبح جريحا وميتورا ومن أجل الثأر للكرامة المهانة. فظهر رأي جديد في مفهوم الأمة وحول مقوماتها وطابعها وشخصيتها المتميزة كما حظيت موضوعات : التأمل في أسباب الهزيمة ودوافعها وفي شروط النهوض واسترداد المكانة المفقودة، باهتمام كبير حيث شكلت هي الأخرى، محاور مركزية في الفكر القومي الفرنسي وفي اهتمامات الرأي العام كله الذي اشتغل بها بكيفية محمومة مدة تزيد عن عقد ونصف من السنين، لتأخذ منحى جديد بعد عام 1886 على اثر الأزمة التي اندلعت مع ألمانيا والتي اشتهرت باسم أزمة بولونجي.

يعتبر أرنست ريتان أحد الكتاب البارزين الذين تصدوا في السنوات الأولى التي تلت الهزيمة للعمل من أجل استعادة الثقة بالنفس عن طريق دراسة أسباب الهزيمة وخاصة منها أسبابها العميقة والشروط الواجب توفيرها لتمكين فرنسا من النهوض مرة أخرى من سقطتها لمتابعة سيرها واستعادة مكانتها المرموقة، في كتابه الذي عنوانه : (في الإصلاح الثقافي والمعنوي) الذي صدر سنة 1872. وبعد أربع سنوات من صدوره بدأ تين من جهته في نشر أجزاء من كتابه الضخم تحت عنوان : «أصول فرنسا الحديثة» ويرى تين أن مصدر مصائب بلاده يعود إلى تسلط الروح الكلاسيكية المطبوعة باليعقوبية (التطرف). ويرى سبيل من جهته أن كل الأحداث الكبرى التي وقعت في تاريخ فرنسا تعبر إما عن الرغبة في التسلط أو تغذيها الروح الثورية، وكلاهما يمثلان تنوعاً لعقلية واحدة وهي العقلية الرومانية التي أقحمتها الكنيسة في الروح القومية الفرنسية.

لقد حظيت الدراسات التاريخية بمكانة بارزة في اهتمامات الفكر القومي الفرنسي واتخذت من مواضيع الشخصية القومية والطابع القومي والرسالة الحضارية لفرنسا ومجدها العسكري وسمو خصالها القومية مادتها المحورية. لقد ظهرت خلال الفترة التي أعقبت الهزيمة عشرات الكتب في التاريخ الفرنسي العام مثل تاريخ لافيس LAVISSE وتاريخ بانفيل BAINVILLE وأشهر الكتب المدرسية المقررة في المدارس الابتدائية هي مجموعة لافيس LAVISSE التي ساهمت مساهمة كبيرة في بناء ذهنيات أجيال عديدة من الفرنسيين وحتى في المستعمرات : حول ماضي فرنسا الذي لا يضاهي ورسالتها الحضارية والإنسانية وصفات النبيل والشجاعة والكرم التي يتحلى بها

الفرنسيون والشدة والاستبسال عند الضرورة. ولا يستبعد أن يكون من بين الأسباب التي دفعت فرنسا لخوض حروب هي في غنى عنها يعود إلى سيطرة هذه الذهنية المصنوعة، على نظرتها لآخرين وخاصة للشعوب الغير الأوروبية.

إن إعادة تحديد مفهوم الأمة كان من متطلبات المرحلة التي تميزت بالهزيمة وفقدان أجزاء من الأراضي كانت فرنسية، ورفض الأمر الواقع الذي فرضته القوة باعتبار هذه الأجزاء غير فرنسية لأن سكانها يتكلمون اللغة الألمانية. إن إهمال أعمال أحد أعلام الفكر العنصري قوبينوا، بالرغم من كونه فرنسيا له ما يفسره في كون آرائه في العرقية والسلالات لا تخدم مصالح فرنسا كما تصدى المؤرخون الفرنسيون لدخول وجهة نظر المفكرين الألمان في اعتبار كون اللغة هي العامل الحاسم في تكوين القومية لأن هذا الرأي يتعارض ودعموتهم لاسترداد مقاطعتي الألزاس واللورين، التي يجب أن تعود إلى فرنسا حتى وإن اقتضى الأمر خوض الحرب من أجلها والتي تطلق عليها الأدبيات الفرنسية اسم الحرب الثائرة.

وأشهر جدال حول هذه المسألة هو ذلك الذي وقع بين مؤرخين يعتبران من كبار مؤرخي القرن التاسع عشر وهما مومسن الألماني وفوستيل د. كولانج الفرنسي. ففي رسالة موجهة للشعب الإيطالي أكد مومسن الطابع الألماني لكل من المقاطعتين المتنازعتين عليهما على اعتبار كونهما متحدتان في الأصل وفي اللغة والثقافة مع ألمانيا وهي الحجة التي تصدى دكولانج لدحضها : «تعتقدون أنكم برهنتم على كون الألزاس ألمانية لأن سكانها من أصل جرمانى ولغتهم هي الألمانية، وإنني لمتدهش أن مؤرخا مثلكم يتجاهل أن القومية لا يصنعها لا الجنس ولا اللغة... إن مبدأنا نحن هو أن أية مجموعة من السكان لا يمكن أن تحكم إلا بواسطة مؤسسات تحتارها هي ولا تندمج في أمة إلا برضاها وإرادتها الحرة » .

وفي محاضرة ألقاها ريتان في جامعة السوربون (مارس 1882) والتي أحدثت صدى واسعا في فرنسا وخارجها في ذلك الوقت تحت عنوان : « ماهي الأمة ؟ » وبعد تحليل وشرح للمسألة لخص الموضوع في شكل جواب على العنوان : « ان الأمة هي الروح، هي مبدأ وجداني ».

يمكن أن نميز في الفكر القومي الفرنسي عند أواخر القرن، ثلاث اتجاهات رئيسية : فكر قومي جمهوري ذو نزعة استعمارية، الذي تزعمه جول فيري وخلفائه ويطلق عليه عادة اسم الحزب الاستعماري، فكر قومي جمهوري ذو نزعة قارية ويرى في التوسيع الاستعماري تبديدا لجهد الأمة في الوقت الذي هي في حاجة إلى تعبئة كل مواردها وطاقاتها نحو الهدف الاسمي وهو استرداد المقاطعتين المفقودتين. واتجاه بدأ يتبلور منذ عام 1886 في الأزمة التي جعلت فرنسا وألمانيا، تقفان مرة أخرى وجها لوجه، على حافة الحرب والتي اشتهرت باسم أزمة بولونجي. فالجنرال بولنجي كان أثناء هذه الأزمة وزيرا للدفاع واتخذ موقفا متشددا فيها كاد أن يؤدي إلى حرب لو لا استقالته التي اعتبرت من طرف بعض القطاعات المحافظة في الرأي العام الفرنسي بمثابة هزيمة أخرى لحقت بفرنسا.

هذا التيار الأخير هو الذي سيستأثر بكلمة القومية ابتداء من هذا التاريخ. وقبل أن ينفرد بها نهائيا، مر بفترة انتقال كان يطلق عليه اسم « قومية القوميين » أو البولنجيين. ويقوده في البداية كل من الشاعر دير وليد والكاتب دريمون ويتخذ من مهاجمة الجمهورية ومؤسساتها هدفه الأساسي حتى أن المطالبة بالحرب الثأرية أصبحت تأتي في المرتبة الثانية من اهتماماته. فهو يعتبر أن ضعف فرنسا يعود إلى مؤسساتها الديمقراطية ويرى أن الجيش هو

ان عرض التطور التاريخي لفكرة القومية يكون ناقصا
 ما لم يستكمل باستعراض الموضوعات النظرية المكونة لهذا
 الفكر ولو في خطوطها العريضة على الأقل. يأتي في مقدمة
 هذه الموضوعات التعريفات المتعددة التي أعطيت للأمة
 والتي تلتقي كلها في عدد من العناصر المشتركة التي حولها
 اجماع وتختلف حول عناصر أخرى أو تعطى لبعض العناصر
 أولوية على الأخرى. ويلاحظ بهذا الصدد أن النظريات
 العرقية والداروينية الاجتماعية تمثل توجه أقلية في الفكر
 القومي العام. وتعريف الأمة الشائع هو الذي يركز على
 العناصر التي تميز أمة عن غيرها كاللغة والتاريخ المشترك
 والدين والاقليم القومي والمصالح الاقتصادية المشتركة
 والمثل العليا أو رسالة الأمة التاريخية.

الوعي القومي والشعور القومي وعلاقة هذا الوعي
 بالتكوين التاريخي للأمة يشغل هو الآخر مكانا بارزا في
 الفكر القومي الأوروبي. ويعني شعور جماعة ما بالروابط
 الخاصة المتميزة التي تجمع بين أفرادها وهو الشعور الذي
 يعتبره دعاة القومية بكونه نزوعا غريزيا لا يحتاج إلى
 تفسير. وعلاقة الوعي بالتكوين التاريخي للأمة وتبيين كون
 التعبير السياسي للوعي القومي الذي هو مظهر حديث
 لانتماء الجماعات لا يتناقض مع الوجود التاريخي للأمة
 الذي يضرب جذوره في أعماق الماضي وتعبير عنه التقاليد
 والمصالح والمثل العليا للأمة.

فالتقاليد وهي أنماط من السلوكات تمثل قيم الجماعة على
 اعتبار كونها تراث جماعي لها بقطع النظر عن فائدتها
 العملية وجزء من الماضي المبجل يزيد من تلاحم أفراد
 الجماعة ببعضهم البعض مما يزيدهم تضامنا وارتباطا.

أما المصالح المشتركة فهي تمثل رباط المجموعة في
 حاضرها كما تمثل أهدافها المستقبلية. ويندرج هذا

ان عرض التطور التاريخي لفكرة القومية يكون ناقصا
ما لم يستكمل باستعراض الموضوعات النظرية المكونة لهذا
الفكر ولو في خطوطها العريضة على الأقل. يأتي في مقدمة
هذه الموضوعات التعريفات المتعددة التي أعطيت للأمة
والتي تلتقي كلها في عدد من العناصر المشتركة التي حولها
اجماع وتختلف حول عناصر أخرى أو تعطى لبعض العناصر
أولوية على الأخرى. ويلاحظ بهذا الصدد أن النظريات
العرقية والداروينية الاجتماعية تمثل توجه أقلية في الفكر
القومي العام. وتعريف الأمة الشائع هو الذي يركز على
العناصر التي تميز أمة عن غيرها كاللغة والتاريخ المشترك
والدين والإقليم القومي والمصالح الاقتصادية المشتركة
والمثل العليا أو رسالة الأمة التاريخية.

الوعي القومي والشعور القومي وعلاقة هذا الوعي
بالتكوين التاريخي للأمة يشغل هو الآخر مكانا بارزا في
الفكر القومي الأوروبي. ويعني شعور جماعة ما بالروابط
الخاصة المتميزة التي تجمع بين أفرادها وهو الشعور الذي
يعتبره دعاة القومية بكونه نزوعا غريزيا لا يحتاج إلى
تفسير. وعلاقة الوعي بالتكوين التاريخي للأمة وتبيين كون
التعبير السياسي للوعي القومي الذي هو مظهر حديث
لانتحاء الجماعات لا يتناقض مع الوجود التاريخي للأمة
الذي يضرب جذوره في أعماق الماضي وتعبير عنه التقاليد
والمصالح والمثل العليا للأمة.

فالتقاليد وهي أنماط من السلوكات تمثل قيم الجماعة على
اعتبار كونها تراث جماعي لها بقطع النظر عن فائدتها
العملية وجزء من الماضي المبجل يزيد من تلاحم أفراد
الجماعة ببعضهم البعض مما يزيدهم تضامنا وارتباطا.

أما المصالح المشتركة فهي تمثل رباط المجموعة في
حاضرها كما تمثل أهدافها المستقبلية. ويندرج هذا

العنصر الأخير في محور ما يسمى في الفكر القومي بالتطلعات القومية.

وتختلف هاته التطلعات من أمة لأخرى حسب الظروف التاريخية التي هي عليها في حاضرها والمهام القومية التي تسعى الى تحقيقها. غير أن كل القوميات تشترك على الأقل في عنصر واحد من العناصر المكونة للتطلعات القومية مهما كان ظرفها التاريخي التي هي عليه وهو السعي الى تبوء مكانة عالية بين الأمم وتملك أسباب القوة التي تمنحها الهيبة والنفوذ. وهو عامل من السهل الانزلاق عليه ليهتول إلى الرغبة في السيطرة والقهر. والأمثلة على ذلك كثيرة في التاريخ المعاصر ولا زالت تحدث حتى اليوم. أما القومية التي لم تستكمل بعد وحدتها السياسية وتحررها فتطلعاتها تتركز في هاته المرحلة على : تحقيق الوحدة القومية التي تتضمن الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية بين جميع أفراد الأمة وكذلك تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية بينهم. والعمل على تأمين الاستقلال القومي الذي يتضمن التخلص من السيطرة الأجنبية وحماية أراضي الأمة وضمان مصالحها الحيوية، كما يندرج ضمن التطلعات القومية التأكيد على التمييز والتفرد عن الغير بصفات معينة. وتلعب اللغة القومية دورا بارزا في تحقيق هذا المسعى وكذلك الدين بالنسبة لبعض القوميات وان كان نادرا ما شكل الدين عنصر تمييز بين أمة وأخرى خاصة بالنسبة للديانات السماوية. ذلك أن الدين عالمي والقومية موقعية محددة فيما يعرف في مصطلح الفكر القومي بالاقليم القومي.

غاية التطلعات القومية هي تجسيد ما يطلق عليه اسم الشخصية القومية وقد أثار اطلاق كلمة الشخصية على الكيان القومي جدالا بين المفكرين. فتشبيه الكيان بالجسم

البشري أثار مخاوف وتحفظات خاصة في أوساط ذوي التوجه التحرري والديمقراطي الذين يخافون من تعميم التشبيه الذي يؤدي إلى التصور أن دور الأعضاء في الجسم القومي سيكون مشابها لدور الأعضاء في جسم الإنسان أي أدوات تنقاد وتوجه من الرأس، وترجمة هذا التصور سياسيا ينطوي على مخاطر كبيرة على الديمقراطية وعلى الحريات الأساسية للإنسان.

وفكرة الشخصية القومية يقطع النظر عن كون صورة التشبيه موفقة أم لا تمثل عاملا بعيد الأثر في بلورة الأيديولوجيات القومية كما تنطوي ضمنا على فكرة قبول التضحية بالشخصية الفردية والمصالح الفردية من أجل الشخصية القومية والمصلحة القومية.

اعتنى الفكر القومي كذلك ببلورة الرؤيا حول ما يسمى بالطابع القومي أي الصفات المميزة للأمة عن الأمم الأخرى في السلوك والمعاملات وطريقة التفكير والمفاهيم وغيرها. وقد أثار هذا التعبير بعض التحفظ لما قد يؤدي استعماله بكيفية مطلقة من التشويه للحقائق التاريخية من جهة ومن المخاطر على العلاقات السلمية بين الأمم من جهة أخرى. إذ أن كلمة الطابع القومي قد تؤدي إلى التصور أن الجماعات البشرية المشكلة داخل الأمم هي مجموعات منفصلة عن بعضها البعض فلا تأثير ولا تأثر فيما بينهما. لقد أدت هذه التخوفات إلى اقتراح البعض استبدال كلمة الطابع القومي (بالتقاليد القومية والبعض الآخر بالعقلية القومية).

تعتبر الأيديولوجية القومية بمثابة تنويع للجهد الفكري حول الموضوعات القومية التي استعرضنا نماذج منها، وتصور نموذجي (مثالي) لفكرة القومية في مرحلتها الحاضرة وتطلعاتها المستقبلية. وهي تتضمن رؤيا عن ماضي الأمة

وشخصيتها القومية وعن طابعها وتطلعاتها ومهامها
الحاضرة وأهدافها المستقبلية ومثلها العليا ورسالتها
التاريخية.

وفي الحقيقة يجب التأكيد على أن هناك أيديولوجيات
قومية وليس أيديولوجية نمطية واحدة تنطبق على جميع
الحركات القومية. فالعناصر التي سبقت الإشارة إليها هي
عناصر مشتركة نجدها في جميع الأيديولوجيات القومية.
غير أن هاته تتميز عن بعضها البعض وفقا للظروف
التاريخية التي عليها كل أمة : وضعها الداخلي ومحيطها
الجهوي والدولي وكذلك تتبعها للموقف الاجتماعي والفكري
للقوى السياسية التي صاغتها ولنوع الذهنية التي قامت
باستقراء تاريخ الأمة وفهم طبيعة احتياجاتها الحاضرة
وشروط ضمان رفاهها في المستقبل.

- بيبليوغرافيا مختصرة -

- محمد فؤاد شكري : - الصراع بين البورجوازية والاقطاع ج 1، القاهرة 1968.

- فريدريك هرتز : - القومية في التاريخ والسياسة مترجم، القاهرة 1968.

- ج. أ. هوبسون : - الامبريالية، مترجم، القاهرة، د. ت.

- ساطع الحجري : - محاضرات في نشوء الفكرة القومية، بيروت 1959.

LA GRANDE ENCYCLOPEDIE

- Dictionnaire de l'Académie Française

- LAROUSE, Le Grand Dictionnaire Universel

- PANGE J.D.E. L'Allemagne depuis la révolution Française 1789 - 1945

- BENAERTS P. L'unité Allemande 1806 - 1938 - Paris 1939

- BASCH Les Doctrines Politiques de Philosophes Classiques de l'Allemagne - Paris 1927

- ANDLER CH. Documents sur le Pangermanisme - Paris 1915

- Bourging, La Formation de l'Unité Italienne - Paris 1936

- Vayer, Psychologie des Peuples Europeens - Paris 1905

- DESJARDINS, Le patriotisme Française au 19ème siècle

- SIEGFRIED A. La France, Etude sur la Nationalité - Paris 1930

- GIRARDIN, Le Nationalisme Français 1871 - 1914 - Paris 1966

- DIGEON C. La Crise Allemande de la Pensée Française 1871 - 1914 - Paris 1959

المسائل الافريقية في السياسة الاوروبية

قبيل الحرب الكبرى *

اتفاق 4 نوفمبر (1911) الفرنسي الالماني حول

المغرب والكونغو *

ساد العلاقات الفرنسية الالمانية، حول المغرب، بعد مؤتمر الجزيرة، نوع من الهدوء. ولقد حاول الطرفان كبح جماح مطامحها بالفعل من أجل إيجاد صيغ للتعاون الاقتصادي بين البلدين في المملكة. وهي الجهود التي أسفرت عن تحديد مجالات للتعاون ووضع أسس له في عدد من القطاعات الاقتصادية في المغرب وفي الكونغو. لكن الاتفاقات المبدئية هاته بقيت حبرا على ورق. إذ أن الجانب الفرنسي تردد في النهاية وأحجم عن السير الى الأمام في طريق تنمية التعاون بين البلدين في هاته القطاعات عندما أدرك خطورة ذلك على مستقبل المشروعات الفرنسية في المملكة المغربية.

لقد صادف فشل سياسة التعاون هاته وصول النفوذ الفرنسي في هاته البلاد الى الحد الذي لا يفصله عن الحماية سوى بعض الخطوات. واعتقد الفرنسيون أنه بإمكانهم ادراك هذا الهدف بدون الاقصاد عنه، فقاموا بإرسال حملة عسكرية الى عاصمة المملكة، فاس. لكن الالمان أدركوا مغزى هذه المبادرة وهدفها ورفضوا محاولة وضعهم، مرة أخرى، أمام الأمر الواقع، فقرروا ارسال باخرة حربية الى ميناء أغادير.

لقد تعرضت العلاقات بين الدولتين، بسبب ذلك، لحالة من التوتر الشديد كادت تتحول الى أزمة أوروبية. لقد خيم جو التوتر المفعم بالأزمة على الدبلوماسية الأوروبية لينحصر

* نشرت هذه الدراسة في مجلة الدراسات التاريخية (الجزائرية) في العدين : 2 - 3 (1986 - 1987).

* توضيح المختصرات المستعملة في الدراسة : محفوظات الخارجية فرنسا / ألمانيا. المجموعة الجديدة مجلد (م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مع.

في النهاية في توتر في العلاقات بين فرنسا وألمانيا فقط. لقد عمدت الأطراف الأوروبية الأخرى الى بذل جهود متوالية ومتصلة من أجل تهدئة هذا التوتر ودفع الطرفين الى التفاهم. لقد دعمت هاته الجهود، الرغبة العميقة التي تحلى بها رجال الدولة، وخاصة أولئك الذين يحتلون مواقع القرار حيث ساعدهم من ناحية على مجابهة بعض قطاعات من الرأي العام، في كل من البلدين ذات النزعة المتطرفة، التي كانت تتحرك بصخب وضجيج للوصول بحالة التوتر هاته الى حالة أزمة قد تتحول الى حرب بين البلدين، ومن ناحية أخرى مكنهم من تطويق هذا التوتر ووضعها في حدوده الضيقة وبذلك تمكن الطرفان من الوصول الى التسوية التي كرسها اتفاق 4 نوفمبر 1911.

لقد عبأ الطرفان في هاته المباراة الدبلوماسية الحادة كل جهودهما وامكانياتهما السياسية والاقتصادية والاعلامية وحتى أساليب الحرب النفسية، من أجل الحصول على تنازلات معتبرة من فرنسا بالنسبة لألمانيا ومن أجل الظفر بالمغرب بأقل تعويض ممكن بالنسبة لفرنسا.

سنحاول تتبع مراحل هذه المباراة الدبلوماسية في مراحلها الثلاثة : مرحلة الغموض والتساؤل : أزمة أم تسوية ؟ ومرحلة التوتر التي تعرضت لها المفاوضات الجارية بين الدولتين، والمرحلة الثالثة والأخيرة وهي المرحلة التي تجسدت فيها جهود دبلوماسية البلدين في العمل حثيثا من أجل الوصول الى التسوية وتتويج هاته الجهود بتوقيع اتفاق 4 نوفمبر.

أزمة أم تصفية ؟

في اليوم الأول من شهر جويلية، قدم السفير الألماني في باريس، دي شوان، مذكرة إلى الحكومة الفرنسية توضح الدوافع التي جعلت الحكومة الألمانية تتخذ قرارا بإرسال باخرة إلى ميناء أغادير، وأن عددا من البيوتات التجارية الألمانية التي استقرت في جنوب المغرب وخاصة في أغادير ونواحيها، والتي أزعجها حالة القلق والغليان التي عليها القبائل في هذه المناطق والتي تسبب فيها، على ما يبدو، الأحداث الأخيرة التي جرت في مناطق أخرى من البلاد. إن هذه البيوتات توجهت إلى حكومة الامبراطورية لتطلب منها حماية أرواح أفرادها وممتلكاتهم. وبناء على هذا الطلب قررت الحكومة إرسال باخرة إلى ميناء أغادير لم يد العون ومساعدة رعاياها ومواليها (محميها) في حالة الضرورة، وكذلك من أجل حماية المصالح الألمانية الهامة الموجودة في هذه المناطق. وسوف تقوم الباخرة المكلفة بمهمة الحماية هاته بمغادرة ميناء أغادير بمجرد عودة الأمور في المغرب إلى حالتها السابقة» (1). وفي أثناء تقديمه لهذه المذكرة عبر السفير الألماني لوزير الخارجية الفرنسي، عن تحفظات حكومته بخصوص العمليات العسكرية الجارية في المغرب. كما حرص في نفس الوقت على التأكيد بكون ليس في نية حكومته مضايقة فرنسا وخلق الصعوبات في وجهها إنما هدفها من وراء المبادرة التي اتخذتها هو حماية مصالح رعاياها من جهة، وتهدئة الرأي العام في ألمانيا من جهة ثانية الذي هو جد قلق إزاء تطور الأوضاع في المملكة المغربية.

كما عبر السفير عن أمله في أن لا يكون للإجراء الذي اتخذته حكومته أي تأثير سلبي على العلاقات بين الدولتين. ورغبة منها في تحاشي ذلك فإن الحكومة الألمانية على استعداد للدخول في مفاوضات مع فرنسا لإيجاد تسوية مرضي الطرفين وتمكن من شطب هاته المسألة نهائيا من اهتمامات السياسة الدولية (2).

لقد رد وزير الخارجية الفرنسي على السفير بكونه متأسف أشد الأسف لقرار حكومته بالرغم من كونه هو الآخر مقتنع بضرورة التباحث حول الشؤون المغربية، لكن إرسال الباخرة الحربية الى أغادير سوف يغير من طبيعة هذه المباحثات وهدفها (3).

1 - حيرة في باريس

لقد فوجئت الحكومة الفرنسية الجديدة، التي تشكلت تحت رئاسة كايو يوم 27 جوان المنصرم بالمبادرة الألمانية. وإذا كان رد دي سلف على السفير الألماني هادئا ومتزنا، لكنه في قرارة نفسه يريد أن يرد على «التحدي» بتحد مماثل. لقد عرض موضوع المذكرة على رئيس الوزراء مباشرة بعد خروج السفير الألماني من مكتبه. وكان من رأيه أنه يجب على فرنسا أن تقوم من جهتها بإرسال باخرة حربية بعد الاتفاق مع انكلترا، اما الى أغادير، والأفضل أن توجه الى ميناء الجديدة (موقادور). ولقد رد كايو على هذا الاقتراح بأنه يجب دراسة الموضوع مع وزير البحرية قبل عرض الفكرة على مجلس الوزراء. لقد فوجئ كايو باقتراح وزير خارجيته واعتبره جريئا ومتهورا. وعندما عرضت الفكرة على وزير البحرية، دلكاسي، الذي كانت خبرته في الشؤون المغربية وفي السياسة الدولية بوجه عام، موضوع اعتبار، كان رأيه مناقضا للفكرة التي عرضها وزير

الخارجية : فارسل باخرة الى الجديدة يعكس موقفه ضعف من طرف فرنسا وارسالها الى أغادير يعني الدخول في نزاع مع ألمانيا.

فالمبادرة الألمانية هي في نظره عبارة عن دعوة جافة من طرف برلين الى الحوار والتفاوض. فالتفكير في الرد على هاته المبادرة الآن، هي مسألة سابقة لأوانها ولا يوجد ما يبررها الا اذا تقدمت ألمانيا بمقترحات لا يمكن قبولها (4).

لقد تبلور خلال هذا اللقاء موقفا ضمنيا مفاده ان على فرنسا أن لا تقوم بأي عمل يكون بمثابة الرد على القرار الألماني بل يجب أن تنتظر لمعرفة ما وراء هذا الاجراء، وحمل ألمانيا على كشف أوراق لعبتها (5).

يبدو أن دي سلف لم يكن مقتنعا بالموقف الذي تبلور في اللقاء الذي جمعه مع زميله رئيس الوزراء ووزير البحرية. لقد بعث في نفس اليوم ببرقية الى السفير الفرنسي بلندن، بول كامبون (6)، يطلعه فيها على محتوى المذكرة الألمانية ويستطلع رأيه في نفس الوقت حول الموقف الذي يتعين على فرنسا اتخاذه. وفي نفس البرقية أوعز دي سلف للسفير بجس نبض الانكليز بطريق غير مباشر لمعرفة ما اذا كان هؤلاء على استعداد لارسال باخرة حربية الى ميناء أغادير.

لقد رد كامبون بأنه يعتبر بأن المبادرة الألمانية أوجدت أمرا واقعا جعل فرنسا أمام اختيارين : اما التنفيذ بالاجراء الألماني والادعاء بكونه يشكل خرقا لمعاهدة الجزيرة «وهو شيء لا نجني من ورائه أية نتيجة، أو الاكتفاء بتسجيل تصريحات الحكومة الألمانية حول الموضوع مع ابداء دهشتنا بكوننا لم نتوقعها ولكونها لا يوجد ما يبررها» (7).

لم يعتبر دي سلف رد السفير كافيا كما أن جس النبض الذي قام به هذا الأخير حول مشروع المظاهرة البحرية

المشتركة لم يسفر عن نتيجة. فموقف الانكليز حول هذه الفكرة لا يزال غامضا، وهو ما جعل وزير الخارجية الفرنسي يطرح الموضوع مرة أخرى على الانكليز وبشكل مباشر. يبدو أن هاته الخطوة الجريئة التي قام بها دي سلف كانت بايعاز وتشجيع من طرف أوساط الحزب الراديكالي في البرلمان بزعامة كليمنصو. فمعاداة الالمان والتقرب من الانكليز هو موقف تقليدي لهذا الحزب وموقف زعيمه على الخصوص (8).

خلال لقاء جمع بين السفير الفرنسي وكاتب الخارجية الانكليزي السير ادوارد قري بناءا على طلب الأول في يوم 3 جويلية، استعرض الطرفان المظاهرة البحرية المشتركة. لقد أوضح قري في هذه المقابلة بأن المبادرة قد أوجدت وضعية تستحق الاهتمام وتستوجب اجتماع مجلس الوزراء لبحث الموقف على ضوء هذه التطورات الجديدة (9).

لقد جاء موقف مجلس الوزراء الانكليزي عكس ما كان يتوقعه بول كامبون (10) وعكس ما كان يأمله دي سلف، إذ أن الحكومة الانكليزية «ترى الآن أنه لا داعي لإرسال باخرة حربية الى أغادير والتي لا يسعها الا الظهور فقط ثم الاختفاء أما الباخرة الالمانية فهي مأكثة في عين المكان. وإذا تطورت الحالة، فإن الحكومة الانكليزية على استعداد لدراسة مسألة إرسال هذه الباخرة».

اتخذت الحكومة الانكليزية هذا الموقف قبل أن تصل التعليمات الجديدة للسفير الفرنسي من باريس، والتي فحواها كون فرنسا لا تنوي إرسال باخرة حربية الى ميناء أغادير الآن. وانها كخطوة أولى تريد أن تعرف نوايا ألمانيا والغاية التي تنشدها وراء مبادراتها (11).

لقد اندهش كايو لمبادرة وزير خارجيته، ومنذ الآن سوف يعتمد الى مراقبة تحركه ومتابعة مسألة العلاقات مع ألمانيا عن كثب الى أن تتم تسوية مسألة أغادير. كما أن الرأي العام في فرنسا كما أبرزته تعليقات الصحف على الاجراء الألماني وكما اتضح من خلال المناقشات التي جرت في كل من البرلمان ومجلس الشيوخ حول نفس الموضوع، كان لا يرى في القرار الألماني عملاً استفزازياً موجهاً ضد فرنسا يبرر تصعيد الأزمة بين الطرفين، بل اعتبره مجرد دعوة جافة وجهتها ألمانيا الى فرنسا من أجل استئناف الحوار والتفاوض لغرض تصفية المسألة المغربية بين البلدين (12) كما على الحكومة الى أن توجه جهودها في هذا الاتجاه للتعرف على نوايا ألمانيا الحقيقية وسبب امكانية التفاهم والتسوية بدون الأضرار بمصالح فرنسا وبمستقبلها في المغرب.

وإذا كانت ألمانيا قد امتنعت عن تقديم أي اقتراح مباشر لفرنسا حول تصورها لكيفية تصفية المشكلة المغربية بين الدولتين (13)، معلنة فقط، عن استعدادها لدراسة كل اقتراح تتقدم به باريس حول المسألة. ولكنها من ناحية أخرى عمدت الى جس نبض الفرنسيين بطريق غير مباشر بإطلاق عدد من المقترحات في الهواء مدركة وصولها بالتحديد إليهم. فعند تقديمه للمذكرة الألمانية بخصوص مبادرة أغادير للحكومة الانكليزية عقب وولف مترنيخ، سفير ألمانيا بلندن، يكون وجود القوات الفرنسية في عمق الأراضي المغربية واحتلال اسبانيا لبعض الاجزاء من المملكة، كل ذلك جعل من معاهدة الجزيرة مجرد حبر على ورق «مما يستلزم عقد اتفاق جديد، حول المغرب، بين كل من ألمانيا وفرنسا واسبانيا متمنيا أن تبارك الحكومة الانكليزية ذلك وتشجعه» (14). ونفس الرأي عبر عنه زمرمان، كاتب الدولة للخارجية الألماني بالنيابة، في لقاء له مع الكاتب

الأول للسفارة الروسية ببرلين، كما صرح المستشار بتمان هولفيق للسفير الإسباني في ألمانيا، بكونه يعتبر سيادة السلطان ووحدة أراضي مملكته في حكم المنتهية بسبب ما قامت به كل من فرنسا وألمانيا من إجراءات عسكرية في هاته البلاد. وأنه مستعد لسماع مقترحات الدولتين وقبول كل تسوية بهذا الشأن «شريطة ضمان مبدأ سياسة الباب المفتوح ضمانا مطلقا» (15).

قبل أن تتحدد فرنسا موقفها من الاقتراح الألماني المحتمل الذي يستهدف فتح حوار ثلاثي حول المغرب، طلبت من سفيرها في برلين، والذي كان في أجازة في العاصمة الفرنسية، أن يفيدها برأيه بهذا الخصوص، وبعد أن ندد بموقف ألمانيا واتهامها بالتواطؤ مع الألمان، أوضح جول كامبون أن أي اقتراح يستهدف فتح حوار ثلاثي حول المغرب لا يمكن قبوله، لأن قضية المغرب تم تسريتها دوليا بمقتضى عقد الجزيرة ومن غير المعقول أن تقوم مجموعة من الدول بالتفاوض فيما بينها بهدف مراجعة هذه المعاهدة إذ لا يحق لها ذلك. ففي رأي كامبون أنه يجب رفض هذا الاقتراح إذا تقدمت به لفرنسا بصفة رسمية، وقبول التفاوض الثنائي مع ألمانيا ليس حول المغرب وحده وإنما في إطار أوسع تندرج فيه قضية المغرب ضمن تسوية عامة لجميع المسائل - غير الأوروبية - المتعلقة بين الدولتين (16).

لقد تحدد هذا الموقف في الرسالة التي بعث بها كايو للسفير الفرنسي في برلين في إطار التعليمات التي زوده بها قبل عودته إلى مقر عمله. عزم الحكومة الفرنسية على إشراك كل من روسيا وانكلترا في أية مفاوضات تنحصر في إطار المغرب وحده وقبول فكرة التفاوض الثنائي في إطار واسع يستهدف «تذليل أكبر قدر ممكن من العقبات حول المسائل التي هي محل خلاف بيننا في مختلف مناطق الأرض» (17).

لقد تبين فيما بعد أن فكرة المباحثات الثلاثية كانت مجرد جس نبض وكرة اختبار أطلقها الألمان في الهواء لمعرفة ردود الفعل. أكد هذا الاعتقاد، الموقف الذي اتخذته دي شوان سفير ألمانيا في باريس في أول لقاء له مع دي سلف بعد مبادرة أغادير، عندما أكد له أنه يعتبر زيارته له هي امتداد للقاء الذي جمع بين كيدرلين وجول كامبون في كيسنجن في الشهر المنصرم. ورغم الجفاف الذي ظهر على دي سلف بإصراره على معرفة الدوافع التي جعلت ألمانيا تقوم بإرسال باخرة حربية إلى أغادير، فإن دي شوان حرص على تمكين المفاوضات من الانطلاق بطمأنينة الفرنسيين بكون ليس لحكومته أي تطلعات اقليمية في المغرب وبكونه يعتقد «بأن الكونغو يعطي مجالا للتفاوض من أجل التسوية» (18)، وسوف تتمكن هاه المفاوضات من الانطلاق عندما يلتقي كامبون بكاتب الدولة للخارجية الألماني كيدرلين في اليوم التالي، 9 جويلية.

لقد انتصرت وجهة نظر رئيس الحكومة على وزير خارجيته والتي تتلخص في التباحث أولا مع ألمانيا قبل التفكير في أي إجراء كرد فعل ضد مبادرتها. عكس دي سلف الذي بقي دائما متشبثا بفكرة تنظيم مظاهرة بحرية مشتركة مع انكلترا للرد على «التحدي» الألماني وما ينطوي عليه ذلك من المخاطر. ومن المفيد في هذا المجال استعراض موقف الدول الأوروبية الكبرى من القرار الألماني لمعرفة أي من الموقفين أسلم من زاوية المصالح الفرنسية

2 - موقف الدول الكبرى من حادثة أغادير

إن موقف انكلترا من المبادرة الألمانية يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للسياسة الأوروبية بصفة عامة وبالنسبة للدبلوماسية الفرنسية على وجه الخصوص (19).

المقتضى تصريح 8 أبريل 1904 فإن الدولتين إلتزما بدعم بعضهما البعض دبلوماسيا لمواجهة أية محاولة تهتهدف برفلة البلدين في مصر والمغرب. وخلال أزمة 1905 توطلدت العلاقات بين الطرفين الى درجة ان انكلترا عرضت على الفرنسيين عقد حلف عسكري بينهما، وهي الفكرة التي أبعدھا رئيس وزراء فرنسا في ذلك الوقت، روفيني، لاعتقاده بأن فرنسا هي التي ستدفع الثمن في أية حرب قد تنشب مع ألمانيا «فانكلترا ليس لها جيش»، وخلال السنوات التالية تدعم التقارب بين الدولتين، والذي في ظله تم توقيع اتفاق بين انكلترا وروسيا مكن الطرفين من تسوية خلافاتهما في كل من إيران وأفغانستان. وقد أدى ذلك الى ظهور على مسرح الدبلوماسية الأوروبية، تكتل اشتهر تحت اسم الوفاق الثلاثي عام 1907. غير أن التقارب الفرنسي الانكليزي لم يصل الى المستوى الذي يجعل فرنسا تعتقد أن الانكليز سوف يقفون الى جانبها مهما كانت الظروف. وعشية حادثة أغادير، كتب بول كامبيون من لندن ملفتا نظر وزارة الخارجية بأن أي تصور يعتقد «بكوننا نجد في انكلترا دعما غير الدعم الدبلوماسي هو تصور يتجاهل الحقيقة» (20).

عند استلام الانكليز للمذكرة الألمانية (21) أبدوا تحفظا كبيرا ازاء الأعدار التي ساققتها برلين لتبرير مبادرتها. لقد لاحظ نيكلسون، نائب كاتب الدولة للخارجية، على السفير الألماني أثناء استلامه لهذه المذكرة بكونه لا يعلم بوجود مصالح ذات أهمية لألمانية في جنوب المغرب وأن الاجراء الذي قامت به برلين يمثل في نظره خرقا لمعاهدة الجزيرة (22). وإذا كان الانكليز قد اتخذوا موقفا متحفظا ومتزنا من القرار الألماني ومن مقترح دي سلف بخصوص المظاهرة البحرية المشتركة فإنهم حرصوا من ناحية أخرى على طمأنة

أصدقائهم الفرنسيين بكونهم سيوفون بجميع تعهداتهم معهم. ففي رأيهم : أن المسألة يمكن أن تحل أما عن طريق العودة بالأمور في المغرب الى الوضع القائم السابق وهذا يستوجب انسحاب الباخرة الألمانية من أغادير من جهة وانسحاب القوات الفرنسية من فاس ومن المناطق الداخلية الأخرى في المملكة وانسحاب الاسبان كذلك من القصر والعرائش من جهة أخرى، وأما باتفاق جديد تكون انكلترا طرفا فيه ويكون اتفاقا من شأنه « أن يدعم المواقع الفرنسية في المملكة بالاتفاق مع ألمانيا مقابل منح هاته الأخيرة تعويضا سواء في المغرب أو في أية جهة أخرى » (23) .

لقد بينت تحركات الدبلوماسية الانكليزية بأن الحكومة البريطانية لا تستهدف دعم فرنسا دبلوماسيا في مواجهتها لألمانيا بقدر ما كانت ترغب بأن تكون طرفا في المفاوضات المقبلة لتصفية المسألة. ذلك ان هاته الدولة كانت قد منحت لفرنسا حرية الحركة في المملكة المغربية مقابل حصولها على نفس الحرية في مصر. وتحدد ذلك في تصريح 8 أفريل 1904 وبالأخص بمقتضى البنود السرية الملحقه به. فالمصالح الاقتصادية للطرفين في كلا البلدين مضمونة ومؤمنة وفقا للاتفاقاتهما الثنائية. فرغبة انكلترا في المشاركة في أية مفاوضات حول المغرب ليس له ما يبرره (25).

ومما يثير الاستغراب، أن الدبلوماسية الفرنسية لم تظهر انزعاجا من الموقف الانكليزي، فكل ما طلبه دي سلف، هو توضيحات بخصوص التعويضات التي ترى انكلترا بأنه يمكن منحها لألمانيا. وعندما استوضح بول كامبون رأي وزير الخارجية الانكليزي حول هاته المسألة اتضح له ان انكلترا لا تعارض مبدئيا فكرة منح « موطن قدم » لألمانيا في المملكة المغربية لفرض التجارة « على أن تتعهد هاته بعدم

اقامة أية تحصينات» (26). وعندما طرح السفير الألماني أمام دي سلف فكرة توجيه المفاوضات نحو الكونغو كتعويض لألمانيا عن المغرب، سارع هذا الأخير إلى إبلاغ الإنكليز نبأ هذا العرض مستفهما فيما إذا كان لهم اعتراض في توجيه المفاوضات مع ألمانيا في هذا الاتجاه. لقد كان دي سلف يشك في نوايا ألمانيا الحقيقية ويخشى أن يكون هذا العرض مجرد تضليل لكسب الوقت ومن أجل زرع الشك و «إحباط هاته المشاورة فإنني قررت أن لا أقوم بأي مسعى ولو كان محدودا في اتجاه ألمانيا بدون اتفاق مع إنكلترا» (27). وعندما طلب دي سلف من الإنكليز أن يقوموا بمسعى لدى الألمان لاستدعاء باخترتهم من أغادير، لم يرد هؤلاء على هذا الطلب. كما أهملوا فكرة القيام بمظاهرة بحرية مشتركة عند ميناء أغادير وهي الفكرة التي عاد وطرحها دي سلف للمرة الثانية على الإنكليز رغم موقف كايو ومجلس الوزراء من هاته المسألة. وهكذا فإننا نلاحظ أن انعدام التجربة في السياسة الدولية لدى وزير الخارجية الفرنسي، فتكوينه كان تكويننا إداريا بحتا، ومعاداته الشديدة لألمانيا جعلته يندفع وراء صداقة إنكلترا بأي ثمن حتى ولو أدى ذلك بأن تصبح الدبلوماسية الفرنسية مجرد عربة تجرها الخيول الإنكليزية. وهذا الموقف أجبر رئيس الوزراء على أن يقحم بنفسه - كما حدث في أزمة 1905 - في الشؤون السياسية الخارجية للإشراف عليها وتوجيهها.

لقد أبدت الدبلوماسية الفرنسية حرصا شديدا من أجل الظهور أمام الألمان في موقف القوي المدعم والمستنود بكل من صديقتها إنكلترا وحليفها روسيا. لقد بذلت محاولات عدة مع هاتين الدولتين قبل بدء المحادثات مع الألمان وأثنائها، لتثبيت هاته الصورة وترسيخها عندهم. ويبدو أن الفرنسيين قد نجحوا في إيهام عدد من المسؤولين الألمان

بذلك (28) . وإذا كنا رأينا أن الانكليز قد عمدوا للاستفادة من حادثة أغادير لخدمة مصالحهم بالدرجة الأولى، فإن الروس أظهروا منذ البداية نوعاً من الفتور وعدم الرغبة في الاقحام بأنفسهم اقحاماً مباشراً في المسألة. وعندما استلموا الذكرى الألمانية، اكتفوا بتسجيل ما ورد فيها ولم يعلقوا على المبادرة لا بالتحفظ ولا بالقبول. لقد كان الروس يتعتقدون أنه بالإمكان تجنب الصدام مع ألمانيا إذا ما ظهرت فرنسا تفهماً واستعداداً لترضيتها من زاوية مصالحها الاقتصادية. وخلال لقاء طويل جمع بين السفير الفرنسي في العاصمة الروسية ووكيل وزارة الخارجية نيراطوف، استخلص السفير من هذا اللقاء يكون الدبلوماسي الروسي يصر على حصر المبادرة الألمانية في إطارها المقربي ويرفض أن يرى لها علاقة بالسياسة العامة لألمانيا ولا بسياساتها الأوروبية. ويعتقد أنه إذا ما قدمت لألمانيا توضيحات بخصوص أهداف التحرك العسكري الفرنسي في شمال المملكة وحدود هذه التحركات من الناحية الزمنية والسياسية، فإن ألمانيا ربما تقتنع وتقوم بسحب باخرتها من أغادير (29) . وعندما سأل السفير الفرنسي عما سوف يكون موقف فرنسا، في رأيه، إذا ما قامت ألمانيا بإنزال قوات واحتلال أغادير أبدى وكيل الخارجية تردداً شديداً، لادراكه المغزى الذي يهدف إليه السفير من وراء هذا السؤال، وليرد في النهاية بكونه في وسع فرنسا احتلال موانئ أخرى التي قد تكون ألمانيا تريد وضع يدها عليها. وعندما قام الروس، تحت إلحاح فرنسا الشديد، بمسعى لدى الألمان لمعرفة الدوافع التي جعلتهم يتخذون هذا القرار، اكتفى الدبلوماسيون الروس بتسجيل التوضيحات التي قدمت لهم بدون التعليق عليها (30) . هذا الدعم الروسي الفاتر للدبلوماسية الفرنسية لاحظته الألمان ووصل صدى

ذلك الى الفرنسيين مما جعلهم يلحون على حليفهم بضرورة تأكيد صورة التفاهم الكامل فيما بينهما حول المسألة المغربية وترسيخ ذلك في أذهان الالمان (31) .

بالنسبة للدول الكبرى الأخرى المعنية بالشؤون المغربية بمقتضى معاهدة الجزيرة، فإن الدبلوماسية الفرنسية لم تكن تأمل أن تجد لديها أكثر من موقف الحياد بالنسبة للنمسا والحياد «المتفهم» بالنسبة لكل من ايطاليا واسبانيا. فالنمساويين أظهروا منذ البداية حرصا شديدا من أجل المحافظة على كل الامتيازات الاقتصادية التي منحتها لهم معاهدة الجزيرة ويرغبون في أن يحصلوا على نسبة من المشاركة في الشركات الدولية العاملة في المغرب أعلى مما حصلوا عليه في الماضي. وتبدو فيينا وكأنها ليست على استعداد للوقوف الى جانب حليفها ألمانيا اذا ما تطورت حادثة أغادير الى مستوى الأزمة كما عبر عن ذلك المستشار ايرنثال : « ليس عندي أي سبب يدفعني الى اقلق فرنسا في المغرب والدخول بذلك في اللعبة الألمانية، مما يجعلني في تناقض مع نفسي حين سبق لي أن سجلت برضا واريتاح تصريحات الحكومة الفرنسية بخصوص عملياتها العسكرية في فاس. ولم يحدث هناك جديد يحملني على تغيير هذا الموقف. واذا طرأت وضعية جديدة فألمانيا هي السبب، ولا يجب أن أثير الدهشة اذا ما عبرت في القضية عن استقلالية تساوي تلك التي عبرت عنها ألمانيا بخصوص القضية الفارسية عندما تفاوضت حولها مع روسيا، وعلى غير علم مني، في بوتسدام » (32) .

عندما قام السفير الألماني بروما بتسليم المذكرة المتعلقة بأغادير فإنه لم يطلب من هاته الدولة الحليفة أية مساعدة

لفرض دعم الموقف الألماني في مواجهة فرنسا. ذلك أن برلين لم تنس موقف إيطاليا المانع إزاءها قبل واثناء أعمال مؤتمر الجزيرة فلا تريد إراقة ماء وجهها مرة أخرى بدون فائدة. فالحكومة الإيطالية لها إلتزامات خاصة إزاء فرنسا حول المغرب منذ عام 1902 ، عندما تخلت نهائيا عن أي تطلع إلى هاته البلاد بمقتضى الاتفاق الذي أمضاه الطرفان في شهر نوفمبر من هاته السنة (33) . وبقاء هاته الإلتزامات سرا مكتوما بين الطرفين كان مصدر إزعاج شديد للدبلوماسية الإيطالية أثناء أزمة عام 1905 وخلال أعمال مؤتمر الجزيرة وبعد حادثة أغادير - لقد كان رد الفعل الأول للإيطاليين هو أخطار الألمان بطبيعة إلتزامهم مع فرنسا بخصوص المغرب لكن ذلك يستلزم موافقة فرنسا، الطرف الآخر، على ذلك. لذلك فقد كلف السفير الإيطالي بباريس بالسعي من أجل الحصول على هاته الموافقة التي تمكن من وضع سياسة إيطاليا «في الماضي وفي المستقبل على طريق الوضوح والاستقامة» (34) لكن موقف الحكومة الفرنسية المعارض للفكرة أجبر الدبلوماسية الإيطالية إلى متابعة تطورات المسألة بقلق وانشغال.

بالنسبة لاسبانيا، فإن هاته الدولة بدأت تعمل لحسابها الخاص، في منطقة نفوذها مباشرة عندما تحرك الفرتسيون لاحتلال فاس. فقيام الألمان بإرسال باخرة حربية إلى أغادير لم يكن من شأنه أن يزعجهم بطبيعة الحال، إذ رأوا في هاته المبادرة ما يدعم ضممتيا موقفهم في مواجهة الفرنسيين. وعلى عكس تقديرات جول كامبون الذي اعتقد بوجود تفاهم مسبق بين الألمان والاسبان للنيل من المواقع الفرنسية في المغرب : «ان تحرك الألمان في المملكة يبرر ما كنا نفكر فيه دائما بأن اسبانيا تملك مفاتيح المغرب لتعطيتها في يوم من الأيام للآخرين عندما تتنازع معنا» (35) ، فإن الدبلوماسية الاسبانية حاولت الاستفادة فقط، من الوضعية الجديدة التي

أصبحت عليها المسألة المغربية، لقد رحبت بالفكرة التي أطلقها الألمان حول أمكانية تسوية القضية عن طريق التفاوض بين «الدول الثلاث المعنية»، ولكن عندما انطلقت المحادثات بين فرنسا وألمانيا واتفقت الدولتان على إبعاد الأسباب عن هاته المحادثات، بدوى أن موضوعها يهم فقط العلاقات بين الدولتين، لم يكن هذا الموقف بطبيعة الحال ليرضي أسبانيا (36) -

3 - ماهو هدف الألمان من وراء مبادرة أغادير ؟

إن التساؤل عما هو هدف الألمان من وراء تحركهم في أغادير كان قد استحوذ على اهتمام الدبلوماسية الأوروبية وفي مقدمتها الدبلوماسية الفرنسية. وقيل استعراض اتصالات الدولتين في محاولة منها لتصفية المشكلة، فمن المفيد أن نلقي نظرة سريعة إلى الوراء في محاولة استشفاف ملامح الموقف الألماني والنوايا الكامنة من وراء تحركهم في أغادير -

إن هاته المبادرة كانت بالنسبة للدبلوماسية الألمانية عبارة عن تنبيه موجه لفرنسا لأشعارها بكون اعتراض الألمان على ابتلاع المغرب من طرفها بدون مقابل لا يزال قائما، وأنه حان الوقت، بعد العديد من الإجراءات والتحركات التي قامت بها فرنسا في هاته البلاد، لأن تدرك أن لكل انتظار حدودا. فألمانيا لم تعد تطمح في الحصول على موطن قدم في المغرب بل ربما لم تكن قد فكرت جديا فيه في أي وقت من الأوقات، إذ منذ أواخر عام 1905 كانت ألمانيا قد أظهرت استعداد لقبول فكرة التعويض، خارج المملكة المغربية، إذا ما قدمت لها عروض جديدة في الموضوع (37) - وعندما اقترح كاتب الدولة للخارجية الألماني، كيدرلين، على الامبراطور فكرة إرسال باخرة حربية إلى أغادير لم يكن

الهدف من ذلك قيام الالمان باحتلال هاته المدينة وانما كانوا يريدون اجبار فرنسا على التباحث وتقديم تعويضات مرضية لهم مقابل تخليهم عن المغرب. وبطبيعة الحال، فإن الالمان لم يعبروا عن نواياهم صراحة في المذكرة التي سلموها للدول الموقعة على معاهدة الجزيرة بل لفوا حولها الغموض عن قصد لهدف عملي منشود. وهذا الهدف الغامض لم يضلل الفرنسيين والأطراف الأخرى فحسب، انما ضلل حتى بعض الفصائل من الرأي العام الالماني وفي مقدمتها القوميون الالمان، الذين اعتقدوا أن حكومتهم قد قبلت في النهاية تلبية مطلبهم باحتلال جزء من المغرب وضمه الى ألمانيا (38).

لقد كانت الحملة الصحفية التي نظمها هؤلاء وإلحاحهم المتكرر على ضرورة اقتطاع جزء من المغرب وضمه لألمانيا مصدر ازعاج شديد للفرنسيين الذين اعتقدوا ان القوميون الالمان كانوا يرددون عاليا ما كان يهمس به في الأوساط المسؤولة في ألمانيا (39). ورغم هاته التأويلات وذلك الغموض الذي أحاطت به ألمانيا موقفها، فإنها في الحقيقة لم تكن تهدف الا على الحصول على تعويض اقليمي في مكان آخر غير المغرب.

4 - الاتصالات الأولى :

في يوم 9 جويلية بدأت الاتصالات الرسمية الأولى بين الطرفين في محاولة منها لاستطلاع آفاق امكانية التفاهم وتحديد الموضوع والطريقة لتسوية الأزمة الكامنة في العلاقات بين الدولتين منذ أول جويلية. لقد كان اللقاء بين المتفاوضين، كيدرلين وكامبيون، في بدايته قاترا ومتحفزا تمثل في تبادل عبارات المجاملة تقطعها فترات سكوت طويلة نسبيا. وبعد استفسار كل واحد منهما عما إذا كان الآخر يريد أن يقول له شيئا والرد على بعضهما البعض بالنفي،

قرر كامبون في النهاية أخذ زمام المبادرة والتطرق لموضوع اللقاء عندما استفسر فيما إذا كان محادثه على استعداد لاستئناف الحوار الذي بدأ بينهما في كيسنجن في شهر جوان المنصرم (40). وعندما رد كيدرلين بالإيجاب لاحظ كامبون لمحدثه بكون المبادرة التي سعاها بـ «لطة أغادير» كانت مفاجئة للحكومة الفرنسية التي لم تكن تتوقعها وإنها غيرت بالتالي معطيات المسألة. لقد رد كيدرلين على العتاب بكون الظروف هي التي أجبرت الحكومة الألمانية على اتخاذ مثل هذا القرار ثم قام من جهته بتوجيه اللوم إلى الحكومة الفرنسية التي لم تظهر الرغبة ولا الاستعداد لتطبيق الاتفاق المبرم بين الطرفين عام 1909 والذي ينص على التعاون في المجال الاقتصادي بين رعايا البلدين. واتفق المفاوضان على عدم التوقف عند الماضي وإنما يجب النظر إلى الواقع كما يتمثل الآن والعمل من أجل تسوية تخدم مصلحة البلدين. حول هذه النقطة أراد كامبون أن يطمئن ويتأكد من نوايا الألمان نحو المغرب «تذكروا جيدا ما قلته لكم في كيسنجن بأن الرأي العام في فرنسا، بعد التوضيحات الكبيرة التي تحملها، لن يقبل أبدا بفكرة تواجدهم اقليميا وسياسيا في المغرب. ولن توجد في اعتقادي، حكومة في فرنسا تقبل ذلك» (41). لقد رد كاتب الدولة الألماني على ذلك، بأنه يوجد رأي عام في ألمانيا كذلك ويوجد بها من يطالب بضرورة الحصول على مكسب اقليمي في هذه البلاد. ولكن «مادمت تريدون أن نغلق حدودنا في المغرب وبصفة نهائية، فأنا ليس لي اعتراض ولكن لكي تقبل ألمانيا ذلك يجب أن ترضونا في الميدان الاستعماري، في الكونغو مثلا» (42). لقد استقبل السفير الفرنسي هذا الانفتاح بإرتياح كبير وأكد على ضرورة الوصول إلى تسوية في هذا الإطار بسرعة لتهدئة الرأي العام في كل من البلدين. وبعد أن تم تحديده

الاطار للمفاوضات المقبلة بهاته الكيفية، تطرق الطرفان الى موضوع مشاركة أو عدم مشاركة الاطراف الاخرى في هاته المفاوضات، واتفقا على اعتبار أن هاته المحادثات تخص علاقاتهما وحدهما وليس لطرف آخر المطالبة بالمشاركة فيها. كما أشا كيدرلين الى ضرورة تركيز المفاوضات التي شبهها بالعمليات العسكرية في يد واحدة ومكان واحد لكي تصل الى نتيجة، لكن السفير ألح على ضرورة الاستجابة لرغبة دي سلف الذي يصبر على أن تجري المفاوضات في العاصمتين في نفس الوقت، معلقا على ذلك بأنه «لا شك انكم تدركون بأن الوزير لا يريد أن يبدو وكأنه خاضع لسفيره» (43).

في اللقاء الثاني الذي جمع كامبون وكيدرلين، يوم 13 جويلية قام هذا الأخير بعرض الاطار العام للتسوية كما يتصورها. وبعد أن لاحظ للسفير بكونه اجتمع مع وزير المستعمرات وأنه وجد في مصالح هاته الوزارة برنامجا وتطلعات اعتبرها غير مقبولة. أكد أنه يعتقد أن قاعدة التسوية هي افريقيا عن طريق تعديل الحدود في الكونغو، ويمكن أن يتم ذلك اما بالشراء أو التبادل. فألمانيا مستعدة لأن يأخذ شكلا يرضي كل أطراف الرأي العام في كلا البلدين. كما تناول كيدرلين في هذه المقابلة موضوع الاتفاق حول المغرب والشكل الذي يأخذه. فرغبة الامبراطور في هذا الصدد - لاحظ كيدرلين - تتمثل في أن يكون الاتفاق المقبل هو تطوير لاتفاق 1909. يمكن أن «نعلن مثلاً أن اتفاق 1909 كان يركز على المبدأ كون السلطان يستطيع ضمان الأمن والاستقرار في المغرب غير أن الأحداث أجبرت فرنسا على التدخل من أجل ضمان الأمن في الداخل». وعلى ذلك فإن ألمانيا تعترف لفرنسا بممارسة السلطات الضرورية لضمان الأمن ومنع الفوضى في المملكة (44). كما تطرق الى الوضع

الذي سيصبح عليه المغرب بعد هذا الاتفاق وموقف الدول الأوروبية الأخرى. لقد طمأنه كامبون بهذا الصدد، مبيّنا بأنه ليس في نية حكومته المساس بمعاهدة الجزيرة بدون موافقة الدول الموقعة عليها. وإن اتفاقاً فرنسياً ألمانيا لا يمكن أن يلغى عقداً وقع من طرف دول أخرى. كما طمأنه أيضاً بخصوص مصالح رجال الصناعة المعدنية الألمان المستقرين في المغرب «فما دامت ألمانيا قد تخلت عن كل تطلع إقليمي في المغرب فإنه يجب أن تثق في حسن نية حكومة الجمهورية في هذا المجال» (45).

لم يكن في وسع كامبون مناقشة كيدرلين في وجهات النظر التي عرضها حول المقترحات المطروحة، وإنما اكتفى فقط بتسجيل ما دار في هاته المقابلة ليؤكد في مراسلة له إلى باريس على تزويده بتعليمات محددة لمتابعة المفاوضات.

لقد اعتبر دي سلف أن المقابلة التي تمت يوم 13 جويلية في برلين إيجابية وأن المفاوضات دخلت فعلاً مرحلتها العملية. وإذا كان متفقاً على اعتبار أن إفريقيّا تشكل قاعدة للتسوية كما اقترحه كيدرلين، عن طريق تعديل الحدود بين مستعمرة الكامبيرون الألمانية والكونغو الفرنسي فإنه يريد أن يقوم الألمان بتوضيح وجهة نظرهم بشكل أكثر دقة وتحديدًا. وفيما يخص المغرب فهو يرى نفس نظرة كيدرلين بكون الاتفاق يمكن أن يكون تطويراً لاتفاق 1909 في «اتجاه اعتراف ألمانيا للسلطة العسكرية الفرنسية بحرية احتلال الأماكن التي تراها ضرورية لضمان الأمن العام، واعترافها لحكومة الجمهورية بكامل الحرية في مساعدة الحكومة المغربية من أجل إدخال إصلاحات إدارية ومالية وقضائية وعسكرية التي يحتاج إليها المغرب» (46).

لقد كانت حصيلة لقاء يوم 15 جويلية مخيبة للآمال بالنسبة لكامبون. ففي مراسلة له لباريس، عقب على هذا اللقاء بقوله: «ان نتيجة هاته المقابلة هي أبعد من أن تكون مرضية. اننا نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى أن نبدي صلابة وحزما أكثر» (47).

لقد تسرب للصحف الفرنسية محتوى ما دار في هاته المقابلة، واستخدمته كل التيارات المعادية للاتفاق مع ألمانيا. ونشب حول ذلك جدال حاد بين الصحف في كل من البلدين مما أثر على سير المفاوضات، وخاصة عندما تدخلت أطراف أوروبية أخرى التي حاولت استغلال ما دار في هاته المقابلة لخدمة مصالحها وتطلعاتها، وكاد أن يؤدي ذلك الى فشل المفاوضات والى أزمة حادة بين الدوليتي. ماذا جرى في هاته المقابلة ؟

تنفيذا للتعليمات التي أرسلت إليه من وزارة الخارجية طالب كامبون من كاتب الدولة الألماني للخارجية توضيح فكرته بخصوص المطالب الإقليمية لألمانيا في إفريقيا، وبعد أن لاحظ كيدرلين بكونه ليس لديه في هذا المجال سوى أفكار عامة «طلب احضار خريطة وبين لي الكونغو الفرنسي من البحر حتى نهر السنغا، ولقد رددت عليه بكونه يريد بدون شك افشال المفاوضات. ذلك ان الرأي العام في فرنسا اذا كان يقبل منح تعويضات واسعة لا يستطيع التنازل عن مستعمرة بأكملها» (48)، لقد أوضح الوزير الألماني بأن حكومته على استعداد للتنازل عن شمال الكامبيرون وربما أيضا عن الطوغو لفرنسا مقابل الكونغو. وعندما لاحظ كامبون بكونه ليس معقولا أن تسد ما سوف يتبقى لفرنسا في إفريقيا الاستوائية، كل نافذة على البحر، رد كيدرلين بأنه سوف يمنع لفرنسا في الكونغو نفس التسهيلات

والامتيازات التي سوف تحصل عليها ألمانيا في المغرب. وفي التقرير الذي بعث به كامبون الى باريس عن هاته المقابلة علق على الطلب الألماني بكون كيدرلين يريد اختبار الفرنسيين وجس نبضهم : «وعندما طلب الكل فإن الوزير الألماني ربما كان يريد الحصول على الجزء، ولي من الأسباب ما يجعلني اعتقد ان الحكومة الألمانية تريد ميناء على الأطلسي، وما دام هذا الميناء لن يكون أغادير فليكن ليبريفيل وهذا هو التعويض الذي تنشده بدون شك» (49) لقد عبر السفير الفرنسي في هذا الانطباع عن النية الحقيقية لكيدرلين. ذلك ان هذا الأخير حرص قبل عرض وجهة نظره على وصفها بكونها مجرد أفكار عامة قابلة للتعديل والتحويل، اي للتفاوض (50).

لقد اندهشت أوساط الوزارة الخارجية في فرنسا لهذه «التطلعات المبالغ فيها». فدي سلف اعتبر موقف كيدرلين «الجديد» يتناقض مع ما أبداه في السابق من الاستعداد للتفاهم والرغبة في الوصول الى تسوية. لقد اعتبر ان الافتراح الألماني لا يمكن قبوله. وكيدرلين يجب أن يعرف ذلك منذ الآن. ولكنه اعتذر لسفيره بكونه لا يستطيع الدخول في التفاصيل قبل اجتماعه بكل من رئيس الوزراء ووزير المستعمرات.

وفي 20 جويلية أبرق كامبون بتعليمات مفصلة تتضمن الموقف الفرنسي بخصوص التسوية الاقليمية في افريقيا الاستوائية «لقد قررنا رفض المقترحات الألمانية التي تقدم بها السيد كيدرلين ولكننا من ناحية أخرى على استعداد لقبول بعض التعديلات التي تخص الحدود لصالح ألمانيا اذا ما قبلت هاته فكرة اتفاق 1909 حول المغرب، في الاتجاه الذي ترغب فيه فرنسا (51). وبهذا الشرط، فإن فرنسا تقبل تعديلات في الحدود بالكيفية التالية - تعديل حدود

الكامبيرون يتم عن طريق تنازل الألمان عن الجزء الشمالي من هذه المستعمرة والمعروف باسم متقار البطة *Bec de Canard* مقابل تنازل فرنسا عن جزء من مستعمراتها في لوبانغي - شاري، التي يحدّها من ناحية الشرق والجنوب أنهار اللقون الشرقي وبحر سارة ونهر شاري، كما تتخلّى فرنسا كذلك في الكونغو الأوسط، عن المنطقة الواقعة بين الحدود الكامبيرونية ونهر السنغا وتانا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفرنسيين عرضوا إمكانية توسيع النظام الجمركي المعمول به في حوض نهر الكونغو إلى مستعمراتهم في أفريقيّا الاستوائية : الغابون ولوبانغي - شاري. أما بالنسبة لمستعمرة الطوغو التي عرضها كيدرلين على الفرنسيين فإن هؤلاء الأخيرين رفضوا هذا العرض، «ففي هاته الناحية فإننا لا نطالب سوى بإنهاء المفاوضات التي بدأت منذ الشتاء الأخير» (52). إن هاته المقترحات هي بالنسبة لذي سلف مقترحات نهائية. ولطمأنة سفيره الذي سبق أن أشار في مراسلة سابقة بكونه يجب دراسة الموقف الذي سينتجم في حالة فشل المفاوضات سواء من الناحية السياسية أو العسكرية أخبره بأنه في حوار متصل حول هذا الموضوع «مع الحكومة الإنكليزية، كما أن الحكومة الروسية على علم بتطورات المسألة في عناصرها البارزة، وأنني لا أشك بكوننا سوف نجد لديها كل المساعدات إذا ما قررنا في حالة انقطاع المفاوضات إلى اتخاذ مبادرة جديدة كل الجدة. ويمكن لكم منذ الآن أن تشعروا السيد كيدرلين بأن فشل المفاوضات سيحول المسألة من مسألة خاصة بهم فقط بلدينا إلى مسألة دولية» (53).

ففي اللقاء الذي جمع بين المتفاوضين يوم 21 جويلية أوضح كيدرلين بكونه الآن مهين لتقديم مقترحات محددة حول المغرب ولكن «حسب التعليمات التي أعطيت

له. (54) ، يريد أن يسوي أولا قضية مبدئية، فالوزير الألماني قد صدم لما وجد مستوى الحديث الذي جرى بين السفير الألماني في باريس وبين وزير الخارجية الفرنسي دي سلف، منشورا في جريدة صدى باريس L'Echo de Paris . وكان قد سبق أن اتفق الطرفان على عدم تسريب الأخبار للصحف حفاظا لسرية المفاوضات وحرسا على تجاهاها، ذلك ان تدخل الصحافة من شأنه أن يعقد مهمة الدبلوماسيين ويشير الحساسيات حول مسائل ثانوية مما يؤدي الى تعبئة الرأي العام في كلا البلدين في اتجاه التشدد وربط كل جزئية بالمصلحة العليا والشرف والكرامة القومية. فكيدرلين تأثر على الخصوص، من تلك العبارة التي أوردتها الصحيفة على لسان دي سلف عندما وصف المقترحات الألمانية بكونها كرة اختبار وجس النبض وبأنها ليست بجدية «في قضية مثل هاته الخطورة - عقب كيدرلين - فإنني لا أتفوه الا بكلمات جادة والوصف بمساومة ما يشكل الأساس الذي تركز عليه كل تسوية دبلوماسية هو كلام لا ينبغي التفوه به. يجب أن نحترم بعضنا البعض ومراعاة المحافظة على سرية محادثاتنا التي هي وحدها تمكن من استمرار الحوار بيننا بدون المساس بشعور أحد» (55) . لقد تمكن الطرفان من تسوية هذه المشكلة بإيجاد صيغة تتمثل في تسليم مذكرة للصحافة يتفق عليها بعد كل لقاء، عندما يكون ذلك ضروري. وبخصوص المفاوضات فإن الوزير الألماني أكد بكون الاقتراحات التي قدمها حول التعويضات يمكن تعديلها في التفاصيل ولكنها بصفة عامة تشكل أساس التسوية كما تنصورها الحكومة الألمانية. وعندما تسأل كامبون هل تعتبر هذه المقترحات نهائية ؟ «سنناقش، أجاب كيدرلين، في كيفية التنفيذ».

لقد كانت المقابلة التي تمت يوم 23 جويلية ايجابية من زاوية المفاوضات حول المغرب، فالمفاوض الألماني قبل كل

المقترحات التي تقدم بها السفير الفرنسي لضمان حرية الحركة والتصرف للفرنسيين في هاته البلاد، سواء في المجال العسكري أو السياسي أو الاقتصادي والمالي. لقد أورد كيدرلين تحفظا واحدا فقط، عندما طلب عدم الاسراع في فرض الرسوم على استغلال المناجم وعلى تصديرها «ان ألمانيا ستتترك لكم، مع التحفظ فقط، حرية اقامة امبراطورية في شمال افريقية التي هي هدفكم الكبير» (56). وعندما طلب منه كامبون تحديد المقابل لهذا التنازل الكلي من طرف الالمان في المغرب عاد فطالب مرة أخرى بالمكونغو من البحر الى نقطة يتم تحديدها في الدواخل. تقريبا نفس المنطقة التي سبق أن طالب بها يوم 15 جويلية. وعندما لاحظ له المفاوض الفرنسي بكون ألمانيا لم تتزحزح قيد انملة عما سبق أن طلبت به «انكم مخطئون، رد كيدرلين، عندي هاته المرة تنازلات محددة أعرضها عليكم، اننا نتخلي عن الطوغو بكامله الذي هو جوهرة مستعمراتنا اذ أنها الوحيدة التي لا تكلفنا شيئا كما نتنازل لكم عن شمال الكامبيرون حتى نهر البنيوي مما يعطي لممتلكاتكم المحيطة ببحيرة تشاد ممرا حرا الى البحر. اذ ان كل من البنيوي والنيجر هما نهريين دوليين» (57) وعندما عرض عليه كامبون مقترحات حكومته بخصوص تعديلات الحدود الكامبيرونية، لاحظ لمخاطبه بكونه يحدثه عن تعديلات في الحدود في الوقت الذي هو يتابع تحقيق هدف أكبر ملاحظا بأن ألمانيا طالبت بشيء أقل مما حصلت عليه انكلترا مقابل نفس الالتزام «التنازل المطلق عن المغرب». وعندما أكد كامبون بكونه يستحيل على فرنسا أن تتنازل عن الكونغو بكامله عقب كيدرلين بكون ألمانيا هي الأخرى تريد الحصول على نافذة على نهر الكونغو (58).

وعند انتهاء المقابلة عبر الوزير الألماني عن أمله في أن يرى مفاوضات الفرنسي مستعد لاستئناف المباحثات في وقت قريب. ويعني ذلك أن التعديل في الموقف يجب أن يأتي من فرنسا، وأن ألمانيا ليس لها استعداد لتغيير الإطار الذي رسمته للتسوية. وعندما يلتقي الطرفان مرة أخرى يوم 29 جويلية، يكون التوتر قد بلغ ذروته.

الهوامش

(1) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مج 34 ، 1 جويلية 1911 .

(2) المصدر السابق، خلال هذا اللقاء أوضح السفير الألماني بكونه ليس على استعداد للدخول في نقاش حول ما إذا كانت المبادرة الألمانية تتسجم أو تتناقض مع معاهدة الجزيرة، إذ أن الوضع السائد حاليا في هاته البلاد يتعارض مع مفهوم هذه المعاهدة لسيادة المملكة ووحدة أراضيها، كما أن ليس عمليا ومن المشكوك فيه «احتمال امكانية العودة بالأمور الى الوضع القائم السابق».

(3) لمصدر السابق، وكذلك :

Le Mystère d'Agadir, Paris 1912, pp. 423 - 424 A. TARDIEU. :

(4) J. Caillaux, Agadir, ma politique extérieure, Paris, 1919, pp 108 - 109.

(5) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مجلد 34 ، 1 جويلية 1911 .

(6) يعتبر بول كامبيون أحد الدعائم الدبلوماسية الفرنسية في فترة قبل الحرب الكبرى، فيفضله وبفضل زميله كامبي ياريو سفير فرنسا في روما، استطاع دلکاسي تنفيذ سياسته المتوسطة التي ترمي الى التقارب مع ايطاليا واسبانيا وهي السياسة التي توجت بتوقيع اتفاق 8 أفريل 1904 مع انكلترا الذي اشتهر باسم الوفاق الودي، فبول كامبيون هو الذي تفاوض مع الانكليز لانجاز هذا الاتفاق.

(7) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مجلد 34 لندن - باريس 2 جويلية 1911 . لم يكن كامبيون متحمسا لفكرة ارسال باخرة حربية الى موانئ جنوب المغرب عكس ما ابعاه فيما بعد. ففي رسالة الى أخيه جول كامبيون سفير فرنسا في برلين والتي يبدو أنها كتبت في الأسابيع اللاحقة ولكنها أرخت بيوم 5 جويلية (لغرض ما) أكد له فيها بكونه قد حبذ فكرة القيام بمظاهرة بحرية فرنسية انكليزية عند أغادير. انظر P. Cambon, Correspondance, t. II, p. 328. كما أن أخاه جول كامبيون الذي كان في إجازة في باريس آنذاك، لم يتعرض في التقرير الذي قدمه للخارجية بتاريخ 3 جويلية لمسألة المظاهرة البحرية المشتركة مع الانكليز بل عالج الموقف من الزاوية

الدبلوماسية البحتة أي كيفية بدء التفاوض مع الألمان وعلى أي أساس.
انظر م.خ.ف / ألمانيا. م.ج. مجلد 34 باريس 3 جويلية.

(8) لقد اطلع كايو على هذا المسعى عرضا، أثناء اضطلامه بمهام وزير الخارجية بالنيابة، لغياب دي سلف الذي وافق رئيس الجمهورية في زيارة لهولندا والتي دامت ما بين 4 و 7 جويلية، عندما وصلته من لندن بوقية تحمل اجابة الحكومة الانكليزية حول المسألة. وسيكون ذلك سببا في بداية الخلاف بين رئيس الوزراء ووزير خارجيته، وهو الخلاف الذي سوف يتعمق في الاسابيع التالية والذي لن ينتهي بسقوط وزارة كايو في شهر جانفي 1912. حول هذا الموضوع انظر كايو، ن.م.ص 111 وما بعدها. وكذلك مذكراته الجزء الثاني الفصل الخامس.

(9) م.خ.ف / ألمانيا. م.ج. مجلد 34 لندن - باريس 3 جويلية 1911.

(10) لقد استوضح قري رأي السفير الشخصي بخصوص ارسال باخرة حربية انكليزية ورد هذا بالاجاب. اذ من واجبك انتم حماية مصالحكم ومصالح رعاياكم في الأطلسي. من المفيد ملاحظة هذا الموقف الغير المنطقي الذي تبناه السفير الفرنسي الذي يبيع لانكلترا ارسال باخرة الى المغرب رغم أنه سبق لها أن اعترفت بكون هاته البلاد هي منطقة نفوذ فرنسية، وينكر على ألمانيا مبادرتها رغم أن هاته الأخيرة لم توقع اتفاقا مشابها للاتفاق 8 أفريل 1904 مع فرنسا.

(11) م.خ.ف / ألمانيا. م.ج. مجلد 34 لندن - باريس 4 جويلية 1911.

(12) اعتبرت الأوساط السياسية في فرنسا ان الحوار مع الألمان من اجل تصفية القضية المغربية قد ابتدا بقاء كل من كامبون سفير فرنسا في برلين وكيدرلين فاختر كاتب الدولة للخارجية الألماني في كيسنجن يوم 21 جوان المنصرم. لكن الأوساط الألمانية اعتبرت ان هذا اللقاء مجرد لقاء استطلاعي عادي لم يكتس أي طابع خاص كالذي تريد فرنسا اعطائه له، حول هذا الموضوع أنظر :

D. Guenane, Les relations franco-allemandes et les affaires Marocaines 1901-1911, Alger, SNED, 1975, p. 316 et suivi.

(13) Caillaux, Mes mémoires, t.II, Paris, plon 1943, pp. 119 - 1207

وكذلك

Tandieu, Le Mystère d'Agadir, p 440

- (14) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مجلد 34 لندن - باريس 3 جويلية 1911 .
- (15) نفس المصدر، برلين - 4 جويلية 1911 .
- (16) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مجلد 34 باريس 3 جويلية 1911 . لقد أكد كامبون في هذا التقرير على ضرورة أخذ الاحتياطات في حالة المفاوضات المقبلة مع ألمانيا واحتمال قيام هاته الأخيرة بإبزال قواتها في أغادير وذلك بوضع اليد على مدينة مراكش لسد الطريق عنها اذا ما أرادت التوغل في الدواخل والاتجاه نحو الشمال.
- (17) نفس المصدر، باريس 4 جويلية 1911 .
- (18) نفس المصدر، مجلد باريس - برلين 8 جويلية 1911 .
- (19) ففي إحدى برقياته الى السفير في لندن لاحظ كايو بكون موقف الحكومة من حادثة أغادير يكون أحد العوامل الحاسمة في تحديد موقف من هذه الحادثة. انظر م.خ.ف / ألمانيا م.ج. 34 باريس - لندن 4 جويلية 1911 .
- (20) بول كامبون، ن.م.ج 2 ص 320 .
- (21) قامت الحكومة الالمانية بتسليم نسخة من المذكرة التي قدمتها لفرنسا، الى كل الدول المشاركة في مؤتمر الجزيرة.
- (22) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مجلد 34 لندن - باريس 2 جويلية.
- (23) المصدر السابق، لندن - باريس 4 جويلية.
- (24) لقد أكد الانكليز للامان من جهة أخرى بكونهم لا يقبلون أي اتفاق جديد يتم بدون مشاركتهم.
- (25) لقد رد السفير الالماني في لندن على كاتب الخارجية الانكليزي لكون حكومته تعتقد أن انكلترا قد تنازلت نهائيا عن المغرب بمقتضى اتفاقها مع فرنسا وعندما طلب الدبلوماسي الالماني معرفة ماهي المصالح التي تريد انكلترا ضمانها عن طريق اشتراكها في المفاوضات ميع السير ادوارد قري رده على الدبلوماسي الالماني م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مجلد 35 لندن - باريس 7 جويلية.
- (26) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مجلد 35 - لندن - باريس 7 جويلية.
- (27) المصدر السابق باريس - لندن 9 جويلية.

(28) لقد كان تقدير السفير الألماني في باريس لموقف الدولتين، إنكلترا وروسيا، بعيدا عن الحقيقة، إذ كان يعتقد أن الإنكليز هم الذين اقترحوا فكرة القيام بمظاهرة بحرية مشتركة عند أفادير. كما كان يرى أن الروس كانوا يضغطون على الفرنسيين لرفض فكرة التفاوض الثاني مع الألمان أنظر:

De Shoen, *Mémoires, traduction française*, pp. 72 - 73

(و) نفس الفكرة نجدها عند الإمبراطور قيوم الثاني الذي كان يرى أن الإنكليز يحرضون الفرنسيين ويدفعونهم إلى التشدد وعدم التنازل.

(29) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مع 34 سان بطرسبورق - باريس 3 جويلية.

(30) «إن المبادرة الألمانية في أفادير لم يكن الهدف من ورائها إستفزاز فرنسا، كما أن ألمانيا لا تنتقد ولا تندد بالعمل الذي تقوم به فرنسا في منطقة فاس. ونأمل أن يتم تسوية المسألة بدون مؤتمر مباشرة بين المعنيين وخاصة بين فرنسا وألمانيا» م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مع 34 برلين - باريس 5 جويلية.

(31) نفس المصدر مع 35 باريس - سان بطرسبورق 11 جويلية.

(32) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مع 35 فيينا - باريس 9 جويلية. ومع ذلك فإن الألمان كانوا يعتبرون أن الدعم النمساوي لهم، شيئا مضمونا لا شك فيه.

(33) هذا الاتفاق لا يمثل مجرد تسوية استعمارية تم بمقتضاها تحديد نفوذ الدولتين في شمال إفريقيا وإنما يتناول كذلك ضبط علاقات الدولتين ببعضهما البعض في حالة انطجار الوضع في القارة الأوروبية. فالالتزامات التي تعهدت بها إيطاليا إزاء فرنسا حولها في الواقع إلى مجرد عضو مشلول في الحلف الثلاثي وجرد هذا الأخير من طابعه الهجومي الذي اكتسبه بانضمامها للحلف الألماني النمساوي. لقد أحاط الطرفان، الإيطالي والفرنسي، طبيعة إلتزاماتها بسرية تامة واستمرت إيطاليا في تمثيل دور عضو نشط في الحلف الثلاثي حتى عام 1914.

(34) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مع 34 روما - باريس 2 جويلية.

(35) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مع 34 باريس 3 جويلية.

(36) ن. م. - مع 35 برلين - باريس 12 جويلية.

(37) حول هذا الموضوع انظر Dj. Guenane, O.C., pp. 150 - 152.

(38) عندما استقبل كيدرلين أحد قادة هذا التيار في بداية شهر جويلية، حاول أن يشرح له «بأمتنا في الحقيقة لا تريد الاستقرار في المغرب، لكن هذا الحيوان لم يزد أن يصدقني» انظر:

Kiderlen, Waicher intime, pp. 429 - 434.

(39) للمزيد من التفاصيل حول تطلعات القوميين الألمان إلى المغرب في هاته الفترة انظر:

Tardieu, O.C., pp. 429 - 434.

(40) ذكر كامبون أنه لاحظ على مخاطبة في بداية اللقاء نوعا من الحرج وفي حالة تحفز وحذر شديد. كما لاحظ كيدرلين من جهته يكون مسحة كامبون «تبدرة» وكأنه عائدا من تشييع جنازة ولما سأله على صحته رد على متعللا، وإعتذر عن أخذ السجارة التي عرضتها عليه «انظر م. خ. ف. مع 35 باريس - برلين 10 جويلية، وكذلك:

(41) م. خ. ف. / ألمانيا م. ج. مع 35 برلين - باريس 9 جويلية.

(42) المصدر السابق.

(43) Kiderlen, Waicher.... ص 289 كانت اللقاءات التي كانت تتم في العاصمة الفرنسية مجرة لقاءات شكلية سرعان ما تخلى عنها الطرفان ليركزا جهودهما على المفاوضات الجارية في برلين.

(44) م. خ. ف. / ألمانيا م. ج. مع 35 برلين - باريس 14 جويلية.

(45) نفس المصدر، 13 جويلية.

(46) نفس المصدر باريس - برلين 14 جويلية. وبخصوص المصالح المتجمعة التي للألمان في منطقة السوس فإن فرنسا ترى أن مشروع الاتفاق المتجسي الذي أعده الطرفان يضمن ويؤمن في مادته 63 هاته المصالح، إذ يكفي القيام ببعض الإجراءات الإدارية ذات الطابع الشكلي ليتحول حق الاستكشاف إلى حق الاستغلال «فحكومة الجمهورية هي على استعداد لأن تعمل بكيفية تجعل هذا الإمتياز لا يمكن التراجع عنه في

الأراضي الواقعة في منطقة السوس، بالنسبة لكل شركة تعتمد عليها الحكومة الألمانية».

(47) م.خ.ف / ألمانيا م.ج مع 35 برلين - باريس 16 جويلية.

(48) نفس المصدر. في التقرير الذي أرسله كيدرلين إلى المستشار حول هاته المقابلة كتب يقول بأن السفير الفرنسي عقد سماعة بالمطالب الألمانية بخصوص الكونغو «كاد أن يقع من على مقعده، وأكد (السفير) بأنه من الصعب على الحكومة أن تدافع حتى عن فكرة التنازل الجزئي عن الكونغو، أمام البرلمان».. Kiderlen ص 289.

(49) م.خ.ف / ألمانيا م.ج مع 35 باريس 16 جويلية.

(50) ففي التقرير الذي بعث به إلى المستشار وبعد أكد على ضرورة التمسك بموقف التصلب والحزم إزاء الفرنسيين لاحظ بأن «الحصول على الكونغو الفرنسي حتى حدود الكونغو البلجيكي ربما يكون مستحيلا بدون تنازلات اقليمية من طرفنا».. انظر Kiderlen ص 290.

(51) م.خ.ف / ألمانيا م.ج مع 35 باريس - برلين 20 جويلية.

(52) م.خ.ف / ألمانيا م.ج مع 35 باريس - برلين 20 جويلية.

(53) ن.م. يبدو أن دي سلف يطلق لعاطفته العنان في بعض الأحيان، إذ من الواضح جدا أن فرنسا هي التي ستخسر إذا ما تحولت المسألة إلى مسألة دولية بمعنى عرض القضية على مؤتمر دولي، وبطبيعة الحال فإن المواقع الفعلية التي حقلتها فرنسا في المغرب بانتهاكها المستمر وخرقها لمعاهدة الجزيرة هي التي ستكون محل مراجعة. وسنلاحظ فيما بعد أن دي سلف بعد أن يجري استشارات حول الموضوع سيدرك هذه الحقيقة ويخفف من حدة اندفاعه.

(54) علق دي سلف على هاته العبارة بقلم الرصاص بكلمة «ممن».

م.خ.ف / مع 36 باريس - برلين 21 جويلية.

(55) لقد كان كيدرلين متأثرا من الكلمة التي استعملها وزير الخارجية الفرنسي والتي اعتبرها اهانة له، وتساءل ماذا يقصد من وراء ذلك في باريس هل يراد إفضال المحادثات وفي هاته الحالة سوف تطالب ألمانيا بتطبيق معاهدة الجزيرة تطبيقا كاملا وعند الضرورة «نسيو حتى النهاية».. انكر دي سلف في أن يكون لديه يد فيما تشر ووافق على

الصيغة التي تم التوصل إليها بين كامبون وكيدرلين بخصوص التعامل مع الصحافة بالنسبة لسيير المفاوضات م.خ.ف / ألمانيا م.ج باريس - برلين 21 جويلية .

(56) م.خ.ف / ألمانيا م.ج 36 برلين - باريس 24 جويلية.

(57) نفس المصدر برلين - باريس 24 جويلية.

لقد أضاف كيدرلين الى هذه العروض إلزام ألمانيا بعدم مطالبة فرنسا بالتنازل عن حقها الأولوي بالنسبة للكونغو البلجيكي. هذه الإشارة الى الكونغو البلجيكي سوف تستغلها الدبلوماسية الفرنسية عند الأطراف المعنية فيما بعد لتبين بأن جشع الألمان في المنطقة ليس له حدود.

(58) المصدر السابق.

القسم الثاني

التوتر

١ - التدخل الانجليزي :

تعرضت المفاوضات الفرنسية الألمانية لهزة خطيرة، في المنتصف الثاني من شهر جويلية، وهي لا تزال في بداية طريقها. ولا يعود ذلك الى ما أشاعته الصحف وبعض الأوساط الدبلوماسية الأوروبية في ذلك الوقت الى غلو المطالب الألمانية في إفريقيا الاستوائية الفرنسية، بقدر ما يعود الى رغبة انجلترا في أن يكون لها مقعدا على مائدة المفاوضات والتي لم تتمكن من الظفر به. لقد عبرت عن هذه الرغبة بشكل صريح الى كل من الطرفين المعنيين، الألماني والفرنسي، على اثر الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء الانجليزي لدراسة الوضعية الدولية التي نجمت عن المبادرة الألمانية. كما أكد رئيس الوزراء اسكويث نفسه، هاته الرغبة في الخطاب الذي ألقاه في مجلس العموم يوم 7 جويلية (59) ، غير أن الطرفين اعتبرا أن المسألة تهم علاقاتهما وحدها وبالتالي ليس هناك ما يبرر مشاركة الانكليز ولا الاسبان في هاته المباحثات. هذا الموقف لم يقنع الانكليز الذين وان كانوا قد أبدوا ارتياحا، في الظاهر لبدء الاتصالات المباشرة بين الفرنسيين والالمان لتسوية الأزمة، لكنهم في الحقيقة كانوا يترقبون الفرصة المواتية لمعاودة المحاولة.

في البداية كانوا ينتظرون نهاية المفاوضات بين الطرفين لكي يطرحوا مطالبهم وعرض شروطهم قبل الموافقة على التسوية. لكن تباعد وجهات النظر الفرنسية والألمانية حول

مسألة التعويضات في إفريقيا الإستوائية، جعل الإنكليز يعتقدون أن الفرصة قد حانت للضرب على الطاولة وإفشال الإتصالات الثنائية الجارية والقيام في نفس الوقت بإقتراح صيغة للتسوية يكون لهم دورا بارزا فيها. لقد أعدت الدبلوماسية الإنكليزية خطة لذلك ولم تهمل التفكير في نفس الوقت، في مخرج مشرف إذا ما فشلت المحاولة.

وفي صبيحة يوم 20 جويلية، قدمت الخارجية الإنكليزية، عن طريق سفيرها بباريس، مذكرة إلى الحكومة الفرنسية حول موضوع المفاوضات الفرنسية - الألمانية : لقد أكد السفير رغبة السيد إدوارد قري في معرفة رأي الحكومة الفرنسية في المقترحات التي تضمنتها المذكرة قبل إجتماع مجلس الوزراء المقرر صباح اليوم التالي.

إنطلقت المذكرة من الإعتقاد بكون المطالب الألمانية في إفريقيا الإستوائية ستؤدي إلى توقف المباحثات الجارية، مما سينجم عنه بقاء الألمان في أغادير. وأمام هاته الوضعية المحتملة فإن الحكومة الإنكليزية يمكن لها أن تأخذ المبادرة وتقتراح على حكومة برلين عقد مؤتمر تحضره كل الدول الموقعة على وثيقة مؤتمر الجزيرة (60) وفي حالة رفض الألمان لهذا الاقتراح فإن إنكلترا ستعلن لهم بأنها ستضطر في هاته الحالة إلى القيام بأي عمل من شأنه أن يحمي مصالحها في المغرب (61) وتتوقع المذكرة أن الألمان قبل أن يحددوا موقفهم من فكرة عقد المؤتمر سيطلبون توضيحات حول مهمة هذا المؤتمر وقاعدة العمل التي ينطلق منها.

ومن هنا فإن الحكومة الإنكليزية، قبل أن تطرح هذه الفكرة تريد معرفة رأي الحكومة الفرنسية ليس فقط عما إذا كانت تحبذ فكرة عقد مؤتمر وإنما أيضا، عما إذا كانت «ترفض»، مهما كانت الظروف، كل تسوية تسمح لألمانيا

بالحصول على موطناً قدم في المغرب» (62) وبالنسبة لانكلترا فإن المذكرة تؤكد بأنها لا تعتبر أبعاد ألمانيا عن المغرب ضرورة حيوية بالنسبة لمصالحها، إذا ما حصلت منها على شروط مرضية. وفي حالة رفض الحكومة الفرنسية لكلا الحلين أي: منح تعويضات مرضية لألمانيا في الكونغو أو موطناً قدم في المغرب «فإن اقضاء ألمانيا عن هاته البلاد وتمكين فرنسا منها لا يتحقق بدون الركون الى الحرب». ويمكن تصور حل ثالث وهو العودة بالحالة في الممكلة الى الوضع الذي حدده مؤتمر الجزيرة. وأكدت المذكرة في الختام ضرورة اطلاع الحكومة الانكليزية على الموقف الفرنسي النهائي قبل أن تتخذ اجراءات قد تنجم عنها عواقب وخيمة (63).

ردت الحكومة الفرنسية على هذه المذكرة في نفس اليوم موضحة في البداية ان المفاوضات مع الألمان لم تنقطع وانها ستستمر بدون شك بعض الوقت، وفي حالة فشلها فإن فرنسا لا ترفض فكرة الدعوة لعقد مؤتمر. وعلى ذلك، فما دامت انكلترا هي صاحبة هذه الفكرة فمن المستحسن أن تقوم هي كذلك باقتراح برنامج العمل لذلك. ولقد ردت المذكرة الفرنسية بحدة على فكرة منح موطناً قدم في المغرب لألمانيا، مذكرة الحكومة الانكليزية بالاتفاق الذي عقد بين الطرفين عام 1904 والذي إلتزمت فيه انكلترا بعدم الاعتراف بأي نفوذ سياسي آخر في المغرب، غير النفوذ الاسباني والفرنسي، فأني موقف غير هذا يعتبر خرقاً للاتفاق القائم مع انكلترا من جهة وانتهاكاً للاتفاق الفرنسي الألماني المبرم بين الطرفين عام 1909 من جهة أخرى. وبناءاً على هذا، فالحكومة الفرنسية ترفض أن يكون موضوع المؤتمر المزمع اقتراح عقده «دراسة امكانية التنازل لألمانيا، تحت أي عنوان كان، عن أي جزء من الأراضي المغربية مهما كان ضئيلاً» (64)

الوجه الثاني للتدخل الانكليزي يتمثل في تلك الفقرة من الكلمة التي ألقاها لويد جورج، وزير المالية، أثناء المائدة التقليدية التي أقامها شيخ مدينة لندن على شرف أصحاب البنوك في المدينة، مساء يوم 22 جويلية.

لقد تعرض لويد جورج للوضعية الدولية السائدة بالتلميح، ليركز على مكانة انكلترا ودورها في السياسة الدولية مبينا اصرار بلاده على عدم التنازل عن هاته المكانة المرموقة، ومهما كان الثمن «انه يجب أن أقول - لأنني أعتقد أن ذلك حيوي بالنسبة للمصالح العليا لهاته البلاد وللعالَم - بأن انكلترا ستتعرف كيف تحافظ، وفي كل الظروف، على مكانتها وعلى سمعتها بين الدول الكبرى، أن استخدام نفوذها القوي - وقد تأكد ذلك عدة مرات في الماضي - لا يقدر بثمن، من أجل قضية الحرية الانسانية، وستكون كذلك في المستقبل. لقد أنقذت في الماضي ولاكثر من مرة أمم في القارة - والتي كثيرا ما تميل هاته إلى نسيان ذلك - من كوارث ماحقة وحتى من الفناء القومي. ومن أجل المحافظة على السلام فإننا على استعداد لبذل تضحيات كبيرة واعتقد أنه لا يوجد هناك ما يمكن أن يعكر الإرادة الدولية الحسنة غير تلك المسائل ذات الخطورة القومية الكبرى. وإذا كان يراد أن تفرض علينا وضعية لا يؤمن السلم فيها الا بالتخلي عن المكانة الكبيرة والمفضلة التي اكتسبتها انكلترا بفضل قرون من الجهد والبطولة. وإذا كان في مسائل حيث مصالحنا الحيوية توجد في الميزان، تعامل انكلترا كمن ليس له وزن في مجمع الأمم فإنني أعلن رسميا بأن السلم بهذا الثمن هو مهانة لا تحتل لبلد كبير مثل بلدنا. فالشرف القومي ليس موقف حزب وأمن تجارتنا الدولية ليست بقضية حزب ان المحافظة على السلم في العالم تكون قضية سهلة إذا كانت كل الأمم قد وعدت هذا باخلاص وأدركت شروط ضمان ذلك» (65).

لقد أكد لويد جورج في مذكراته أنه هو صاحب فكرة هذا التصريح وهو الذي قام بصياغة محتواه الذي عرضه على كل من رئيس الوزراء وعلى كاتب الدولة للخارجية اللذان وافقا عليه كلمة كلمة. وقد علل وزير المالية الانكليزي «مبادرته» هاته بسببين :

الأول هو أن ألمانيا تجاهلت المذكرة التي سلمتها لها انكلترا يوم 4 جويلية حول مبادرتها في أقادير، ولم ترد عنها. والثاني بكونها عاملت انكلترا في هاته المسألة ككم مهمل حين تجاهلت أهمية مصالحها في هاته البلاد. كما أضاف بكونه كان يهدف كذلك من وراء هذا التصريح لفت نظر برلين وتنبيهها الى الجدية التي تنوي انكلترا اعطاءها لالتزاماتها نحو فرنسا (66) .

والواقع ان هاته التأكيدات والمعلومات التي أوردها لويد جورج حول هذه المسألة في مذكراته لا تعكس الحقيقة تماما كما أوضحته الوثائق الدبلوماسية. فالاعتراض الأول على تأكيدات اللويد جورج يتعلق بمحتوى المذكرة التي بعثتها الخارجية الانكليزية الى الحكومة الألمانية يوم 4 جويلية. لقد قرر مجلس الوزراء الانكليزي في نفس هذا اليوم، بعد دراسته للوضع السياسي الناجم عن المبادرة الألمانية في أقادير، ابعاد فكرة القيام بمظاهرة بحرية مشتركة، انكليزية فرنسية، كما اقترحت ذلك حكومة باريس، في نفس الوقت الذي قرر فيه اخطار الحكومة الألمانية عن طريق سفيرها بلندن بموقفها من المسألة. لقد أكدت انكلترا بكونها تعتبر نفسها طرفا معنيا في المسألة بسبب إلتزاماتها ازاء فرنسا من جهة ومن أجل حماية مصالحها من جهة أخرى «وعلى ذلك فلا يمكن لنا أن نقبل أية تسوية تتم بدون مشاركتنا». قدم الألمان توضيحات عن مبادرتهم لانكلترا والى جميع الدول الموقعة على وثيقة مؤتمر الجزيرة في المذكرة التي سلموها لهاته الدول يوم أول جويلية. وخلال الاتصالات التي تمت

بينهما عن طريق سفيريهما أوضح الألمان عدة مرات أن القضية تخص فقط فرنسا وألمانيا وحدهما. ثم أصبح هذا الموقف فرنسيا ألمانيا مشتركا عندما بدأت المباحثات بينهما.

وفي الحقيقة فإن انكلترا لم تكن محقة في موقفها المطالب بالاشتراك في المفاوضات، ذلك أنه سبق أن تنازلت عن نفوذها السياسي في المغرب لصالح فرنسا منذ عام 1904 . ومصالحها الاقتصادية يؤمنها تعاقدها الثنائي مع كل من فرنسا واسبانيا من جهة ووثيقة مؤتمر الجزيرة من جهة أخرى. ولقد أعلم كل من الفرنسيين والألمان أنه ليس في نيتهم المساس بهاته المصالح سواء بالنسبة لانكلترا أو بالنسبة للدول الأخرى الموقعة على معاهدة الجزيرة. ومن ناحية أخرى فإن هاته المفاوضات الجارية ليست الأولى من نوعها بين ألمانيا وفرنسا. لقد جرت محادثات حول المغرب استمرت عدة شهور قبيل الحملة الفرنسية على مدينة فاس. ولقد اعترف اسكويث نفسه في التصريح الذي ألقاه في مجلس العموم يوم 6 جويلية بخصوصيات العلاقات الفرنسية الألمانية حول المغرب مضيفا فقط رغبة بلاده في أن تكون طرف في هذه المباحثات (67) وعلى ذلك فلم يكن الدافع لهذا التصريح تجاهل ألمانيا للمراسلة الانكليزية كما زعم اللويد جورج وإنما كان دافعه رغبة لندن في أن يكون لها مقعدا على مائدة المفاوضات الجارية.

وعشية صدور هذا التصريح، عاد كاتب الدولة للخارجية الانكليزية، تأكيد هذه الرغبة، وللمرة الأخرى، في لقاء طويل جمع بينه وبين سفير ألمانيا يوم 21 جويلية (68). أما فيما يتعلق بطبيعة الالتزامات الانكليزية ازاء فرنسا فإن تصريح 8 أفريل 1904 يلزم الدولتين بتبادل الدعم الدبلوماسي في

حالة ما اذا واجهت مشاريعهما في كل من مصر والمغرب معارضة من طرف أو من أطراف أخرى.

وبخصوص البنود السرية الملحقه بهذا التصريح فإنها لمس فقط على عدم الاعتراض على بعضيهما في حق فرض السماية على منطقتي نفوذهما - فرنسا على المغرب، وانكلترا على مصر- وهو الالتزام الذي أشار إليه الوزير الأول الانكليزي في خطابه أمام مجلس العموم والذي علق عليه بكون البرلمان يعرف طبيعة هذا الالتزام. ولم يرتبط الطرفان بأي تعهد آخر حتى هذا التاريخ (69).

وتأكيد وزير المالية الانكليزي بكون فكرة التصريح كانت فكرته هو وأنها بادرة من عنده وأنه اكتفى فقط بموافقة زميليه، الوزير الأول وكاتب الدولة للخارجية عليه، هو زعم لا يعتمد اذا ما تم فحص الظرف الذي قيل فيه هذا التصريح فحصا دقيقا من جهة، والأخذ بعين الاعتبار ذلك التخصص والانضباط الذي كان تقليدا راسخا في الوزارات البريطانية. ومن المعروف أنه قيل هذا التصريح بيومين كانت الخارجية الانكليزية قد طلبت من فرنسا موافقتها بإجابات محددة ونهائية حول عدد من المقترحات التي عرضتها عليها، ليتم دراسة الموقف على ضوءها من طرف مجلس الوزراء، والذي اجتمع بالفعل يوم 21 جويلية. وفي نفس هذا اليوم اجتمع السيد ادوارد قري، طويلا بالسفير الألماني (70). وفي اليوم التالي كان تصريح اللويد جورج. ومن الصعب في ظل هذه الظروف الاقتناع بما قاله هذا الأخير. ويضاف الى هذا محتوى ما قيل في التصريح لا يعدو كونه تكرارا لما سبق أن أعلنه كاتب الدولة للخارجية والوزير الأول، فللويج جورج أضاف لذلك فقط نبذة حادة المهجة بدون أن يعتمد الى تسمية جهة أو طرف (71).

إن تكليف الحكومة الانكليزية للويد جورج بالضرب على الطاولة كانت عملية مدروسة. فوزير المالية في انكلترا يأتي في المرتبة الأولى بعد رئيس الوزراء من حيث المكانة والاعتبار. ومن ناحية أخرى فكلامه في السياسة الخارجية أقل إلزام للحكومة من كلام كاتب الدولة للخارجية. وهذان الاعتباران هما اللذان رشحا وزير المالية للقيام بهذا الدور (72).

لقد أسندت لبعض الصحف الانكليزية - والتي سارت على خطاها كل الصحف الفرنسية - مهمة توجيه هذا التصريح العام والمطلق وجهة معينة أي نحو ألمانيا مما دفع هاته وجعلها ترد على هذا التحدي.

2 - رد فعل ألمانيا :

في اللقاء الذي جمع بين قري ومتيرنيخ سفير ألمانيا بلندن يوم 21 جويلية عبر كاتب الدولة للخارجية عن قلقه لسير المفاوضات الجارية في برلين والتي يتوقع فشلها الذي سينجم عنها، في رأيه، وضعية جد محيرة «لقد إلتزمت الحكومة الانكليزية موقف التحفظ أملة توصل الطرفان الى اتفاق يحدد قاعدة للتفاوض تكون مقبولة، غير أن المطالب الألمانية، كما أوردت ذلك الصحف لن تقبل لا من طرف فرنسا ولا من طرف أية جهة أخرى. وبناءا على هذا فالحكومة الانكليزية تريد معرفة ماذا سيكون عليه موقف برلين في حالة فشل المفاوضات، ويكون ميذاء أقادير هو ميذاء مغلوق لا يمكن لأية دولة الاستقرار فيه بدون موافقة الدول الأخرى» (73). بهذه الإشارة فإن الحكومة الانكليزية لم تقفل أبواب المغرب في وجه الألمان وإنما تريد إذا ما رغب هؤلاء في الاستقرار بأقادير أن يتم ذلك عن طريق مؤتمر تحضره جميع الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة أو تكون طرفا ثالثا في المفاوضات الفرنسية الألمانية.

فمخاوف انكلترا يكمن في احتمال قيام الالمان بتحويل هذا الميناء الى قاعدة بحرية وسعيها الى عقد مؤتمر أو المشاركة في المفاوضات يهدف الى أخذ ضمانات من الالمان بهذا الشأن. ومن المفيد الملاحظة أن هذا التصريح الذي أدلى به قري للسفير الالمانى كان قد وقع بعد أن أخطرت انكلترا بموقف فرنسا الحازم بكونها لن تقبل بأي حال من الاحوال فكرة استقرار الالمان في أي جزء من المغرب. ولقد رد السفير الالمانى على تساؤلات قري بالتأكيد على أن حكومته ليست لها أية نية للمساس لا بالحقوق ولا بمصالح انكلترا في هاته البلاد «ان ارسال باخرة ألمانية الى أقادير قد أوجد في نظركم وضعية تتطلب من زاوية المصالح الانكليزية توضيحات واستفسارات، وإذا كانت وحدة الاراضي المغربية تهتمكم الى هذا الحد كان عليكم أن تطلبوا هذه التوضيحات والاستفسارات من فرنسا أولا. ان احتلال الشاوية والانتشار في دواخل المغرب يشكلان قطعا، أكثر من المبادرة الألمانية، تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للمغرب» (74).

وعندما أبلغ مترنيخ حكومته بانشغالات الانكليز بخصوص موقف برلين حيال أقادير في حالة فشل المفاوضات مع فرنسا أسرع كيدرلين في الحين الى طمأننة لندن بهذا الصدد. لقد أبلغ مترنيخ حكومة انكلترا تعليمات حكومته بهذا الخصوص اثر اللقاء الذي جمع بينه وبين قري يوم 24 جويلية. وخلال هذا اللقاء لم يشر السفير الالمانى، لا من قريب ولا من بعيد، الى تصريح اللويد جورج ويبدو أن السبب في ذلك يعود الى ان الخارجية الألمانية بعثت بتعليماتها الى مترنيخ قبل ان تطلع على تصريحات وزير المالية الانكليزي (75). (والتي أدلى بها مساء يوم السبت 22 جويلية) ولكن عندما طلب كاتب الدولة للخارجية من السفير الالمانى السماح له باستخدام تصريحات حكومته بخصوص أقادير أمام مجلس العموم فإن هذا الأخير طلب

مراجعة حكومته بهذا الخصوص. لقد تحصلت الخارجية الألمانية على تصريحات اللويد جورج يوم 24 جويلية وأبرقت في الحين بتعليمات جديدة الى السفير الذي كلف بإبلاغها في الحين للخارجية الانكليزية (76) .

وفي اليوم التالي (25 جويلية) إلتقى السفير الألماني بالسفير ادوارد قري وقرأ عليه تصريحات : حول خطاب اللويد جورج وحول موقف ألمانيا في حالة فشل المفاوضات مع فرنسا (77) .

وبالنسبة للموضوع الأول : « فإن قسما كبيرا من الصحافة الانكليزية وكل الصحف الفرنسية قد اتخذت من خطاب اللويد جورج ذريعة لشن هجومات عنيفة ضد ألمانيا ... لقد تقدمت ألمانيا باقتراحات جد معقولة وتتصل بأقاليم ليس لها علاقة لا مباشرة ولا غير مباشرة بالمصالح الانكليزية. ورغم هذا فإنه اذا كان لانكلترا رغبة ما فقد كان عليها أن تعبر عنها بواسطة القناة الدبلوماسية العادية. وبدلا من ذلك فإن الحكومة الانكليزية عمدت الى الادلاء بتصريح علني بواسطة أحد أعضائها والذي يمكن اعتباره في أقل تقدير، بكونه تحذير موجه ضد ألمانيا وأن الصحف الانكليزية والفرنسية أبرزته في شكل انذار ... ولو كانت نية الحكومة البريطانية هي تعقيد الموقف السياسي وخلق الاوراق والتسبب في حدوث انزال قوات كبيرة في أقادير فإنه سوف لن تختار أسلوبا أفضل من خطاب وزير المالية الذي لا يأخذ بعين الاعتبار، بالنسبة لألمانيا هذه الكرامة ومكانة الدولة الكبرى التي يطالب بها لانكلترا » (78) .

والتصريح الثاني هو تأكيد من طرف ألمانيا لموقفها الذي سبق أن أعلنته في حالة فشل المفاوضات مع فرنسا والذي يشمل في المطالبة بعودة الأمور، في المغرب، إلى الوضع القائم السابق كما حددته معاهدة الجزيرة، ومن ناحية أخرى فإن الحكومة الألمانية رفضت السماح لوزير خارجية انكلترا باستخدام تصريحها السابق بكونه لم ينزل أحد من بحارتها وأن ينزل أحد في المستقبل في أقادير لعلاقة هذا الموضوع بخطاب اللويد جورج. إذ لو تمت الإشارة إلى هاته الضمانات في مجلس العموم لاعتبر ذلك تراجعاً من طرف ألمانيا خوفاً من «التهديدات» التي تضمنها هذا الخطاب وهو شيء «يتنافى وكرامة دولة كبرى».

لقد دافع قري عن خطاب زميله وزير المالية الذي اعتبره تصريحاً معتدلاً وبكونه جاء في الوقت المناسب وأنه لا يتضمن أي تهديد لأي أحد ملاحظاً في نفس الوقت أن اللهجة الحادة التي تضمنتها التصريحات الألمانية هي التي ستغضب الحكومة الانكليزية (79).

لقد فشل الانكليز في مسعاهم الرامي إلى أن يكونوا طرفاً في المفاوضات الجارية. كما أن فكرة عقد مؤتمر مرهونة بفشل المفاوضات وهو احتمال ضعيف من جهة وصعب التنفيذ بسبب معارضة ألمانيا مبدئياً لهذه الفكرة وعدم تحمس فرنسا لها من ناحية أخرى. ولقد تجلى فشل هذه المحاولة في الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء اسكويث في مجلس العموم يوم 27 جويلية عندما تعنى نجاح المفاوضات الفرنسية الألمانية مؤكداً بأن ذلك ممكناً وأنه يتمنى هذا بكل صدق وإخلاص (80). لقد أوجد هذا التصريح ارتياحاً عميقاً في ألمانيا الذي اعتبر بمثابة تراجع عن الموقف المتحرش الذي تبناه اللويد جورج أزانها (81).

3- تذبذب الدبلوماسية الفرنسية :

ظهر الخلاف في وجهات النظر بين المسؤولين الفرنسيين حول كيفية مواجهة الموقف الذي نجم عن المبادرة الألمانية منذ اللحظة الأولى. وسوف يستمر هذا الخلاف قائما طوال مراحل المفاوضات إلى نهايتها، وقد أدى ذلك إلى جعل الدبلوماسية الفرنسية تقارجح بين تيارين في حالة من الشد والجذب مما أثر تأثيرا سلبيا على سير المفاوضات وهددها مرارا بالفشل الذي قد يتسبب في إندلاع أزمة خطيرة بين الدولتين يكون من الصعب تجاوزها. هذه الوضعية جعلت الدبلوماسية الفرنسية تتخبط ولفترة ليست بالقصيرة في حالة من الارتباك والتذبذب، وكادت أن تفقد السيطرة على نفسها لتسلم مقاليد أمورها لطرف ثالث بدون دراية، ولا تقدير صحيح للموقف السليم الذي يخدم حقيقة مصالحها.

فوزير الخارجية دي سلف إتخذ منذ البداية موقفا متشددا المبادرة الألمانية. ولقد حاول عدة مرات تصعيد الأزمة وتوسيعها يساعده في ذلك كل من هربت رئيس ديوانه وكونتتي نائب مدير الشؤون السياسية بالوزارة... ولقد تدارك الموقف رئيس الوزراء كايو، الذي كان من رأيه معالجة المسألة دبلوماسية وبدون إنفعال. وخلال هذه المفاوضات سوف يتبلور الخلاف بين الرجلين ويتعمق أكثر. وفي الواقع فإن دي سلف لم يكن الطرف الرئيسي في هذا الصراع ضد رئيس الوزراء وإنما كان واجهة على مستوى مجلس الوزراء. للصراع المحتدم بين كايو وكليمونصو.

لقد كان للموقف الذي إتخذه إنكلترا في الإقتراح الفرنسي الرامي إلى القيام بمظاهرة بحرية مشتركة، موضوع خلاف في تقدير الموقف الحقيقي لإنكلترا بالنسبة لكل الطرفين. فدي سلف يريد الحصول على دعم إنجلترا بأي ثمن حتى ولو كان هذا الدعم لا يخدم مصالح فرنسا

الحقيقية، عكس كايو الذي أظهر منذ البداية الحرص على توجيه الدبلوماسية الفرنسية وفق ما تمليه عليها مصالح فرنسا بالدرجة الأولى، كما أظهر استقلالية في معالجة الأزمة مع الألمان بدون الاهتمام كثيرا فيما إذا كان ذلك يرضي الإنكليز أو لا يرضيهم. وقد زاد اتجاهه هذا تأكيدا عندما تبين له أن هؤلاء يحاولون الاستفادة من المبادرة لخدمة مصالحهم أكثر من اهتمامهم بالإيفاء بالتزامهم نحو فرنسا (83). وإذا كان رئيس الوزراء ووزير خارجيته متفقان على رفض الاقتراح الذي تضمنته المذكرة الإنكليزية والمتعلق بفكرة استقرار الألمان في أحد الموانئ جنوب المغرب ولكن الدعوة لعقد مؤتمر والتي تضمنتها نفس المذكرة كانت محل خلاف بالنسبة للأوساط الدبلوماسية في فرنسا.

فوزير الخارجية دي سلف كان قد تحمس لفكرة الدعوة الى عقد مؤتمر دولي في حالة فشل المفاوضات في الوقت الذي لم يقاسمه هذا الرأي عدد من الدبلوماسيين الفرنسيين البارزين من بينهم سفير فرنسا في برلين جول كامبون (84). لقد كان يرى في عقد مؤتمر دولي خسارة كبيرة ستحقيق بالمكتسبات الفرنسية في المغرب ولغرض اقناع وزيره بهاته المخاطر وجه له تقريرا مطولا حول الموضوع مبينا في الأخير بأنه ليس لانكلترا صاحبة الفكرة ما تخسر بل بالعكس، سوف تكون هي المستفيدة مهما تكن النتائج التي ستسفر عن هذا المؤتمر و «سوف تسترد في المغرب بعضا من النفوذ الذي تنازلت لنا عنه، مقلصة بذلك الالتزامات التي تعهدت بها نحونا في عام 1904 ويبدو لي أن مصلحتنا كما ان كرامتنا كذلك تحتم علينا أن لا نتسرع في قبول فكرة المؤتمر كما تريد لندن ذلك منا، بل يجب أن نعتبرها كمخرج مشرف فقط، في حالة فشل المفاوضات وليس كهدف نسعى الى تحقيقه منذ الآن، لأن

ذلك يعني التخلي نهائيا من طرفنا عن فكرة تشييد
إمبراطورية فرنسية في شمال إفريقيا». (85)

كما أعدت المديرية السياسية بالوزارة من جهتها، مذكرة
لتقديمها للوزير بيّنت فيها جميع الخطوات التي قطعتها
فرنسا على طريق السير نحو ابتلاع المغرب منذ عام 1902
حتى عام 1911. كما أوضحت فيها كيف استطاعت فرنسا أن
تطمس بالفعل السيادة الدولية للمغرب وتهيمن هيمنة
مطلقة على مقدراته سواء في المجال السياسي أو المالي
وحتى الإداري عندما بدأت تعارس سياسة الإدارة المباشرة
في المناطق التي إحتلتها على إثر الحملة ضد فاس. (86)
فالتسرع لقبول فكرة عقد المؤتمر لا يخدم مصلحة فرنسا
البتة والإضطرار إلى قبول الفكرة تحت ضغط الظروف يمثل
تضحية كبرى بالنسبة لها. فالألمان من جهتهم عندما
يرفضون فكرة عقد المؤتمر فلأنهم لا يجدون ما يبرره. ذلك أن
الأمور في نظرهم واضحة، هناك انتهاك لسيادة دولة
مستقلة وتدخل سافر وبالعنف في شؤونها الداخلية.
فالمطلوب من فرنسا أن تضع حدا لهاثة الممارسات وتعود إلى
احترام استقلال المغرب ووحدة أراضيه كما نصت بذلك
معاهدة الجزيرة (87). أن المسألة ستزداد تعقيدا لو تم عقد
مثل هذا المؤتمر لأن أي حل للأزمة سوف لن يكون سوى على
حساب مصالح فرنسا ومواقعها في المملكة.

هذه الاعتبارات، جعلت دي سلف يتزن وينظر بجدية أكثر
إلى العواقب التي قد تنجم عن فشل المفاوضات مع ألمانيا.
لكنه لا يزال يأمل الكثير من وراء الدعم الانكليزي الذي
يعتقد أنه سوف يجبر الألمان في النهاية إلى التقهقر
والتخلي عن مطالباتهم بالكونغو. وفي محاولة تعرفه للمرة

الأخرى على موقف انكلترا قبل ان يحدد موقفا نهائيا ازاء مستقبل المفاوضات الجارية في برلين طلب من سفيره بلندن أن يطرح عددا من الأسئلة على كاتب الدولة للخارجية الانكليزي مبينا له أهمية الاجابة التي ستعطي لهذه الأسئلة بالنسبة لمستقبل المفاوضات مع ألمانيا.

لقد أجاب السيد ادوارد قري على السؤال الأول فقط من بين الأسئلة الثلاثة التي وجهت إليه وهو المتعلق بالدعوة الى عقد مؤتمر. لقد تساءلت فرنسا فيما اذا كان الانكليز يصرون على الدعوة الى عقد مؤتمر بالرغم من رفض الألمان لهذه الفكرة. أجاب الوزير الانكليزي بالاجاب، ولكن حول ماهو العمل في حالة رفض الألمان حضور المؤتمر أو قامت بإنزال قوات في أقادير وعن مدى استعداد انكلترا للتعاون عسكريا مع فرنسا لمنع الألمان من الاستقرار في هذا الميناء، فإن قري تحفظ ولم يرد الإجابة على هذه الأسئلة متذعرا بكونه لم يستشر زملائه الوزراء. مردفا أنه حسب رأيه، لم يحن الوقت بعد لمواجهة مثل هذه الاحتمالات. إذ أن الاتفاقات السابقة لأوانها والتي من الممكن أن يكتشف أمرها سوف تؤثر سلبيا على المفاوضات الجارية. ويلخص السير ادوارد قري الموقف من وجهة نظره في العبارة التالية : « ان أي احتجاج بدون أن يكون مدعما بباخرة حربية يكون عديم الجدوى وارسال باخرة حربية هو نذير باندلاع الحرب » (88). وعيضا حاول بول كامبون، الحصول على موافقة مبدئية للقيام بتنظيم مظاهرة بحرية مشتركة في جنوب المغرب في حالة استقرار الألمان في أقادير، ولكن بدون جدوى. وأقصى ما تمكن الوصول إليه هو الحصول على وعد من قري بكون حكومته ستقوم في حالة قيام الألمان بالانزال في أقادير بارسال مذكرة الى الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة مطالبة اياها بالعمل « من أجل العودة الى الوضع الذي كان

قائما في المملكة» (89) وفي لقاء جديد مع سفير فرنسا في اليوم التالي (29 جويلية) أكد كاتب الدولة للخارجية رغبة حكومته في أن ترى المباحثات الجارية تصل الى نتيجة، حاثا في نفس الوقت الفرنسيين على ضرورة تقديم تنازلات مرضية لتحقيق هذا الاتفاق «يمكن أن تظهروا سعة وكرما في تنازلاتكم في الكونغو كأن تتخلوا عن ليبرفيل مثلا بشرط الحصول من الألمان على الاعتراف لكم بحقوق تسمح لكم بإقامة محمية بمعنى الكلمة» (90).

لقد وجدت الدبلوماسية الفرنسية نفسها منذ يوم 16 جويلية، وهو اليوم الذي تقدم فيه الألمان بالشروط التي يقترحها للتسوية أمام اختيارين، أما الاستمرار في التفاوض على أساس القاعدة التي تقترحها ألمانيا أو رفض هاته الشروط وتحمل كل العواقب التي قد تنجم عن هذا الموقف بما فيها احتمال حدوث الصدام بين الدولتين. على مستوى الخارجية على مستوى رئاسة مجلس الوزراء فإن الشروط التي اقترحها الألمان اعتبرت غير مقبولة ولا يمكن أن تشكل قاعدة للتسوية. وقبل أن يتم تحديد الموقف الذي ستتخذه عمدت فرنسا الى استشارة حلفائها وأصدقائها للتعرف الى أي مدى يمكن الاعتماد على مساعدتهم في حالة تأزم الموقف ووصوله الى مستوى من الخطورة يهدد بالانفجار.

لقد عبرت روسيا عن موقفها منذ البداية بكونها تعتبر القضية لم تعد تكتسي خطورة بعد أن أعلن الألمان بكونهم لا ينوون الاستقرار في المملكة المغربية وأن المشكلة يمكن أن تحل بمنحهم تعويضا مرضيا في افريقيا. ولم يغير الروس موقفهم هذا حتى عندما أفصح الألمان عن شروطهم التي اعتبرتها سان بطرسبورغ لا تتعدى مجرد المطالبة بحق القهوة أي «البقشيش».

ففي اللقاء الذي جمع بين كايو واسفولسكي يوم 25 جويلية عبر السفير الروسي عن دهشته لموقف فرنسا الراض للمطالب الألمانية في الكونغو «أن تخلي الألمان عن المغرب هو في حد ذاته انتصارا كبيرا بالنسبة لكم. وسيصبح لديكم في إفريقيا الشمالية أجمل امبراطورية يمكن تصورها. ومع ذلك فإنكم تساوون حول البقشيش الذي طالبت به الامبراطورية الجرمانية. وفي الحقيقة، انني لا أفهمكم» (91)، وعيضا حاول كايو اقناع السفير الروسي بكون ما تطالب به ألمانيا ليس مجرد بقشيش وانما هو ثمن مرتفع جدا مقابل تنازلها عن المغرب وهو بلد ليس في حوزتها وليس لها أية حقوق تزيد على ما لأية دولة أوروبية أخرى «وعلى كل حال، أجاب السفير الروسي، بأنه من واجبي أن أقول لكم بأن روسيا لا يمكن لها أن تخوض حرب من أجل الكونغو. اننا سوف نقف الى جانبكم، ربما، عندما يتعلق الأمر بالمغرب وهو شيء في حد ذاته صعب، أما من أجل قضية بقشيش حتى ولو كان معتبرا الى حد ما، فإننا لا نستطيع أن نكون الى جانبكم» (92).

إن موقف الحلفاء والأصدقاء وكذلك عدم الثقة في كفاءة البروقراطيين الملتفين حول وزير الخارجية وفي قدرتهم على تسوية الأزمة مع ألمانيا تسوية دبلوماسية مرضية، الى جانب ادراكه بكون الجيش الفرنسي ليس مستعدا لخوض الحرب ضد ألمانيا منفردا (93)، جعلت رئيس الوزراء يقرر التدخل في هاته المفاوضات والعمل بكل جد ومثابرة للوصول بها الى نتيجة تحقق تسوية مع ألمانيا بدون الأضرار بمصالح كلا الطرفين.

وفي إطار هذا الانشغال تدرج تلك الاتصالات السرية التي أطلق عليها خصوم رئيس الوزراء اسم المفاوضات

السرية الجانبية (94) ، التي حاول كايو عن طريقها تسوية
الآزمة بين الدولتين .

جاءت المبادرة بهذه الاتصالات من ألمانيا . فمستشار
السفارة الألمانية في باريس دي لانكين هو الذي اتصل بأحد
رجال الأعمال الفرنسيين ، فوندر ، الذي يعرف علاقاته مع
بعض المسؤولين في الحكومة الفرنسية ومن بينهم رئيس
الحكومة نفسه ، وطلب منه المقابلة . وقد أدرك فوندر الغرض
من وراء هذه المبادرة . وقبل أن يتصل بالدبلوماسي الألماني ،
اتصل برئيس الوزراء ليستأذنه ويستطلع رأيه ولقد رحب
هذا الأخير بالفكرة وشجعها (95) .

ففي مساء يوم 25 جويلية إلتقى المتفاوضان ، ولقد دخل
دي لانكين في الموضوع مباشرة ، فالألمان يريدون الحصول على
الكونغو البحري (96) ، مقابل تنازلهم على مستعمرة
الطوغو . وقد رد الوسيط الفرنسي على هذا العرض بكون
فرنسا تقبل فكرة تبادل الأقاليم ومستعدة للتنازل عن
أراضي في دواخل الكونغو ولكن ليس عن تلك التي تقع على
الساحل ولا على مدينة ليبرفيل (97) . وخلال هذه المقابلة
أكد دي لانكين على الأهمية التي توليها ألمانيا لأن تكون لها
واجهة على المحيط ، جنوب الكامبيرون ، وأن هذا الشرط هو
قاعدة لأي اتفاق .

وعندما عرض فوندر نتيجة مقابلاته مع الدبلوماسي
الألماني ، على كايو ، اقترح على هذا الأخير في نفس الوقت
ترضية ألمانيا بمنحها شريطا من الأرض يقع جنوب
الكامبيرون ومستعمرة غينيا الإسبانية ويمتد إلى نقطة على
الساحل تقع شمال ليبرفيل . وافق كايو على الاقتراح
وطلب من وسيطه أن يعرضها على دي لانكين على أساس أنها
فكرة من عنده يمكن أن تحظى بقبول رئيس الوزراء (98) .

لقد رحب دي لانكين بالاقترح واعتبر أنه يمكن أن يشكل قاعدة صالحة للتسوية ملاحظا في نفس الوقت أنه لكي «تتخلى ألمانيا عن المطالبة بالكونغو البحري فيجب أن تعوض عن ذلك بتنازلات واسعة أكثر مما عرضتها فرنسا حتى الآن كأن تتنازل مثلا عن المنطقة الواقعة شمال نهري أليما وأوقوي وتبقى ليبيرفيل بين أيدي فرنسا (99)».

لقد أبدى كايو تحفظا على هذه التطلعات بالرغم من كونه يدرك أن الألمان قد قلصوا مطالبهم بكيفية ملحوظة. فبدلا من كل الكونغو الذي طالبوا به في السابق، ولا يزالون يطالبون به رسميا حتى الآن، فإنهم على استعداد لتخفيف مطالبهم لتشمل فقط جزءا من مستعمرة الغابون. ولكنه كان يدرك أن تنازلا اقليميا واسعا في هذا الجزء من الكونغو سوف يواجه معارضة شديدة في فرنسا، رغبة منه في تجنب هذه العقبة وتمكين المفاوضات في نفس الوقت من الوصول الى نتيجة، طلب من وسيطه أن يعرض على الدبلوماسي الألماني فكرة ترضية حكومته في ميدان آخر غير الكونغو.

وكان رئيس الوزراء يفكر، وهو يطرح الاقتراح، في شركة سكة حديد بغداد. ذلك أن الألمان سبق أن أبدوا رغبة، بطريق غير مباشر، لشراء أسهم هاته الشركة أو على الأقل فتح أبواب بورصة باريس أمامها. كان ذلك في بداية شهر جويلية أثناء زيارة قفيني، عضو مجلس الأسياد البروسي ورئيس بنك ألمانيا، لباريس وكان قد اتصل أثناءها برئيس الوزراء كايو (100)، ولكن مساعيه لم تسفر عن نتيجة.

لقد اعتقد كايو أن الوقت قد حان لربط مسألة سكة حديد بغداد بالمفاوضات الجارية حول الكونغو. ولكن عندما عرض الفكرة على دي لانكين استبعد هذا الأخير لأول وهلة، بدون مراجعة الجهات العليا، مما يوحي بوجود تعليمات

مسبقة لديه، حول الموضوع. لقد أصر دي لانكين على اعتبار أن مجال التسوية هو الكونغو وقاعدتها هي تمكين ألمانيا من الحصول على أراضي جنوب وادي السانغا (101). لقد شرح وسيط كايو صعوبات ترضية الألمان في هذا المجال مؤكدا أن تسوية تتم بهذا الشكل ستوحي بكون فرنسا تخلت عن الكثير في مقابل لا شيء « بخلاف، لو يتم إدراج اتفاق حول الكونغو في إطار تسوية عامة تشمل جميع الخلافات القائمة بين الدولتين الكبيرتين في إفريقيا وآسيا » (102).

لقد وجد دي لانكين نفسه مضطرا أمام هذا الاقتراح الجديد إلى القيام بزيارة خاطفة إلى برلين لاستطلاع رأي رؤسائه. ولقد حرص قبل أن يقل القطار إلى برلين أن يحصل على وعد من الفرنسيين بقبول فكرة مد نفوذ ألمانيا جنوب وادي السانغا ولكن بدون جدوى (103).

لم تسفر هاته الزيارة عن أية نتيجة. فالمسؤولون الألمان أصرروا على أن يتم الاتفاق أولا على الكونغو وتصلب موقفهم أكثر عندما قرروا سحب مستعمرة الطوقو من التسوية مما سيعقد الموقف أمام كايو الذي اعتبر أن المطالب الألمانية في الكونغو صعبة التحقيق. ونتيجة لذلك قرر وقف هذه الاتصالات السرية مدفوعا لذلك بعدة اعتبارات، وفي مقدمتها أن التسوية الواسعة التي كان يطمح إليها والتي تندرج فيها التسوية الكونغولية كجزء من كل سوف لن تتحقق بسبب موقف برلين، وكذلك بسبب موقف دي سلف ومعاونيه من هاته الاتصالات والتي أدت إلى توتير الجو وتعقد العلاقات بين الرجلين. لم يستبعد كايو فكرة وجود مناورة حبكها الألمان والتي كان هدفها زرع الخلاف وبعث الشك بين أعضاء الحكومة الفرنسية لضعاف موقفها في المفاوضات الجارية، باستعمالهم لشفرة « محروقة » (104).

ومهما يكن الأمر فإن رئيس الوزراء فقد الأمل في هاته المفاوضات بعد عودة دي لانكين من زيارته الخاطفة في 18 أغسطس، عندما قرر اشراك الوزارة بكاملها في المفاوضات الجارية مع ألمانيا.

4 - مصاعب كيدرلين :

إن الانطباع الذي خرج به كاتب الدولة للخارجية الألماني من اللقاء الذي جمعه مع السفير الفرنسي يوم 15 جويلية والذي رسم فيه الإطار العام للتعويضات التي تريد ألمانيا الحصول عليها في افريقيا الاستوائية الفرنسية، هو أن الفرنسيين اعتبروها مطالب مجحفة. فجول كامبون «كاد يقع من على مقعده عند سماعه لهاته المطالب»، معلنا بكونها لا يمكن قبولها وبأنه من العسير على أية حكومة في فرنسا أن تقبل التنازل ولو على جزء من الكونغو إذ سيكون من الصعب عليها أن تدافع على موقفها أمام البرلمان (105). ومن هنا فإنه سيكون من الصعب أن لم يكن مستحيلا الحصول على الكونغو بدون تنازلات إقليمية من طرف ألمانيا، والتي ستكون بطبيعة الحال أقل من التنازلات التي سيتقدم بها الفرنسيون. «ولكي تتمكن من الحصول على نتيجة في هذا المجال يجب أن تتظاهر بالحسم والصلابة في الموضوع مهما تطلب ذلك من وقت، ذلك أن المفاوضات هي المخرج الوحيد المشرف للمشكل، بالنسبة لألمانيا (106)».

إن احتمال تطويل المفاوضات لم يكن مهضوما لدى الامبراطور. فعند تلقيه للتقرير الذي بعثه كيدرلين اثر مقابلته مع كامبون يوم 15 جويلية أصيب بنوع من خيبة الأمل. ففي اعتقاده أنه يكفي الاعلان للفرنسيين بكون ألمانيا ليست لها أية نية في الاستقرار في المغرب ولا تسعى للحصول على أي مكسب اقليمي في هاته البلاد ليسارع هؤلاء ويقدموا كل التنازلات التي تطلبها ألمانيا في افريقيا

الاستوائية. لقد تولد لديه هذا الاعتقاد من خلال التقارير التي بعثها له مبعوث خاص كان قد زار باريس خلال شهر ماي المنصرم. ففي إحدى هاته التقارير أكد د. لبروك « بأن الفرنسيين سوف يمنحون لنا كل ما نريده منهم في المجال الاستعماري ومليار فرنك نقدا اذ نحن طلبنا ذلك ». (107) ، فالامبراطور يرى ان المفاوضين الالمان أضعوا وقتنا ثميننا في الانتظار مما مكن فرنسا « من استرداد أنفاسها بعد المفاجأة، ووجدت الوقت الكافي لطلب النصيح والمشورة من سان بطرسبورغ ولندن. وبتحريض من هاته الأخيرة فهي الآن تتكلم معنا بتعال وتخطبنا من فوق (108) ». لقد كان يرى أنه على ألمانيا أن تفصح عن مطالبها منذ البداية، في شهر ماي عندما بدأ الفرنسيون في الاستعداد لارسال حملتهم لاحتلال مدينة فاس.

هذه الملاحظات التي أبداهها قيوم الثاني على سير المفاوضات جعلت كيدرلين يعيد الكرة ليؤكد من جديد في رسالة له للمستشار بتمان هلويك بأن لا مخرج أمام ألمانيا سوى طريق المفاوضات والتي يجب أن يوضع في الاعتبار بكونها قد تطول بعض الوقت بسبب خوف الفرنسيين من الرأي العام في بلادهم من جهة وبكونه من الصعب على ألمانيا أن تتقدم بمطالب جديدة في حالة فشلها لأن ذلك سيدخلها في نزاع مع دول أخرى « فالمطالبة بالعودة بالامور في المغرب الى الوضع القائم السابق يلزمنا بمطالبة الفرنسيين بالإنسحاب من الدار البيضاء وهو موقف لن يؤيدنا فيه أحد (109) ». كما لا يمكن لألمانيا أن ترضى بأجزاء من الكونغو مهما كانت غنية بالمحيطات والعاج بل يجب عليها أن تسعى لتتمكن من مجاورة الكونغو البلجيكي، لأن ذلك سيمكنها من الاتصال عن طريقه بمستعمراتها في شرق افريقيا من جهة ولكي يكون لها الحق في الحصول على نصيب منه اذا ما طرأت هناك ظروف تستلزم تقسيمه بين

الدول، وإذا ما أصرت فرنسا « على رفض مطالبنا فلن يسعنا في هاته الحالة سوى أن نعلن لها بأنه لم يبق أمامنا سوى المطالبة بالعودة بالأمور الى الوضع القائم السابق كما حددته معاهدة الجزيرة وتحديد الأجل الذي يتم فيها جلائهم عنه بما فيها مدينة الدار البيضاء (110) ». مؤكدا في ختام رسالته اعتقاده الجازم بأن هذا هو الأسلوب الذي يمكن ألمانيا من الحصول على ما تطلبه وهذا هو رأيه في متابعة المفاوضات مع فرنسا. مضيفا بأنه إذا لم تجد وجهة نظره هاته قبولا لديه ولدى الامبراطور فإنه يطلب أن يعفى من مهمته كمفاوض ومن المنصب الذي يشغله كذلك (111).

لقد سارع بتمان هلويك الى طمأنة كيدرلين مؤكدا بكونه سيقف الى جانبه ويدافع عن جهة نظره أمام الامبراطور وان ذهابه سيؤدي به حتما هو الآخر، الى الاستقالة من منصبه كمستشار.

وقبل أن يفجر الازمة في وجه الامبراطور أراد المستشار أن يدرس الموقف من جديد مع كاتب الدولة للخارجية. لقد تم في هذا اللقاء استعراض موقف ألمانيا من السياسية الفرنسية في المغرب منذ مؤتمر الجزيرة حتى احتلال مدينة فاس. ولقد بين كيدرلين انه كان من الصعب على هؤلاء ان يلتزموا بالخطة التي حددوها للحملة بدقة فخرجهم عنها أعاد حرية الحركة لألمانيا في هاته البلاد. ولقد اخطر الفرنسيون بذلك في حينه. كما أن فكرة المطالبة بتعويض اقليمي لم يمكن من الممكن طرحه قبل حملة فاس. « ولو أننا طرحناها في شهر ماي لكان الفرنسيون قد ضيقوا تحركهم في المغرب الى أضيق الحدود ورفضوا كل تعويض » (112). ولقد جدد كيدرلين خلال هذا اللقاء طلب الاعفاء من منصبه إذا لم تحظ خطته بموافقة الامبراطور. لقد استطاع المستشار

اقتناع قيوم الثاني بوجهة نظر كيدرلين. وفي 21 جويلية فوض هذا الأخير، مرة أخرى لمتابعة التباحث مع الفرنسيين في إطار الخطة التي وضعها.

5 - المنفذ الشاق :

إلتقى المتفاوضان الفرنسي والألماني يوم 29 جويلية في برلين في جو مليء بالحساسية والحذر والتشكك. لقد خيم هذا الجو المكدر على اللقاء بين الرجلين وخاصة من الجانب الألماني. بدأ جول كامبون بتقديم مقترحات حكومته فيما يتعلق بالتعويضات الإقليمية : ففرنسا مستعدة للتنازل عن أجزاء من إفريقيا الاستوائية شرقي الكامبيرون مقابل تنازل الألمان عن المكان المسمى بمنقارالبطة (Bec de Canard) الواقع على الحافة الشمالية الشرقية من مستعمرة الكامبيرون الألمانية. وإلى جانب هذا فقد أعلن أن حكومته مستعدة لتقديم تسهيلات تجارية وجمركية في هذه المناطق لحكومته برلين. أما فيما يتعلق بمستعمرة الطوقو التي عرضها كيدرلين على الفرنسيين فإن حكومة الجمهورية رغم تقديرها لأهمية هذا العرض ولكنها، حرصا على تسهيل المفاوضات وانهاؤها بسرعة، ترى من الأفضل حفظ هذا العرض وعدم دراسته. وأكد كامبون في هذا اللقاء وللمرة الأخرى أن حكومته ترى عدم امكانية التنازل عن الكونغو « لأن البرلمان سوف لن يوافق على ذلك » (113) ، مضيفا أنه إذا كانت هذه العروض « رغم أهميتها » لا تحظى بموافقة برلين فإن حكومة الجمهورية ترى من الأفضل البحث عما يمكن تقديمه للتسوية، في مكان آخر غير الكونغو. لقد رد كاتب الدولة الألماني أن حكومته سبق لها أن قدمت مقترحات وعروض للتسوية وليس هناك ما يضيفه من جديد.

لقد أثار كيدرلين خلال هذه المقابلة، موقف الصحافة الفرنسية وتعليقاتها « التحرشية والاستفزازية » حول

المفاوضات الجارية مما عكر الجو وشحذ الحساسيات : لقد بالغت في التهديد : « فهي تنادي وتستغيث بانكلترا. ولقد حذت حذوها الصحف الانكليزية، ثم جاء خطاب اللويد جورج : ان كرامة ألمانيا لا تسمح لها بالتنازل » (114). وعندما لاحظ كامبيون بكونه بدل من وضع الأمور في هذا السياق الذي يجعل التفاهم أمرا مستحيلا فإن الأيسر أن يتم البحث عن تسوية مشرفة لبلدين كبيرين، رد كيدرلين بأنه كان «الأولى أن يدرك هذا من قبل بكوننا بلدا كبيرا». ثم تعرض للأرضية التي ستقف عليها ألمانيا في حالة فشل المفاوضات ردا على سؤال طرحه عليه كامبيون حول هذا الموضوع : ان ألمانيا ستستند على معاهدة الجزيرة وستطالب باحترامها وتنفيذ ما جاء فيها. وعندما لاحظ عليه سفير فرنسا بأنه يوجد الى جانب هذه المعاهدة الاتفاق الفرنسي الألماني المبرم في شهر فبراير 1909 «حيث اعترفتم لنا بحق السهر على استقرار الأمن وحمايته» «رد كيدرلين بكون هذا الاتفاق لا يستند على وثيقة الجزيرة وان ألمانيا تعتبره في حكم الملغى «بخرقكم لهذه المعاهدة مرارا وتكرار وباحتقاركم للمصالح المشروعة للغير» (115).

عند نهاية هذه المقابلة عاد كامبيون لي طرح سؤاله للمرة الثالثة حول ما اذا كانت ألمانيا على استعداد للبحث عن تسوية، وقد أظهر كيدرلين استعداد لمعرفة الأسس التي تقف عليها هذه المقترحات الجديدة.

عرض كامبيون مقترحاته الجديدة في الاجتماع الذي عقد بينه وبين كاتب الدولة الألماني يوم أول أغسطس : ففرنسا ترفض دائما فكرة التنازل عن أي جزء من الساحل الكونغولي وانما تقبل التنازل عن أراضي شرقي الكاميرون مقابل الحصول من ألمانيا على منطقة المعروفة بإسم منقار

البطة ومنح فرنسا نافذة على نهر أليثوي الذي يعبر الكاميرون. وهذا مطلب جديد تضمنته المقترحات الفرنسية. أما الجانب الجديد في هذه المقترحات الفرنسية فأنها تتمثل في العرض الذي قدمه كامبون بكون حكومته على استعداد لدراسة إمكانية تعويض ألمانيا بالتنازل لها عن بعض الجزر في المحيط الهادي أو المحيط الهندي إذا ما تم ترضيتها بمنحها «حرية مطلقة في المغرب» (116).

وبطبيعة الحال فلم يكن منتظرا أن تحظى هذه المقترحات بقبول لدى كيدرلين الذي لم يبد الحماس عند استماعه لها ومع ذلك فقد أجل الرد عليها بصفة رسمية إلى أن يجري مشاورات مع زميله وزير المستعمرات ومع الأميرالية أما بالنسبة للمجال الأفريقي فإن كاتب الدولة لم يفقد الأمل في هذا الاتجاه.

وقد دارت مناقشات حول هذا الموضوع أسفرت عن إمكانية منح ألمانيا شريطا ضيقا من الأراض شمال ليبيرفيل. وعندما أرفق كامبون ملاحظا عندما رأى قلم كيدرلين يتحرك بطواعية كبيرة على الخريطة في هذه المنطقة «بكون الأطماع الألمانية يجب أن تقلص إلى أقصى حد في هذا المكان، رد كيدرلين بكون ألمانيا ترغب في الحصول على نافذة على نهر الكونغو وأنها تعتبر ذلك عنصرا أساسيا في التسوية» (117).

كان لرد الفعل الذي أبداه المفاوض الفرنسي أثر استماعه لهذا الطلب الألماني الجديد وإعلانه الاستعداد بعرضه على حكومته في نبرة جعلت كيدرلين يعتقد أن رد فرنسا سيكون بالإيجاب أن أضفى على جو المباحثات نوع من الثقة والاطمئنان بين الرجلين. وهذا ما يفسر الموقف المتساهل الذي اتخذه كيدرلين في تقبله لكل المقترحات ذات الطابع

السياسي التي عرضها المفاوض الفرنسي بخصوص المغرب، حتى كلمة « الحماية » لم يتردد في قبولها وإنما لاحظ فقط أنه يستحسن تجنب استخدامها في وثيقة تعاقدية تعرض على دول أخرى وأن تدرج في نص مكمل يبقى سرا بين الطرفين. افتراق الرجلان في جو مفعم بالتفاؤل معتقدين أنهما تمكنا من وضع اليد على أسس التسوية (118) .

كان من المتوقع أن تسير المباحثات بعد هذا اللقاء الأخير في اتجاه عملي نحو تحديد وضبط عناصر التسوية بدقة، بين الطرفين، لكن الأمور سارت في غير هذا الاتجاه وعادت الميسوعة في المواقف من جديد وبدا المتفاوضان وكأنهما يدوران في حلقة مفرغة. كيف حدث ذلك ؟ ومن المسؤول ؟

يبدو أن هناك لبس انزلق بين المتفاوضين حول مسألة الطوقو. فمن جهة ألمانيا فقد اعتبرت أن عرضها لم يحظ بالقبول وطوت الصفحة عن الموضوع خاصة لما لاحظ كيدرلين وجود معارضة شديدة من طرف وزير المستعمرات ومن طرف الرأي العام الاستعماري في ألمانيا، لهذا الاقتراح. لكن الحكومة الفرنسية عادت لتطالب بهاته المستعمرة شيئا فشيئا وبالإحاح شديد. ففي التعليمات التي أرسلت إلى كامبون يوم 30 جويلية تم ربط قضية تناول ألمانيا عن الطوقو بمنحها جزر في المحيط الهادي أو الهندي. ولما كان الجانب الألماني لم يبد حماسا لهذا العرض بل أخذه بتحفظ شديد مما يوحي بالاعتقاد بكونه سنوف لن يحظى بالقبول من طرفه، فإن التفهم الذي أضهره كامبون في نفس اللقاء بخصوص مطلب كيدرلين الرامي إلى الحصول على نافذة على المحيط والأخرى على نهر الكونغو جعلت الألمان يعتقدون أن حكومة الجمهورية لاتربط بين هذا الموضوع وفكرة التنازل برلين عن الطوقو. وهذا الاعتقاد عبر عنه كيدرلين

في الصيغة العامة التي ختم بها لقاء يوم أول أغسطس بإعلانه بأنه تم وضع اليد على أسس التسوية، أي سوف تكون هاته في الغابون والكونغو الأوسط. كما أن التعليمات التي صدرت للمفاوض الفرنسي في 30 جويلية رسخت هذا الاعتقاد، فهي لا تعارض فكرة منح ألمانيا نافذة على الكونغو. ويبدو أن كامبون قد أوحى للطرف الألماني قبل اللقاء الرسمي مع كيدرلين يوم 3 أغسطس بكون حكومته لا تعارض هذه الفكرة. لكن عندما أبلغته وزارته بكون عرضها السابق بخصوص هذه النقطة الأخيرة هو مجرد اقتراح للدارسة والتقدير وليس بفرض طرحه على الألمان الآن، وجد نفسه في موقف في غاية من الحرج والدقة، ولقد اضطر إلى مكتابة رئيس الوزراء كايو لتبين الموقف النهائي لحكومته بخصوص هذا الموضوع (119). وعندما رفض الألمان العرض المتعلق بالجزر المحيطية وجد كامبون الفرصة للسؤال عما هو الاقتراح حول الطوق، ولقد كان ذلك مناسباً لكيدرلين لسحب هذا العرض رسمياً من على مائدة المفاوضات (120). ولكن ذلك لن يجعل الحكومة الفرنسية تتخلى عن المطالبة بهذه المستعمرة مما جعل المتباحثان يدوران حول نفسيهما بعض الوقت.

ففي لقاء 4 أغسطس أوضح كيدرلين مقترحات حكومته والتي حددها في المنطقة الواقعة جنوب الكامبيرون وإذا كان الألمان تخلوا عن المطالبة بالكونغو البحري فإنهم اصرروا على ضرورة الحصول على المنطقة المحصورة بين نهري لوقوي ولاليمبا على أن تكون لها نافذة على المحيط عند نقطة تقع بين ليبيرفيل وغينيا الاستوائية مقابل تنازلهم على جزء من مستعمرة الكامبيرون المعروف بإسم منقار البطة. كما طالب كيدرلين بحق الأولوية (الشفعة) الذي تتمتع به فرنسا بالنسبة لمستعمرة غينيا الاستوائية وأشار، بالمناسبة إشارة

خفيفة الى احتمال اختفاء دولة كونغو الحرة مضيفا ان ذلك ان حدث سيكون في المستقبل البعيد مما يستلزم «عدم أخذه بعين الاعتبار الآن» (121). لم يسفر لقاء 4 أغسطس عن أية نتيجة. فالمفاوض الفرنسي أصر على التأكيد بكون حكومته ترفض التنازل عن هاته الأراضي.

لقد أصبح الطوقو يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا التي أصبحت تصر على المطالبة به. فالعرض الذي قدمه كامبيون في لقاء يوم 9 أغسطس مع كيدرلين يتضمن المطالبة بالطوغو مع منطقة منقار البطة مقابل حصول ألمانيا على منطقة في الكونغو الأوسط مع واجهة على نهر الكونغو أو رافده أوبانقي، الى جانب أراض واسعة في مستعمرة أوبانقي - شاري - تشاد (122). لكن أمام رفض المفاوض الألماني للعرض الخاص بمستعمرة أوبانقي - شاري - تشاد، عاد كامبيون لي طرح امكانية منح الألمان شريطا من الأرض يبدأ من أويسو في خط مستقيم حتى نقطة على الساحل الأطلسي وجزءا من الأرض في حوض الكونغو شرقي نهر السنغا، مقابل مستعمرة الطوقو دائما.

لم تتقدم المباحثات حتى عندما تحولت اهتمامات المفاوض الألماني، عندما ينس بخصوص الغابون، الى مستعمرة أوبانقي - شاري - تشاد (123). لقد وقع الاتفاق في هذه الناحية حول النقطة التي تحد الأراضي التي ستمنح للامان من ناحية الشرق «عند برج أسل أو عند بنقي» كما أبدى رغبة في الحصول على شريط من الأرض يصل بين بنقي ولوقون. وهدف ألمانيا من وراء ذلك هو الحصول على الكونغو الأوسط كله تقريبا مع جزء من مستعمرة أوبانقي - شاري. ورغم قبول كامبيون فكرة رفع هذه المقترحات الى حكومته للنظر فيها، لكنه لاحظ بكونه

من الصعب الاعتقاد بكون فرنسا ستقبل بهذه التنازلات بدون المطالبة بالطوقو. ومما سيزيد المباحثات تعقيدا هو تأكيد كيدرلين وللمرة الأخرى يوم 15 أغسطس على سحب الطوقو من على بساط المباحثات ليعود الى الاهتمام بالغابون.

ورغم تقليص الأطماع الألمانية في هذه المنطقة على التي أبدتها في السابق، وأصبحت تهدف فقط الى الحصول على جزء من الغابون سيسمح لبرلين بالسيطرة على ضفتي نهر السنغا، فإن ذلك لم يؤد الى تقدم المباحثات. ولقد أعلن كامبون من جهته خلال هذا اللقاء بكونه سيسحب مقترحاته السابقة بخصوص مستعمرة أوبانقي - شاري - تشاد وحوض نهر اللوفون من جهته، لأن هذا العرض كان قد قدم في مقابل الحصول على الطوقو وما دام الألمان يرفضون التنازل عن هذه المستعمرة فهو من جهته سيسحب عرضه السابق بهذا الخصوص. وبالرغم من التصلب الذي أبداه الطرفان خلال المقابلة ومع ذلك فإن كامبون خرج بإنطباع بكون كيدرلين سوف يتنازل في النهاية (124).

غير أن هذا التوقع لم يتحقق. ذلك أنه في لقاء يوم 17 أغسطس سيفاجي كامبون بعودة اهتمام الطرف الألماني للمرة الأخرى بالقابون، عندما سمع مخاطبه يعاود الكرة ليطالب مرة أخرى بنهر لايم كحدود جنوبية للمنطقة التي تريد ألمانيا الحصول عليها في القابون. وكان كيدرلين، في اللقاء السابق، قد اكتفى فقط بالمطالبة بصفتي نهر السنغا كحدود لهذه المنطقة ولم يحصل على ترضية مع ذلك. هذا الموقف الجديد للمفاوض الألماني دفع كامبون من جهته من أن يعاود الكرة هو الآخر وبالحاج للمطالبة بالطوقو أو على «أجزاء منها في شكل تعديلات في الحدود». مردفا أن ذلك يمثل أهمية كبرى للرأي العام في فرنسا وسيساعد على

الخروج من هذا المأزق الذي انحصرت فيه المباحثات.

لقد أثقل اقحام الطوق كاهل المباحثات أثقالا شديدا وأصبح يهددها بالفشل المحقق إذا ما استمرت فرنسا في المطالبة به. وبالرغم من ذلك فإننا نلاحظ أن التعليمات التي أرسلت لكامبون بتاريخ 16 أوت (125) لا تزال تطالب به. وعندما يطرح المفاوض الفرنسي هذه المسألة مرة أخرى في لقاء يوم 17 أغسطس فإن كيدرلين سيشرح له وللمرة الأخرى «بأن المستعمرة أصبحت شيئا مقدسا بالنسبة للرأي العام في ألمانيا» (126). لا يمكن المساس بها. فإصرار الخارجية الفرنسية على متابعة طرح هذه المسألة وبالإحاح أشد كل مرة يثير أكثر من تساؤل (127). خاصة إذا ما عرفنا عنف الحملة الصحفية التي نظمتها الجمعيات الجرمانية في ألمانيا، ضد فكرة الابتعاد عن المغرب وضد التنازل عن مستعمرة الطوق، وهي الحملة التي عبأت قطاعات واسعة من الرأي العام ضد كل محاولة تقوم بها الحكومة في هذا الاتجاه. وحتى داخل الحكومة نفسها، فإن وزير المستعمرات اصطدم عدة مرات بكاتب الدولة للخارجية (128) حول أسس التسوية بصفة عامة وحول فكرة التخلي عن الطوق وعلى وجه الخصوص، وهدد بالإستقالة إذا حدث ذلك. فلم يكن من المنتظر إذن أن تتقدم المفاوضات مادامت فرنسا تربط مقترحاتها الخاصة بمنح نافذة على نهر الكونغو مقابل التنازل عن هذه المستعمرة.

ورغبة منه في التأثير على الموقف الفرنسي بالضغط عليه في اتجاه التنازل بوسائل أخرى لإخراج المفاوضات من الطريق المسدود الذي إنخسرت فيه، قرر كاتب الدولة الألماني «أخذ إجازة للإستراحة» لقد أخطر زميله الفرنسي بقراره هذا في لقاء يوم 17 أغسطس. وعندما أعلمه كامبون

بكونه سينتهز هذه الفرصة لزيارة بلاده «أحرص على العودة يوم 28 - علق كيدرلين باسم - وبعدها سوف نرى هل انبرم السلم أم نعلن الحرب» (129)

لقد بدا واضحا للمسؤولين في كلا البلدين أنه لا يمكن الإستمرار في حوار الصم هذا بدون أن ينجم عن ذلك خطر تصعيد التوتر إلى مستوى أزمة حادة قد تؤدي إلى الانفجار، فحرية المناورة بالنسبة لكليهما أصبحت ضيقة للغاية وأي تراجع سيكون على حساب كرامة ومكانة أحد الطرفين لا محالة.

لقد تبنت الدبلوماسية الألمانية موقفا ثابتا منذ بدء المفاوضات والذي يتخلص في الإبتعاد عن المغرب مقابل تعويض إقليمي مرضي في إفريقيا الإستوائية. وهذا التعويض المرضي هو الذي ترفض فرنسا من وجهة نظر الألمان، منحه. لكن الدبلوماسية الألمانية لم تفرغ بعد كل ما في جعبتها من أجل الضغط على الفرنسيين والوصول إلى تسوية ترضيها، وقاعدة هذه التسوية في نظرها تتمثل في حصولها على منفذ على المحيط ومنفذ على نهر الكونغو، وهو مطلب سبق لكيدرلين أن أفصح عنه عدة مرات ثم تولى دي لانكين غداة «إستراحة» المفاوضات التذكير بذلك والتركيز عليه عندما قام بزيارة «عارضة» للخارجية الفرنسية يوم 19 أغسطس (130). وهي مقتنعة في نفس الوقت، أن الحل الدبلوماسي هو المخرج الوحيد للأزمة.

أما فرنسا التي وجدت نفسها أمام أمر واقع في جنوب المغرب يحمل من المخاطر على مصالحها وعلى مشاريعها في كل منطقة شمال إفريقيا ما لا يمكن تقديره. فقد اضطرت إلى قبول فكرة التعويض الإقليمي ولكن تريد تقليص ذلك في أضيق الحدود. وعندما أصبحت المفاوضات في طريق مسدود

وتوالى الإشاعات بكون الألمان يعدون العدة لإنزال الجنود في أغادير (131)، وموقف الإمبراطور الغاضب بسبب قرار كايو بوقف الإتصالات الجانبية مع ممثله دي لانكين وتغيب هذا الأخير عن باريس، أعتبر أن ذلك بمثابة إهانة شخصية وجهت إليه (132). كل هذه الإعتبارات جعلت الحكومة الفرنسية تدرس الموقف من جديد للبحث عن مخرج للأزمة.

قرر كايو وضع مقاليد المفاوضات بين أيدي مجلس الوزراء وتولى متابعة سيرها بنفسه أولا بأول. ولقد إعتمد قاعدة عمل جديدة بالنسبة لسير المباحثات، فبدلا من اللف والدوران حول التعويضات في إفريقيا الإستوائية يجب أن يتم تحديد مطالب فرنسا وبدقة فيما يتعلق بالمغرب قبل أي شيء آخر. ومن خلال موقف ألمانيا منها، يتم تحديد التعويضات التي ستمنع لها في مقابل ذلك. وبالفعل، فقد صادق مجلس الوزراء على مشروع الإتفاق حول المغرب كما صادق كذلك على مقترحات محددة للتعويضات التي ستمنع لألمانيا في إفريقيا (133).

(59) أنظر أعلاه.

(60) لقد أكد قري في لقاءاته المختلفة مع سفراء دول الحلف الثلاثي بكون إنكلترا سوف تتدخل منذ نهاية المفاوضات التي يعتقد أنها ستطول وتتمدد كثيرا قبل أن تصل إلى نتيجة م.خ.ف ألمانيا م.ج 35 لندن - باريس 14 جويلية 1911.

(61) م.خ.ف ألمانيا م.ج. مع 35 باريس 20 جويلية 1911.

(62) ن.م.

(63) ن.م.

(64) ن.م. نفس المصدر.

(65) Lloyd George, Mémoires de Guerre. Paris 1934 t.I. pp 50 - 54

وكذلك م.خ.ف / ألمانيا م.ج مع 36 لندن - باريس 22 جويلية 1911.

(66) للويد جورج، نفس المصدر ص.ص 31 - 52.

(67) م.خ.ف . ألمانيا م.ج مع 36 لندن - باريس 6 جويلية 1911.

(68) E. Vermeil, Les origines de la guerre et la politique extérieure de l'Allemagne au début de XXe siècle. in Europe Nouvelle 31 déc 1927 p. 1744 et suiv.

(69) يذكر اللويد جورج (ص 58) أن هناك إلتزامات مع فرنسا ذات طابع عسكري وهو شئ غير صحيح وحول هذا الموضوع أنظر أدناه.

(70) م.خ.ف . ألمانيا م.ج مع 36 لندن - باريس 25 جويلية 1911.

(71) Tardieu, A, Le Mystère d'Agadir, pp 459 - 461.

(72) لم تخف هذه المناورة وهدفتها عن الدبلوماسيين الألمان الذين أدركوا مغزاها حينها، أنظر اللويد جورج، ن.م.ص 53 . نفس الإعتقاد أورده طارديو (ن.م.ص 462) وهو ذو دراية واسعة بالشؤون الدولية في تلك الفترة.

(73) م.خ.ف - ألمانيا م.ج مع 36 لندن - باريس 25 جويلية 1911.

(74) من طارديو، ن.م.ص 461.

- (75) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مع 36 لندن - باريس 26 جويلية 1911.
- (76) Kiderlen Waechter, o.c. pp. 300-301.
- (77) Paul Cambon, Correspondances t. 1 p. 335.
- (78) Kiderlen Waechter, ن.م.ص.ص 300 - 301 وكذلك طارديو، ن.م.ص.ص. 464 - 463.
- (79) Kiderlen Waechter, ن.م.ص.ص 302 - 303.
- (80) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. 36 باريس 27 جويلية 1911.
- (81) ن.م. برلين - باريس 29 جويلية 1911.
- (82) أنظر أعلاه
- (83) Caillaux Joseph., Agadir ma politique extérieure, pp. 114 - 115
وكذلك نفسه، المذكرات، الجزء 2 ص.ص 120 - 122.
- (84) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مع 36 برلين - باريس 24 جويلية.
- (85) Caillaux, Agadir, p. 130.
- (86) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مع 36 مذكرة موجهة الى الوزير، باريس 25 جويلية 1911.
- (87) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. 36 لندن - باريس 26 جويلية 1911.
- (88) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مع 36 لندن - باريس 28 جويلية.
- (89) نفس المصدر.
- (90) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مع 36 لندن - باريس 29 جويلية.
- (91) Caillaux, Agadir, p. 142.
- (92) كايو، ن.م.ص 143.
- (93) ن.م.ص 146.
- (94) لقد انكشف أمر هذه الاتصالات في الواقع مباشرة عند بدئها عندما تمكنت مصالح الخارجية الفرنسية من حل شفرة البرقية التي بعثتها السفارة الألمانية الى برلين يوم 27 جويلية والتي تضمنت نتائج

الاتصالات الأولى التي تمت بين ديلانكين مستشار السفارة الألمانية في باريس وكايو رئيس الوزراء عن طريق فوندر وهو من رجال الأعمال الفرنسيين الذين لهم مصالح في الكونغو. ففي لقاء بين وزير الخارجية دي سلف وكايو يوم 28 جويلية طلب الأول توضيحات من رئيس الوزراء حول حقيقة هذه الاتصالات وجدواها، وقد برر كايو ذلك برغبته في سير نوايا الألمان حول مطالبهم الحقيقية في الكونغو لمساعدة المفاوض الفرنسي الرسمي في برلين. ولم تثر هذه الاتصالات أزمة بين كايو ودي سلف في حينها، ولكنها استقلت فيما بعد عند رئيس الوزراء الذي اتهم بكونه بعسقاء هذا أضعف موقف المفاوض الرسمي في برلين وموقف فرنسا في مجملها إزاء ألمانيا، لقد أخذ عليه على الخصوص بكونه سمح لنفسه بأن يطلب من الألمان عدم أخطار المفاوض الفرنسي الرسمي. جول كامبون، بهاته الاتصالات كما جاء ذلك في برقية السفارة الألمانية إلى برلين، لقد كرس كايو صفحات طويلة للدفاع عن نفسه ودحض هذه الاتهامات في كتابيه: Agadir... من... 168 وما بعدها، وكذلك Mes Mémoires

الجزء الثاني ص. ص. 147 - 162 .

(95) لم نعثّر على أي أثر لهاته الاتصالات السرية لا في الوثائق الدبلوماسية المنشورة ولا في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية. كما أن لارديو لم يشر في كتابه إلى هذه المسألة لا من قريب ولا من بعيد، رغم زيارة مادته بخصوص المفاوضات الجارية ومعرفة لخلفية القضايا الدبلوماسية في عصره بحكم مهنته كصحفي متخصص في الشؤون الدولية وعلاقاته الوطيدة بالأوساط الدبلوماسية في باريس.

لند اعتمدنا في تناول الموضوع على ما أورده Merimix من معلومات في كتابه Chronique de l'an II, Paris 1912، والذي استقى بدوره معلوماته من وسيط فوندر ومن أطراف أخرى من بينهم رئيس الوزراء مع الاعتماد على ذلك على محاضر جلسات الجمعية الوطنية الفرنسية أثناء مناقشتها لتتفاق المبرم مع ألمانيا خلال شهر ديسمبر 1911 ومناقشة مجلس الشيوخ لنفس الموضوع في فبراير 1912، ما أورده ميريميكس وما أورده كايو في كتابه Agadir... وفي مذكراته مع خلاف أساسي بين المصدرين حول طبيعة هاته الاتصالات والهدف منها، فبالنسبة لكايو

كانت هذه الاتصالات مجرد جس النبض واستطلاع الأفق لتعزيز جانب
المفاوض الفرنسي الرسمي بعدة معلومات مفيدة حول توايا الألمان
الحقيقية وما أورده ميريمكيس يبين أن هناك مفاوضات حقيقية وعروض
متبادلة وليس مجرد عملية سبر الآراء.

(96) الكونغرس البحري كان في ذلك الوقت تعبيراً جغرافياً يطلق على
الأراضي المطلة على المحيط والتي تقع في كل من الغابون والكونغو
الأوسط.

(97) Mermeix ن.م. ص 241.

(98) ن.م.

(99) ن.م. ص 241.

(100) للمزيد من التفاصيل حول هاته الزيارة أنظر Mermeix ن.م. ص
232 وما بعدها وكذلك كايو أقاير و « مذكراتي » الجزء الأول والثاني.

(101) Merimeix ن.م. ص ص 244 - 245

(102) كايو أقاير ... ص 165

(103) غادر دي لانكين باريس مساء يوم الجمعة 28 جويلية ليعود إليها
صبيحة يوم الاثنين 31.

(104) لم يكن متأكدا من هذا الاحتمال الذي أورده، ومما يضعف من قيمته
هو ما كتبه كيدرلين لأحد مراسيله يكون قوندر هو الذي أخبر السفارة
اللمانية باحتراق شفرتها وأنه فعل ذلك مقابل مكسب مادي تحصل عليه،
كايو، « مذكراتي »، ج 2، ص 151.

(105) Jackh Ernest, Kiderien - Wacchter d'après ses notes et sa correspon-
dance, trad. Fr., Paris Payot 1926, p. 289.

(106) ن. . ص 290 وما بعدها.

(107) E. Vermeil ن.م. ص 1744. أن هذا الاعتقاد في الواقع لا يقوم على
أساس. فالفرنسيون كانوا يريدون الظفر بالمغرب بأقل ثمن ممكن. وقد
اتضح ذلك جليا من رد فعلهم الأول إزاء مطالب ألمانيا وتصوراتهم
لإمكانيات التسوية من خلال المقترحات المختلفة التي تقدموا بها والتي

ترمي الى ترضية الالمان بتنازلاتهم الاقليمية في الكونغو. وهكذا فهم الموقف كيدرلين، وسيعمد الى توضيحه للامبراطور في اطا عرض شامل للمسألة.

(108) ن.م.

(109) كيدرلين، ص 292 .

(110) E. Vermeil ن.م. ص 1744 .

(111) كيدرلين، تقريره للمستشار بتاريخ 20 جويلية ص 292 وما بعدها.

(112) لقد شرح كيدرلين للمستشار أن الفكرة التي للفرنسيين حول التهويضات حتى شهر جوان كانت حول مسائل قليلة الأهمية مثل امكانية مشاركة فرنسا في انجاز سكة حديد بغداد وقبول أسهم هات الشركة في بورصة باريس . كيدرلين، ن.م. ص 298.

(113) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مج 36 برلين - باريس 29 جويلية.

(114) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مج 36 برلين - باريس 29 جويلية.

(115) ن.م.

(116) كانت التعليمات التي أرسلت الى كامبون يوم 30 جويلية تتضمن المقترحات الفرنسية السابقة بخصوص افريقيا الاستوائية مع امكانية تعميم النظام الجمركي الجاري به العمل في حوض نهر الكونغو الى كل افريقيا الاستوائية. وبالإضافة الى ذلك فإن وزارة الخارجية الفرنسية أظهرت لأول مرة استعدادها لقبول عرض كيدرلين بخصوص الطوق، وفي مقابل ذلك تتنازل عن مجموعة من الجزر الواقعة في المحيط الهندي أو على أرخبيل القمر أو على الجزر الاحدى عشرة من مجموعة الجزر المسماة بجزر الماركيز الواقعة في البولينييزيا بالمحيط الهادي كما أظهر الفرنسيون استعداد لتوسيع تنازلاتهم في شرق الكامبيرون حتى بنقي الأسفل في حالة الضرورة القصوى، أو منح شريط من الأرض جنوب الكامبيرون من نهر الوسو في خط مستقيم حتى نقطة تقع بين ليبرفيل وغينيا الاسيانية. ونلاحظ أن كامبون لم يعرض على كيدرلين سوى النافذة على الساحل الأطلسي واحتفظ بالعناصر الاخرى للمقابلة. كما أنه لم يطالب بالطوق، وفقا للتعليمات التي زود بها يوم 30 جويلية

م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مج 36 باريس - برلين 30 جويلية.

(117) ن.م. برلين - باريس 1 أغسطس.

(118) ن.م.

(119) كايو، أقادير، ص. 172 وما بعدها وكذلك طارديو، Le Mystère ، ص 471 وما بعدها.

(120) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مج 36 برلين - باريس 4 أغسطس.

(121) هذه الإشارة الى دولة الكونغو الحرة ستصل أصداها الى بلجيكا وستنزعج هذه الأخيرة لذلك. لقد طالب الأمين العام للخارجية البلجيكي من القائم بالأعمال الفرنسي في بروكسل توضيحات حول هذا الموضوع. ولقد رد هذا الأخير بكون الخبر مجرد إشاعة رددتها الصحف وأنه لا يشك في أن حكومته سترفض أي طلب تتقدم به ألمانيا بهذا الخصوص ولكن حسب علمه لا يوجد هناك لا طلب ولا رفض. ولقد حرص الدبلوماسي البلجيكي على تسجيل هذا الموقف بكون حكومته ترى أن حق الأولوية هذا منح لفرنسا وحدها ولا يمكن أن يكون موضوعا للتنازل والتحويل لطرف آخر تحت أي عنوان كان. م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مج 37 بروكسل - باريس 6 أغسطس، لم يعمد السفير الفرنسي الى إبعاد نظر كيدرلين عن الكونغو البلجيكي، بل يبدو أنه تلقى هذه الإشارة بإرتياح كما يبدو في التقرير الذي بعث به لحكومته عقب لقاء يوم 4 أغسطس. فكاتبون يطرح تساؤلا لوزارته مدعما بموقف محبذ من هولن هوفن الخبير في الشؤون الافريقية الذي أوقدته وزارة المستعمرات الى برلين لمعارضته في مباحثاته مع الألمان، مبينا انه اذا كان يتحتم على فرنسا أن تطرح أو تفكر في مستقبل دولة الكونغو الحرة فإنه من المستحسن أن تفعل ذلك الآن قبل طرح الموضوع مع الانكليز الذين لهم هم الآخرون مصالح في هذا الجانب. م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مج 36 برلين باريس 4 أغسطس. سوف تعتمد ألمانيا الى طرح موضوع حق الأولوية على الكونغو في المرحلة الأخيرة من المفاوضات مما سيؤدي الى عرقلة توقيع الاتفاق لبعضه أيام.

(122) فالتعليمات التي أرسلت لكاتبون بتاريخ 7 أغسطس تبين أن فرنسا مستعدة للتنازل عن أراضي واسعة في هذه المنطقة والتي قد تصل الى متاخمة السودان بعدما تأكد دي سلف بكون الانكليز لا

يعارضون مجاورة الألمان في هذه الناحية. لكنه سوف ينبه سفيره بكونه يجب أن لا يتنازل إلا خطوة خطوة « لما في ذلك من ضرر علينا بوضع عدد كبيراً من رعايا المسلمين تحت حكم الألمان ». م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مج 36 باريس - برلين 17 أغسطس.

(123) ن.م. باريس - برلين 13 أغسطس.

(124) ن.م. برلين - باريس 15 أغسطس.

(125) ن.م. مج 37 باريس - برلين 17 أغسطس.

(126) المصدر السابق.

(127) يبدو أن هناك نوعاً من المزايدة في التشدد تجري بين وزير الخارجية دي سلف ورئيس الوزراء كايو. ذلك أن هذا الأخير أخذ على وزير خارجيته مبادرته المتعلقة بمنح نافذة على الكونغو للألمان مما سيؤدي إلى فصل الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الاستوائية من بعضها، بدون مشاورة مجلس الوزراء في ذلك. وهذا ما يفسر ربما إلحاح الخارجية الفرنسية على ربط هذا التنازل بالحصول على مستعمرة الطوقو أو جزء منها أنظر كايو، أقادير، ص.ص. 171 - 174 .

(128) كيدرلين، ن.م. ص 303. وكذلك فيرميل، ن.م. ص 1745.

كما صرح دي سلف للسفير الألماني في باريس بأنه إذا ما أصرت ألمانيا على عدم التنازل عن الطوقو، فإنه لا يمكن لفرنسا أن تمنحها نافذة على نهر الكونغو. م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مج 36، 16 أغسطس.

(129) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مج 37 برلين - باريس 17 أغسطس. لقد علقت الصحافة على هذه الاستراحة بكون المباحثات قد توقفت وذهبت في هذا الاتجاه إلى حد القول بأن طبول الحرب بدأت تدق وتوت الرأي العام في كلا البلدين وخاصة في فرنسا. وربما كان هذا التوتر الاعلامي ورغبة كيدرلين في تفنيده هو الذي جعله يقوم بزيارة منطقة شامونيكس السياحية بفرنسا للاستجمام.

(130) « بدون هذين المنفذين، أكد دي لانكين لمخاطبيه الفرنسيين، يمكن اعتبار المفاوضات منذ الآن منتهية ». م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مج 37 باريس - برلين 19 أغسطس.

(131) كانت هذه مجرد إشاعات رددتها بضع الصحف. فموقف الألمان، كما أوضحته الوثائق الدبلوماسية في حالة فشل المفاوضات، هو مطالبة فرنسا بالجلء عن المغرب.

(132) ذكر كيدرلين أنه عندما استقبل من طرف الامبراطور يوم 18 أغسطس وجده في حالة غضب وكان يرى أنه ليس هناك حل مع الفرنسيين غير الحرب ولكنه استطاع تهدئته. أنظر كيدرلين ص 304 . نفس الانطباع خرج به السفير الانكليزي عندما قابله في هامبورغ قبل ذلك ببضعة أيام مما جعل هذا الأخير يعتقد أن المفاوضات مآلها الفشل لا محالة. م.خ.ف. ألمانيا م.ج. / ص 37 بولن - باريس 18 أوت.

(133) كايو، أقادير، ص.ص. 179 وما بعدها.

التسوية

1 - تصفية المسألة المغربية :

في المرحلتين السابقتين من سير المفاوضات تركّز إهتمام الطرفين على توضيح مواقفهما والسعي لإبراز معالم التسوية بخصوص التعويضات الإقليمية في إفريقيا الإستوائية. ولم يتم التحدث عن المغرب إلا عرضا وبصورة عامة. ذلك أن الطرف الفرنسي كان قد حصل على ضمانات منذ بدء المفاوضات، بكون ألمانيا ليس لها أي طموح إقليمي ولا سياسي في المملكة المغربية. لذلك كان من الطبيعي أن تتوجه المفاوضات إلى الطريق الذي سارت فيه لتحديد المقابل لهذا التنازل الألماني.

لكن بعد أسابيع من المباحثات أدرك الجانب الفرنسي أنه لا يمكن ترضية الألمان في هذا المجال قبل ضبط الإتفاق حول المغرب، تحصل فيه فرنسا على الحرية المطلقة في إدارة شؤون المملكة وتقليص الوصاية الدولية عليها في أضيق الحدود. وعند بداية شهر أغسطس كان الفرنسيون قد حصلوا ليس فقط على مجرد إبتعاد ألمانيا عن المغرب وإنما أيضا على مبدأ فرض الحماية عليه والإلتزام بعدم التدخل في المفاوضات التي سوف تجريها فرنسا مع إسبانيا لضبط علاقات الدولتين في منطقتي نفوذيهما في المملكة بكيفية نهائية (134). شريطة إلتزام الفرنسيون بإحترام سياسة

الباب المفتوح و«المساواة الاقتصادية» بين رعايا الدول
المواقعة على معاهدة الجزيرة بكيفية مطلقة.

قبل منتصف شهر أغسطس أعدت مصالح وزارة الخارجية
الفرنسية مشروع إتفاق أولي حول المغرب وعرضته على عدد
من السفراء لدراسته وإبداء الرأي حول مضمونه وصياغته
قبل عرضه على الألمان بصفة رسمية (135). يتضمن هذا
المشروع إثني عشر بنداً ومقدمة. وتعلن هاته أن الأحداث
جرت في المغرب خلال ربيع 1911 كانت قد «بينت ضرورة
متابعة الجهد الذي تقوم به فرنسا في هاته البلاد من أجل
التهدئة والتقدم». وعلى إعتبار أن ألمانيا لم يعد يهمها
الوضع السياسي الذي أصبح عليه المغرب فإن هاته تعترف
للحكومة الفرنسية بحقوقها في مد «يد المساعدة» للحكومة
المغربية من أجل إقرار الأمن وإدخال الإصلاحات التي تراها
نافعة ومتابعة تنفيذها في المجال العسكري، الإداري،
القضائي الإقتصادي والمالي وعلى الأخص الحق في وضع
قاعدة للتنظيم المالي الذي من شأنه ضمان مصالح صندوق
الدين العام للمغرب (136)، كما تعترف ألمانيا بحق فرنسا في
القيام بأي عمل ذي طابع بوليسي على الأراضي المغربية
وفي المياه الإقليمية للملكة وحقوقها في إحتلال أي مكان في
المغرب تراه ضروري، وإعتراف الألمان بحق الأعوان
الدبلوماسيين والقناصل الفرنسيين في حماية رعايا
والمصالح المغربية في أراضيها. ومستعمراتها. كما تلتزم
ألمانيا من جهة أخرى بعدم توقيع أي إتفاق مع المغرب قبل
التفاهم مع الحكومة الفرنسية (137). وأمام تعهد فرنسا
بتطبيق مبدأ المساواة المطلقة في المعاملة، بين رعاياها
ورعايا الألمان فإن الحكومة الألمانية لن تعارض أي إجراء تقوم
بها هاته الأخيرة بهدف تغيير نظام الإمتيازات وبشود
المعاهدات والإتفاقات الدولية المتعلقة بأشخاص وممتلكات

المقيمين الأجانب ومواليهم من المغاربة.

وعندما يتم تنظيم القضاء في المغرب وتتحول صلاحيات المحاكم القنصلية الفرنسية إلى السلطات القضائية الجديدة فإن الحكومة الألمانية توافق على تحويل محاكمها القنصلية إلى هاته السلطات مع العلم بأن الرعايا الألمان سيستمتعون في ظلها بنفس الحقوق القانونية والإجرائية التي يتمتع بها الرعايا الفرنسيين (139). وبالمقابل فإن فرنسا سوف تحرص وتسعى من تاريخ توقيع هذا الإتفاق لمدة خمس وعشرين سنة على أن لا تقدم الحكومة المغربية ولا الإدارات البلدية في المملكة بفرض أية ضريبة أو مكس أو تحصيل عوائد من أية جهة وفي أي مجال من شأنه المساس بمبدأ سياسة «الباب المفتوح» والمساواة الإقتصادية بين رعايا كل دول. كما يراعى نفس هذا المبدأ في تطبيقها للوائح التنظيمية المتعلقة بمختلف هذه النشاطات (140). كما تلتزم فرنسا كذلك بالحرص والسهر ولنفس المدة 25 سنة على إحترام الحكومة المغربية لكل ما يتعلق بالأشغال العمومية والترتيبات المنصوص عليها في الفصل الرابع من معاهدة الجزيزة (141). كما ينص المبدأ الثامن من المشروع على إلغاء كل الترتيبات المخالفة لهذا الإتفاق بالنسبة للطرفين والمنصوص عليها في الإتفاقات والمعاهدات الدولية بما فيها منطقة النفوذ الإسبانية التي هي ضمن الإطار الإقليمي للملكة المغربية (142).

أثار هذا المشروع عددا من الملاحظات أبداها السفراء الفرنسيون الذين أرسل إليهم. وفي مقدمة هؤلاء بول كامبون سفير فرنسا في لندن (143)، لقد أبدى ملاحظة مبدئية حول السمة العامة التي يجب أن يكتسبها مشروع الإتفاق ونوع الصياغة التي يجب أن تعتمد في وثيقة مثل

هاته والتي يجب أن تكون صياغة مرنة تضمن الحصول على المطلوب بدون صدم الطرف المقابل وإستفزازة، وهو ما يتطلب مرونة كبيرة وبراعة في الأسلوب.

فالوثيقة لن تعرض فقط على المانيا، وإنما سوف تعرض كذلك على الدول الأخرى والتي يطلب منها أن تتجرد وتتنازل عن بعض الإمتيازات التي تتمتع بها في المغرب. فأظهار الرغبة في تصفية معاهدة الجزيرة والتعبير عن ذلك بأسلوب مباشر صريح هو عمل من شأنه أن لا يسهل الأمور بل سيعقدها. كما أن إستعمال كلمة «الحماية» بتعبير صريح وإعلان الرغبة في إلغاء الإمتيازات هو شيء من شأنه أن يزعج الدبلوماسية الأوروبية في هذه الآونة.

كما لاحظ بول كامبون بكون صياغة المقدمة هي صياغة برلمانية وليست دبلوماسية ذلك أنه «عندما تعلن دولة كبرى بأنها أصبحت ترى أنه من الضروري القيام بأي عمل فلا يجوز لها أن تعتمد إلى الإكثار من التأكيدات على ذلك، فهذا من شأنه أن يضعف من قيمة وأبعاد تصريحاتها». كما لاحظ كامبون، أن البند الثاني من المشروع يتجاهل تجاهلا كليا الإشارة إلى المخزن أو إلى السلطان فهو يتجاوز إطار الحماية إلى الغزو والضم. وإذا كان من الضروري أن يضم نص الإتفاق مع المانيا عناصر حركية تهدف إلى تهيئة الأوضاع لتمكين فرنسا، بعد فترة من الزمن، من تصفية الوصاية الدولية على المملكة لصالحها، لكن يجب أن يراعى إختيار أسلوب مرن ولين لتحقيق هاته الغاية، وبعد أن أنهى ملاحظاته بكون صياغة المشروع تتسم في مجملها «بخشونة مقفرة» أوصى بإعادة صياغة المشروع بكامله.

تم إعادة صياغة المشروع وتم مناقشته بندا بندا في إجتماع مصغر لمجلس الوزراء بحضور سفراء فرنسا في

برلين، لندن وروما. لقد دار النقاش على وجه الخصوص حول المطالبة بإلغاء نظام الإمتيازات في المغرب. لقد أعتبر كل من جول كامبون وأخيه بول، أن هذا الإقتراح صعب التحقيق إن لم يكن مستحيلا. فألمانيا سوف لن تقبله، كما أن الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة سوف لن ترضى بالتخلي عن نظام تجد فيه كل الضمانات لرعاياها ومصالحهم، خاصة وأنه لا يزال ساري المفعول في الدولة العثمانية وفي مصر التي هي تحت الاحتلال الإنكليزي منذ قرابة الثلاثين سنة.

غير أن هذه الإقتراحات لم تقنع وزير الخارجية الذي أصر على أن يدمج في المشروع مبدأ المطالبة بتصفية نظام الإمتيازات. لقد أقر مجلس الوزراء في النهاية هذا الإقتراح وأدرج في مشروع الإتفاق. ولقد ترك لوزير الخارجية، في نفس الوقت، حرية التصرف وسحب الإقتراح إن وجد معارضة شديدة من طرف ألمانيا وتحفظ ملحوظ من طرف الإنجليز (145).

وإذا كانت صياغة المشروع قد عدلت فإن محتوى بنوده بقيت على ما هي عليه تقريبا. لقد أصبح المشروع الجديد يضم 14 بندا بما فيها البنود الخاصة بالتنازلات الإقليمية (146). نصت التعليمات التي وجهت لكامبون في برلين على أن يبدأ بالتفاوض أولا حول المغرب وتقديم مشروع الإتفاق إلى مفاوضه الألماني كيدرلين. ولن يتم تناول مسألة التعويضات الإقليمية إلا بعد الإتفاق حول المغرب. «إن موقف حكومة الإمبراطورية من المشروع أو على الأقل من أحكامه الأساسية هو الذي سيحدد موقف الحكومة الفرنسية من التنازلات الإقليمية التي تنوي منحها» (147).

لم تتوقف الإتصالات بين الحكومتين أثناء فترة «الإستراحة» ولقد إستشف كل من الطرفين الرغبة الموجودة لدى الطرف الآخر في إنجاح المحادثات والوصول إلى نتيجة. وبالفعل، لقد إنعكست هاته على جو اللقاء الأول عندما إستئنفت المحادثات الرسمية بين الطرفين يوم 4 سبتمبر.

كان موقف كيدرلين من المشروع إيجابيا بصفة عامة «لقد بدا لي - سجل كامبون في تقريره إلى باريس - مقتنعا بضرورة قبول مشروعنا حول المغرب في خطوطه الرئيسية، خاصة فيما يتعلق بالإصلاح الإداري والإقتصادي والمالي في الإمبراطورية المغربية، وكذلك بالنسبة للإحتلال العسكري والأحكام الخاصة بالجمارك وإنجاز المشاريع الكبيرة وإدارة مؤسسات الدولة. كما أبدى بعض التحفظات على النقاط التالية : مدة 30 سنة بالنسبة لحرية التجارة. والتمثيل الدبلوماسي والإصلاح القضائي. كما ثار بحدة بخصوص الفقرة المتعلقة بوضعية الموالي الألمان في المغرب» (148) قبل كيدرلين من جهة أخرى الإقتراح المتعلق بإعلان الحماية على المملكة وتعهد بعدم تدخل الحكومة الألمانية في المفاوضات الفرنسية الإسبانية المقبلة ولكنه لاحظ أن هذين التعهدين يستحسن أن يسجلا في وثيقة تعاقدية سرية يتبادلها الطرفان (150). وفي ختام اللقاء أعلن كيدرلين لمخاطبه الفرنسي أن موقف حكومته النهائي من مشروع الإتفاق سيتحدد بعد أن يقابل المستشار ودراسة هاته المقترحات معه.

لقد رد الألمان على المقترحات الفرنسية بإعداد مشروع مقابل في ثمانية عشر بندا عرض على كامبون يوم 7 سبتمبر، وهو في مجمله يتبنى لحسابه الترتيبات الأساسية للمشروع الفرنسي مع إضافات بنود وتعديلات في

الصياغة تركز على الخصوص على ضمان المساواة الإقتصادية بين رعايا الدولتين في المملكة المغربية والتأكيد على دور بنك الدولة المغربي كما حددته معاهدة الجزيرة. كما تتعارض هذه التعديلات مع المشروع الفرنسي في بعض النقاط الهامة : كإصلاح القضائي ووضعية الموالى الألمان وخطوط السكك الحديدية في المملكة (149).

بخصوص الإصلاح القضائي فإن الحكومة الألمانية تقترح أن يكون ذلك على نمط المحاكم المختلطة في مصر. وتتعهد ألمانيا بالموافقة على تحويل صلاحيات محاكمها القنصلية إلى هذه الهيئة القضائية عندما يتم ذلك بالنسبة لكل الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة، كما حرص الألمان على تأكيد إستمرارية دور بنك الدولة المغربي في ضمان الحرية الإقتصادية في قطاعي الأشغال العمومية والجمارك : ينتدب البنك واحدا من أعضائه الأساسيين الأربعة، بالتداول، لتمثيله في لجنة المزايدات والصفقات ولجنة الرسوم الجمركية واللجنة الدائمة للجمارك (152). وقد ألحق الألمان بالبند السابع من مشروعهم ترتيبات تخص مشاريع السكك الحديدية في المغرب. وتبين هذه الترتيبات حرص الحكومة الألمانية في أن يكون لرعاياها مساهمة معتبرة لبناء شبكة خطوط السكك الحديدية في المملكة. لقد حاولت أن تستغل هذه المناسبة لتعيد الحياة إلى مشروع الإتفاق القديم حول السكك الحديدية الذي كانت المفاوضات جارية حوله قبيل إحتلال مدينة فاس من طرف الفرنسيين (153). فهم يطلبون بأن تكون مساهمة الرأس المال الألماني في إنجاز وإستثمار خطوط السكك الحديدية جنوب وادي تنسفت بنسبة 70 % ومساهمة الرأس المالي الفرنسي بنسبة 30 % كما أكدت هذه الترتيبات حرص الألمان على فتح ميناء أقادير للملاحة التجارية في أقرب الأجل.

ويلاحظ على هذه المقترحات أن برلين إذا كانت تخلت عن تطلع سياسي في المملكة فأنها تريد في المقابل الحصول على منطقة نفوذ إقتصادية خاصة بها في هاته البلاد. لقد أرتكب الألمان خطنا ديبلوماسية كبيرا عندما أسفروا عن أطماعهم بهذه الصراحة وستستغل فرنسا هذا الخطأ للمتفديد به لدى الحكومات الأوروبية المعنية، مما سيكون له تأثير على وضعية الألمان المعنية في هذه المرحلة الأخيرة من المفاوضات.

لاحظ كامبون لمفاوضه الألماني أن هناك عددا من المسائل لا يمكن قبولها في هذا المشروع المقابل وأن مصالح وزارة الخارجية الألمانية «عبرت في صياغتها لهذا المشروع عن روح الثقة والضبط المعروف عنها وأتخذت كل الإحتياطات التي تتصورها مما جعلها تتجاوز الهدف» (154). لقد رد كيدرلين على هذه الملاحظة بكونه سييدي تساهلا وتفهما للمصالح الفرنسية أثناء المناقشة أكثر مما عبر عنها المشروع.

أما في باريس فقد أبدت الخارجية الفرنسية نوعا من الدهشة إزاء مقترحات برلين. لقد لاحظت أن بعضا منها له طابع سياسي وأن ذلك يتناقض مع ما أعلنته الحكومة الألمانية أكثر من مرة بأن الذي يهملها في المغرب هو حماية مصالحها الإقتصادية وهي المصالح التي يجب أن تقف على قدم المساواة مع مصالح الدول الأخرى الموقعة على معاهدة الجزيرة. فألمانيا من خلال هذه المقترحات تريد أن تحصل على وضعية تميزها عن بقية الدول الأخرى وهو شيء لا يمكن قبوله ولا حتى مناقشته. وأكثر من هذا، فإن بعضا من هذه المقترحات تكتسي طابعا سياسيا بحتا «مما يوحي بالإعتقاد بكون حكومة الإمبراطورية. تريد التراجع عن تصريحاتها

السابقة وتطالب بحق التدخل ليس فقط في الشؤون الإدارية وإنما في الشؤون الحكومية أيضا، وإلا كيف يمكن تفسير الإقتراح القاضي بتبليغ الحكومة الألمانية بمضمون كل إتفاق تعقده فرنسا مع الحكومة المغربية، وبناءا على هذا فكل الإقتراحات ذات الطابع السياسي هي إقتراحات لا يمكن قبولها، فلو تدرج في الإتفاق فإنه ستفقد طابعه ولن توازي التعويضات الإقليمية التي وضعت في المقابل، وحرصا منها على طمأنة الألمان في المجال الإقتصادي فإن فرنسا وافقت على بعض المقترحات التي تضمنها المشروع الألماني وأظهرت إستعدادا لمناقشة البعض الآخر للوصول إلى إتفاق بشأنها (156).

أعدت الخارجية الفرنسية مشروعاً جديداً ضمنته المقترحات الألمانية التي قبلتها وعبرت في نفس الوقت عن موقفها بخصوص باقي المقترحات الأخرى بإستبعادها من المشروع (157).

وفي اللقاء الذي عقده الطرفان يوم 16 سبتمبر تم الإتفاق على عدد من المسائل وتسويتها. لقد تركز النقاش على الخصوص حول قضية الإصلاح القضائي وقضية البث في النزاعات التي قد تنشأ بين الرعايا الألمان والفرنسيين في مجال الأشغال العمومية وفي القطاع الصناعي (158). أما بخصوص قضية الموالى (أي المقاربة الذين يتمتعون بحماية دولة أجنبية) فإن كيدرلين أصر على التأكيد بكون ألمانيا لن تقبل بوضع موالىها في مرتبة أقل مما هي عليه مرتبة موالى الدول الأخرى. لكن كامبون يعتقد أن كاتب الدولة الخارجية لن يرفض مراجعة بنود معاهدة مدريد الخاصة بهذه المسألة بمعنية الدول الأخرى وفي نفس الوقت. كما دار في هذا اللقاء نقاش طويل حول مشاريع السكك الحديدية، لقد

دافع كيدرلين عن وجهة نظر المشروع الألماني بهذا الخصوص مؤكدا أنه ما ورد فيه لا يعدو مجرد إعادة الحياة لمشروع الماني سابق حول الموضوع ينسجم ويتماشى مع نص وروح إتفاق فبراير 1909. وبما أن الإتفاق المزمع إنجازه هو تكريس لهذا الإتفاق فإنه لا يفهم معارضة الفرنسيين وإستبعادهم له في مشروعاتهم الجديد (159). لاحظ كامبون على مخاطبه بأن الوضع الذي أصبحت عليه الأمور تغير عما كان عليه من قبل. لقد حدثت أشياء : فهناك باخرة حربية في أقادير وهناك مفاوضات جارية لتصفية المشكلة برمتها «فالحالة إذن لم تعد كما كانت وإذا كنتم تريدون الوقوف على أرضية إتفاق سنة 1909 فليس هناك ما يبرر تنازلنا لكم عن أي شيء في الكونغو، وحتى من منظور هذا الإتفاق فإنه لم يكن واردا أبدا التضحية بمصالحنا في جنوب المغرب من أجل المصالح الألمانية» (160).

وبالرغم من هذا النقاش الحاد فإن اللقاء في مجمله كان إيجابيا كما وصفه كامبون. ومن جهته فإن كيدرلين وصف المقترحات الفرنسية التي تضمنها المشروع «بكونها جيدة» مؤجلا موقفه النهائي منها بعد إستشارة يجريها مع المستشار (160)، كما أعتبر اللقاء الذي عقده الطرفان يوم 19 سبتمبر بكونه «خطوة جادة على طريق الإتفاق».

وبالفعل فقد تم تسوية عدة مسائل كانت موضوع خلاف. لقد تخلص الألمان عن فكرة المشاركة في تسيير المؤسسات الكبيرة المزمع إنشاؤها لإنجاز المشاريع المختلفة في المملكة. كما تخلوا عن إقتراحهم الخاص بشبكة السكك الحديدية في منطقة السوس وإكتفوا فقط بإلحاح على ضرورة إعطاء الأولوية في الإنجاز للخط الذي سيربط بين مدينتي طنجة وفاس. وعلى أن يتولى مديري بنك الدولة المغربي الأربعة

وضع تقرير مستوفي بالتناوب عن سير الأمور في هذا القطاع. وتخلوا كذلك عن كل تطلع مهيمن في منطقة السوس مكتفين بالمطالبة بفتح ميناء أغادير للملاحة والسماح للشركات المنجمية ببناء خطوط للسكك خاصة بها لفرض ربط مراكز الإنتاج بخطوط الشبكة الرئيسية. كما أظهر كيدرلين إستعدادا لقبول فكرة مراجعة قوائم الموالي مع الدول المعنية الأخرى. لقد علق كامبون على هذه التنازلات بكونها أرست قاعدة للإتفاق «تنسجم ومطالبتنا» (161).

تعرض كايو في مذكراته وكذلك في كتابه أقادير للموقف المتساهل الذي أبداه الألمان خلال اللقائين الأخيرين بين كامبون وكيدرلين وحاول تفسيره بعاملين : إقتناع الألمان بضرورة إنهاء المفاوضات الجارية إيجابيا في أقرب الآجال بسبب السحب التي بدأت في التراكم على سماء البلقان وخشيتهم أن ينعكس ذلك على الوضع السياسي في أوروبا والمسألة المغربية لا تزال قائمة والتي قد تتحول إلى عنصر لتوتر حاد في غرب أوروبا مما سيصرفها عن متابعة الأمور وعن كثب في الشرق. والعامل الثاني هو إنفجار الأزمة المالية في ألمانيا عند بداية شهر سبتمبر.

ولقد توسع في إبراز هذا العنصر الأخير والتركيز عليه وإعطائه الدور الأساسي في تفسير «تحول الموقف الألماني» إيجابيا إزاء المقترحات الفرنسية (162).

والواقع أنه إذا كان هذان الجانبان قد أخذوا بعين الاعتبار وأثرا إلى حد ما في تسوية بعض القضايا الجزئية التي أثيرت من طرف ومن آخر فإنهما لم يكونا حاسمين. فالألمان قد حددوا هدفهم وما هو المطلوب الحصول عليه عندما بدأوا في التفكير في مبادرة أقادير. وعندما تمكنوا من إقناع

الفرنسيين بحصر التنازلات الإقليمية في الكونغو وظفرهم
بوعدهم يمكنهم من الحصول على واجهتين إحداهما على
الأطلسي والثانية على نهر الكونغو فإن شروط التسوية
بالنسبة إليهم قد اكتملت. وما عدا ذلك فهو مجرد الحرص
على أخذ ما يمكن أخذه فوق الحد الأدنى المطلوب.

نفس الشعور بالإرتياح بقرب حصول الإتفاق أبداه دي
سلف في رسالة شخصية وجهها إلى السفير جول كامبون
(163) ، ملاحظا في نفس الوقت، أنه ليس متحمسا ولا
يحبذ كثيرا الإتفاقيات السرية «إذ هي تعرف دائما وتؤول
بأكثر ما تتحمله الحقيقة». ولكنه سيغير رأيه عندما يتراءى
لحكومته أن تطلب من الألمان المزيد من التنازلات وخاصة تلك
التي تهدف إلى تقليص الوصاية الدولية على المغرب في
أضيق الحدود. فالمطلوب من الألمان مساعدة فرنسا في هذا
الإتجاه عن طريق هذا الإتفاق المزمع إبرامه بين الدولتين.

لقد أبرز لوي روتو، أحد الخبراء الفرنسيين البارزين
في القانون الدولي العام في ذلك الوقت، في مذكرة أعدها
لمصالح الخارجية حول هذا الموضوع أهمية الحصول على هذا
الدعم «وإلا، فإن جهدنا سيتعثر في كل لحظة خاصة عندما
يتعلق الأمر بتغيير اللوائح والتنظيمات»، الجاري بها العمل
في المملكة (164). ويذهب روتو بعيدا في تصوره للصعوبات
التي ستجابه فرنسا في هذا المجال وطريقة التغلب عليها
عندما رأى ضرورة ربط المصادقة على الإتفاق مع ألمانيا
وبالتالي بداية العمل، بقبول كل الدول الموقعة على وثيقة
الجزيرة، أو على الأقل الدول الكبرى منها، أو مصادقتها
عليه.

إن إشغال فرنسا بهذا الموضوع دافعه سببان :
أولهما : يتمثل في المعاهدات المجحفة التي وقعها

المغرب مع الدول الأوروبية منذ بداية المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر. وهي المعاهدات التي أدخلت نظام الإمتيازات في المملكة والذي توسع شيئا فشيئا على حساب السيادة المغربية ليأخذ طابعه النهائي في معاهدة مدريد (1880) وفي وثيقة أعمال مؤتمر الجزيرة (1906). والسبب الثاني وهو يتعلق بتلك الصلاحيات الواسعة التي إكتسبتها الهيئة الدبلوماسية في طنجة على حساب سيادة الدولة المغربية وصلاحياتها. والتي وأصبحت بفضل ذلك حكومة موازية للحكومة الشرعية ذات صلاحيات إدارية ومالية وفي الأشغال العمومية والميدان الضريبي على وجه الخصوص، فالوضع التي ستجابه فرنسا في هاته المجالات، ستحد من حرية حركتها إلى حد كبير (165). لقد طرحت في مكاتب الخارجية فكرة التخصيص على هذه الهيئة وعلى المعاهدات الدولية التي أبرمت مع المغرب، في ترتيبات الإتفاق مع الألمان في منظور محاولة تصفيتها أو لحد من مفعولها على الأقل. وقد تبين بعد مشاورات ودراسة الموضوع من جميع الجوانب، دراسة مستفيضة، أنه من المستحسن الإكتفاء، في هذه المرحلة بالإدراج في الإتفاق مع الألمان ترتيبات ذات طابع عام يمكن فرنسا من إتخاذ مبادرات من أجل فتح المفاوضات مع الدول المعنية لإعادة النظر ومراجعة بنود المعاهدات التي تحد من حرية حركتها في المجالات المختلفة. هذه الإعتبارات دفعت بفرنسا إلى إعادة النظر ومراجعة مشروع الإتفاق مع ألمانيا لغرض تعديله في الإتجاه المطلوب (166) وكامبيون الذي كان ينتظر الإذن بالابرام من باريس طلب منه الإنتظار ريثما يتم إعداد المشروع الجديد. وبالفعل لقد أعد هذا المشروع (الثالث) وعرض على الألمان في الإجتماع الذي عقده المتفاوضان يوم 26 سبتمبر (167).

وفي لقاء يوم 27 سبتمبر ناقش الطرفان بنود المشروع
بندا بندا. وقد لاحظ كيدرلين لمخاطبه بعد موافقته على البند
الخامس بأنه يعتبر « هذا التنازل أخطر من أي تنازل تضمنته
الإتفاق » ، فهو الحماية بعينها وأوسع مما سبق للحكومة
الفرنسية أن إقترحته بهذا الصدد » (168). وعندما إستعرض
البند التاسع الخاص بقضية التحكيم والفصل في المنازعات
بين رعايا الدولتين والذي أدرجت فيه فرنسا مسألة التنظيم
القضائي الجديد « وفقا لما هو جاري به العمل في فرنسا » كما
ضمنته الموافقة الصريحة لألمانيا على مبدأ إلغاء القضاء
القنصلي بالإتفاق مع الدول الأجنبية عندما يحين الوقت
المناسب لذلك. وقد أعد صيغة تعديل هذا البند وقدمها
لكامبيون (169).

وإحتدت المناقشة بين الطرفين حول البند الثامن عشر
المتعلق بمراجعة بنود معاهدة مدريد الخاصة بالحماية التي
أضفتها الدول الأجنبية على الرعايا المغاربة وتعاون
الدولتان على العمل من أجل إلغاء هذه المعاهدة. فالمفاوض
الألماني أصر على يتم تعديل هذا البند بكيفية تسمح بمراجعة
قوائم الموالى ودراسة وضعيتهم وفقا لما نصت عليه معاهدة
مدريد ذاتها. في بنديها الثامن والسادس عشر وعلى إمكانية
تعديل بنود هاته المعاهدة وليس على إلغائها كما نص بذلك
المشروع الفرنسي. كما إحتدت المناقشة كذلك، حول البند
الثالث عشر. فالمشروع الفرنسي ينص على « أن الدولتين
الموقعتين على هذا الإتفاق تلغيان كل معاهدة، إتفاق أو
تنظيم تتعارض مع الأحكام المعلنة في هذا الإتفاق، لقد رفض
كيدرلين ترتيبات هذا البند كلية في البداية ولكنه تراجع
ليعلن موافقته عليه إذا ما عدلت صيغة بالكيفية التالية.
« إن ترتيبات المعاهدات السابقة التي تتعارض أحكامها مع
هذا الإتفاق تعتبر ملغية ».

حظيت الملاحظات والتعديلات التي إقترحتها المفاوضات الألمانية بخصوص البندين التاسع والثالث عشر بإهتمام خاص من طرف وزارة الخارجية. لقد حولت هذين البندين إلى الخبير لوي رونو لدراستهما وإقترح صيغة تأخذ بعين الإعتبار الملاحظات التي أبداهما الألمان من جهة وتحقيق الهدف الذي تسعى إليه فرنسا من جهة أخرى.

لقد أبرز رونو الأهمية التي تكتسبها تلك الإشارة الواردة في البند التاسع بكون النظام القضائي الجديد سوف يستوحى من النظام القضائي الفرنسي، لأن هذه الإشارة سوف تبعد في المستقبل إمكانية فتح مناقشة حول نظام الحاكم المختلطة. وإقترح صيغة تأخذ بعين الإعتبار إعتراض الألمان بهذا الخصوص وتبعد في نفس الوقت طرح قضية المحاكم المختلطة (171).

وفيما يتعلق بالبند الثالث عشر فإن الخبير الفرنسي أكد على ضرورة السعي لدى الألمان للإبقاء على الصيغة التي حرر بها هذا البند بدون تعديل.

لقد صيغت المقترحات الفرنسية وفقا لهذه الإستشارة بالنسبة للبندين المذكورين كما أخذت بعين الإعتبار الإعتراضات والصيغ المقترحة من طرف الألمان والتي تتعلق بالبنود الأخرى خاصة البند الرابع الذي أُلح فيه الألمان على تعهد حكومة فرنسا بعدم فرض أية ضريبة جديدة عدا تلك التي نصت عليها مشروع اللائحة التنظيمية لإستغلال المناجم التي تضمنتها عليها معاهدة الجزيرة (172) والمساواة على الخصوص بين كل المهمتين بإستغلال هذا القطاع بدون تمييز بينهم، في مشروع إتفاق جديد (الرابع) عرضه كامبون على كيدرلين في اللقاء الذي جمع بينهما يوم 30 سبتمبر.

لقد تركزت المناقشات في هذا اللقاء واللقاءات التالية حتى وقوع الاتفاق حتى وقوع الإتفاق يوم 9 أكتوبر، على تذييل الصعوبات التي تتعلق بصياغة بعض الفقرات من البنود : الرابع والسابع والتاسع والثاني عشر والثالث عشر.

فالضمانات التي حصلت عليها ألمانيا بخصوص إستغلال المناجم المغربية إعتبرتها غير كافية، لقد كانت تخشى أن تفرض عليها رسوم جديدة أو يجري تحويل في النظام الضريبي الخاص بهذا القطاع. ولذلك فقد ركزت جهودها على أن تتم الإشارة في هذا البند إلى اللائحة التنظيمية الخاصة بإستغلال المناجم في المملكة والتي سبق للدولتين أن وقعتا عليها. وعلى إعتراض كامبون يكون هذه اللائحة لم تصبح بعد سارية المفعول لأن بعض الدول المعنية لم توقع عليها «رد كيدرلين بأن هذا لا يبرر عدم إدراجها في هذا الإتفاق إلا إذا كانت فرنسا تريد أن تتدخل من تعهداتها (173). نزلت فرنسا في النهاية عند رغبة الألمان بخصوص هذه المسألة (174). أما فيما يتعلق بالبند التاسع والخاص بالحق الذي يمنح للشركات الصناعية والمنجمية في بناء خطوط السكك الحديدية للأغراض الصناعية، خاصة بها، فإن الألمان يريدون توسيع هذا الحق ليشمل الشركات التي تعمل في القطاع الزراعي، والفرنسيون الذين لا ينظرون بعين الرضا للنشاط الألماني في هذا القطاع يمانعون في منح هذا الحق. ولقد أصر الألمان على هذا الطلب وتبدلت صيغ وتعديلات بين الطرفين بدون نتيجة مما إضطر الفرنسيون في النهاية إلى قبول إدراج الشركات الزراعية وتمكينها من التمتع بهذا الحق (175).

والبند التاسع كان من البنود الأساسية الذي دارت حوله مناقشات طويلة، نظرا للأهمية التي أعطته له فرنسا بالنسبة لمستقبل مشروعاتها في المملكة خاصة في المجالين السياسي والقضائي. تطرق هذا البند لمستقبل النظام القضائي في المملكة عن طريق التعرض للكيفية التي تفض بها المنازعات بين رعايا الدولتين. ليشير إلى نوع النظام القضائي المزمع إقامته في المملكة وعلاقاته بالقضاء القنصلي. فحكومة الجمهورية تهدف من وراء الصياغة التي إعتمدتها لهذا البند الحصول على ضمان من ألمانيا بكونها لن تعارض في إقامة النظام القضائي الجديد وقبول إلغاء قضائها القنصلي لصالحه محتاطة منذ الآن، على أن يتم فتح النقاش في المستقبل حول نظام المحاكم المختلطة الجاري به العمل في مصر.

لقد إعتضت ألمانيا بكون موافقتها على مجمل المقترحات الرئيسية بهذا الخصوص سيجعل رعاياها في المغرب في مرتبة دنيا بالمقارنة مع رعايا الدول الأوروبية الأخرى. ولقد تعلل كيدرلين لرفض أحكام هذا البند بأن قبوله سيجبر الحكومة الألمانية على عرض الإتفاق أمام الريشستاق وهو ما يخشاه ويريد تجنبه (176). وسويت هذه المشكلة عندما إقتрحت باريس أن يتم التنصيص على قبول الألمان بمبدأ الإلغاء لمحاكمها القنصلية عندما يصبح النظام القضائي الجديد ساري المفعول في المملكة، ضمن ترتيبات الرسالتين اللتين سيتبادلهما الطرفان (177).

إن البند الثاني عشر كان هو الآخر محور نقاش مركز وموضوع أخذ ورد بين الطرفين. لقد حاول الفرنسيون من خلال صياغتهم له علاج موضوعين على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة بالنسبة لهما في المملكة. الأول وهو

الخاص بوضعية الموالي من المغاربة الذين أصبحوا يشكلون طائفة متميزة عن مجموع رعايا المملكة، تريد فرنسا من وراء طرح هذا الموضوع تصفية هذه التركيبة الثقيلة التي ستسبب لها لا محالة، متاعب جمة إن بقيت على ما هي عليه. والموضوع الثاني هو محاولة إقتلاع جذور نظام الإمتيازات من أساسه عن طريق إلغاء معاهدة مدريد.

وإذا كانت ألمانيا لا ترفض مبدأ فكرة مراجعة قوانين الموالي هؤلاء كما نصت بذلك معاهدة مدريد نفسها، فإنها أوردت إعتراضين على الصياغة الفرنسية لهذا البند، الأول يتمثل في رفضها للتخصص بالحرف على كلمتي «الموالي والمشاركين الزراعيين» وتريد الإكتفاء بالإشارة إلى بنود معاهدة مدريد الخاصة بهذا الموضوع (178). والإعتراض الثاني يتمثل في الصياغة المبهمة المعتمدة في هذا البند. هل كلمة «إلغاء» التي جاءت في البند تعني إلغاء الترتيبات الخاصة بالموالي والمشاركين الزراعيين فقط أم إلغاء كل المعاهدة ؟ والألمان يرفضون إلغاء نظام الحماية منذ الآن ولكنهم لا يرفضون مبدأ تصفيته في المستقبل. أما إلغاء معاهدة مدريد برمتها فهو شيء لا دخل لهم به. ذلك أن هاته المعاهدة هي معاهدة دولية ليست معاهدة ثنائية بين فرنسا وألمانيا.

لقد وافق كيدرلين بعد إلحاح شديد على إدراج كلمتي «الموالي والمشاركين الزراعيين» في نص البند بعدما أخذ تعهدا مكتوبا على أن لا يقع أي تجاوز ولا إستغلال للسلطة من طرف الأعوان الإداريين والعسكريين الفرنسيين ضد المغاربة المتمتعين بالحماية الألمانية. ذلك أن بعضا من هؤلاء كانوا يتلقون تهديدات مستمرة تنذرهم وتوعدهم باليوم الذي سيصبحون فيه تحت رحمتها (179).

أما فيما يتعلق «بالمراجعة أو الإلغاء» لمعاهدة مدريد فإن الطرف الفرنسي قد قلص طموحه بهذا الخصوص عندما قام بصياغة مشروع جديد للإتفاق (الخامس) الذي نص فيه يكون الإلغاء يخص فقط البنود المتعلقة بالحماية وليس المعاهدة كلها وقد قبلت ألمانيا هذا المبدأ. غير أن فرنسا إعتبرت ذلك غير كاف ما لم يتم تحديد الوقت الذي يتم فيه هذا «الإلغاء» وبعد أخذ ورد وصل الطرفان إلى تسوية تقضي بأن تندرج هذه المسألة ضمن الترتيبات التي ستتضمنها الرسالتان اللتان سيتم تبادلها بين الطرفين ويتحدد أجل الإلغاء لنظام الحماية ببداية العمل بالنظام القضائي الجديد في المملكة، الذي وقع التنصيب عليه في البند التاسع من مشروع الإتفاق (180).

لقد تمسك الفرنسيون بشدة صياغة البند الثالث عشر الذي يعتبر ركيزة الإتفاق في منشور السعي لتقليص الوصاية الدولية على المملكة في أضيق الحدود والأهمية التي يكتسبها ذلك في نظرهم. كما رفضوا الصياغة التي إقترحها كيدرلين في لقائه مع كامبون يوم 27 سبتمبر، وعمت الحيرة لفترة من الوقت عما إذا يمكن عمله وكيف يمكن الوصول إلى مخرج، وتعاهد الطرفان من أجل البحث عن صيغة مرضية لكليهما. لقد إقترح كيدرلين في النهاية، صيغة جديدة لهذا البند حصلت على رضا فرنسا وتنص هاته «على أن بنود الإتفاقات والمعاهدات أو اللوائح التنظيمية التي تتعارض مع أحكام هذا الإتفاق تعتبر ملغية».

لم يطوى ملف المسألة المغربية بتصفية هذه القضايا لأن الفرنسيين أثاروا في آخر لحظة موضوعا جديدا يخص التحكيم في الخلاف الذي قد ينشب بين الدولتين حول تفسير وتطبيق أحكام هذا الإتفاق. وإذا كان إثارة هذا العنصر يجد

ما يبرره في حرص فرنسا على عدم تحول أي خلاف حول هذه القضايا إلى أزمة بين الدولتين ولكنه يعبر في نفس الوقت عن إنعدام الثقة، أو على الأقل احتمال إنعدام حسن النية لدى الطرف المقابل. هكذا فهمه كيدرلين، عندما رفضه لأول وهلة محتجا على مخاطبه بكونه عرضت عليه خمس مرات مشاريع متتالية ولكن لم يسبق أن تطرقت لهذا الموضوع (182)، مردفا أن موضوع التحكيم ليست له «شعبية» في بلاده ويرفضة الرأي العام في ألمانيا. وبعد إلحاح شديد من طرف كامبيون وافق كيدرلين على إدراج هذا الاقتراح ضمن الترتيبات السرية التي تدرج في الرسالتين (183)، فقد رد كيدرلين معلقا على اقتراح السفير الفرنسي الرامي إلى إدراج ترتيب هذا الاتفاق السري يقضي بالربط بين الاتفاق حول المغرب والاتفاق حول التعويضات الإقليمية، وإعتبارهما مكملين لبعضهما البعض بأن ذلك «عملا زائدا في اتفاق بين بلدين كبيرين يثقان في بعضهما البعض» (184).

لقد نجح المفاوضات في مهمتهما بإنجاز الاتفاق حول المغرب يوم 9 أكتوبر وتوقيعه بالأحرف الأولى يوم 11 والرسالتين السريتين المفسرتين للاتفاق يوم 13 أكتوبر (185).

2 - التعويضات الإقليمية :

أثناء المرحلتين السابقتين من المفاوضات (186)، لاحظنا أن جهود الطرفين كانت قد إنصببت على مسألة التعويضات التي ستمنح لألمانيا مقابل إبتعادها عن المغرب، وكان موقف الطرفين متباعد جدا في البداية، وشيئا فشيئا بدأت ترتسم أفق قاعدة مرضية للتسوية. ولكي تثبت هاته القاعدة كان على فرنسا أن تحدد موقفها نهائيا من مسألة منح مائة

لألمانيا على نهر الكونغو أو على رافده أو بأنقي. غير أن تلكا هاته في إتخاذ هذا القرار جعل المفاوضات تدور في حلقة مفرغة لفترة من الوقت. وعندما قررت القيام بهذه الخطوة خرجت المفاوضات من المأزق وإنطلقت على طريق التسوية.

لقد أعدت وزارة الخارجية الفرنسية مشروع الإتفاق بأخذ بعين الإعتبار رغبة الألمان في الحصول على واجهة على المحيط وعلى نهر الكونغو (187). وتمت دراسته في جلسة ضيقة عقدها مجلس الوزراء بحضور عدد من السفراء، يوم 22 أغسطس وعرض على مجلس الوزراء الذي صادق عليه يوم 24 أغسطس. ولوحظ على المشروع أنه سيفصل المستعمرة الفرنسية بإفريقيا الإستوائية التي ستنشطر إلى شطرين على مسافة بضع مئات من الكيلومترات على طول نهر أوبانقي. وهي تضحية إعتبرها الوزراء بأنه لا يمكن موازنتها إلا بالحصول على تنازل ألمانيا عن كل تطلع سيلسي في المغرب. وبناءا على هذا فقد أوصى مجلس الوزراء بعدم إنهاء مسألة التعويضات مع ألمانيا إلا بعد حصول الإتفاق على مستقبل المغرب على قاعدة المقترحات الفرنسية (185).

عندما عاد كامبون إلى برلين لإستئناف المباحثات، في بداية شهر سبتمبر زود بمقترحات محددة حول التنازلات الإقليمية التي تضمنها البند 11 من مشروع الإتفاق (الأول) الذي أعدته فرنسا. لقد حدد هذا البند بكيفية دقيقة سير خط الحدود بين الدولتين في جنوب الكامبيرون والكونغو الأوسط والجزء الشمال الشرقي من مستعمرة بانغي - شاري - تشاد (189)، وفي المقابل فإن فرنسا تقترح تعديلات في الحدود لصالحها في الطوغو وتطالب بالجزء الشمالي الشرقي من مستعمرة الكامبيرون المعروف بإسم منقار

البطة (190). وأكدت التعليمات التي أعطيت للسفير الفرنسي على عدم عرض هذه المقترحات المفصلة إلا بعد تصفية مشكلة المغرب.

لم يكن من المتوقع، بطبيعة الحال، أن يقبل الألمان فكرة التباحث حول المغرب على أساس وثيقة محددة دون أن تكون لديهم فكرة على الأقل، عن المقترحات الفرنسية بخصوص التعويضات ولو في خطوطها العريضة. وبالفعل فهذا هو الذي حدث. فعندما عرض كامبيون مشروع الاتفاق حول المغرب وبعد أن تصفحه تساءل كيدرلين عن المقابل الذي تنوي فرنسا تقديمه، عرض عليه كامبيون الخريطة التي كانت ملحقة بنص المقترحات الفرنسية موضحا بالألوان الأراضي التي ستتنازل عنها فرنسا وإستعرضاها معا. ولقد حاول كيدرلين التقليل من أهمية العرض لكن السفير الفرنسي عاكسه. وفي الواقع فإن هذا الإنطباع الذي أبداه كيدرلين لا يعدو كونه مجرد تكتيك من طرفه، إذ أنه سيطوي الصفحة عن هذا الموضوع إلى أن يتم الإتفاق حول المغرب (191).

عندما سارت المفاوضات حول المغرب قدما وقبل المشروع الفرنسي في خطوطه العريضة (192)، إندلعت حملة صحفية عنيفة إستهدفت تعبئة الرأي العام في فرنسا ضد التنازلات الإقليمية التي تنوي الحكومة عرضها على الألمان. لقد نشرت بعض هذه الصحف الخريطة التي توضح هذه التنازلات وركزت على التنديد بفكرة شطر الممتلكات الفرنسية إلى شطرين بدون وصل إقليمي بينهما (193)، فالخارجية الفرنسية نفسها بدأت منذ إنطلاق المفاوضات حول المغرب نوعا من الرغبة في مراجعة عرضها بالإلحاح على السفير بعدم إعطاء تفاصيل لمفاوضه الألماني حول المقترحات الإقليمية. وتأكدت هاته الرغبة عندما أخطر كامبيون يوم 11

سبتمبر بأن وزارة المستعمرات تعد مشروعاً جديداً بهذا الخصوص بالإتفاق مع وزارة الخارجية (194).

إنزعج السفير إنزعاجاً شديداً لهذا التحول الذي طرأ على موقف حكومته وعمد إلى محاولة تدارك الوضع قبل أن تتحول هذه الرغبة إلى مشروع محدد تعتمد الحكومة. لقد كان يزعمه أن يتصور الوضع الذي سيكون عليه موقفه عندما يقدم هذه المقترحات الجديدة إلى محادثه الألماني من ناحية ويدرك خطورة ذلك على المشاريع التي تعدها فرنسا بالنسبة للمغرب من ناحية أخرى.

لقد شعر كامبون أن تأثيره سيكون محدوداً إن لم يكن منعدماً بالنسبة لوزارة الخارجية وخاصة بالنسبة لأولئك العناصر المحيطين بالوزير والذين لهم تأثير قوي عليه (196). ولذلك سوف يعتمد إلى ربط إتصال مباشر مع رئيس الوزراء عن طريق مراسلته شخصياً، وهي المبادرة التي رحب بها كايو وشجعها. إذ ستجعله على إتصال مباشر بما يجري في برلين وفي مكاتب الخارجية بباريس (197).

منذ منتصف شهر سبتمبر بدأ كامبون بلفت نظر رئيس الوزراء إلى الإتجاه الخطير الذي أخذته الحملة التي تقدم بها بعض الصحف الباريسية ضد فكرة التعويضات والأضرار التي قد تنجم عن ذلك بالنسبة للمصالح الحيوية لفرنسا. لقد دعم كامبون وجهة نظره هاته بإيراد عدد من إنطباعات زملائه من الدبلوماسيين الحلفاء منهم أو الأصدقاء، عن هاته الحملة ليختم رسالته محذراً «إذا كان الرأي العام في فرنسا قد فقد كل إحساس بالواقع وبالمصلحة الحقيقية ويثور فقط من أجل الكرامة فإنه محكوم علينا أن نتبع سياسة إسبانية وبالتالي سيكون مصيرنا مصير إسبانيا (197). إن أولئك الذين يسيرون وراء السيدة برازا (198) التي تريد أن تضحي

بالمغرب من أجل الاحتفاظ بذكريات زوجها وحماية مصالح بعض الشركات فإنني أعتقد أنهم لا يدركون مقدار الخطر الذي سيتعرض له أولئك الذين يقبلون الانحناء أمام تهريجهم ... فالمغرب سوف يضيع إلى الأبد، في أقل من ستة أشهر» (199).

وفي مراسلة أخرى بتاريخ 4 أكتوبر وبعد أن أورد عددا من إعتبارات أبرز فيها ضرورة تقييد فرنسا بما سبق أن وعدت به، مضيفا بأنه يجب تجنب إعطاء الفرصة للألمانيا «بأن تقول لنا بأنكم كنتم ذوي نية سيئة نحونا». وهذا العنصر في نظره يجب أن يوضع فوق كل إعتبار.

لم تفلح هاته الجهود التي بذلها كامبون في جعل حكومته تفي بما وعدت به. فوزارة المستعمرات ثم الخارجية تبنتا موقفا جديدا يرمي إلى مراجعة العروض السابقة وتحويرها في اتجاه تقليص الرقعة الإقليمية التي ستعطى للألمان، وتجنب شطر المستعمرة الإستوائية وهو الموقف الذي سيتبناه مجلس الوزراء فيما بعد.

وقبل إعداد هذه المقترحات الجديدة إستوضحت الخارجية الفرنسية السفير جول كامبون حول مدى معرفة الألمان للمقترحات السابقة حول التعويضات. لقد إستعرض كامبون في رده على الوزارة شريط الجلسة التي عقدها مع كيدرلين يوم 4 سبتمبر وليلاحظ في ختام مراسلته أن هذه المقترحات لم تبق تفاصيلها سرا مكتوما عند فرنسا وحدها، فإنجلترا وروسيا تعرفان جزئيات هذه المسألة «فلا يبدو لي معقولا إمكانية معارضة الألمان في وجهة النظر التي كاشت لدى حكومة الجمهورية قبل ستة أسابيع» (200).

حددت فرنسا موقفها النهائي بخصوص مسألة التعويضات في التعليمات التي أرسلت إلى كامبون يوم 10

أكتوبر للبدأ في الجزء الأخير من المباحثات. قدمت مقترحاتها الجديدة في شكل ثلاث حلول تهدف إلى منع شطر ممتلكاتها في إفريقيا الإستوائية وفصلها عن بعضها البعض موضحة أن هذا لا يعني التراجع عما سبق أن وعده به ولكنه يأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي تواجهها حكومة الجمهورية على المستوى الداخلي ورفض الرأي العام في فرنسا فكرة «الشطر» هاته بشدة. ولقد أكدت هاته التعليمات على ضرورة التمسك وعدم التراجع عن الاحتفاظ بممر في الأرض بعرض ثلاثين كيلومتر محاذيا لنهر الكونغو وأوبانغي داخل الأراضي التي ستصبح لألمانيا، وإذا ما وجد السفير معارضة لذلك فعليه أن يرد بأن العرض الفرنسي السابق كان قد وضع في منظور قبول مشروع الاتفاق الفرنسي الأول حول المغرب «وهذا المشروع قد تعرض لتعديلات وتغييرات لم تكن في صالحنا» (202).

لم تحظ هذه المقترحات بقبول الألمان بل أثارت إنزعاجهم فكيدرلين سأل مخاطبه بنوع من السخرية «هل نسيت المغرب؟» ليؤكد أن الذي ترغب فيه ألمانيا هو الحصول على منفذ على نهر الكونغو» (203)، كما طمأن الفرنسيين بكونهم سيحصلون على كل ما يريدون من مراكز ومحطات داخل الأراضي التي تنازلوا عنها. وفي لقائه الثاني مع كامبون عبر عن دهشته في التحول الذي طرأ على موقف الحكومة الفرنسية «بعد أن حصلت على أكثر مما طلبته في المغرب» كما أعلن في نفس الوقت أن ألمانيا ستسحب من العرض جزءا من مقاطعة منقار البطة، لأن الفرنسيين يرفضون اقتراحه بعد حدود الكامبيرون الجنوبية لتاخمة نهر ليما.

حاول كامبون مرة أخرى، الضغط على حكومته لإقناعها بضرورة تعديل موقفها حرصا على المصلحة العليا لفرنسا.

ففي تقرير مطول إلى وزير الخارجية بتاريخ 19 سبتمبر، ركز فيه على هيجان الرأي العام في ألمانيا، هو الآخر والذي يرى أنه لا يمكن تعويض المغرب بأي جزء من أجزاء إفريقيا الوسطى مهما كان معتدا أو غنيا. ففشل المفاوضات في نظره يشكل الحل الأمثل الذي سيؤدي إلى إقتسام المغرب بين الدولتين. كما بين في هذا التقرير أن موقف ألمانيا، في نظر أوروبا أفضل مما كان عليه في السابق، إذ يكفي أن تعتمد إلى نشر نصوص الاتفاق (حول المغرب) ليدرك الناس حسن نوايا الألمان في هاته المفاوضات وبالتالي لكسب الرأي العام الأوروبي إلى جانبها. ولا يستبعد كامبون أن يعتمد كيدرلين إلى التشدد أكثر بسبب حرج موقفه أمام الرأي العام في بلاده وإشتداد النقد ضد سياسته؟ لكسب العواطف وإسترداد بعض النفوذ الذي فقده. وإذا كان السفير يستبعد نشوب حرب حول مسألة إستعمارية، في حالة فشل المفاوضات، لكنه متأكد بأن فرنسا ستكون هي الخاسرة لأن الحل الممكن والمتوقع للأزمة سيكون عقد مؤتمر دولي وفي هذه الحالة «ستعتمد إلى تدويل المغرب بأيدينا نحن» (204).

بدت المباحثات وكأنها في مأزق لا مخرج منه، عندما قرر الألمان تجاوز هذه العقبة والقيام بخطوة إلى الأمام. لقد إقترح كيدرلين في لقائه مع كامبون يوم 19 أكتوبر في أن يكون لألمانيا واجهتين نهريتين : إحداهما على نهر أوبانقي ويكون عرضها ما بين 6 إلى 12 كيلومتر والثانية جنوب مدينة بانقي على نهر الكونفو على نفس العرض تقريبا. وبفضل هذا الإقتراح تم تجاوز حل «التشطير» الذي إقترحته فرنسا في الأول ثم إرتدت عنه وأستبدل بحل «الإبرتين». لقد إعتبرت فرنسا هذا الإقتراح إيجابيا ولم يعد باقيا للإبرام، في نظرها سوى الحصول على منطقة منقار البطة بكاملها «إذ من الأفضل أن يكون التبادل هو

عنوان الإتفاق الذي سيبرم» (205). غير أن كيدرلين عارض هذه التطلعات بشدة وأكد أنه ليس في وسعه السير خطوة واحدة إلى الأمام في إتجاه التنازل. فالرايخشتاق إنتقد سياسته بشدة وزميله وزير المستعمرات أخذ عليه أنه «سلم في أربعمائة كيلومتر من الأراضي على ضفة أوبانقي» (206).

إعتبرت فرنسا أن ما تم التوصل إليه يشكل نتيجة مرضية ولذلك فقد أعطت تعليمات لسفيرها بتسوية بعض الجزئيات الثانوية وإبرام الإتفاق بالتوقيع عليه بالأحرف الأولى. تم تسوية هذه الجزئيات في الجلسة التي عقدها المتباحثان يوم 26 أكتوبر. وهي الجلسة التي أراضى فيها كاتب الدولة جميع طلبات الفرنسيين عدا مسألة منقار البطة. وفي آخر اللقاء أثار كيدرلين حق الأولوية الذي تتمتع به فرنسا بخصوص دولة كونغو الحرة. وعكس الفكرة الشائعة حول هذا الموضوع، فإن الألمان لم يطالبوا بهذا الحق صراحة، وإنما عبروا عن رغبتهم في أن «تقال كلمة حول هذا الموضوع» في الرسالتين السريتين التين تبادلهما الطرفان.

لقد كان لهذا الطلب الذي تقدمت به ألمانيا في آخر لحظة وقعا سيئا جدا في باريس. لقد تم الإشارة إلي حق الأولوية هذا الذي تتمتع به فرنسا عرضا في السابق. وأنكر كيدرلين أن يكون لحكومته أي تطلع في هذا الإتجاه (208). فرد الفعل في فرنسا هو رفض هذا الطلب، والسفير كامبيون نفسه أوصى حكومته بعدم القبول. فألمانيا ليست في وضع جيد يسمح لها بمجابته موقف الرفض هذا بحزم لأنها ستتحمّل مسؤولية ذلك أمام أوروبا كلها (209). كما إقتراح أن يتم تبليغ كل من روسيا وإنجلترا بذلك. وبالفعل فقد قامت الخارجية الفرنسية بتبليغ الدولتين طالبة إبداء رأيهما حول الموضوع. لقد كان في تقدير الخارجية الفرنسية أن

يسحب كيدرلين هذا الطلب ولكنها أخطأت التقدير. فهذا الأخير رفض التوقيع من جهته على الإتفاق الأخير قبل الحصول على الترضية. وعندما طلب منه كامبون توضيح الأسباب التي جعلته يبدي هاته الرغبة في آخر لحظة رد عليه بأنه كان يعتقد أن ألمانيا ستحصل على وضع جيد على ضفتي الكونغو أو أوبانقي ولكن عندما قلصت طموحاتها إلى أضيق الحدود فإنه أراد أن يحفظ المستقبل بأخذ الاحتياطات منذ الآن لتجنب التعقيدات والأزمات التي قد تنشأ. فالحكومة الألمانية لا تشترط أن يدرج التعهد الذي تطلبه من فرنسا بفتح حوار معها في حالة اختفاء دولة الكونغو ضمن ترتيبات الإتفاق ولا في الرسالتين السريتين وإنما يكفي مجرد رسالة «تسجل فيها تعهدا بهذا الخصوص في صيغة عامة وبدون أي تفصيل».

لقد تأجل التوقيع على الإتفاق لبضعة أيام، فكل طرف كان ينتظر خطوة إيجابية من الطرف الآخر. وللخروج من هذا المأزق الذي يهدد ضياع جهود أربعة شهور متواصلة، قرر كامبون القيام بهذه الخطوة عندما اقترح صيغة عامة للضمان الذي تطلبه ألمانيا وعرضها على حكومتها. وافقت باريس بعد تعديلها تعديلا خفيفا، على الصياغة التالية: «في حالة حدوث أي تغيير على الوضع الإقليمي في حوض الكونغو التعاقدية، من طرف أو آخر من الدولتين المتعاقدين فإنه يتحتم عليهما أن تتباحثا مع بعضهما البعض وكذلك مع الدول الموقعة على إتفاق برلين المبرم في 26 فبراير 1885 م» (210).

هاته المسألة سويت ولم يبق هناك أية عقبة أمام المفاوضات اللذين أنهيا مهمتهما بالتوقيع على الإتفاق النهائي بجزئيه المغربي والكونغولي يوم 3 نوفمبر والذي تم الاعلان عنه يوم 4 نوفمبر 1911.

الهوامش

- (134) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 36 برلين - باريس 1 أغسطس.
- (135) توجد الحقيقة الأولى لهذا المشروع في م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 36.
- (136) البند الأول.
- (137) البند الثالث.
- (138) البند الرابع.
- (139) البند الخامس.
- (140) البند السادس.
- (141) البند السابع.
- (142) البندين الثامن والتاسع.
- (143) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 36. لقد ندد بول كامبيون بهاته الصياغة وأوضح أنها لا تستعمل في لغة الدبلوماسية وفي سياق المفاوضات إذ أنها نوع من التهديد. أما قبول الاتفاق كله أو رفضه كله، وفي هاته الحالة إذن «لماذا نقبله؟» م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 36.
- (144) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 36 لندن - باريس 14 أغسطس، أيدي جورج لوي سفير فرنسا بسان بطرسبورق نفس الملاحظات التي أيدها بول كامبيون، تقريبا، حول المشروع مع التأكيد على ضرورة تجنب إبرام اتفاق سري مع ألمانيا خوفا من إستخدامه ضد فرنسا وتجنب إستعمال كلمة «حماية» وإستخدام بدلها عبارات تفي بالفرض وتحقق نفس الهدف. م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 37 سان بطرسبورق - باريس 19 أغسطس.
- (145) Caillaux أقادير من ص 180 وما بعدها. أخطر الإنجليز بمضمون مشروع الاتفاق حول المغرب قبل عرضه رسميا على برلين م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 37 باريس - برلين 22 أغسطس.
- (146) يوجد نص المشروع ملحق بالتعليمات التي أرسلت إلى جول كامبيون يوم 30 أغسطس. أنظر م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 37.
- (148) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 38 أغسطس. 4 باريس - برلين
- (149)
- (150) علق قري كاتب الخارجية الإنجليزي عندما أخبره بول كامبيون بقبول الألمان للمشروع الفرنسي في خطوطه العريضة، وخاصة فيما يتعلق بإعلان الحماية على المغرب، بأن هذا القبول يكتسي أهمية حقيقية مما يستوجب على فرنسا أن لا

- تظهر تشددا بخصوص التعويضات الإقليمية في الكونغرس م.خ.ف / ألمانيا م.ج /
 مج 38 لندن - باريس 5 سبتمبر.
- (151) يوجد نص المشروع المقابل الألماني في م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مجلد 38
 ملحق بمراسلة كامبون إلى باريس بتاريخ 7 سبتمبر.
- (152) البند السابع من المشروع الألماني.
- (153) حول هذا الموضوع انظر : *Revue des Vivants* ن.م.ص.ص. 289 + 482.
- (154) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. 38 برلين - باريس 8 سبتمبر.
- (155) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 38 باريس - برلين 13 سبتمبر. لاحظ في سلف
 بالخصوص أن الألمان شطبوا العبارة الواردة في البند الأول من المشروع الفرنسي
 والتي تنص على أن ليس لألمانيا سوى مصالح إقتصادية في المملكة. وأن هذا
 يتناقض مع تصريحاتهم السابقة ومع الإتفاق الألماني - الفرنسي المبرم في
 فبراير 1909.
- (156) م.خ.ف / ألمانيا / م.ج / مج 38 باريس - برلين 13 سبتمبر.
- (157) ف.م.
- (158) فالبند 11 من المشروع الألماني ينص على عرض النزاعات على الحكومتين
 في حالة فشل قنصلي الدولتين في حلها. وهو الاقتراح الذي إعتبرته الحكومة
 الفرنسية بكونه بندرج ضمن المقترحات ذات الطابع السياسي والذي يخول
 للحكومة الألمانية حق التدخل في شؤون المملكة وبمسطة مستمرة.
- (159) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 39 - برلين - باريس 18 سبتمبر (160) قدم
- (160) خلال المرحلتين السابقتين من المفاوضات لم يكن كيدرلين يعلن لمفاوضه
 الفرنسي بكونه سيراجع المستشار ولقد بدأت هذه المهجة تظهر عنده منذ
 منتصف شهر أغسطس. ويبدو أنه لا تعدو كونها مجرد تكتيك. الهدف منها
 التمتع بحرية الحركة أوسع وعدم التقيد بأي إقتراح. قد يبذيه أثناء التفاوض
 محتفظا بالوقت الكافي للدراسة وإستشارة المصالح المختصة والخبراء قبل إعطاء
 الجواب النهائي في المسائل ذات الأهمية.
- (161) إتفق الطرفان على إدراج عدد من المسائل المتفق عليها. ليس في الإتفاق
 الذي سيعلن وإنما في شكل تبادل الرسائل بين الطرفين والتي ستعتبر وثيقة
 مكملة وملحقة في نفس الوقت للإتفاق المعلن. م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 39 -
 برلين - باريس 19 سبتمبر.
- (162) *Caillaux* / أكاير ص.ب 199 وما بعدها. وكذلك «مذكراتي» الجزء الثاني
 ص 170 وما بعدها ومقالة.

(163) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مع 39 باريس - برلين 19 سبتمبر.

(164) ف.م. باريس 22 سبتمبر.

(165) أعدت مصالح الخارجية مذكرة مفصلة قدمت للوزير بيّنت فيها المجالات التي تتدخل فيها الهيئة الدبلوماسية والمصالح التي تشرف عليها والتي تشترك في تسييرها وللجالات المحددة لمراجعة اللوائح التنظيمية أو البعض منها. كما بيّنت المسائل التي يشترط فيها الإجماع لإتخاذ القرارات وتلك التي يشترط فيها الأغلبية المطلقة والموضوعات والكيفية التي يستخدم فيها حق النقض. أنظر م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مع 39 طنجة، سبتمبر 1911.

(166) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مع 39.

(167) يتضمن هذا المشروع تعديلات هامة في الإتجاه المطلوب تضعمتها البنود الأول والخامس والثاني عشر والثالث عشر.

(168) ينص البند الخامس في فقرته الأخيرة على أن ألمانيا لن تمنع في أن يكون ممثل فرنسا لدى الحكومة المغربية هو الوسيط بينها وبين ممثلي الدول الأجنبية.

(169) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مع 39 برلين - باريس 27 سبتمبر.

(170) ف.م.

(171) أنظر إستشارة لدى لوي رونو في م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مع 39 باريس 27 سبتمبر.

(172) صادق على هذه اللائحة عدد من الدول منها فرنسا وألمانيا ولكن لا تزال بعض الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة لم تصادق عليها بعد.

(173) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مع 39 باريس - برلين 29 سبتمبر. و برلين - باريس 30 سبتمبر.

(174) ن.م مع 40 باريس - برلين 2 أكتوبر.

(175) ن.م باريس - برلين 5 أكتوبر.

(176) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مع 39 برلين - باريس 30 سبتمبر.

(177) ن.م باريس - برلين 2 أكتوبر.

(178) معاهدة مدريد البندين الثامن والسادس عشر.

(179) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مع 40 باريس - برلين 2 أكتوبر.

(180) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مع باريس - برلين 2 أكتوبر. إن كلمة التعديل هي التي استعملت في نص الاتفاق وأدرجت كلمة الإلغاء في مضمون الرسالتين المتبادلتين على أنها مفسرة لكلمة التعديل.

(181) ن.م برلين - باريس 30 سبتمبر.

(182) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مع 40 برلين - باريس 4 أكتوبر.

(183) ن.م برلين - باريس 6 أكتوبر.

(184) ن.م برلين - باريس 11 أكتوبر. تطورت وجهات نظر الطرفين حول الأداة التي تثبت نتائج مباحثاتهما من مجرد إتفاق واحد على جميع الوسائل تشمل المغرب والكونغو إلى إتفاقيتين علميتين مكملتين لبعضهما البعض بالإضافة إلى تبادل الرسائل السرية.

(185) وقع التتصيص في هاتين الرسالتين المتبادلتين على : قبول ألمانيا بمبدأ فرض الحماية على المغرب وكذلك لكل اللوائح التنظيمية التي تضعها فرنسا للمصالح والمؤسسات التي وقع التتصيص عليها في معاهدة الجزيرة. تنازل فرنسا عن حقها الأولي على غينيا الإسبانية لمصالح ألمانيا وتعهد هاته الأخيرة بعدم التدخل في المفاوضات الفرنسية الإسبانية المقبلة، تشجيع رعايا الدولتين للقيام بإنجاز مشاريع مشتركة في المغرب. منح الأولوية في بناء شبكة خطوط السكك الحديدية لخط طنجة - فاس. كما يجب على فرنسا أن تراعي في تخطيطها لهذه الشبكة ربطها بمراكز الإنتاج المنجمية والصناعية. كما تتعهد كذلك بفتح ميناء أقادير للملاحة التجارية. وتعهد الألمان من جهتهم بقبول مبدأ إلغاء بنود معاهدة مدريد الخاصة بالحماية على الأشخاص وقبول مبدأ التحكيم في أي نزاع بين الطرفين. أنظر م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مع 40. 11 أكتوبر 1911.

(186) هذا التقسيم لسير المفاوضات هو تقسيم منهجي. لتسهيل تناولها، مستخلص من المتابعة الميدانية لمسيرتها التي لم تتوقف - عدا تلك «الإستراحة» إلا عند نهايتها.

(187) كانت مساحة مجموع الأراضي التي تفوي فرنسا التنازل عنها تساوي نصف مساحة فرنسا. وقد اعتبر دي سيلف أنه هاته التضحية هي أقصى ما يمكن لفرنسا تقديمها في هذا المجال. م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مع 37 باريس - لندن 22 أغسطس.

(188) Chillaux أقادير من. من 183 - 182.

(189) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مع 37 باريس - برلين 30 أغسطس.

(190) ن.م.

(191) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مجلد 38 برلين - باريس 4 أغسطس. لقد أثبتت قضية إطلاع الألمان بصورة مجملة عن مضمون المقترحات حول التعاون

بدوره عن خريطة معادلة للتي عرضها كامبون على كيدرلين. وعند السفير الذي دافع عن نفسه بكونه لم يتجاوز حدود التعليمات التي أعطيت له. لقد استخدمت هذه القضية في الصلة الصحفية التي شنتها بعض الصحف الباريسية ذات الاتجاه الإستعماري والاتجاه القومي الشوفيني والتي ستشارك فيها بعض الصحف المعتدلة والريزية. لقد لمز كايو لمزة خفيفة كل من وزير الخارجية والسفير بسبب هذا «التسرع» الذي يتناقض في نظره وتوجيهات مجلس الوزراء بهذا الصدد والواقع أن هذه «المؤاخذه» لا تستند على أساس إلا من موقع عدم الشعور بالمسؤولية وكايو نفسه مقتنعا بذلك وإثارتة لهذا الموضوع لا يعد وكونه مجرد رغبة في التقرب لقسم من الرأي العام، بعد سقوط وزارته.

(192) لاحظ الملحق العسكري الفرنسي في برلين في رسالة وجهها إلى وزير الدفاع بأن هاته الصلة إندلعت وإتخذت الشكل العنيف الذي هي عليه بعدما تأكد بأن «الحكومة الألمانية وافقت على ترضية مطالبنا» كايو أقادير من ص 220 - 221.

(193) Tardieux ن.م ص 519 وما بعدها.

(194) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / ص 38 باريس - برلين 14 سبتمبر.

(195) لاحظ كامبون على التعديلات التي تنوي وزارة المستعمرات إقتراحها بأن كل الخرائط التي استخدمت في المباحثات كانت تمنح لألمانيا مثلثا من الأرض ترتكز قاعدته عند ملتقي نهري نشوكو والسانغا حتى الحدود الكاميرونية ورأسه عند نقطة تقع وسط هليج غانا وأنه من الصعب جعل الألمان يقبلون فكرة تقليص هذا العرض.

(196) كانت حساسية وزير الخارجية موضوع شكوي من طرف بول كامبون في العديد من المناسبات وهددت بشل كل مبادرة له حتى ولو كانت صائبة وموفقة وتحوله إلى مجرد أداة يتلقى ويبلغ بدون أدنى إعتبار لرؤيته ووجهة نظره وهو ما دفعه إلى الإتصال مباشرة بكايو الذي كان بدوره شديد الإستياء من هذه الحاشية، وخاصة فيما يتعلق بإستخدامها للصحافة في إتجاه تعقيد مهمة المفاوضات الفرنسي في برلين مما قد يدفع المفاوضات إلى القفل. أنظر كايو أقادير من ص 217 - 216 وكذلك مذكرتي ج.م.م. ص 280 - 247.

(197) نشر كايو عدد من هذه الرسائل الشخصية في مذكراته كما إقتبس مقتطفات منها في كتابه أقادير.

(198) السيدة برازا زوجة المقامر والرحالة الفرنسي دي برازا الذي إستكشف فرنسا مناطق إفريقيا الإستوائية. لقد بعثت برسالة مفتوحة إلى رئيس

- الجمهورية تحت عنوان «النداء» نددت فيها بكل محاولة ترمي إلى التنازل عن الكونفو. أنظر Tardieux ن.م.ص.ص. 519 - 520.
- (199) في كايو. أقادير ص. 215.
- (200) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 39 باريس - برلين 2 أكتوبر. يلاحظ أن موقف فرنسا الجديد يتدرج من جهته نحو التشدد. فمن مجرد تعديل لمساحة الشريط من الأرض الذي قبلت فرنسا منحه للألمان في شكل تعديل للحدود جنوب الكامبيرون والحصول على مراكز داخل الأراضي التي ستتنازل عنها لألمانيا بقصد الربط بين جزئي مستعمراتها الإستوائية ليتجول هذا الموقف إلى طلب متر من الأرض يخرق الأراضي المتنازل عنها مما سيحرم الألمان من الواجهة النهرية التي يحرصون على الحصول عليها سواء على نهر الكونفو أو أوبانقي. م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 39 برلين - باريس 19 سبتيمبر.
- (201) أبلغ الإنجليز والروس بالمقترحات الفرنسية الأولى حول التعويضات الإقليمية منذ 22 أغسطس بهدف كسب هاتين الدولتين إلى جانب باريس في حالة فشل المفاوضات، وإظهار الألمان على أنهم المسؤولون عن هذا الفشل. وفي نفس هاته الرسالة طلبت فرنسا من سفيرها بلندن إطلاع الحكومة الإنجليزية بعزمها على إحتلال كل من مراكش وموقادور في حالة قيام الألمان بإنزال قوات في أقادير ومعرفة موقفهم بهذا الخصوص.
- (202) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 40 باريس - برلين 10 أكتوبر.
- (203) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 40 برلين - باريس 15 أكتوبر.
- (204) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 41 برلين - باريس 19 أكتوبر.
- (205) ن.م.باريس - برلين وبرلين - باريس 19 أكتوبر.
- ألم كامبيون على ضرورة البث بدون تردد قبل أن يدرك الألمان خطاهم بكون النقطة التي إختاروها على واجهة نهر أوبانقي لا تصلح للملاحة في جميع الفصول. وكما أن النقطة التي إختاروها كحدود في الجنوب على نهر لوكوالا هي عبارة عن مستنقع مزعج م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 41 برلين - باريس 19 أكتوبر.
- غير أن دي سلف سيصحح هذا الخطأ عندما يقترح أن تكون الواجهة على أوبانقي عند نقطة تقع شمال قرية مونقومبيا، إذ رأى أن من المصلحة أن لا تتعوقل المواصلات وتنقلات الأشخاص ن.م.باريس - برلين 20 أكتوبر.
- (206) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 41 برلين - باريس 22 أكتوبر.
- (207) ن.م.باريس - برلين 24 أكتوبر.

(208) أنظر أعلاه.

(210) ن.م باريس - لندن / باريس - سان بطرسبورق 27 أكتوبر، وقد تم إخطار بلجيكا هي الأخرى بهذا الطلب.

(211) م.غ.ف / ألمانيا م.ج / مج 41 باريس 30 أكتوبر.

نظام عالمي جديد

أم سيطرة إستعمارية جديدة ؟ *

منذ سنة 1990 وبالصيغ منذ أزمة الخليج، بدأ الحديث عن نظام عالمي جديد يفتح أمام الإنسانية أبواباً عريضة نحو مستقبل سمته الرخاء والحرية والديمقراطية. لقد إنتشر إستعمال هذا المصطلح إلى درجة أنه أصبح الموضوع المهيمن في الأدبيات السياسية العالمية في يومنا هذا.

سنحاول إلقاء نظرة في عمق هذا المصطلح ومحتواه الحقيقي كما عبر به عن نفسه على مسرح أحداث السياسة الدولية ، منذ ثلاث سنوات لتلمس معالمه الرئيسية وطبيعة التركيبية وإستشفاف توجهاته المستقبلية المحتملة.

وقبل هذا يجب أن نشير بكون كلمة نظام في هذا السياق تعني تلك الأنماط من العلاقات والتفاعلات المتبادلة بين العناصر المشكلة لحالة معينة ، وعندما ترتبط هاته بصفة مميزة مثل النظام العالمي فهو يعني تلك الوضعية الناجمة عن العلاقات والتفاعلات القائمة بين مختلف الأطراف المشكلة للحياة الدولية.

أولاً : بدايات النظام العالمي الجديد :

تمثل الفترة بين سنتي 1986 وحتى منتصف سنة 1990 بدايات النظام العالمي الجديد. وتعتبر سنة 1986 من زاوية تاريخ العلاقات الدولية سنة مرجعية لإعتبارات أساسية ثلاثة : ففي هذه السنة أشتهرت الولايات المتحدة وحلفائها الغربيون حرباً إقتصادية إستهدفت البلدان المنتجة للبترول

* - في الأصل محاضرة أقيمت في مدينة سعيدة يوم 7 ماي 1993 بمناسبة إحياء الذكرى الثامنة والأربعين لهوادث 8 ماي الأليمة تحت رعاية جمعية
8 ماي 1945 .

لتتسع دائرتها فيما بعد لتشمل كل بلدان ما يسمى بالعالم الثالث ، كما سجلت هذه السنة تطور الإستراتيجية الأمريكية ، منذ حرب الفيتنام ، في اتجاه التدخل المباشر فيما كان يسميه البيت الأبيض بالنزاعات الخفيفة الحدة (1). كما بدأت التغييرات التي حدثت في القيادة السوفياتية في ربيع سنة 1985 بتعيين قورباتشوف أميناً عام للحزب الشيوعي والتصفيات التي أعقبت هذا التغيير للعناصر (المحافظة) في داخل هياكل الحزب وفي السلطة التنفيذية تنعكس آثارها على الساحة الدولية ليبدأ بذلك فصل جديد في العلاقات السوفيتية الأمريكية المتمثل في الوفاق بين الشرق والغرب والذي سيكون فصل الختام للحرب الباردة.

لقد اتخذت الحرب الإقتصادية التي شنت على بلدان الجنوب شكل حرب الأسعار التي إستهدفت النيل من قيمة البترول كسلعة إستراتيجية تشكل عصب التنمية في هاته البلدان لتصبح مجرد مادة أولية من مواد الخام الأخرى. وبالفعل لقد إنخفض سعر البترول بمعدل الثلثين خلال بضعة أسابيع. فمن 30 دولار لسعر البرميل عند شهر ديسمبر 1985 إلى حوالي عشر دولارات للبرميل عند أواخر شهر جانفي 1986 (2). وضاعف من حدة إنهييار أسعار البترول إنخفاض الدولار ليفقد ربع قيمته خلا نفس الفترة تقريبا (3).

لقد نجم عن هذه الوضعية الجديدة وبشكل ألي وقف سياسات التنمية في مجموع البلدان المصدرة للتبترول وإستفحال خطر المديونية بإشتداد وطئتها على مجموع بلدان العالم الثالث. ففي الجزائر، على سبيل المثال، قفزت المديونية خلال خمس سنوات من حوالي 15 مليار دولار في سنة 1985 إلى 25 مليار دولار في أواخر عام 1990 أي بمعدل

في الواقع، فإن الولايات المتحدة وحلفائها كانوا قد إستعدوا لخوض هاته الحرب منذ وقت طويل. فتأسيس الوكالة الدولية للطاقة في عام 1975 وسياسات التقشف في إستهلاك البترول التي إتبعتها البلدان الغربية إلى جانب البحث وتطوير إستخدام الطاقات البديلة، جعلها تسترد المبادرة التي فقدتها في هذا القطاع منذ أواخر سنة 1973. إلى جانب حدوث عدد من التطورات السلبية على ساحة بلدان الجنوب ترجع جذور بعض منها إلى عقد ونصف من الزمن. فبلدان العالم الثالث تصن إضاعة الفرض التي أتيحت لها لبناء مؤسسات راسخة قادرة على الدفاع عن مصالحها وتحقيق توازن متكافئ في العلاقات مع بلدان الشمال.

فأول فرصة ضاعت كانت فشل عقد المؤتمر الإفريقي الآسيوي الثاني في الجزائر في عام 1965 وإغراق فكرة التحرر الإقتصادي لبلدان الجنوب في خضم الصراع المذهبي الذي نشب بين الإتحاد السوفيتي والصين الشعبية. وهو الصراع الذي جر حركة التحرر الوطني العالمية إلى مواقع غير مواقعها، مما أنجر عنه فقد أنها لقدرة التأثير على ما يجري على الساحة الدولية.

فعلى الصعيد السياسي فإن كتلة عدم الإنحياز بدأت تتفتت شيئا فشيئا منذ بداية السبعينات، لتصبح مجرد عنوان أجوف دون أي محتوى حقيقي. سأكتفي بالإشارة إلى وقائع لها دلالتها كمؤشرات لما كان وما أصبح عليه هذا التكتل.

ففي أثناء إنعقاد المؤتمر الثاني لدول عدم الإنحياز بالقاهرة في ربيع سنة 1964، حضر رئيس وزراء الكونغو

آنذاك، مويس تشومبي، للمشاركة في أشغاله ولكن وجد أبوابه مسدودة حيث بقي في الجو معلقا عدة ساعات في إنتظار الإذن بالمشاركة ولكن بدون جدوى حيث إضطّر في النهاية للعودة من حيث أتى. وبعد أقل من عشر سنوات من هذه الحادثة وأثناء إنعقاد المؤتمر الرابع في الجزائر في خريف 1973، حيث بعض صحف البلد المضيف موبوتو، وهو من هو !!! وقدمته بكونه ابن إفريقيا (البار). كما أظهر هذا المؤتمر شللا تاما أمام أحداث نشبت مباشرة عند نهاية أشغاله: كالإطاحة بالرئيس الأندي بالشيلي على يد بينوشي صنيعة وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية (سبتمبر 1973) وإحتلال جزء من قبرص التي كانت عضوا نشطا في حركة عدم الإنحياز، من طرف القوات التركية العضو البارز في منظمة حلف شمال الأطلسي.

وغنى عن التذكير يكون هذا التجمع كان غائبا في ساحة الصراعات التي إندلعت بين بلدان العالم الثالث بعد سنة 1973 فلم يسجل له أي دور يذكر.

أما على الصعيد الإقتصادي، فالتصريح الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الإستثنائية في أول ماي 1974 المتعلق بـ «برنامج العمل من أجل إقامة نظام إقتصادي دولي جديد» والذي تمت المصادقة عليه بالإجماع. وكذلك الميثاق الذي صوتت عليه في الدورة العادية للهيئة الأممية في نفس السنة (12 ديسمبر 1974) حول «حقوق الدول وواجباتها الإقتصادية» لم يتعدى حدود النوايا الحسنة ولم يدخل قط حيز التنفيذ (4).

في إطار السعي من أجل وضع توصيات الجمعية العامة موضع التنفيذ تبلورت فكرة الحوار بين الشمال والجنوب، لقد إستقطب هذا الموضوع إهتمامات أدبيات السياسة

الدولية لبعض الوقت. فأتجزت أبحاث ودراسات متخصصة في الموضوع إلى جانب قيام بعض الهيئات مثل نادي روما، بدفع أحد من مؤسسيه البارزين المستشار السابق لألمانيا الاتحادية، ويلى برانت بإدراج موضوع الحوار بين الشمال والجنوب ضمن محاور إنشغالاته الرئيسية. لقد هيئت هذه الأعمال العلمية الأرضية الملائمة لإنطلاق هذا الحوار على أسس صحيحة. غير أنه كان يقف في مواجهة هذه النوايا الحسنة أنانية الدول المصنعة التي عملت بطرق ذكية على إمتصاص هذا الإنشغال شيئاً فشيئاً لتحول الكرة في النهاية إلى بلدان الجنوب : إن تحقيق التنمية لا يستوجب إقامة علاقات متوازنة بين الشمال والجنوب، بدليل أن هناك بلدانا في شرق وجنوب شرقي آسيا إنطلاقاتها الصناعية في ظل إقتصاد السوق (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ وسنغفورة). فإنطلاقاً من النماذج التي إعتبرت قسراً، نماذج عالمية بدون النظر إلى خصوصياتها والظروف المتميزة التي مرت بها هذه البلدان، إعتبرت الدول الرأسمالية الكبرى أن الحوار بين الشمال والجنوب ليس له ما يبرره وأن على بلدان الجنوب أن تقوم بما يتحتم القيام به من (إصلاحات) لتحقيق تنميتها (5).

نفس المصير آل إليه الحوار العربي الأوروبي الذي إختفى هو الآخر من ساحة إهتمامات الدول الرأسمالية الكبرى بعد أن وجدت صيغة أخرى لإمتصاص البترو دولار دول الخليج سنة 1990.

ومن جهة أخرى، فإن إختراق الليبرالية لبعض بلدان الجنوب التي كانت من بين طلائع حركة التحرر الوطني بمحتواها الإقتصادي، في وقت مبكر، شكل عاملاً مبطئاً في مسيرة حركة التحرر الإقتصادي. وبهذا الصدد يمكن أن

تعتبر سياسة الإنفتاح الساداتية في مصر، بمثابة تجربة مخبرية أجرتها الإمبرالية العالمية على عينة محددة، وهي مصر، وتابعت تفاعلاتها وتشكلاتها متابعة دقيقة. وقد أدى نجاح التجربة في المخبر الساداتي إلى السعي إلى تعميمها في بلدان العالم الثالث الأخرى التي كانت تشكل ركائز حركة التحرر الوطني في المرحلة الأولى، ثم يمتد إستخدام النموذج لإختراق المعسكر الإشتراكي والإتحاد السوفيتي نفسه في المرحلة التالية.

وفي إطار تلمس معالم التحضير والتهيئة للإنقضاض على المكتسبات الإجتماعية لحركة التحرر الوطني لا يجوز إهمال الإشارة إلى الهجوم المضاد الذي شنته القوى المحافظة في المركز الرئيسي للرأسمالية العالمية الممثل في الولايات المتحدة الأمريكية، على المنجزات الإجتماعية في البلدان الرأسمالية نفسها، ومناصبية العداء لكل سياسة إقتصادية تحمل مضمونا إجتماعيا متفهما حتى ولو كان محدودا. لقد أطلق بعض المحللين على السياسة الإقتصادية التي إنتهجتها الإدارة الأمريكية في بداية الثمانينات إسم «الثورة الريقانية» والتي وجدت أقوى نصيرا لها في رئيسة حكومة إنجلترا مارجريت تاتشر. كما وظفت الولايات المتحدة كل عناصر الضعف والتمزق الذي إجتاح بلدان الجنوب خلال العقد المنصرم وإستخدامها لبعض منها في الحرب التي قررت شنها عليهم في بداية عام 1986 (6).

تميزت الفترة الواقعة بين سنتي 1990 - 1986 بالسعي المتواصل من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق السيطرة الكاملة على الوضع الدولي وذلك بإتباع سياسة متشددة مع بلدان الجنوب حتى وإن أدى ذلك إلى إستخدام القوة ضد بعض منها، من جهة، ومتابعة سياسة الوفاق

والتعاون مع الإتحاد السوفيتي وبلدان الكتلة الاشتراكية وتوجيه هذا الوفاق لخدمة أهدافها الإستراتيجية الكبرى الرامية إلى دمج المعسكر الاشتراكي في نظام عالمي أحادي الهيمنة تحت قيادتها، من جهة ثانية.

فبالنسبة لعلاقتها مع بلدان الجنوب، فبعد الإنهيار الكبير لأسعار البترول التي تردت إلى أن أصبحت تشكل خطراً على إقتصادات الدول الصناعية الكبرى نفسها، فإن الشركات البترولية الكبرى وافقت على معالجة الوضع بالتعاون مع الدول المصدرة للبترول لتثبيت الأسعار عند سقف محدد. وتعتبر هذه الدول أن سعر البرميل يكون مفيداً لإقتصادياتها عندما يتراوح بين 18 و 20 دولار. فعند هذا المستوى إستقرت أسعار البترول منذ أواخر سنة 1986 وحتى الآن. لقد حاولت منظمة الدول المصدرة للبترول تجاوز هذا السقف مراراً ولكن بدون جدوى، عدا أثناء أزمة الخليج عندما إلتهبت الأسعار مرة أخرى ولكن لبضعة أشهر فقط ثم عادت إلى المستوى التي كانت عليه قبل الأزمة.

لقد بينت حرب الأسعار هذه أن منظمة الدول المصدرة للبترول لم تعد هي المتحكمة في السوق البترولية وإنما تحولت المبادرة إلى أيدي كبار المستهلكين لهذه الطاقة. لم يحدث هذا التحول بين عشية وضحاها وإنما كان نتاج عمل عقلائي ناضج ودؤوب إمتد على مدى عشر سنوات تحت إشراف وتوجيه الوكالة الدولية للطاقة التي أنشئت خصيصاً لهذه الغاية (8).

كما سجلت خلال هذه الفترة أيضاً تدخلات عسكرية مباشرة وغير مباشرة، للولايات المتحدة خارج حدودها. وهي التدخلات التي كانت قد أقلعت عنها عقب هزيمتها في الفيتنام عام 1974 لتعود إليها بشكل حذر في عام 1983 في

لبنان وقرونادا لتصبح في عام 1986 تشكل أحد المبادئ المكونة للعقيدة العسكرية الأمريكية بعد أن تلمس البيت الأبيض المعالم الأولى لعمق التغيير الذي بدأ يرتسم في أفق الإتحاد السوفيتي (9). لقد قامت الولايات المتحدة بشن هجوم ضد الجماهيرية العربية الليبية في 15 أفريل 1986 عندما أنكرت على هذه البلاد حقها في سيادتها على مياهاها الإقليمية والمتمثلة في خليج سرت.

لقد أفرز هذا العدوان مؤشرا خطيرا عن واقع التضامن بين بلدان الجنوب الذي أصبح جزءا من الماضي. فلم يصدر أي رد فعل ذي وزن مؤثر ضد هذا العدوان، لأعلى المستوى العربي ولا الإفريقي ولا دول عدم الإنحياز. وفي الواقع فإن الملاحظين المتيقظين، لم يكونوا يتوقعون أن يكون الموقف العربي على غير الذي عبر عن نفسه في مواجهة هذا العدوان، ذلك أن المؤشرات الأولى لهذا التخاذل قد ظهرت قبل هذا التاريخ أثناء الإجتياح الإسرائيلي للبنان في صيف 1982، وفي مواجهة مذبحة مخيمي صبرة وشتيلا التي دبرها حزب الكتائب اللبناني ضد اللاجئين الفلسطينيين تحت حماية القوات الإسرائيلية.

أما التدخل الأمريكي السافر في الشؤون الداخلية لنيكاراقوا عن طريق الدعم المكثف الذي تقدمه واشنطن لمنظمة الكونترا ضد النظام الوطني الحاكم في هاته البلاد وكذلك تدخلها المباشر في الحرب الأهلية بالسلفادور ضد قوى التغيير والتحرر، فإن المجموعة الأممية تعاملت مع هاته الانتهاكات لحقوق الشعوب وليثاق الأمم المتحدة. كما تتعامل مع الحوادث التي تقع داخل السيادة الإقليمية لبلد من البلدان. فلم يسجل أي تحرك مؤثر على مستوى الرأي العام في مختلف بلدان العالم، الذي أصبح يعاني نوعا من

التخدير تحت تأثير عوامل مختلفة، فهو لم يهتز حتى عندما قامت الولايات المتحدة بغزو بلد مستقل (بناما) واحتجاز رئيسه ونقله ليحاكم أمام القضاء الأمريكي (1989).

لم يكن بإمكان الولايات المتحدة تحقيق هذه النتائج الهامة على الصعيدين الإقتصادي والسياسي، في عالم الجنوب دون حياد الإتحاد السوفيتي.

فعند صعود قورباتشوف على سدة الحكم، بدأت مؤشرات التغيير العميقة تلوح في الأفق السوفيتي (10)، ويمكن تلمس معالم التغيير هاته من خلال محورين بارزين أولهما داخلي والذي بلورته «الإصلاحات» التي قادها الزعيم السوفيتي الجديد تحت شعار البريسترويكا (البناء الجديد)، وثانيهما خارجي الذي أفرزته التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية السوفيتية الساعية إلى الوفاق والتعاون مع الولايات المتحدة والذي إنتهى مسارها بإعلان نهاية الحرب الباردة وقيام النظام العالمي الجديد.

إن الوضعية الإقتصادية للإتحاد السوفيتي لم تتحسن بالرغم من الجهود التي بذلت خلال المخططين الخماسيين : العاشر والحادي عشر (1976 - 1985)، وسبب ذلك يعود لعدد من العوامل بعضها هيكلية والأخرى بسبب الأعباء المالية الباهضة التي فرضت على الإقتصاد السوفيتي للرد على برنامج التسلح الذي إعتمدته إدارة رونالد ريغن والذي إشتهر إعلاميا بإسم حرب النجوم، بالإضافة إلى النفقات العسكرية الناجمة عن التدخل العسكري في أفغانستان منذ سنة 1979، وعوامل أخرى الناجمة عن طبيعة العلاقات الخارجية للإتحاد السوفيتي التي تختلف جوهريا عن طبيعة العلاقات الخارجية الأمريكية.

ومع الفاصل الزمني الذي تتوفر عليه اليوم عن هاته الأحداث والتطورات السريعة التي تلاحقت على الساحة

السوفيتية، منذ ذلك الوقت، فلا يمكننا إلا أن نلاحظ بكون الدور التاريخي للبروسترويك لم يكن في حقيقته سوى كونه مجرد مرحلة عبور وفترة إنتقال من مجتمع إشتراكي، ذو إقتصاد موجه إلى مجتمع ليبرالي يعيش في ظل قانون السوق، وهو ما تحقق فعلا منذ شهر جانفي 1992.

وعلى المستوى الخارجي فإن إدارة القيادة السوفيتية إعتبرت مسألة إعادة توجيه سياستها الخارجية نحو الوفاق والتعاون مع الولايات المتحدة ومع حلفائها مهمة أساسية لإنجاح مشاريعها الإصلاحية.

كانت المبادرة الأولى في هذا الإتجاه هو تقديم مقترحات جديدة حول تخفيض الأسلحة الإستراتيجية في إطار مفاوضات السالت الجارية في جنيف، والتي كانت تدور في حلقة مفرغة منذ سنوات طويلة. كانت هذه المقترحات جد جريئة، كما وصفها الملاحظون في حينها، لم يسبق للوسفيت أن قدموا مثلها من قبل (11)، وتنص هذه الوثيقة على تصفية وتدمير كل الأسلحة النووية على مدى خمسة عشر سنة أي حتى سنة ألفين، مقسمة على ثلاثة مراحل، كل مرحلة تصفي فيها نوع من الأسلحة بدءا وقف جميع التجارب النووية وتفكيك الصواريخ المتوسطة المدى في القارة الأوروبية، مقابل قبول واشنطن بوقف برنامج حرب النجوم (12).

كما كان للقاء القمة الأول بين قورباتشوف ورونال ريقن بجنيف يومي 19 و 20 ماي 1985 لقاءا واعدًا ومشجعا بالنسبة لكل من الطرفين كما وصف في حينه.

ونستطيع أن نرصد نتائج اللقاءات والإتصالات التي توالى، منذ هذا اللقاء الأول، بين القطبين بالتسويات التي توالى خلا سنة 1988 للنزاعات الإقليمية الحادة التي إمتد

بعض منها على مدى عقود من الزمن وبالفعل ففي هذه السنة بدأت سياسة الوفاق والتعاون بين واشنطن وموسكو تعطي ثمارها.

ففي 14 أبريل (1988) تم التوقيع على أربع إتفاقات بين أطراف الصراع في أفغانستان ومن بينها إتفاقا يقضي بإانسحاب القوات السوفيتية من هاته البلاد كما سويت خلال هذه السنة مسألة مستقبل ناميبيا والحرب الغير المعلنة بين أنغولا وجنوب إفريقيا كما رسم إطار لحل معضلة كمبوتشيا المعقدة ومشاكل أمريكا الوسطى. ووضع حد للصراع الأثيوبي الصومالي في القرن الإفريقي وتسوية النزاع بين الجماهيرية الليبية وتشاد. في نفس الوقت الذي تحركت فيه الأمم المتحدة لوضع حد للنزاع بين جبهة البوليزاريو والمغرب في الصحراء الغربية. كما أعلنت إيران عند نهاية شهر جويلية (1988) عن قبولها لقرار مجلس الأمن رقم 598 القاضي بوقف إطلاق النار بينها وبين العراق وتسوية النزاع سلميا بينهما. إلى جانب هذه التسويات، كانت هناك مفاوضات جارية لتصفية ما تبقى من النزاعات في مختلف مناطق العالم مما جعل بعض الملاحظون يطلقون على صيف سنة 1988 إسم صيف السلام (13).

والآن، وبعد مرور خمس سنوات على مسلسل السلام هذا يتضح أنه لم تكن هناك تسويات لهذه الصراعات وأن ما حدث في الحقيقة يمثل مسلسلا للإنسحاب السوفيتي من هذه النزاعات التي بقي أغلبها مستعرا حتى الآن.

ويمكن أن نجمل نتائج السياسة السوفيتية الداخلية منها والخارجية بكونها أدت في النهاية إلى تفويض النظام الدولي القديم القائم على أساس القطبية الثنائية ليحل محله نظام دولي جديد أحادي الهيمنة.

ثانيا - قيام النظام الجديد :

تعتبر أزمة الخليج الحدث الذي أوجد الظرف الملئم لإعلان نهاية الحرب الباردة بصفة رسمية وبروز الوضعية الدولية الجديدة تحت إسم (النظام العالمي الجديد). سنحاول رسم معالم هذا النظام كما بلورته الحياة الدولية خلا هذه السنوات الثلاثة الأخيرة وقبل ذلك سنعمد للإجابة عن هذه الإشكالية : كيف كانت أزمة الخليج الثانية ضرورة حيوية لقيام هذا الوضع الدولي الجديد.

لن نضيف جديدا عندما نؤكد على الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية والإقتصادية لمنطقة الخليج، وهي العوامل التي كانت السبب في إندلاع الأزمة ثم تطویرها لتتحول إلى الحرب والتي ستؤدي إلى النتائج التي تمخضت عنها.

لقد أحدث سقوط شاه إيران إرتباكا شديدا للسياسة الأمريكية الشرق الأوسطية وخاصة في الخليج بسبب الخلط الخطير الذي أحدثه في ميزان القوى في المنطقة، عندما أصبحت من زوايا المصالح الأمريكية، منطقة مكشوفة وغير مأمونة، وسيصبح الخطر داهما إذا ما تم النقب بين أكبر قوتين إقليميتين بها وهما : إيران والعراق. لقد تركزت جهود الدبلوماسية الأمريكية منذ سنة 1979 على منع هذا التقارب بأي شكل من الأشكال. ومن هنا كان موقفها من الحرب العراقية الإيرانية هو تغذية هذا الصراع والوصول به إلى تدمير بعضهما البعض. ليس هنا محل شرح دور القوى المحلية في تحقيق هذا الهدف الأمريكي وسعيها لتمديد هذا الصراع المدمر على مدى ثماني سنوات.

غير أن هذا، ما هو إلا هدف مرحلي بالنسبة للسياسة الأمريكية، أملته ظروف الفراغ الذي أحدثه إختفاء نظام الشاه في إيران في إنتظار إعداد قوات أمريكية لتقوم

بحماية منطقة الخليج هي بنفسها. وليس مجرد صدقة أن توالى تصريحات المسؤولين الأمريكيين عن الشروع في إعداد قوات التدخل السريع منذ سنة 1979. كما توالى منذ هذا التاريخ التهديدات التي كانت تصدر تباعا عن البيت الأبيض وعن المسؤولين البارزين في الإدارة الأمريكية ضد كل ما من شأنه أن يشكل خطرا مباشرا عن المصالح الأمريكية في المنطقة. لم تكتف الولايات المتحدة بالتصريحات بل عمدت إلى تكثيف تواجدها البحري في عرض مياه الخليج وفي المحيط الهندي.

لقد وجد البنتاقون ذريعة لحشد قوات ضخمة في المنطقة في الطلب الذي قدمته الكويت لواشنطن لحماية سفنها وناقلاتها عبر مياه الخليج (1986).

إن الحرص على استمرار تدفق البترول وبأسعار بخسة وتأمين وصول هذه الطاقة الحيوية للإقتصاديات الغربية ليس سوى عامل واحد من العوامل العميقة التي تسببت في حرب الخليج الثانية. فهناك عوامل أخرى ساهمت بشكل حاسم في الدفع إلى إشعال نار الحرب.

إن العلاقات بين أقطاب مركز الرأس مالية العالمية بدأت تسجل احتلالا لغير صالح الولايات المتحدة بنمو وتعاظم دور المجموعة الأوروبية والبيان في الحياة الإقتصادية العالمية. كل الدراسات الإستطلاعية حول التطورات المحتملة لأقطاب المركز الثلاثة تؤكد تعاظم دور القطبين الأوروبي الياباني على حساب مكانة الولايات المتحدة، وهو ما جعل من مسألة استمرار هيمنة واشنطن على المركز وعلى العالم هي قضية وقت فقط (14)، وتؤكد الدراسات الإقتصادية من جهة أخرى أن الإقتصاد الأمريكي مصاب بالشلل لا يستطيع أن يتجدد دون القيام بالإصلاحات العميقة التي من شأنها أن تعيد له

الحيوية والقدرة على التعايش تنافسيا مع إقتصاديات قطبي المركز الآخرين. وليس هذا بأمر سهل (15)، فليس هناك مؤشرات ضاغطة تنبئ عن وجود شعور بضرورة الإصلاحات لا على الساحة الفكرية الأمريكية ولا في سلوكيات رجال الأعمال ولا لدى الطبقة السياسية الأمريكية. فأسهل طريق إذن للاحتفاظ بالهيمنة التي تعارستها على المركز والتي لم تعد لها ما يبررها بعد سقوط المعسكر الإشتراكي وإنهيار الاتحاد السوفيتي هو جعل إقتصاديات دول المركز الأخرى في وضعية رهائن عن طريق السيطرة المباشرة على منابع الثروة النفطية التي تختزن منطقة الخليج ثلثي الاحتياط العالمي المعروف. هذا التفسير لدوافع حرب الخليج الثانية أصبح يقره الآن، الأمريكيون أنفسهم حتى المقربين منهم من دوائر البنطاقون وكتابة الدولة الأمريكية (16).

لن نستكمل إستعراض الدوافع العميقة لحرب الخليج دون الإشارة إلى ذلك الجهد الضخم الذي لن نخشى المبالغة إذا وصفناه بالنموذج الذي بذله العراق من أجل البناء وعلى جميع الأصعدة. لم يسجل تاريخ العالم، لحد الآن، نموذجا ناجحا في التنمية وفي ظرف قصير كالذي حققه العراق (17)، فلم تتجاوز مرحلة الإنطلاقة الصناعية في هاته البلاد عقدين من الزمن جزء منها أنجز في خضم حرب ضروس مع إيران. لقد أكدت بعثة الأمم المتحدة التي زارت العراق غداة الحرب (في المنتصف الثاني من شهر مارس 1992) بكون العراق حقق تنمية شاملة في جميع الميادين بما فيها قطاع الخدمات جعلته يحتل، بإستحقاق، مكانة من بين الدول الصناعية في العالم (18).

إنتهت حرب الخليج الأولى والعراق لم يدمر، كما كانت تأمل الولايات المتحدة، بل على العكس، خرج منتصرا وأقوى

مما كان قبل إندلاع الحرب، لقد أصبح قوة إقليمية كبيرة من الصعب تجاهلها في أية حسابات تخص الخليج والمنطقة العربية بوجه عام. وليس مقبولا الاعتقاد بكون العراق كان يهدد أمن أمريكا ومصالحها الحيوية في منطقة الخليج وإنما كان يشكل دوما قويا لحماية الأمة العربية مسخرا قدراته لخدمة حركة التحرر العربية وقضاياها وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

ليس هنا محل إستعراض الملحة البطولية التي خاضها شعب العراق ولا فصول مأساة الضمير العربي، والتذكير بالفرصة التي أضاعها العرب مرة أخرى، لإستعادة كرامتهم وتأكيد حريتهم وحماية مصالحهم الحيوية ولا الإستعادة إلى الأذهان الدور المخزي الذي قام به بعض منهم لتمكين المؤامرة الأمريكية ضد المصير العربي من النفاذ، وإنما يكفي أن نشير بكون العراق قد أدرك منذ الأيام الأولى من بدا الأزمة أبعاد المؤامرة وحاول التراجع، ولكن الأطراف العربية الضالعة أجهضت كل محاولة في هذا الإتجاه (20).

ثانيا - معالم النظام العالمي الجديد كما أبرزته وقائع الحياة الدولية منذ حرب الخليج

1 - على المستوى السياسي

1 - الهيمنة الأمريكية :

أبرزت وقائع الحياة الدولية منذ حرب الخليج الدور السياسي المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في الحياة السياسية الدولية. وقد نجم عن ذلك تهميش كافة القوى المحلية منها والجهوية بما فيها القوى التي تشكل أطرافا في مركز الرأسمالية العالمية (مجموعة السبعة الكبار)، كل شئ يسير وكأن الولايات المتحدة تملك تفويضا من كافة دول العالم يعطي لها هي وحدها، الحق في التوجيه وإدارة شؤون

المعمورة دون شريك. إن ما يثير الإنتباه حقاً، هو الغياب الكامل للمجموعات الجهوية وللأمم المتحدة نفسها، كقوى مؤثرة على الساحة العالمية في نظام دولي يصيغ على نفسه صفة العالمية. فالمتتبع للنشاطات الباهتة التي تقوم بها هذه الهيئات سواء على المستوى الإقليمي مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، ودول عدم الإنحياز وغيرها، يلاحظ أنها لا تتجراً حتى على إتخاذ مواقف مبدئية في أية قضية من قضايا الساعة حتى وإن كانت ساخنة ومأساوية مثل قضية البوسنة والهرسك. وحتى المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة نفسها (الجمعية العامة) مصابة بنفس الوجوم الذي عليه المنظمات الإقليمية الأخرى. كل شيء يجري وكأن العالم تحكمه ديكتاتورية متشددة لا تسمح ولا تستسيغ حتى حرية التعبير. فالولايات المتحدة هي وحدها القائمة و«الساهرة» على إدارة شؤون العالم. فهي في كل مكان وطرفاً في كل شيء (21).

إن التناول الأمريكي للشؤون الدولية خلال الثلاث سنوات الأخيرة يعطي إنطباعاً بكون إدارة واشنطن تصنف دول العالم إلى أربع مجموعات رئيسية أقلها درجة هي دول الرعاية وتليها الدول المخزنية (22) أي دول الأداة ثم دول المشاركة بالتبعية وأخرها وهي الدول المستعصية وعددها لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة والتي تأتي في مقدمتها العراق والجمهورية الليبية وكوبا وكوريا الشمالية، والعمل جارٍ لإستكمال ترتيبها في الخانة الأولى إن استطاعت ذلك.

لقد أكدت الأحداث منذ أزمة الخليج إنعدام وجود إرادة ذاتية مستقلة عن الإرادة الأمريكية للدول المشاركة بالتبعية وهي دول المجموعة الأوروبية الأربعة الكبرى (ألمانيا، فرنسا،

إنكلترا وإيطاليا إلى جانب اليابان). ويبقى موضوع مساهمتها ودعمها للموقف الأمريكي هل كان عن إقتناع أو إنجرت إليه إنجرارا، موضوع جدل يستثني منه الموقف البريطاني، فتوزيع حصص المساهمة في إعمار الكويت بين أطراف التحالف الغربي يبين أنها خرجت بخفي حنين أو شيئا مثل ذلك.

أما بالنسبة لروسيا التي ما تزال تعيش على وهم ماضي الإتحاد السوفيتي ولم تهضم بعد وضعها الجديد كدولة من الدرجة الثانية، فإن البيت الأبيض يعتقد أنه بواسطة سلاح المليارات من الدولارات التي ستدفعها دول المشاركة بالتبعية وبعض دول المخزن سيتمكن من جرّها لتأخذ مكانتها بين الدول صاحبة الإمتياز في النظام العالم الجديد. عدد من المؤشرات الأولى في السياسة الروسية توحى بكون موسكو تسير حثيثا على طريق التدجين : لقد راهنت واشنطن على إلتسين وغذته مؤخرا بـ 43 مليار دولار لتدعم موقفه أمام خصومه والمناوئين لسياسته. إن الوضع في روسيا لا يزال لم يستقر بعد ومع ذلك فلا يمكن التنقيص من قيمة الإختراقات التي حققها الغرب داخل النظام الروسي وفي مؤسساته وهيكله الإقتصادية، وكل الإحتمالات تبقى ممكنة عدا إمكانية العودة إلى النظام السابق. فكل الدلائل تشير على أنه أصبح جزءا من الماضي. وتبقى الصين الشعبية المنهمكة حاليا في بناء نفسها على أسس جديدة مع تمسكها بعقيدتها الشيوعية لغزا مقلقا بالنسبة للولايات المتحدة. غير أنه لا يبدو أنها تطمح لأن تلعب دورا عالميا على الأقل في المدى المنظور.

2 - الفوضى العالمية :

عندما بدأت مؤشرات الإنهيار تبدو في الأفق السوفياتي، بدأ الحديث عن إمكانية قيام نظام عالمي يدخل الإنسانية في عهد جديد سمته الرخاء والتكافل والديمقراطية. وتحت دهم

هذا التفاؤل العام الذي كان سائدا قام بعض الكتاب بتقديم تصورات كمساهمة من طرفهم في تحقيق حلم الإنسانية القديم (23). تذكرنا هذه الأدبيات بتلك التي صاحبت قيام عصبة الأمم عشية الحرب العالمية الأولى، وكذلك التي واكبت قيام منظمة الأمم المتحدة في عام 1945. وتضيف أدبيات النظام العالمي للتجربتين الأمميتين السابقتين، التأكيد على كون الإنسانية هي أمام خيارين لا ثالث لهما : إما نظام عالمي في خدمة البشرية وإما فوضى عالمية عامة نعرف بدايتها ولكن لا تدري ماذا ستكون نهايتها. ويبدو من خلال الخطوات الأولى للنظام العالمي الجديد أنه يتجه نحو هذا الخيار الثاني.

إذا نظرنا إلى خريطة العالم اليوم، تبدو لنا وكأن المعمورة تهتز من أقصاها إلى أقصاها، فعالم الجنوب كله وجزء كبير من عالم الشمال هو في حالة غليان شديد، أكثر من ثلاثين صراعا دمويا تمزق أحشاشه. فالأجزاء التي لم تدم بعد، هي في حالة إختمار وتقريح تنهياً للتفقع في أي وقت. وتزيد صورة العالم كآبة عندما نلاحظ أن آلية الصراعات الجارية والتقريحات التي تعتمل هي ذات طبيعة داخلية أي تتجه نحو التعفن وتدمير الذات. كل شيء يبدو وكأن العالم مكتوم الأنفاس سائرا في طريق الإختناق والتحلل.

إن إنسداد الأفق وفقدان الأمل هو إحدى العوامل التي تفسر هذه الوضعية. كما أنها تمثل في نفس الوقت إحدى دعائم النظام العالمي الجديد. إلى جانب هذا فقيادة هذا النظام نفسها هي إحدى أسباب الأزمة المعقدة التي تتخبط فيها الإنسانية اليوم : هل الولايات المتحدة تتوفر على الشروط المعنوية والأخلاقية تؤهلها لقيادة العالم؟ بالطبع (24) لا فدولة ذات سجل حافل في إستغلال الشعوب

وقهرها والتصدي بمختلف الأساليب والأشكال، بما فيه القتل والتدمير، لتطلعاتها المشروعة نحو العدالة والحرية والتقدم ليست مؤهلة لقيادة الإنسانية نحو الأفاق الموعودة.

إن التناقض القائم بين المبادئ التي يزعم بكونها تشكل القاعدة التي يرتكز عليها النظام العالمي الجديد : الشرعية الدولية، الديمقراطية وحقوق الإنسان وبين التزامات الولايات المتحدة الدولية وممارستها الفعلية جعلها تتبنى سلوكا مزدوجا في تعاملها مع المشاكل الدولية. لقد إستصدرت ست قرارات من مجلس الأمن في أقل من ثلاثة أسابيع لإدانة العراق، في الوقت الذي تطلب الأمر ما يزيد عن شهر من مداولات هذه الهيئة لإصدار قرار يدين إدانة مائعة العمل الإجرامي الذي قامت به إسرائيل ضد الفلسطينيين في ديارهم والذي لا يزال معلق التنفيذ لحد هذه الساعة. ونفس السلوك إتبعته بخصوص البوسنة والهرسك، فهي تهدد بالتصريحات ولكنها لا تفعل شيئا. ولا تفيد الإجتهدات التي يقدمها الأمين العام الحالي للمنظمة الأممية في طمس حقيقة هذه الإزدواجية عندما يزعم بكون قرارات مجلس الأمن هي على صنفين : قرارات ملزمة وهي التي طبقت ضد العراق وقرارات غير ملزمة التي تخص إسرائيل وأطراف أخرى محظوظة مثلها.

إن الفوضى السائدة في عالم اليوم تشكل عنصرا أساسيا في بنية النظام العالمي الجديد : فإبقاء العالم في حالة لهث، مشدود الأنفاس يمثل هدفا إستراتيجيا للإدارة الأمريكية للمحافظة على مكانتها المهيمنة على شؤون العالمية (25).

ب - على المستوى الإقتصادي والإجتماعي :

رغم الإدعاء الشائع بكون عالم اليوم يمثل نهاية عصر الإيديولوجيات، وهو الإدعاء الذي لا تزال وسائل الإعلام في

الغرب تردده الآن - وكذلك توابعها في بلدان الجنوب -
بمناسبة أو غير مناسبة مما يؤكد أن هذا الشعاع يشكل في
الواقع عنصرا أساسيا في الخطاب الاعلامي للنظام العالمي
الجديد، ومع هذا فإن أول ما نلاحظه عندما نحاول تلخيص
المضمون الإقتصادي والاجتماعي لهذا النظام، هو محتواه
الإيديولوجي.

إن نظرة تحليلية للآليات الإقتصادية في البلدان المصنعة
تعطي لنا مؤشرات أولى بكون الهياكل الإقتصادية لهاته
البلدان بدأت تتجاوز مرحلة الإحتكارات التي جسدتها
الشركات عبر القوميات والشركات المتعددة الجنسيات في
فترة الحرب الباردة على الخصوص وأنها بدأت تنتقل إلى
مرحلة أرقى من التجميع والتمركز وهي المرحلة التي بدأ
وصفها بإسم مرحلة (عولمة الإقتصاد).

ويلاحظ على هذا التطور تقلص دور عنصرين أساسيين
في البنية الإنتاجية وهما قوة العمل ووسائل الإنتاج لحساب
العنصر الثالث الممثل في الرأس المال، والمعروف أن هذا
الآخر نادرا ما كان يتوجه للإستثمار في القطاعات المنتجة
إلا بحوافز مشجعة. فنزعته الطبيعية هو التوظيف في
مجالات قليلة الكلفة وسريعة المردودية. فالمضاربة توفر له
هذه الشروط وبسهولة تامة بفضل التطورات الثقافية
الهائلة التي أدخلت في ميدان الإتصالات وفي المعاملات
المالية (26).

إن التوجه الغالب لحركة رؤوس الأموال منذ بداية
الثمانينات هو نحو المضاربة في الأسواق العالمية الكبرى
المتمركزة في الشمال، ولقد أقلقنا هذه الظاهرة البلدان
الصناعية الكبرى نفسها وسببت لبعضها هزات نقدية
مذبذبة زعزعت إقتصادياتها زعزعة شديدة (مثل الذي حدث

في بورصة نيويورك في عام 1988 أو في إيطاليا في شهر
سبتمبر 1992). أما أثر هذا التوجه على بلدان العالم الثالث
فقد إنعكس سلبيا في ظاهرتين : أولهما ندرة رأس المال
المعروض للاستثمارات المنتجة التي أصبحت لا تكاد توجد
خارج التعاقد بين الحكومات أو عن طريق المؤسسات النقدية
الدولية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.
وثانيهما نمو حجم القروض التجارية في المعاملات المالية
بين الشمال والجنوب في العشرية الأخيرة وخاصة منذ سنة
1986. هذا النوع من المفروض تشبه في حقيقتها عمليات
المضاربة. فهي قصيرة الأجل ذات سعر فائدة مرتفع وغالبا
ما تكون مشروطة بإستيراد السلع الإستهلاكية من البلد
المقرض.

إن توقف البرامج التنموية في مجموع بلدان الجنوب عند
منتصف الثمانيات ليس بمعزل عن هذه الظاهرة التي
تميزت بها حركة رؤوس الأموال في العشرية الأخيرة، فليس
هناك علاج لها. كما أنه ليست هناك قوة تستطيع أن تعيد
للرأس المال رشده (27).

فعالم الجنوب وشرق أوروبا في حاجة ماسة للاستثمارات
ولكن لا يوجد مستثمرون والقروض المشروطة - إعادة هيكلة
الإقتصاد وتحرير الأسعار وغيرها - التي يقدمها صندوق
النقد الدولي أو البنك العالمي هي في خدمة الرأس المالي
المضاربي وليس لتنمية بلدان العالم المختلفة.

أما المحتوى الإجتماعي للنظام العالمي الجديد، فمما يلاحظ
هو أن هناك حربا ثارية أعلنها هذا النظام ضد كل ما له
رابطة أو علاقة بالعدالة الإجتماعية ورفاه الإنسانية في
مجموعها. فعلى المستوى العملي يبدو وكأنها حربا أعلنها
الشمال المتطور ضد الجنوب المتخلف، وفي داخل كل مجتمع

في الشمال وفي الجنوب يوجد ما يشبه حرب الأغنياء ضد الفقراء فداخل مجموعة الأغنياء أنفسهم هناك أقلية مستبدة بشؤون الباقي. فهو نظام أوليجاركي في خدمة الأقلية. لقد أدت هذه الوضعية إلى مفارقة عجيبة. فعالم اليوم أغنى من عالم الأمس، ولكن معظم مجتمعاته ترزخ تحت نير البؤس والإحتياج. فبلدان الشمال نفسها لا تستثنى من هاته الظاهرة. إن سدس سكان أغنى دولة في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) يعيشون تحت عتبة الفقر. وفرنسا التي ازدادت ثروتها خلال العشرية المنصرمة بنسبة 10 % إرتفع عدد العاطلين عن العمل بها بنسبة 40 % في نفس الفترة (28).

فالحرب التي شنتها المؤسسات المالية للنظام العالمي الجديد ضد المكتسبات الإجتماعية لحركة التحرر الوطني والحركة الإشتراكية هي أبلغ تعبير عن محتواه الإجتماعي. فمن زواية المنظور التطوري لحركة التاريخ فإن هذا النظام يمثل ردة حقيقية، فهو أدنى مستوى من الزاوية الحضارية من النظام الدولي السابق.

رابعاً : دعائم النظام العالمي الجديد :

يرتكز النظام العالم الجديد على ثلاثة دعائم أساسية إلى جانب عدد من الروافد توفر له الغطاء الإيديولوجي و(العلمي) لمساندته وترسيخ قواعده، وهذه الدعائم هي القوة العسكرية الأمريكية و(الشرعية) الدولية وما يتصل بها من تضامن الدول الرأسمالية بين بعضها إلى جانب تعبئة الرأس المال لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للنظام العالمي الجديد.

١ - القوى العسكرية الأمريكية :

في فترة الحرب الباردة وتحت مظلة الرعب النووي،

تمكنت الولايات المتحدة من بناء شبكة من التحالفات العسكرية لمحاصرة الإتحاد السوفييتي، غطت جميع مناطق المعمورة. فعلى إعتبار كونها القوة الوحيدة التي خرجت منتصرة من الحرب دون تدمير ومستفيدة منها في نفس الوقت، فقد أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن (العالم الحر) في مواجهة الخطر (الشيوعي). غير أن ظهور حركة التحرر الوطني في الميدان خاصة منذ بداية الخمسينات أدت إلى شل شبكة التحالفات التي بنتها في معظم المناطق الساخنة في العالم آنذاك، في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. ولم يبق قائما سوى منظمة حلف شمال الأطلسي وهو ما اضطر الولايات المتحدة إلى التدخل في جنوب شرق آسيا (حرب الفيتنام) وعن طريق إسرائيل في الشرق الأوسط في الصراعات المتواصلة ضد حركة التحرر العربية حتى أزمة الخليج (1990).

كان من المفروض أن الزعامة العسكرية الأمريكية ستتقهقر بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي وإختفاء حلف وارسو لأن مبرر وجودها لم يعد قائما، فالمنافسة في ظل النظام العالمي الجديد هي منافسة رقتصادية بين دول المركز الرأس مالي وليست عسكرية. لكن ما حدث هو العكس لقد بقيت منظمة حلف شمال الأطلسي، وإزدادت تماكسا أكثر مما كانت عليه في الماضي بعودة فرنسا لإحتلال مقعدها في المنظمة من جديد. إلى جانب عودة الحديث إلى إمكانية إحياء الأحلاف التي تلاشت في جنوب شرقي آسيا وفي الشرق الأوسط تحت تسميات جديدة كأنظمة عسكرية إقليمية تحت إشراف وتوجيه الولايات المتحدة الأمريكية.

إذا كانت واشنطن قد إستطاعت أن تقنع بسهولة حلفائها الغربيين بضرورة الإبقاء على منظمة حلف الشمال

الأطلسي، فإن مهمتها ستكون صعبة جدا في جنوب شرقي آسيا وفي الشرق الأوسط. وعيا منها بهذه الصعوبات وبرود الفعل المضادة التي قد يثيرها حرصها وتسرعها في إقامة الأنظمة العسكرية الإقليمية، فقد إرتأت التريث وعدم الإستعجال، في إنتظار التطورات المقبلة. وفي نفس الوقت فقد أوجدت بدائل عملية عن طريق إبرام معاهدات عسكرية ثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي ومع إسرائيل ومصر وكذلك مع بعض دول جنوب شرقي آسيا وكوريا الجنوبية.

تطرح مسألة إصرار واشنطن على الإبقاء على هيمنتها العسكرية بعد إختفاء ما كان يشكل في السابق مبررا لها، سؤالا ملحا وهو ضد من تتم هذه التعبئة؟ إن الحملة المسعورة التي شنها الإعلام الغربي ضد العراق أثناء أزمة الخليج وخلال الحرب، تبين أن هناك فكرة يراد غرسها في أذهان الرأي العام الغربي والتي مفادها أن هناك خطرا يكمن في الجنوب، والذي حل محل «الخطر الشيوعي». وأنه يجب على الغرب أن تبقى في حالة تعبئة دائمة للتصدي له (29).

إن موقف الرأي العام الغربي أثناء حرب الخليج يبين أنه إحتضن الفكرة وإعتنقها بحماس شديد. وهو ما تؤكد إستطلاعات الرأي العام حول شعبية صانعي هاته الحرب العدوانية، بوش، ميجر ومتيران لدى مواطنيهم حين حققت أرقاما قياسية لم يسبق أن حققها أي واحد منهم من قبل. إن وراء ترسيخ هذه الفكرة مصالح أمريكية، سياسية وإستراتيجية ضخمة، ومن الصعب فصل الإمبريالية عن نزعتها العسكرية الغريزية.

فالولايات المتحدة، كما لاحظ أحد المحللين العرب البارزين تعيش منذ عام 1941 على الإقتصاد الحربي فإذا ما إنهار هذا

الإقتصاد تفرق البلاد في أزمة خطيرة لا يمكن تجاوزها إلا إذا أعيد النظر في تركيبة النظام الإجتماعي الأمريكي نفسه (30).

من الصعب التصور كون هذه الهيمنة العسكرية فرضتها الولايات المتحدة على حلفائها في الظروف الدولية الراهنة.

ذلك إن إختفاء الإتحاد السوفيتي وتلاشي حركة التحرر الوطني من قبل قد فتح أمام الدول الأوروبية بابا واسعا للتحرك المستقل بعيدا عن وصاية واشنطن. لكن هذا يفترض أن تكون لها مواقف متميزة في القضايا الدولية، خاصة منها الساخنة، عن مواقف البيت الأبيض، لم يلاحظ أي مؤشر في هذا الإتجاه منذ أزمة الخليج، رغم ظهور بعض البوادر المحتشمة لدى فرنسا لكن سرعان ما تم تطويقها وإمتصاصه. يرى بعض المحللين أن دول التحالف الغربي وجدت أنه من مصلحتها الإبقاء على هذه «المظلة الأمريكية» حتى وإن زال الرعب النووي. ما دامت هذه الحماية لا تكلفها شيئا أو تكاد، وعلى العكس فلو لم تكن موجودة لإضطرت إلى تكوين قوة خاصة بها للدفاع عن مصالحها في الجنوب على الخصوص، وهي عملية مكلفة ومجهددة في نفس الوقت (31). فمن هذه الزاوية، أي حساب التكلفة، فإنه من الصعب التصور أن الدول الصناعية الكبرى ستقبل دفع الاتاة مرة أخرى كما حدث أثناء حرب الخليج الثانية. فالمتأمل الذي حدث لدى بعض منها (اليابان وفرنسا) أثناء عدوان بوش الأخير ضد العراق في مستهل هذا العام - 1993) يدعو إلى التأمل طويلا حول مدى صلابة التحالف أمام أزمة كبيرة في حجم أزمة الخليج.

2 - الشرعية الدولية :

الدعامة الثانية للنظام العالمي الجديد يتمثل فيها تسمية واشنطن وحلفائها بـ : (الشرعية الدولية)، إنه لما بشيء

الدهشة والإشمئزاز في نفس الوقت أن يتم الإحتماء بهذه الذريعة القانونية والأخلاقية من طرف دول لها سجل حافل بالانتهاكات والإعتداءات على ميثاق منظمة الأمم المتحدة نفسها. فجلسات الجمعية العامة للهيئة الأممية منذ نشأتها حافلة بالشهادات والتحديات ضد الإعتداءات والانتهاكات التي إقترفتها ولا تزال بعض منها تقترفها حتى الآن ضد الشرعية الدولية التي نصبت نفسها اليوم حامية لها ومدافعة عنها.

إن إستخدام هذه الذريعة لا يمكن أن يغطي الواقع الذي آلت إليه الأمم المتحدة اليوم. فالتوازن الثلاثي الذي كان يحكمها - والمتمثل في دول العالم الثالث والكتلة الاشتراكية والدول الغربية والذي كان إلى حد ما سببا في قصورها في أداء الرسالة التي أنشئت من أجلها (32) قد إحتل بإختفاء طرف رئيسي على مستوى القرار فيها وهو مجلس الأمن. وبذلك وجدت الولايات المتحدة نفسها على رأس سلطة أممية تقوم على خدمتها ورهن إشارتها. لواشنطن تجربة كبيرة في هذا الميدان فقد سبق لها أن حولت سلطة القرار من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة أثناء الأزمة الكورية، وعندما فقدت السيطرة عليها بظهور كتلة عدم الإنحياز بها حولت مجلس الأمن إلى أداة لشل كل مبادرة، لا تتماشى مع سياستها ومع أهدافها تتخذها المجموعة الدولية. وما نلاحظه اليوم من تهميش لدور الجمعية العامة للمنظمة يشكل إستمرارا للنهج الذي سارت عليه الولايات المتحدة في علاقاتها مع هذه الهيئة منذ نشوب الحرب الباردة.

كان من المفروض أن تتصدى الهيئة الأممية لكل محاولة إستخدامها وإستغلال مكانتها المعنوية والسياسية لتحقيق أغراض أنانية لمصلحة دولة أو مجموعة من الدول على

حسابها. لكن هذا لم يحدث. فوجود أشخاص يعتبرون أنفسهم في خدمة الإدارة الأميركية قبل أن يكونوا في خدمة الهيئة الأممية، على رأس المنظمة لعب دورا كبيرا في تيسير إحتمائها من طرف الولايات المتحدة ودفعها في هذا الإتجاه الخطير. أين كانت الأمم المتحدة على عهد داق همر شولدو أين أصبحت على عهد بيريز دي كويلار وخليفته ؟

شكلت أزمة الخليج منعطفا خطيرا في مسيرة المنظمة الدولية. فلأول مرة في تاريخها تتورط في عمل عدواني مسلح ضد أحد أعضائها، أعد من خارجها دون أن يكون لها حق الإشراف عليه ومراقبته من خلال مؤسساتها المتخصصة. لقد عرّتها الولايات المتحدة ونزعت عنها كل مصداقية إضفاء «الشرعية الدولية» على إعتداءاتها على حقوق الشعوب وعلى حريتها.

لا يبدو أي مؤشر لحد الآن يتنبئ عن وجود نية لتقويم هذا الإنحراف بل على العكس، فالتقرير المطول الذي أعده الأمين العام الحالي للمنظمة والذي نشر في الخريف الماضي (1992) بدعم هذا التوجه الذي إتخذته المنظمة منذ صيف 1990 أكثر مما يسعى إلى علاج الإنحراف الذي إنجرفت إليه. فالأمم المتحدة هي الآن أمام خيار حاسم : إما أن تستعيد دورها لتأدية الرسالة التي أنشئت من أجلها وإلا سيكون مصيرها الإضمحلال والتلاشي كسابقاتها عصابة الأمم.

3 - تعبئة الرأس المال :

إن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على بلدان الجنوب منذ بداية عقد الثمانيات وخاصة منذ سنة 1986 هي حرب إقتصادية وسلاحها الأساسي هو الرأس المال.

لقد تبين بالفعل أنه سلاحا فتاكا أشد تأثيرا من السلاح التقليدي. لقد تمكنت الرأسمالية، لحد الآن من كسب معارضة

حاسمة ضد المشروع التنموي لحركة التحرر الوطني وضد النظام الإشتراكي. ولا يزال هجومها مستمر تحت لواء الليبرالية البدائية التي شعارها (أتركه يفعل أتركه يمر) وهو الشعار الذي أعيد إحيائه للتصدير لبلدان الجنوب وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية لتدمير القاعدة الصناعية التي بنتها بعرق وتضحيات أجيال على مدى عشرات من السنين، مع العلم، أن البلدان الرأسمالية الكبرى نفسها لا تطبق هذا المبدأ إلا في الحدود الذي يخدم مصالحها ونموها.

فحرية إنتقال الرأس المال ليست مكفولة إلا في إطار دائرة ضيقة جدا داخل محيط دول مركز الرأسمالية العالمية. وخارج هذه الدائرة، فهو تحت وصاية المؤسسات المالية الكبرى التي تتحكم في توجيهه ليس وفقا لمتطلبات قانون السوق وإنما حسب الأهداف التي حددت لدوره في المعركة.

فأين الليبرالية من هذا. يضاف إلى هذا أن النزوع الطبيعي للرأس المال نحو المضاربة يعني نفوره من أسواق الجنوب إلا في حالة تصدير السلع الإستهلاكية أو تجارة المخدرات. وفي الحقيقة، فإن الغاية من تعبئة رأس المال ضد بلدان الجنوب ليس من أجل تطوير هذه البلدان كما يدعي حاملي راية النظام العالمي الجديد ودعائه وإنما العودة بها إلى الحالة التي كانت عليها أثناء العهد الإستعماري.

لقد إستخدم لتحقيق هذه الغاية أداتين رئيسيتين :

المديونية ووصفات النقد الدولي والبنك العالمي.

المديونية : إن خطر المديونية على حاضر بلدان العالم الثالث وعلى مستقبلها لا يناقش فيه أحر فهي تحتل حاليا مكانة الصادرة في العلاقات بين الشمال والجنوب. لقد إختلفت من قاموس هذه العلاقات كلمات مثل (المساعدة من أجل التنمية) و(التعاون الفتي) وغيرها من الألفاظ التي

كانت تعكس إنشغالات بلدان الجنوب في الستينيات والسبعينيات، ليحل محلها كلمات مثل (خدمات الدين) و(إعادة الجدولة) و(شروط التسديد المفضلة) وغيره من المصطلحات المبتدعة للتعبير عن الآليات المعقدة لسلاح المديونية.

إن هذا السلاح في الواقع، لم يستعمل لأول مرة : فمنذ منتصف القرن التاسع عشر إستخدمته الدول الإستعمارية بفعالية كبيرة في العمليات التي كانت تسميها بـ : (التغلغل السلمي) التي كانت تشكل مقدمات للإستعمار المباشر. لقد تبين لها أنه أقل تكلفة من الناحية البشرية والمالية من الغزو المباشر بدون مقدمات. فتجربة غزو الجزائر كانت عالية التكلفة في الأرواح والأموال مما جعل فرنسا، عندما بدأت تنهي الاحتلال كل من تونس والمغرب، تتبنى سياسة «التغلغل السامي» التي مكنتها من فرض رقابتها على الخزينة التونسية وبالتالي على الإقتصاد التونسي قبل أن تحتل البلاد عسكريا وتفرض حمايتها عليها (33). نفس الوسيلة إستخدمتها في سعيها للإحتلال المملكة المغربية، حين فرضت رقابتها على مالية المملكة منذ عام 1904 على إثر القرض الذي منحته للحكومة المغربية (34). كما أن إحتلال إنكلترا لمصر عام 1881 بدأ بالأزمة المالية التي اشتدت في السنوات الأخيرة من حكم الخديوي إسماعيل وهي الأزمة التي أدت إلى وضع الخزينة المصرية تحت الرقابة المزدوجة الفرنسية والإنجليزية وقيام الدولتان بالتدخل المباشر في تعيين الموظفين السامين وحتى الوزراء في الحكومة المصرية، كخطوة أولى تلاها إحتلال البلاد بعد ذلك فترة قصيرة. هذا التذكير كأمثلة للنقائج التي ترتبت عن المديونية في القرن الماضي ليست في غير محلها. ذلك أن مؤشرات المخاطر التي تترصد بلدان الجنوب من جرائها ما فتئت تتضاعف، فبعد

بداية السبعينيات قام بعض المحللين في الشمال بدق ناقوس الخطر ولفت الإنتباه إلى الأضرار التي ستتترتب أجلا عما كان يسمى في ذلك الوقت بـ: «المساعدات» التي تقدمها الدول الصناعية لبلدان العالم الثالث والتي تهدف في حقيقتها إلى أحكام روابط التبعية لها أكثر مما كانت تسعى إلى مساعدتها للخروج من دائرة التخلف (35).

فمنذ أواخر الستينيات بدأ يطرأ على بنية الديون تغيير ليس في صالح المستفيدين عندما بدأت تنقلص نسبة الديون العامة لحساب الديون التجارية أي الخاصة وما تحتوي عليها من شروط تجعلها غير قابلة للاستثمار في القطاعات المنتجة في معظم الحالات. ففي سنة 1968، على سبيل المثال، فالقروض التجارية التي قدرت قيمتها بحوالي أربع مليارات كانت تستحوذ على نسبة 41 % من خدمات الدين العام الذي يبلغ 45 مليار دولار لنفس السنة (36)، هناك وجه آخر في هذه المديونية وهو كون المقرض وبعد مرور فترة من الوقت (عشر سنوات في المعدل) يبدأ في الانغراس في شراكها إلا إذا تحلى بإرادة صارمة لقبول توضيحات قاسية كما فعلت ماليزيا وكوريا الجنوبية ورمانيا وتايلاندا سنة 1989 ، أو توفرت لديه موارد ظرفية غير متوقعة كارتفاع أسعار البترول فجأة وإستقرارها عند مستوى السقف الجديد لمدة طويلة نسبيا، كما حدث في سنتي 1974 و 1979. إن إقسطا التسديد وخدمات الدين تقتطع من صادرات البلد المدين وبالتالي من مداخله من العملة الصعبة. وعندما تكون نسبة الإقتطاع أقل من خمس الصادرات تبقى المديونية محتملة ولكن عندما تتجاوز هذا الحد تصبح خطرا حقيقيا على البلد المقرض لكونه سيجد نفسه مضطرا لوقف مشاريعه التنموية مما سيكون له إنعكاسا سلبيا يؤثر لا محالة على الإستقرار والسلم الاجتماعي فيه.

إن الإنعكاسات السلبية للمديونية التي تم رصدها عند نهاية الستينيات إزدادت إستفحالا منذ ذلك الوقت، لقد إرتفع حجم المديونية من جهة وتعسرت شروطها من جهة ثانية. ففي سنة 1967 كان حجم مديونية بلدان الجنوب 45 مليار دولار ليرتفع إلى 60 مليار دولار عام 1970 ليصبح 253 مليار في عام 1977 و 700 مليار دولار عام 1983، وليقفز إلى 1200 مليار دولار عام 1989 (37).

وإذا كانت خدمات الدين (تسديد الأقساط والفائدة) تشكل في المعدل عشر المديونية فإن ما يقرب 120 مليار دولار تدفعها بلدان الجنوب سنويا لبنوك الشمال منذ سنة 1989. هذا على إفتراض إستقرار حجم المديونية عند المستوى الذي وصلت إليه في هذه السنة وهو ما يشكل نزيفا حقيقيا لها. لقد شكلت خدمات الدين عبأ ثقيلا لا يحتمل بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية مما جعل بعضها يعلن عن إحتمال وقف تسديد ديونها بسبب العجز.

وبالفعل فإن مديونية بلدان هذه المنطقة كانت تمثل نصف مديونية العالم الثالث عام 1983 (350 مليار دولار من 700 مليار مجموع مديونية الجنوب) وتأتي البرازيل والمكسيك في مقدمة البلدان المدينة بـ 90، 80 مليار عل التوالي. بدأ الحديث في هذه الفترة (بداية الثمانينات) عن إمكانية البحث عن مخرج من هذا المأزق في إطار عمل جماعي على مستوى الجنوب، لكن بنوك الشمال تحركت بسرعة لإمتصاص هذا الخطر المحتمل قبل أن يتجسد. لقد إبتدعت عدة وصفات لهذه الغاية مثل أليات تأجيل الدفع وإعادة تمويل خدمات الدين وصيغ أخرى مشابهة. وقد نجحت في تميع الموضوع فلم يعد هناك حديث اليوم عن ضرورة بلورة

موقف مشترك لبلدان الجنوب حول مشكلة المديونية. فالمؤسسات المالية الدولية تشترط تناول هذه المشكلة حالة بحالة وليس كموضوع تشترك فيه كل الأطراف المعنية، ومع هذا فلم يلاحظ أي تحسن في اتجاه التخفيف من هذا العبء للحالات الأولى التي تمت معالجتها بواسطة مسكنات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بل على العكس، فقد ازداد عبئها ثقلاً. وإذا أخذنا البلدان الأكثر إستدانة في بداية الثمانينات وهي بلدان أمريكا اللاتينية كأمثلة فإننا نلاحظ أن المكسيك إرتفعت ديونه خلال ثلاث سنوات فقط (1985 - 1988) بـ 47 % والبرازيل بـ 35 % والأرجنتين بـ 55 % وفنزويلا وهي بلد بترولي عضو في منظمة الدول المصدرة للبترول بـ 29 % في نفس المدة كما أن الإجراءات التي أتخذت في إطار ما يسمى بمبادرة تورنتو عام 1988 لتخفيف عبء خدمات الدين على الدول الإفريقية الأكثر فقراً، ولا توسيع هذه التسهيلات لتشمل الدول المتوسطة الدخل في إطار مخطط برادي عام 1989، لم تؤدي في واقع الأمر إلى تحسن في وضع الدول المدينة، فهي مجرد إجراءات إستعجالية لمنعها من الإختناق (39).

ويبقى السؤال قائماً، هل المديونية الحالية ستقود بلدان الجنوب إلى نفس النهاية التي قادت بعض منها في القرن الماضي ؟

2 - وصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي :

إن ما يلاحظ على الوصفات العلاجية التي تقدمها هاتين المؤسستين أنه لحد الآن لا يوجد مثل واحد لبلد تقدم للعلاج في مستوصفيهما وإسترد صحته. والبعض منها تردد ولا يزال يتردد عليه منذ ما يزيد عن عقد ونصف من الزمن. وما يقال من نجاح بلدان رأسمالية الأطراف هي حالات خاصة لا

تصلح كنماذج. فكل بلد تجرع وصفات المؤسساتين إلا وإزادات حالته خطورة إلى درجة لا ترجى منها عافيته، إذا يصبح في حالة مرض مزمن في حاجة إلى حقن دورية للبقاء على قيد الحياة. أليس هذا هو الدور الذي أنيط بالمؤسساتين؟ وليس من قبيل الصدفة إذا لاحظنا أن كل الأنظمة الوطنية في العالم الثالث الملتزمة بمصلحة شعوبها كانت تستنكف عن التعامل مع هاتين المؤسساتين حتى بشروط تفضيلية، تجنباً لمخاطرها وإتقاءاً لشرها.

خامساً : روافد النظام العالمي الجديد :

يتوفر النظام العالمي الجديد على عدد من الروافد الهامة تسنده وتشدد مسيرته ويأتي في مقدمتها الخطاب الإيديولوجي الذي يتبناه والتعبئة الإعلامية على المستوى العالمي، لنشر أطروحاته وترسيخها في أذهان الناس على أنها حقائق مطلقة، لا تقبل النقاش، وتوظيف مراكز البحث العلمي، خاصة في العلوم الاجتماعية لخدمة أهدافه.

فالخطاب الإيديولوجي، يركز على ثلاث محاور رئيسية : الديمقراطية وحقوق الإنسان وإقتصاد السوق. ومما يلفت الإنتباه هو غياب الرؤيا الاجتماعية في هذا الخطاب، وليس ذلك ناجماً عن غفلة أو نسيان وإنما يعكس في الواقع حقيقته هو كونه لن يستطيع أن يعد البشرية بأي شيء عدا كونه يلتزم بخلق الظروف ومحيط عام يكون فيه (الحق للأقوى والبقاء للأصلح)، فالديمقراطية في منظور النظام العالمي الجديد لها قواعد وألياتها الداخلية التي تحركها وتقود مسيرتها.

فالتعددية الشكلية هي مقياس الديمقراطية في هذا المنظور وليس التعددية الموضوعية التي تعكس بالفعل التوجهات العميقة داخل كل مجتمع. ومن هذا المنطلق، التقزيمي لمفهوم الديمقراطية وجدت الإمبريالية في

الماضي القريب والنظام العالمي الجديد الآن إنها لم تعد تشكل خطراً، بل على العكس فهي لم تعد مرادفة (للخطر الأحمر) كما كانت عليه في الستينيات والسبعينيات بل قد تتحول إلى أداة لتفويض أركان النظم المستعصية في علاقاتها معه (مثل رومانيا). فهناك خطر تزيف الديمقراطية عندما تتحول إلى أداة بين أيدي دول المركز للرأسمالية العالمية، ومع ذلك فالبرغم من قشورية الديمقراطية التعددية فإنه لم يتشبت بالمطالبة ولا حتى بالتوصية بها في دول الأطراف الرأسمالية ولا في دول المخزن (دول الأداة) أصدقائه فهو يبرر غيابها لدى الأولى بدعوى أنها تنمو وتتطور ولدى الثانية بعدم توفر الشروط التي تسمح بقيام التعددية السياسية. إن الديمقراطية التي هي في نضربنا عقيدة إجتماعية قبل أن تكون هيكلية فوقية تعرضت في مسارها الطويل إلى تطور كفي في ثري المحتوى (40). وهو التطور الذي يرشدنا إلى أن هناك خيارين في المسار الديمقراطي : خيار مأمون وآخر محفوف بمخاطر الإنتكاس والعودة إلى نقطة البداية أي الديكتاتورية. وبخشي أن يكون النظام العالمي الجديد يدفع بلدان العالم الثالث نحو هذا الخيار، على أن التخوف من هذا الإحتمال يجب أن لا يدفع إلى قبول التعايش والإستسلام للأنظمة المعادية للديمقراطية وإنما تستدعي التأمل في كيفية تأصيل الديمقراطية التي هي ضرورة حضارية في العالم المعاصر وفي مجتمعاتنا، فالنقاش الدائر حول موضوع الديمقراطية في عالم الجنوب اليوم يمثل مؤشراً إيجابياً لبداية التأمل، وبرؤى مستقلة، حول هذه المسألة (41).

إن الدعوة لإحترام حقوق الإنسان تمثل عنصراً آخر في الخطاب الإيديولوجي للنظام العالم الجديد. ومن المفيد التذكير بكون الدعوة إلى إحترام وحماية هذه القيم

الإنسانية ليس من مبتكراته وإنما هي جزء من مكاسب
نضالات الإنسانية المعاصرة والتي بفضلها كرسست في
مواثيق أممية وفي دساتير الدول كما أنشئت منظمات
وهيئات عبر العالم لحمايتها والدفاع عنها. إن ما يخشى هو
أن تتحول هذه القيمة الإنسانية إلى سلاح سياسي في يد
حماة النظام العالمي الجديد، لإستخدامه ضد الرافضين
لهيمنتهم. عدد من الشواهد تؤكد هذه النزعة. إن ما يحدث
اليوم في البوسنة والهرسك على مرأى ومسمع من حماة
هذا النظام دون أن يحركوا ساكناً لا بل على حقيقة
إيمانهم بحقوق الإنسان.

إن الدعوة إلى تعميم الليبرالية لتشمل جميع مناطق
العالم تحت إسم إقتصاد السوق الذي بدأ حالياً في تغيير
إسمه ليصبح (عولمة الإقتصاد) تمثل الوجه الإقتصادي في
إيديولوجية النظام العالمي الجديد. إن ما يثير الاستغراب هو
الكيفية التي طرح بها هذا الشعار، مجرد من كل خلفية
تاريخية وكأنه مولود جديد لم يسبق للإنسانية أن عاشت في
ظله (42). والحقيقة تعكس هذا. فإقتصاد السوق بالمفهوم الذي
يتضمنه اليوم ظهر مع الليبرالية الصناعية عند أواخر
القرن الثامن عشر وسار معها، بل كان الوجه الإقتصادي لها
منذ ذلك الوقت. إن هذه المغالطة تهدف إلى طمس مسألة
تقلق دعاة إقتصاد السوق ويريدون إسدال ستار النسيان
عليها والمتمثلة في التكلفة الإجتماعية لليبرالية القرن
التاسع عشر وبالتالي تغييب المبررات التاريخية لظهور
الإشتراكية.

إن مطلب العدالة الإجتماعية هو معنى الإنسانية المقهورة
عبر العصور والذي أتخذ في القرنين التاسع عشر
والعشرين إسم الإشتراكية بشكل رد فعل عن حالة اليأس

الشديد التي كانت ترزح تحته المجتمعات الأوروبية في ظل الليبرالية الصناعية. ولم تتمكن هذه المجتمعات من إصلاح خلل النسيج الإجتماعي بها إلا غداة الحرب العالمية الثانية بفضل التشريعات الإجتماعية التي سنتها والتي يعود الفضل في تحقيقها إلى النضالات المبريرة التي خاضتها الطبقة العاملة في هاته البلدان. فإقتصاد السوق ليس مولودا جديدا وإنما هو الرأسمالية نفسها في عنفوانها وبدائيتها وبتركتها الإجتماعية المساوية (44).

إن محاولة التركيز على إفلاس التجربة الإشتراكية وحركة التحرر الوطني في مساعيهما للإرتقاء بالإنسانية إلى مستوى أعلى، وإعتبارا ذاك مبررا وذريعة للدعوة إلى تعميم إقتصاد السوق لا يمثل جوابا ملائما لإحتياجات المجتمعات المعاصرة. لقد فشلت الفيزيوقراطية ونجحت الليبرالية وكلا المذهبين ظهرا في نفس الوقت، لماذا؟ لأن الفيزيوقراطية كانت ردا متخلفا للإحتياجات مجتمعات أوروبا الغربية في المنتصف الثاني من القرن الثامن عشر والليبرالية كانت هي الجواب الملائم في ذلك الوقت. إن إقتصاد السوق لا يحمل مشروعا للمستقبل ولا يمكن موضوعيا أن يتحمل مثل هذا المشروع. فما هي الآفاق التي يفتحها أمام الإنسانية؟ وإلى أي مستقبل يقودها؟ ليس له جواب على هذين السؤالين ولا على أسئلة أخرى مشابهة لها.

إن فرض إقتصاد السوق على بلدان الجنوب يعني شلها ووقف تطورها. فأي بلد من بلدان السبعة الكبار اليوم حقق إنطلاقته الصناعية في ظل إقتصاد السوق كي يبشر به اليوم. ففيما عدا إنجلترا - وكندا التي حققت إنطلاقتها الصناعية في ظل الإقتصاد الإنجليزي - التي توفرت على

شروط جد ملائمة، فهي البلد الوحيد الذي أنجز إنطلاقاته الصناعية في ظل حرية السوق.

أما ما عداها من البلدان فقد حققت إنطلاقاتها الصناعية في ظل الحماية الجمركية ومراقبة الأسعار ودعم الإنتاج المحلي. فطوال القرن التاسع عشر كانت الحرب الجمركية على أشدها بين البلدان الأوروبية. وعندما استطاعت إنجلترا إقناعها بمزايا إقتصاد السوق وسياسة الباب المفتوح ووقعت إتفاقا فيما بينها في هذا الإتجاه في بداية الستينيات سرعان ما أصبح مجرد حبر على ورق. فكل دولة إستردت حريتها في ضبط علاقاتها الإقتصادية الخارجية في الإتجاه الذي يخدم مصالحها.

يتعمد دعاة إقتصاد السوق طرح هذا الشعار بكيفية عامة مبهممة لأسباب مقصودة. أي دون التمييز بين الشقين الرئيسيين المكونين له، وهما : شقه الداخلي وعلاقاته بالند المماثل خارج حدوده السياسية. فالليبرالية القرن التاسع عشر وحتى بداية التسعينات من هذا القرن كانت تميز بين الشقين، وفي ظل هذا التمييز تصنعت بلدان غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان.

هل بلدان العالم الثالث تتوفر على ظروف وتهيئة أفضل مما توفرت لبلدان غرب أوروبا في القرن الماضي لتحطم هذه القاعدة ؟ إن الواقع يؤكد عكس هذا. إن ما يخطط له في الحقيقة هو أن يبقى دائما على الهامش وليلتصق فيه (45).

2 - التعبئة الإعلامية :

يحتل الإعلام في عالم اليوم مكانة بارزة في توجيه الرأي العام والتأثير عليه. وبدخول التلفزة إلى الميدان وما واكب ذلك من تطور هائل في ميدان الإتصالات جعلته يحتل مكان الصدارة وعن بعد بين وسائل الإعلام الأخرى، منذ بداية

الثمانينات بدأت هذه الأداة تعارس هيمنة حقيقية على هذا القطاع على المستوى العالمي في نفس الوقت الذي فقدت فيه الحكومات أو تكاد، كل سلطة مباشرة عليها لتصبح خاضعة وبالدرجة الأولى لقانون السوق.

في قطاع الإعلام والتبليغ، فإن هذا القانون تحكمه عدد من الضوابط وفي مقدمتها الإشهار الذي يشكل المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد للمؤسسة الإعلامية والتلفزة بالذات وهو مرتبط في نفس الوقت بدرجة إقبال الجمهور فحرصها على أن يكون هذا الإقبال واسعا وفي إزدياد مستمر فإن البرمجة تسعى بكل ما في وسعها لتحقيق هذه الغاية دون مراعاة كبيرة لمقاييس الذوق والتنوعية على مستوى البرامج ولا الصدق والنزاهة في العرض والتعليق على الأحداث العالمية. فأرضاء الجمهور الواسع هو الشغل الشاغل بالنسبة للمؤسسة التي إستثمرت في هذا القطاع.

وهذا ما يفسر إنزلاق التلفزة نحو البرامج المسطحة القليلة التكلفة والشديدة الجذب للجمهور الواسع دون مراعاة لأي اعتبار. ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت التلفزة (تصنع الحدث) وتبثه على أنه الحقيقة كما شوهدت في الميدان، فالأحداث التي جرت في رومانيا عند نهاية عام 1989 أبرز مثل على هذا التشويه (46). وأثناء أزمة وحرب الخليج سوف تتوسع هذه الممارسة لتصبح جزءا من مخطط العمليات العسكرية التي نفذها البنتاقون في حربه ضد العراق (47). ولم يبدو لحد الآن أي مؤشر في اتجاه تصحيح هذه الوضعية.

لقد كشفت أزمة الخليج كثيرا من «الحقائق» الزائفة : ففي ميدان الإعلام والتبليغ تعرت إدعاءات الليبرالية وزعمها بكونها الحامية لحرية التعبير وحق المواطن في

الإعلام النزيه. ان السهولة التي تمت بها تعبئة الاعلام الغربي بكامله من طرف البنتاقون في حربه الإعلامية والنفسية ضد العراق وضد العرب. ليس لها تفسيراً واحداً، بل هناك عدة عوامل تضافرت لتسهيل هذه التعبئة. فالتميز الحضاري ليس أقلها شأنًا.

ونظراً لهذه المكانة الخطيرة التي يحتلها الإعلام ليس فقط في توجيه الرأي العام وإنما في صنعه أيضاً. فليس من المعقول أن نتصور بقاءه خارج دائرة التخطيط والتوجيه للنظام العالمي الجديد. ونستطيع أن نزعم بكون معركة الإمبريالية من أجل السيطرة على الإعلام والتبليغ كانت قد بدأت منذ وقت طويل فقد قام بعض الكتاب منذ بداية هذا القرن بلفت الانتباه إلى الأهمية التي توليها الإمبريالية في مرحلة بزوغها لقطاع الإعلام (48). فالنظام العالمي الجديد لم يبتدع شيئاً على هذا النهج الذي هيئته له الإمبريالية.

3 - توظيف الثقافة والبحث العلمي :

عدد من النتائج تحققت فعلاً لصالح الإمبريالية والنظام العالمي الجديد، وفي مقدمتها إحلال ثقافة التسلية محل ثقافة العقل، أي تسطيح مدارك الإنسان والنزول بها نحو البلادة والركود العقلي.

تلعب الثقافة عادة دور المتنفس للإنسان خاصة في الأزمات. ففي الظروف الصعبة ظهرت أعمال أدبية أصبحت خالدة. وما يلاحظ في عالم اليوم هو الفراغ الثقافي الذي يخرقه وإنحصار دور الثقافة الوطنية لحساب ثقافة النموذج في مظهرها الأخير أي ثقافة التسلية. وهي كما هو معروف ثقافة إستهلاكية وليست مبدعة. غير أنه لن تتم لها السيطرة المطلقة ما لم يتم محاصرة الثقافات الوطنية وتهميش دورها لأنها تشكل العائق الموضوعي في طريق

ثقافة النموذج الجديد. فليس صدفة إذا لاحظنا إهتزازات الثقافات الوطنية في مختلف مناطق العالم، بفعل ضغوط ثقافة النموذج من الخارج ومحاصرة الثقافات الأولية (أنتروبولوجية) (الأتنو - بولوجية) من الداخل. وقد أعطى لنا هذا الصراع نتائج الأولى المتمثلة في إنتاج ثقافة تغييب الوعي على الساحة الفكرية.

يعاني البحث العلمي بدوره، خاصة في العلوم الإجتماعية، من ضغوط الوضعية الدولية السائدة. ذلك أن نمو المجتمعات المعاصرة قد أدت إلى هذا التطور الملاحظ في كون الإنتاج الفكري أصبح يمر عبر قنوات تشكلها الجامعات والهيئات العلمية والثقافية ومراكز البحث. ويشكل الإنتاج الفكري التلقائي الذي ينجز خارج هذه القنوات نسبة ضئيلة من مجموع الإنتاج الفكري العام، بسبب إرتفاع التكلفة وما يتطلبه الإنتاج الفكري المعاصر من بنية تحتية وثائقية لا يمكن أن تتوفر إلا عن طريق مؤسسات وهيئات مختصة. وبدخول نظام المعلوماتية في البحث العلمي، خاصة في العلوم الدقيقة والعلوم التطبيقية أصبح من الصعب إن لم يكن مستحيلا إنجاز عمل عملي خارج هذه القنوات.

هذه المؤسسات التي تشكل البنية الرئيسية للإنتاج الفكري تضع مخططات للإنجاز حسب الطلب وحسب الموارد المالية التي تتوفر لها. فكان من الطبيعي إذن أن تتأثر المردودية الفكرية بالآزمة العامة التي يعاني منها عالم اليوم. كما أن محاور إهتماماتها تخضع هي الأخرى لعنصر الطلب الذي يستهلك إنتاجا معيناً يخدم إحتياجاته. فليس منظرنا في ظل هذه الظروف أن تظهر الإهتمامات بقطاعات أخرى قد تؤدي الاشتغال بها إلى الأضرار بمصالح قطاعات

الطلب نفسها التي تكاد تكون محصورة في تلك المستفيدة من التوجهات السياسية والإقتصادية والإجتماعية للنظام العالمي الجديد. هذا الجانب قد يكون ربما أحد العوامل التي تفسر إنهميار الإهتمام بالدراسات التاريخية والجغرافية والإقتصادية الكلية وتحول الدراسات الإجتماعية عن الوجة التي سارت عليها خلال العقود الثلاثة التي سبقت الثمانينات، لتسيير في إتجاه آخر.

وقد زاد هذا الإختلال حدة باختفاء مؤسسات الإنتاج الفكري في البلدان الإشتراكية سابقا ، وضعف مساهمات بلدان العالم الثالث الذي إنعكس عليها هي الأخرى الوضع الأزموي الذي عليه بلدان الجنوب . إن تقلص الإنتاج الفكري على المستوى العالمي وانحصار اهتماماته في مجالات هادفة يوفر شروطا مثالية لسيادة طروحات النظام العالمي الجديد .

سادسا : نظام عالمي جديد أم سيطرة

إستعمارية جديدة ؟

قراءة نقدية في التسمية والمحتوى :

إذا تأملنا بنية النظام العالمي بالشكل الذي هي عليه اليوم سوف نتبين للوهلة الأولى ذلك التناقض القائم بين التسمية (النظام العالمي) ومحتواها الحقيقي كما جسده وقائع الحياة الدولية منذ حرب الخليج .

إن تسميته بنظام عالمي جديد تبدولنا في غير محلها فهو لم ينبثق عن إرادة أممية كنتاج لوافق عالمي شاركت فيه جميع الأطراف ، وإنما هو حصيلة للإختلال الذي حدث في النظام الدولي السابق الذي أفرزته فترة الحرب الباردة لصالح طرف في المعادلة الدولية. فالإعلان عن نهاية الحرب الباردة من طرف زعيمى المعسكرين في سبتمبر 1990 لا

يعني أن الوثام العالمي قد تحقق. ومع ذلك فقد أتاحت لأول مرة في التاريخ فرصة للبشرية لكي تشيد نظاما عالميا بمعنى الكلمة معتمدة على الترسانة الهائلة من النصوص التي أعدتها الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة التابعة لها، وكذلك تلك التي أعدتها المنظمات الجهوية والقطاعية، فهي تشكل قاعدة صلبة تتميز بالواقعية والقابلية للتطبيق وصالحة لكي تشكل القاعدة للنظام المنشود.

غير أن نشوة الإنتصار الذي تحقق ضد الأنظمة الإشتراكية البيروقراطية وغريزة حب السيطرة والتجبر دفع الولايات المتحدة إلى توظيف هذه الفرصة في عمل عدواني بإسم (الشرعية الدولية) لخدمة أهدافها الأثانية التسلطية. فحرب الخليج تمثل خيبة الأمل الأولى في الوضع الدولي الجديد وعليها إنزلق ليصبح نظاما دوليا جديدا أحادي الهيمنة. إن الغرب من خلال إعلاميه ومحطليه لا يزال يتمسك بتسمية الوضع الدولي الجديد بالنظام العالمي ولكن هذا لا يغير من واقع الأمر شيئا.

فتعامله مع الشؤون الدولية منذ قيامه ومعالجته للمشاكل المطروحة على الساحة العالمية اليوم تؤكد كونه نظاما دوليا متسلطا يعمل من أجل تحقيق مصالح أنية أو آجلة لجموعة من الدول التي تقف على رأسه. فالقوى الفاعلة والمؤثرة في قراراته هي أطراف دولية وليست أممية، فتغيب الجمعية العامة للأمم المتحدة وإهمال دورها تماما منذ أزمة الخليج يؤكد هذه الحقيقة كما أن الإتجاه الذي ستتخذه، على ما يبدو، عملية ما يسمى بإصلاح هياكل المنظمة تسير في نفس الخط. وتهدف هذه كما أبرزها تقرير الأمين العام الذي نشر في الخريف الماضي (1992) إلى تكوين نوع من حكومة عالمية يكون الأعضاء الدائمون في مجلس

الامن، مع كل من ألمانيا واليابان، أعضائها البارزون وتعطي لها صلاحيات تنفيذية واسعة خاصة فيما يتعلق بحفظ الأمن وإقرار السلام وحماية حقوق الإنسان إلى درجة تتعدى سيادة الدول. وقد أصدر مجلس الأمن أول قرار في هذا الإتجاه تحت تسمية مضللة (حق التدخل الإنساني) الذي أستهدف من خلاله النيل من سيادة العراق ووحدة أراضيه.

لقد بينت الإنتخابات الرئاسية التي جرت في الولايات المتحدة في شهر نوفمبر الماضي (1992) وكذلك الإنتخابات التشريعية الفرنسية الأخيرة (أواخر مارس 1993) أن الناخب الأمريكي والفرنسي إسترشدا في إقتراعهما بإعتبارات تمس صميم حياتهما اليومية ومصالحهما الخاصة فلم يحفل الناخب الأمريكي أن كان بوش قد أنهى الحرب الباردة لمصلحة الولايات المتحدة ولا لكونه خلص الأمريكيين من (عقدة الفيتنام) ولا الفرنسي بكونه يقترح يمينا أو يسارا.

إن الدول الكبرى لإعادة فرض سيطرتها على العالم مع إنفراد الولايات المتحدة في هذه المرحلة، بالهيمنة والتي ستتحول إلى مكانة متميزة بين أقرانها على المدى المتوسط. قد أرسيت في الواقع، قواعد لنظام إستعماري جديد مغاير في الشكل فقط للنظام الإستعماري القديم والذي يسعى إلى تحقيق نفس الأهداف أي إستغلال الشعوب بالسيطرة عليها، وفي مقدمتها شعوب بلدان الجنوب.

سابعاً : مؤشرات مقللة للتطورات

المحتلة لهذا النظام :

1 - هناك سؤال يطرح نفسه عند التطرق لموضوع معالجة النظام الدولي الجديد للمشاكل الدولية المطروحة وهو لماذا كانت الشعوب العربية والإسلامية هي الضحايا الأولى التي

إستهدفها هذا النظام. إن الموقع الجيوسياسي للوطن العربي ومنطقة الخليج على وجه الخصوص وحرص الولايات المتحدة على السيطرة على ثروات المنطقة، لا تكفي في رأينا لتفسير الذي حدث. ذلك أن ظاهرة التحفز والإستعداد للإنقضاض على المنطقة العربية وعلى سكانها لم تكن قاصرة على رجال الدولة والطبقة السياسية في الغرب، وإنما تجاوزت هذه الدائرة بكثير لتشمل قطاعات واسعة في المجتمعات الغربية.

لقد أظهرت هذه إستعدادا لقبول التضحية حتى وإن كانت على حساب المبادئ التي أمنت بها وتعتبرها جزء من مقومات حياتها. قبلت التحذير بواسطة إعلام تعرف أنه موجه وغير نزيه. وقبلت أن تكون في موقع التابع المنقاد مادام السلاح المشهر يقتل (الأخر)، دون تردد، رضيت بأن تزهق الأرواح البريئة وتدمر منشآت صحية وتعليمية وتتلف أقوات الناس قبلت إستمرار تجويع شعب وموت أطفال رضع بسبب الحظر المفروض على قوتهم، فلم تحرك ساكنًا.

قد يقال أن هذا يحدث في بلاد بعيدة والإعلام معتم ولا يثير الرأي العام بحقيقة ما يجري. إن ما يحدث في البوسنة أليس بجوارهم وعلى مرمى البصر منهم؟ إن الجرائم التي تقترب ضد المسلمين في هاته البلاد لا يمكن وصفها، ومع ذلك فلم تحرك ساكنًا، ألاهم مسلمون؟ سؤال مقلق ومخيف في نفس الوقت لأنه يجعلنا نتساءل هل نحن على عتبة العصور الوسطى.

إن الذين بادروا بتوجيه النظام الدولي الجديد ضد العرب وضد المسلمين يتحملون مسؤوليات تاريخية أمام الإنسانية وأمام التاريخ. إن ما يزيد عن مائتين وخمسين مليون عربي

لن تقرر مصيرهم معركة واحدة، ولا ذبح مآت الآلاف من مسلمي البوسنة يحسم مصير المليار منهم.

2 - عدد من التحركات تشير إلى أن النظام الدولي القائم بدأ يأخذ منعطفا جديدا في تعامله مع المشاكل الدولية في الفترة الأخيرة (منذ سنة تقريبا) وإذا تأكد هذا فهو يذكرنا بممارسات الدول الكبرى أثناء فترة المد الإستعماري في الثلث الأخير من القرن الماضي. وهي السلوكات التي أمدتنا بعدد من الألفاظ والتسميات الجديدة من بينها كلمة (منطقة النفوذ) والتي بواسطتها تم تقسيم العالم بين الدول الإستعمارية وفي مقدمته القارة الإفريقية (مؤتمر برلين 1884-1885) على الخريطة أولا قبل أن يتحقق هذا النفوذ في الميدان.

منذ أزمة الخليج كانت الولايات المتحدة تتخذ مبادرات إنفرادية ثم تسعى بعد ذلك للحصول على دعم ومساندة الدول الحليفة، والتي يبدو أنها تحصل عليها بدون صعوبة ولكن منذ مستهل السنة الماضية وحول أزمة البوسنة بالذات يبدو أن حرية المبادرة لواشنطن أصبحت محدودة.

أيعود هذا إلى كون التحركات السابقة للولايات المتحدة كانت تحدث داخل منطقة نفوذها المباشر (في الخليج وفي العراق وفي القرن الإفريقي). أم أن هناك توازنا جديدا بدأ يتبلور داخل الأوليغاركية الدولية، يحكمه منطق (مناطق النفوذ) الذي يمثل حجر الزاوية في العلاقات الإستعمارية في الماضي القريب ؟

إن الطريقة التي تمت بها تقسيم تشيكوسلوفاكيا بالرغم من إرادة شعوبها (49) وتفكيك جمهورية يوغوسلافيا رغم أن المتتبعين لشؤون أوروبا الشرقية كانوا مجمعين على أن ذلك قد يؤدي إلى إهتزاز الوضع في منطقة البلقان بكاملها

والتي قد يكون لها إنعكاسات مضرّة على البناء الأوروبي نفسه. ومع ذلك فلم تتردد ألمانيا ومن وراءها المجموعة الأوروبية في تفكيك هذا الكيان. فالذي يحدث هناك الآن يذكرنا بالصراع الجرمانى السلافى فى هذه المنطقة فى مستهل هذا القرن والنتيجة التى إنتهى إليها (إندلاع الحرب العالمية الأولى). أن عجز الولايات المتحدة، كما يبدو من تصريحات البيت الأبيض، عن القيام بأي عمل جاد لوقف المجازر والإنتهاكات التى تقترب يوميا ضد مسلمى البوسنة والهرسك، والتعاصى بل وإدارة الظهر للصراعات التى تحدث وتزداد إتساعا فى القوقاز، هى مؤشرات قوية تنبى عن بداية هذا التوجة نحو تقسيم العالم إلى (مناطق النفوذ) فى النظام الدولى الجديد. وهل أصبح الوسط وشرق أوروبا منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا؟ إذ تأكد هذا فمن السهل علينا أن نتعرف على مناطق النفوذ التابعة للأعضاء الأولىجاكية الدولية الآخرين. إذ يكفى إلقاء نظرة على خريطة العالم غداة الحرب العالمية الثانية لنتبين معالهما. وإذ صحت هذه الإحتمالات فنهاية النفق الذى فيه العالم اليوم لا تزال بعيدة.

ثامنا : هل يمكن للتاريخ أن يرتد إلى الوراء؟

إن الوضع الذى أفرزه النظام العالمى الجديد منذ قيامه حتى الآن، والخيار الذى يبدو أنه يسعى إلى تحقيقه، يطرح سؤالا ملحا : هل يمكن لحركة التاريخ أن ترتد إلى الوراء؟ إن الإجابة المباشرة بالسلب أو بالإيجاب، عن هذا السؤال، تبدو لنا مجازفة لقبولها ظاهريا للإحتمالين، ومع ذلك فإننا إذا نظرنا إلى تاريخ البشرية من الزاوية التراكمية فإن العودة إلى القهقري تبدو لنا غير ممكنة ضمنا على الأقل. وليس حركيا، فالدراسات التاريخية أثبتت أن تاريخ

البشرية في تطور نوعي مستمر مهما كان الشكل الذي اتخذته الوقائع في مظهرها الخارجي. فالعصور الوسطى الأوروبية هي التي هيأت الحضارة الغربية للإنتقال إلى عصر جديد. هذا لا يعني أن الإنتقال كان سهلاً وأن الساحة كانت خالية من العوائق والمثبطات التي تشكل قوة الدفع إلى الوراء.

وإذا نظرنا في عالمنا اليوم، فإننا نلاحظ أن ثقل النظام العالمي الجديد وأثاره السلبية سيقع على العالم الثالث وخاصة المجالين الإفريقي والآسيوي. فالمجموعة الأوروبية أعدت اليات لإدماج أوروبا الوسط والشرقية على مراحل. والولايات المتحدة تسعى في المرحلة الأولى والتي ستتسع بدون شك لضم دول أمريكا الجنوبية في المرحلة التالية. واليابان من جهتها تقيم علاقات إقتصادية متميزة مع دول شرق وجنوب شرقي آسيا. ويبقى خارج هذه الدوائر الثلاثة العالم الإفريقي الآسيوي بمدلوله السياسي، كما عبر عنه مؤتمر باندونق. فواقعه الحالي يرشحه لذلك.

إن أول عوامل الضعف الكامنة في بنية ما أُصطلح على تسميته بالعالم الثالث هو كون بلدانه تشترك في صفة واحدة فيما بينها وهي التخلف ولكنها تختلف عن بعضها البعض في صفات أخرى إلى درجة التناقض. وأول هذا التناقض هو في مستويات الدخل الوطني للفرد بين بلدانه والذي يتراوح في حده الأدنى بين 120 دولار في أثيوبيا (1986) و 14680 دولار حده الأقصى، في الإمارات العربية المتحدة لنفس السنة (50).

قسم البنك العالمي دول العالم الثالث حسب الدخل الوطني الخام إلى ثلاثة مراتب : بلدان ذات الدخل الضعيف والتي يتراوح دخل الفرد فيها بين 120 إلى 350 دولار

ومتوسط الدخل الفرد لدى هذه المجموعة هو 270 دولار. ودول ذات الدخل المتوسط التي تنقسم إلى شريحتين : الأولى متوسط دخل الفرد 750 دولار والثانية 1890 دولارا. والصنف الثالث وهي الدول المصدرة للبترول ذات الدخل المرتفع ومتوسط دخل الفرد لدى هذه المجموعة هو 6740 دولارا وحده الأقصى 14680 دولار (51).

إن التفاوت في الدخل الفردي الخام وما يعبر عنه من إختلاف في المصالح بين مجتمعات ودول هذه البلدان ليس العقبة الوحيدة التي تقف في طريق التعاون والتضامن فيما بينها. ذلك أن هذا التفاوت في الدخل تجده أيضا قائما داخل كل مجتمع من مجتمعات الجنوب. وبالفعل فإن ما يزيد عن ثلث سكانه يعيشون تحت عتبة الفقر (حوالي سبعمائة مليون نسمة). ففي الوقت الذي لا يزيد فيه التفاوت بين 20 % الأكثر ثراءا وخمس السكان الأكثر فقرا في البلدان المتطورة عن ست مرات، يصل هذا التفاوت إلى سبع مرات في جنوب شرق اسيا وتسع عشرة مرة في أمريكا اللاتينية ففي حالة كل من البرازيل والبيرو يبلغ هذا التميز 26 و32 مرة على التوالي (52).

هذا التفاوت في الدخل الفردي بين بلدان العالم الثالث والإختلال الشديد في توزيع هذا الدخل في داخل كل مجتمع من مجتمعاته يشكلان شرخا خطيرا في النسيج الإجتماعي لعالم الجنوب. يضاف إلى هذه المعوقات، إنتشار الأمية بشكل خطير يزيد عن نسبة 50 % في معظم بلدان العالم الثالث. كما أن توزيع القوى العاملة في القطاعات الإقتصادية تعبر بوضوح عن حالة للإختلال الشديد في إقتصاديات عالم الجنوب حيث أن القطاع الصناعي لا يستوعب سوى حوالي 15 % من مجموعها.

ومن هنا فإنه سيكون من قبيل الترف الحديث عن البطالة في بلدان العالم الثالث. ففي إقتصاد مفكك يفتقر إلى مؤشرات حسابية وإقتصادية ذات مصداقية يكون من الصعب معاينة الحالة ولو تقريبية. غير أنه بالإمكان تصور ثقل الظاهرة وأثارها السلبية بمقارنة نسبة الزيادة الديمغرافية بمعدلات نمو هذه البلدان. فتوقف المشاريع التنموية في معظم بلدان الجنوب يضاعف من ثقل المشكلة الديمغرافية ويزيد أوضاع هذه البلدان تعقيدا بالدغم من كون مؤشرات الحركة السكانية بدأت تتجه نحو الإستقرار منذ بداية التسعينات عند معدل 2.5 % (53).

رغم الأهمية النسبية التي تحتلها مبادلات الجنوب في التجارة العالمية (22.5 %) لكن بنيتها تجسد الإختلال في العلاقات الإقتصادية جنوب شمال في أجلى صورته (54).

ويضاف إلى هذه المصاعب، ثقل المديونية التي إشتدت وطأتها في السنوات الأخيرة لتتجاوز ألاف وثلاثمائة مليار دولار عند نهاية سنة 1992.

لن تستكمل الصورة عن ملامح الجنوب اليوم، ما لم نشر إلى ذلك الفراغ الخطير الذي يعيشه على مستوى حركة الأفكار، بإنعدام توفر النموذج والمثل التي تدفعه إلى السعي للتغلب على مصاعبه ورسم معالم أفق رحب لاجتماعاته. ففي الماضي القريب كان له هدف وكانت له غاية جسدتها فكرة التضامن الإفريقي الآسيوي. وهي العقيدة التي شدت أزر شعوب العالم الثالث في نضالها للتخلص من سيطرة الإستعمار المباشر. غير أن هذا المكسب أصبح اليوم مهددا أمام المشروع الإمبريالي المتطور الذي يستهدفه. فعودة الإستعمار تبدو كأنها حتمية بالنظر إلى كل المؤشرات الجارية الصادرة عن مركز النظام العالمي الجديد.

لن تكون هذه السيطرة على الشكل الذي ظهرت فيه في الربع الأخير من القرن الماضي : إحتلال عسكري وإدارة مباشرة لشؤون المستعمرة وإنما ستتخذ شكلا متطورا غير محسوس ولا مرئي بشكل مباشر مع عدوانية أشد ضراوة من الإستعمار القديم. فالهياكل القاعدية لقيام السيطرة الجديدة قد تم زرعها في عدد كبير من بلدان الجنوب، وقليلها هي الأنظمة التي تحاول الوقوف في وجه هذا الزحف التسلطي الجديد. فالفراغ السياسي السائد على ساحة القارات الثلاثة وحالة الذبذبة التي عليها الانتلجنسيا الملتزمة بقضايا شعوبها أمام التطورات السريعة المتلاحقة للأحداث على الساحة العالمية، وحالة التخدير الشبه العام التي عليها الفكر الإنساني العالمي، كل هذه العوامل تشكل مناخا ملائما لنجاح المشروع التسلطي للنظام العالمي الجديد والذي لن يكون في إعتقادنا سوى نجاحا مؤقتا.

ذلك أنه بالرغم من هذه الظروف الصعبة، فإن بلدان الجنوب اليوم يختلف وضعها عما كانت عليه قبل قرن مضى.

فأول وجه الاختلاف يتمثل في الوضع الديمغرافي الذي كانت عليه بالأمس والذي هي عليه اليوم. فمن بين هذه العوامل التي أسهمت في حسم الصراع لمصالح الدول الإستعمارية ضد شعوب المستعمرات هي ثقلها الديمغرافي. لقد خسرت فرنسا، على سبيل المثال، في معاركها ضد المقاومة الجزائرية في سنة واحدة فقط وهي سنة 1841 ستين ألف جندي بين قتل وجريح ومريض لم يعد صالحا للخدمة العسكرية، وهل كان بإمكانها أن تصمد وتستمر في إخضاع مناطق البلاد بتكلفة مثل هاته. لو كان عدد سكانها مثل عدد سكان الجزائر في ذلك الوقت أي بين ثلاثة وأربعة ملايين

نسمة ؟ من الصعب تأكيد هذا الاحتمال.

فالعامل الديمغرافي الذي كان بالأمس لصالح الدول الإستعمارية لم يعد كذلك اليوم. فسكان بلدان الجنوب يشكلون أربعة أخماس سكان المعمورة. ومهما قبل عن سلاح المخدرات لإبطال مفعوله والذي أثبت نجاعته على ما يبدو في بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها من مناطق أخرى في العالم، لكنه سلاح ذو حدين فتأثيره يسري على الضحية كما على من يستخدمه، وبالتالي فلن تكون نجاعته سوى ظرفية وذات نتائج غير دائمة.

كما أن بلدان العالم الثالث تتوفر اليوم على طلائع مستنيرة تستطيع أن تلعب دورا بارزا من أجل النهوض بشعوبها وترقيتها، فحالة التهميش التي تعاني منها في مجتمعاتها والإغراءات التي تترصدها في الخارج هي معوقات مرحلية. فما دامت المدارس والجامعات قائمة فالإنتاج المعرفي والعلمي والتكنولوجي سيستمر ويتطور وسيأتي الوقت الذي توظف فيه هذه الطاقات لصالح مجتمعاتها بحكم قانون الحياة، رغم الإرادات السياسية المتحكمة. فإمكانية النهضة متوفرة اليوم سواء على المستوى البشري أو الإقتصادي أو العلمي وأن ما ينقصه هو الإرادة السياسية وروح التضامن بين أجزائه.

ومن المفيد بهذا الصدد أن نعيد إلى ذاكرتنا الظروف التي ولدت فيها الفكرة الأفرو الآسيوية وكيف إتسعت لتشمل إفريقيا وأمريكا اللاتينية. وإذا ألقينا نظرة سريعة على واقع هذه الركائز اليوم فإننا سنلاحظ بكونها قد إنتشرت وتلاشت وليس هناك في الأفق ما ينبئ عن إمكانية بعثها من جديد. فالصراعات الجنوبية ومؤامرات الإمبريالية في الماضي القريب والنظام العالمي الجديد اليوم كل هذه

العوامل لعبت دورا في تمزيق أو اصل التضامن الفعال والجاد بين هذه البلدان. فالصراعات الإفريقية هي على أشدها والهند التي حملت يوما لواء التضامن بين الشعوب تحولت اليوم إلى بلد يتداوى بأعشاب صندوق النقد الدولي (55) ويحمل لواء الفتنة بين مواطنيه أنفسهم كما أن أندونيسيا من جهتها فقدت كل صلة بالفكرة الإفريقية الآسيوية وبمؤتمر بانغونق.

فالركيزة العربية رغم ما ألم بها من صراعات وتمزقات وما تلقت من ضربات تبقى الركيزة الوحيدة التي تتوفر على شروط موضوعية لبلورة تضامن شعوب الجنوب ضد الأخطار التي تهددها. ذلك أن النظام الدولي الجديد هو توازن مؤقت مختل في إنتظار التعديل.

- 1) - M.T. KLARE : La nouvelle doctrine d'intervention americaine
Les conflits de faible intensite. In. Le monde Dipl. Mars, 1986.
- 2) - D. LECLERC : Esquisse d'un compromis entre L.O.P.E.P et les com-
pagnies petrolières. M. Dipl. Juillet 1986.
- 3) - Le monde (quotidien), 29 - 30 Sept 1985 et 31 Dec 1986.
- 4) - E. JOUYE : Les nations-unis, de la decolonisation aux droits écono-
miques. In. M. Dipl. Mai 1985.
- 5) - M. Dipl. Mai 1985.
- 6) D. LECLERC, Id. Juillet 1985.
- 7 - المصدر السابق.
- 8 - حول هذه الوكالة ودورها في سياسة الغرب الطاقوية أنظر : علي
خليفة الكواري، إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية... المستقبل العربي
1989/9 ص. 115 - 126.
- 9) - Le monde (quotidien) 29 - 30 Sept 1985.
- 10) - Plans grandioses d'Edification et politique de la paix. In. La vie interna-
tionale (Moscou), 1986, N °4 PP - 3 et suiv.
- 11) - Le monde (quotidien) 29 - 30 Sept 1985.
- 12) - Sovieto, Le Programme sovietique de liquidation totale de l'Arme nu-
cléaire. In. La vie Internationale N °4, 1986.
- 13 - لمزيد من التفاصيل، أنظر الملف الخاص حول هذه التسويات الذي
أعدته مجلة السياسة الدولية (المصرية) عدد : 95، جانفي 1989.
- 14) - Doumergues, Comment inverser la spirale du declin americain In. M.
Dipl. Oct 1992.
- 15) - M.F / Toinet, Comment les U.S.A ont perdu les moyens de leur he-
gémonie. In. Dipl. Juin 1992.
- 16) - A.H. Cordesman, l'absurdité de l'escalade proportionnée. In. Washington
post, 18 - 01 - 93 reproduit par le journal (Algerie) le 20 - 01 - 93.
- 17 - لاخذ فكرة عن المدة الزمنية التي شطتها الإنطلاقة الصناعية في 18

من الدول الصناعية في العالم أنظر :

Rostow, Les Etapes de la croissance économique, Paris, 1970. PP 61 - 95.

18 - تقرير بعثة الأمم المتحدة حول الحاجات الإنسانية في العراق المنشور في المستقبل العربي 6 / 1991 ص ص 120 - 130.

19 - حول الإستراتيجية الأمريكية للتعامل مع القوى الإقليمية راجع :

M.KLARE, Un banc d'Essai des stratégies américaines, In, Manière de voir.

N °11, Mars 1991.

20 - للمزيد من التأمل حول أسس الهيمنة الأمريكية ومقوماتها أنظر :
4، سمير أمين، الهيمنة الأمريكية إلى أين؟ في المستقبل العربي عدد
سنة 1973، ص ص 4 - 22

22 - مصطلح مقتبس من مؤسسات المغرب العربي قبل العهد الإستعماري،
حيث كانت بعض القبائل التي تسمى بقبائل المخزن، مقابل بعض
الامتيازات، تقوم بدور يشبه دور الشرطة الريفيّة في الوقت الحاضر.

23 - أنظر على سبيل المثال S. Bernard ... كيف ينتقل العالم من دنيا
الأمس إلى دنيا جديدة، في لوموند دييومانتيك، الطبعة العربية، فبراير
- مارس 1990.

24 - معن بشور، نظام عالمي جديد أم فوضى عالمية منظمة، في مجلة
المنابر (اللبنانية) عدد : 60، نسيان أيار ص ص 4 - 10.

25 - بعض الكتابات الأمريكية تعتبر أن الفوضى العالمية السائدة هي أمر
واقع وتنصح حكومتها بالعمل على إيجاد صيغة ملائمة للتعامل مع هذه
الوضعية وليس لتجاوزها.

26) - D. GERVAIS, Les marches financiers ou l'irresponsabilité au pouvoir.

In. M. Dipl. janvier 1993.

27 - نفس المصدر.

28 - من مليون وثمانمائة ألف عاطل عام 1981 إلى ثلاثة ملايين ومائة
ألف في الربع الأول من هذه السنة (1993) أنظر :

C. Julien, Ces Elites qui regnent sur des masses de chomeurs, In. Dipl. Avril
1993.

29 - عدد من المحللين الأوروبيين ألفتوا الإنتباء إلى خطورة توجيه علاقات
البحر الأبيض المتوسط وجهة صراعية تصادمية. أنظر على سبيل المثال مقال
دوريس بواتراند، مخاطر تشاة جماعية أمنية للشمال موجهة ضد

- الجنوب، في : لوموند ديبلوماتيك، النسخة العربية، فبراير- مارس 1990.
- 30 - سمير أمين، بعد حرب الخليج الهيمنة الأمريكية، إلى أين؟ في المستقبل العربي، عدد : 4، 1993.
- 31 - حول المصاعب التي تتخبط فيها الولايات المتحدة الأمريكية، راجع على سبيل الإسترشاد :
- BIRNBAUN, N. Qu va l'Amérique? In. M. Dipl. Oct 1992.
- 32 - بالرغم من هذا القصور فإن المنظمة الأممية ساهمت مع ذلك في دفع مسيرة الإنسانية إلى الأمام. لقد تبلورت في رحابها المبادئ والأسس التي تشكل مرجعا لعلاقات عادلة ومتكافئة بين أعضاء المجموعة الدولية وبين الأفراد وبعضهم البعض وكذا بين هؤلاء وأنظمة الحكم في بلدانهم.
- 33 - حول المديونية التونسية في القرن التاسع عشر أنظر :
- J. GANIAGE, Les origines du protectorat français en Tunisie, Paris 1959.
- لمزيد من التفاصيل حول المديونية المغربية أنظر :
- Guillen p. L'Emprunt Marocain de 1904. Thèse dactylographiée déposée à la Bib. de la Sorbonne 1967.
- وحول المديونية المصرية أنظر خلاصة المسألة في
- P. GANIAGE, l'Expansion coloniale de la France 1871 - 1941 Paris 1963.
- 34) - Mende T. De l'aide à la recolonisation, 2 Ed. Paris 1975.
- 35 - المصدر السابق.
- 36 - حول تطور مديونية لبلدان العالم الثالث من نهاية الستينات حتى نهاية الثمانينات. أنظر :
- Jallée, P. Le paillage du tiers - Monde, Paris 1973, P. 131 et suiv.
- Mende Id. P. 45 et suiv. Le Monde, Bilan économique et social, Années 1977 - 1983.
- 37) - Le Monde, Bilan ... Année 1988.
- 38) - Le Monde, Bilan ... année 1989.
- 39 - محتوى الديمقراطية بمفهوم الفكر السياسي في المنتصف الأول من القرن 19 غير الذي أصبح عليه في المنتصف الثاني منه. كما أن مفهوم الديمقراطية في الفكر الاشتراكي غير الذي تضمنته لها الليبرالية. وتعتقد أن النقاش حول الديمقراطية في بلدان العالم الثالث سيتركز بعد

- هدوء عاصفة الليبرالية حول أشكال العلاقات بين الديمقراطية الاجتماعية والمؤسساتية.
- 40 - إزداد الإهتمام بمسألة الديمقراطية في الساحة العربية خاصة منذ منتصف الثمانينات. أنظر حصيلة هذا النقاش في آخر محطاته في : الجابري، المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي، المستقبل العربي 1992 / 3 ص.ص 4 - 16. وفهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية، نفسه 12 / ص.ص 4 - 7.
- 41 - حول التطور التاريخي لليبرالية منذ القرن السادس عشر حتى الثورة الفرنسية. أنظر : هـ - لاسكتي، نشأة التحررية الأوروبية، القاهرة د.ت. ومنذ القرن التاسع عشر، أنظر :
- Burdeau, Le libéralisme, Paris 1983.
- 42 - لأخذ فكرة عن ظروف ميلاد الفكر الاجتماعي منفصلا عن الفكر السياسي راجع :
- K. Schilling, Histoire des idées sociales, Paris 1962.
- 43 - سجل بعض الأدباء الأوروبيين صورا ناطقة عن البؤس في تلك الفترة مثل الشاعر والروائي الفرنسي فيكتور هيجو في قصته الرائعة (البؤساء).
- 44 - إن البيت الأبيض منذ بداية عهد ريغن جعل من مسألة تشتيت العالم الثالث وتدمير مقوماته من بين الأهداف ذات الأولوية بالنسبة للولايات المتحدة. حول هذا الموضوع راجع الملف الذي أعدته جريدة لوموند ديبلوماتيك (الشهرية) تحت عنوان :
- Une bête a abattre, le tiers - Mondisme, Mars 1984.
- 45) - M. Dipl. La télévision Nérophyle, Mars 1990.
- 46) - Ignacio, R. La télévision loin du front. In, manière de voir, N°11, PP 29 - 30.
- 47 - هويسون، الإمبريالية، القاهرة د.ت (1962).
- 48 - أنظر على سبيل المثال كيف حولت الجغرافيا من ميدياتها الطبيعي إلى أغراض أخرى في :
- Lacoste, La géographie ça sert d'abord à faire la guerre, Paris 1976.
- 49) - K. BARTAR, La Destruction de la Tchécoslovaquie M. Dipl, Janvier 1993.

50 - حوار الرئيس ميتران مع أحد أقطاب المعارضة الديفولية، فيليب سوقان، الذي بثته التلفزة الفرنسية (القناة الثانية) عند إفتتاح حملة الإستفتاء حول معاهدة ماستريخت في المنتصف الأول من شهر سبتمبر 1992.

51) - ZANTMAN A. le tiers - Monde. Les stratégies de développement a l'épreuve des faits. Paris 1990 P. 15.

52 - أرقام سنة 1986، نفس المصدر.

53) - Norbert Lechner, L'enjeu de l'Etat démocratique. In Revue : NAQD (Algerie) N °3 Juin - Nov 1992, P. 10.

54) - ZANTMAN id P. 73.

55 - تقديرات سنة 1985.

56) - M. Chossudovsky: 870 millions d'indiens, sous la coupe de FML. M. Dipl Avril 1992.

المحتوى

القسم الأول

- 1 - الإنزال الفرنسي عند سيدي فرج.
- 2 - معركة أسطاوالي.
- 3 - جيش الأمير عبد القادر النضامي.
- 4 - معركة المقطع.
- 5 - الإستيلاء على الزمالة.
- 6 - دولة الأمير عبد القادر.

القسم الثاني

- 7 - جذور ثورة نوفمبر 1954.
- 8 - نظرة بيان أول نوفمبر لتاريخ الجزائر قبل عام 1830.
- 9 - تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- 10 - من أجل بناء النظرة التاريخية لماضيينا الوطني.

القسم الثالث

- 11 - مفهوم القومية في الذكر الأوروبي في القرن 19.
- 12 - المسائل الإستعمارية في السياسات الأوروبية قبيل الحرب الكبرى. إتفاق 4 نوفمبر (1911) الفرنسي الألماني حول المغرب والكونغو.
- 13 - نظام عالمي جديد أم سيطرة إستعمارية جديدة؟



مصورات موقع طلبة التاريخ تلمسان